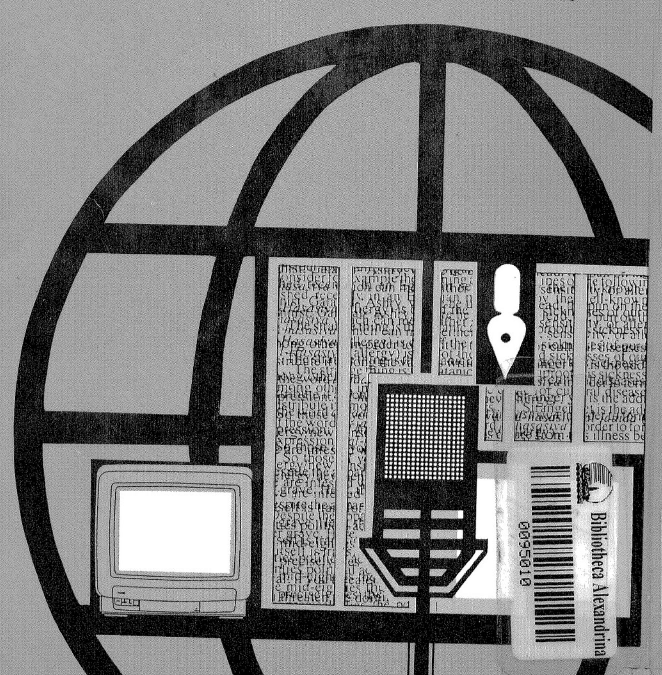
وسائل الإعلام
والسياسة الخارجية

تحرير: سيمون سيرفاتي

ترجمة: محمد مصطفى غنيم



وسائل الإعلام
والسياسة الخارجية

وسائل الإعلام
والسياسة الخارجية

تحرير

سيمون سيرفاتى

ترجمة

محمد مصطفى غنيم



الناشر

الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ كورنيش النيل - جاردن سيتى - القاهرة

ISBN 0 - 321 - 06498 - 5

حقـــوق النشـــر

الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ شارع كورنيش النيل - جاردن سيتى - القاهرة

سيمون سيرفاتى

وسائل الإعلام والسياسية الخارجية / تحرير سيمون سيرفاتي؛ ترجمة محمد مصطفى غنيم... الطبعة 1.. جاردن سيتى، القاهرة: الجمعيــة المصـرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٥. ترجمة ل The Media amd Foreign Policy ا. عنوان ١. الإعلام - الأحوال السياسية الولايات المتحدة ٢. الولايات المتحدة علاقات خارجية ـ ١٩٤٥ - ٣. علاقات دولية

95-950432

رقم الإيداع ٩٥/٣١٧٥

مطابع الكتب المصرى الحديث
MODERN EGYPTIAN PRESS
ت : ٢٢١١٠٧١ - ٢٢١١٠٧٢ - فاكس ٢٢١١٠٧٣

المحتويات

شكر وامتنان

يود المحرر ان يعترف بالشكر والامتنان لإسهامات كل من جيم أندرسون، وليم بادر، جون بارى، وليم بيتشر، بيتر بريستروب، هارولد براون، هودنج كارتر، روبرت دونوفان، ميل إلفين، بات إيليس، جون و. فينى، مايكل جيتلر، جورجى آن جاير، جون ماكسويل هاملتون، ربتشارد هيلمز، ستيفن هيس، ليس چانكا، برنارد كالب، فريد كيمبى، مورتون كوندريك، ريتشارد لوجار، جون ماكويتى، فيليب ميريل، جوديث ميلر، مايكل موسيتج، دانيال باتريك موينيهان، لارس - إريك نيلسون، هيرمان نيكل، دون أوبردورفر، جوان أومانج، روبرت بيربوينت، جودى باول، تشالمرز روبرتس، موريس روزنبرج، توماس روس، روبرت سيمز، هلموت سونينفلت، تاد سزولك، جون تراتنر، وروبرت وودوارد، الذين بدون مشاركتهم الجادة فى اجتماعاتنا، وتعليقاتهم التى تتسم بالفكر العميق على البحوث المنشورة هنا، لكان هذا الكتاب أقل كثيراً مما هو.

وقد أصبح عملنا ممكناً بفضل منحة من مؤسسة جون ومارى ر. ماركل. كما نود أن نوجه الشكر إلى مسئولى وأوصياء المؤسسة على مساعدتهم السخية.

نبذة عن المساهمين فى الكتاب

كنيث ل. أديلمان Kenneth L. Adelman : كان مديراً لوكالة الرقابة على التسلح ونزع السلاح من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٧. وكان نائبا للممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٣. وهو مؤلف لكتاب «العناق العالمى الكبير» (١٩٨٩)؛ ونائب رئيس معهد الدراسات المعاصرة فى واشنطن العاصمة؛ والمحرر القومى لمجلة «واشنجتونيان». ويقوم الدكتور أديلمان بتدريس شكسبير بجامعة چورچ تاون، وسياسة الأمن بمدرسة بول هـ . نيتزى للدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز.

تشارلز و. بايلى Charles W. Bailey : عمل مراسلا لصحيفة «مينيابوليس تريبيون»، بواشنطن من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٧٢، ثم رئيساً للتحرير حتى عام ١٩٨٢. ومن عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٨٧ تولى رئاسة تحرير مجلة الإذاعة القومية العامة فى واشنطن، وكان رئيساً لمركز الصحافة بواشنطن من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٩. وهو مؤلف كتاب «تضارب المصالح: مسألة أخلاقيات صحفية» (١٩٨٤) وشارك فى تأليف كتب عديدة أخرى، من بينها رواية «سبعة أيام من مايو» (١٩٦٢).

ريتشارد ر. بيرت Richard R. Burt : كان سفيراً للولايات المتحدة فى مفاوضات الشئون النووية والفضاء (محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية « ستارت» ومحادثات الدفاع والفضاء) فى جنيف بسويسرا. وكان مديراً لمكتب الشئون السياسية العسكرية بوزارة الخارجية (١٩٨١ - ١٩٨٢)؛ ومساعداً لوزير الخارجية للشئون الأوروبية والكندية (١٩٨٢-١٩٨٥)؛ وسفيراً لدى جمهورية ألمانيا الاتحادية

(١٩٨٥ - ١٩٨٩). وقد عمل السفير بيرت مراسلاً لصحيفة «نيويورك تايمز» لشئون الأمن القومى قبل أن ينضم إلى إدارة ريجان.

هارولد إيفانز Harold Evans : هو رئيس تحرير مجلة «كونديه ناست ترافلر Conde´ Nast Traveler ». وكان رئيساً لتحرير صحيفة «سانداى تايمز» (لندن) من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٨١ ورئيساً لتحرير صحيفة «التايمز» (لندن) عام ١٩٨١ - ١٩٨٢. كما قام السيد ايفانز بالتدريس فى جامعة ديوك فى عام ١٩٨٣، ومديراً لتحرير صحيفة «يو. إس. نيوز آند وورلد ريبورت» U. S. News & World Report من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٨٦. وهو مؤلف كتاب «أوقات طيبة وأوقات رديئة» (١٩٨٣).

ديفيد ر. جيرجن David R. Gergen : انضم إلى صحيفة «يو. إس. نيوز آند وورلد ريبورت» فى عام ١٩٨٥، وتولى رئاسة التحرير منذ عام ١٩٨٦. ومن عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٣ كان مساعداً خاصاً للرئيس ريجان لشئون الاتصالات، كما عمل فى وظيفة مماثلة فى إدارتى نيكسون وفورد (١٩٧١ - ١٩٧٧). وكان السيد جيرجن زميلا مقيماً لمعهد المشروع الأمريكى، ومديراً لتحرير مجلة «الرأى العام» لمعهد المشروع الأمريكى من عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨١، كما كان زميلاً بمعهد جون ف. كنيدى للعلوم السياسية بجامعة هارفارد من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٥.

فيليب ل. جايلين Philip L. Geyelin : محرر مقيم بمعهد جونز هوبكنز للسياسة الخارجية منذ عام ١٩٨٠، وكان محرراً للصفحة الافتتاحية بصحيفة « واشنطن بوست » من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧٩. عمل فى صحيفة «وال ستريت جورنال» من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٦. والسيد جايلين هو مؤلف كتاب «ليندون ب. جونسون والعالم » (١٩٦٦) ومقالات أخرى عديدة. وقد فاز بجائزة بوليتزر عن كتاباته الافتتاحية فى عام ١٩٧٠.

جون. ل. هاربر John L. Harper : أستاذ مساعد للدراسات الأوروبية والسياسة الخارجية الأمريكية بمركز مدرسة بول هـ. نيتزى للدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز فى بولونيا (إيطاليا). وهو مؤلف كتاب «أمريكا وإعادة بناء إيطاليا ١٩٤٥ - ١٩٤٨» الذى فاز بجائزة مارارو من جمعية الدراسات التاريخية الإيطالية فى عام ١٩٨٧ .

روبرت ج. كيرز Robert J. Kurz : أمضى عشر سنوات تقريباً كأخصائى للسياسة الخارجية يعمل مع الكونجرس، وهو حالياً أستاذ زائر بمعهد بروكنجز فى واشنطن العاصمة، وزميل بمجلس شئون العلاقات الخارجية الدولية، وأستاذ مساعد لدراسات الأمن القومى بجامعة جورج تاون. وهو يود الإعراب عن شكره لما أسهم به ستيفن هيس، وتوماس إ. مان، وجارى سى. مارفن، ومارك روزنبرج.

مايكل ا. ليدين Michael A. Ledeen : عالم مقيم بمعهد المشروع الأمريكى فى واشنطن العاصمة، ورئيس لشركة ISI فى تشيفى تشيز، ماريلاند. وعمل مستشاراً لوزير الخارجية الأمريكى من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٢ ، كما كان مستشارا لمجلس الأمن القومى من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٨٦ . وهو مؤلف لكتب عديدة، من بينها «عالم جديد خطير» (١٩٨٤) و«فن الحكم الخطير» (١٩٨٨).

روبرت ج. ماكلوسكى Robert J. McCloskey : رئيس تحرير مجلة «مديترينيان كوارترلى» Mediterranean Quarterly. وبعد خدمته فى السلاح البحرى خلال الحرب العالمية الثانية، تقلد ماكلوسكى مناصب مختلفة، شملت عامين كصحفى قبل أن يلتحق بوزارة الخارجية فى عام ١٩٥٥ ، حيث عمل سفيراً لدى جمهورية قبرص (١٩٧٣ - ١٩٧٤)؛ ومساعدًا لوزير الخارجية لشئون العلاقات مع الكونجرس (١٩٧٤-١٩٧٦)؛ فسفيرًا لدى هولندا (١٩٧٦- ١٩٧٨)؛ ثم سفيراً لدى اليونان (١٩٧٨-١٩٨١). وفى عام ١٩٨١ التحق للعمل بصحيفة «واشنطن بوست» كمحقق للشكاوى ضد موظفى الدولة، ومن عام ١٩٨٤- ١٩٨٩ كان نائبًا لرئيس خدمات الإغاثة الكاثوليكية.

روبرت سى. ماكفرلين Robert C. McFarlane : كان مستشاراً للأمن القومى للرئيس رونالد ريجان من عام ١٩٨٣ـ ١٩٨٦. وقد تخرج ماكفرلين من الأكاديمية البحرية للولايات المتحدة فى ١٩٥٩، وحصل على درجة ماجستير فى الدراسات الاستراتيجية من معهد الدراسات الدولية العليا فى جنيف. وخلال خدمة حكومية لمدة ثلاثين عاماً تقريباً، كان مساهماً أساسياً فى السياسة القومية، وخدم مع ثلاثة رؤساء خلال تسع سنوات مع هيئة العاملين بالبيت الأبيض.

ر. جريجورى نوكس R. Gregory Nokes : يعمل مساعداً لمدير تحرير صحيفة « ذى أوريجونيان» The Oregonian فى بورتلاند بولاية أوريجون. وكان كاتباً دبلوماسياً وكبيراً لمراسلى وكالة الأسوشيتد برس بوزارة الخارجية فى واشنطن العاصمة من عام ١٩٨٠ - ١٩٨٦. وكواحد من أبناء ولاية أوريجون حصل على ليسانس الآداب من جامعة ويلاميت فى مدينة سالم بولاية أوريجون فى عام ١٩٥٩. وكان زميلاً بجامعة هارفارد فى عام ١٩٧١-١٩٧٢.

روبرت ب. أوكلى Robert B. Oakley : كان سفيراً للولايات المتحدة لدى باكستان منذ سبتمبر ١٩٨٨، ومديراً لمكتب مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية من عام ١٩٨٤حتى عام ١٩٨٦، كما عمل مساعداً خاصاً للرئيس لشئون الأمن القومى، ومديراً للشرق الأدنى وجنوب آسيا وشمال أفريقيا من ديسمبر عام ١٩٨٦ حتى أغسطس عام ١٩٨٨. والمقال المنشور فى هذا الكتاب الذى يمثل الآراء الشخصية للسفير أوكلى، كتب خلال إجازة بمنحة من معهد كارنيجى للسلام الدولى.

وليم إى. أودوم William E. Odom : هو مدير دراسات الأمن القومى بمعهد هدسون فى مدينة الإسكندرية بولاية فيرجينيا، وأستاذ مساعد للعلوم السياسية بجامعة ييل. وقد حصل الجنرال أودوم الذى تخرج فى وست بوينت وعمل ضابطاً عسكرياً محترفاً على درجة الماجستير (١٩٦٢) والدكتوراه (١٩٧٠) من جامعة كولومبيا. وقبل أن يتقاعد من الجيش برتبة فريق عمل مديراً لوكالة الأمن القومى (١٩٨٥ - ١٩٨٩).

ستيفن س. روزنفلد Stephen S. Rosenfeld : نائب محرر الصفحة الافتتاحية وكاتب عمود صحفى لصحيفة «واشنطن بوست». وقد انضم إلى هيئة تحرير صحيفة «بوست سيتى» Post City فى عام ١٩٥٩، ثم انتقل إلى قسم التحرير فى عام ١٩٦٢، وعمل مراسلاً فى موسكو عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥، ثم عاد إلى الصفحة الافتتاحية. وقد اشترك مع زوجته فى تأليف كتاب «العودة من الميدان الأحمر» وهو تقرير عن روسيا نشر فى عام ١٩٦٧، ومؤلف كتاب «وقت احتضارهم» وهى ذكريات نشرت فى عام ١٩٧٧.

سيمون سيرفاتى Simon Serfaty : المدير التنفيذى لمعهد جونز هوبكنز للسياسة الخارجية، وأستاذ بحوث السياسة الخارجية الأمريكية بمدرسة بول هـ. نيتزى للدراسات الدولية المتقدمة. والدكتور سيرفاتى مؤلف كتب عديدة عن السياسة الخارجية الأمريكية، وتشمل: « بعد ريجان: بدايات زائفة وفرص ضائعة، وبدايات جديدة » (١٩٨٨)، و «السياسة الخارجية الأمريكية فى عالم معاد» (١٩٨٤)، وهو محرر كتاب « مستقبل العلاقات الأمريكية السوفيتية: عشرون مبادرة أمريكية لجدول أعمال جديد» (١٩٨٩).

جون ب. والاتش John P. Wallach : محرر الشئون الخارجية لصحف «هيرست». وقد حصل على جائزتين لنادى الصحافة عبر البحار، هما جائزة إدوارد فانيتال لنشر الأخبار الدبلوماسية، وجائزة إدوين هود، وهى أعلى تقدير لنادى الصحافة القومى عن الكتابة عن السياسة الخارجية. وقد أسس السيد والاتش مؤتمر تشوتوكوا حول العلاقات الأمريكية السوفيتية وشارك فى تأليف كتاب « الأصوات الصغيرة الصامتة: القصص الإنسانية التى لم تذكر وراء العنف فى الضفة الغربية وغزة» (١٩٨٩).

ديفيد ويبستر David Webster : زميل قديم لبرنامج آنبرج واشنطن فى دراسات سياسة الاتصالات، ورئيس كل من مشروع آنبرج الدولى لاتصالات الكوارث،

والحوار عبر الأطلنطى حول الإذاعات الأوروبية. وكان السيد ويبستر عضواً بمجلس إدارة هيئة الإذاعة البريطانية من عام ١٩٧٧ ـ ١٩٨٥، كما كان زميلاً مقيماً لمنحة كارنيجى للسلام الدولى فى واشنطن العاصمة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٧.

تصـــدير

مارفن كالب

قال الممثل هزلى يوماً: «إن الوقت يطير عندما تكون مرحاً». ولقد مر أكثر من ثلاث سنوات منذ عقد ثلاثة أصدقاء بالاشتراك مع معهد السياسة الخارجية بجامعة جونز هوبكنز - هم سيمون سيرفاتى، وفيليب جايلين، وجوزيف فروم - الحلقة الدراسية الافتتاحية لدراسة جديدة حول «وسائل الإعلام والسياسة الخارجية». وكنت يومئذ فى التاسعة والعشرين من عمرى أعمل مراسلاً دبلوماسياً لهيئة إذاعة كولومبيا، وهيئة الإذاعة القومية، عندما سألونى عما إذا كنت أرغب فى المشاركة فى تجربة، أو فكرة أو اثنتين مع مجموعة متميزة من الصحفيين، والدارسين ، ومسئولين حكوميين، بينهم كثير من «السابقين» مثل هارولد براون، الذى كان وزيراً للدفاع فى وقت ما، وريتشارد هيلمز، الذى كان يوماً ما مديراً لوكالة المخابرات المركزية. وهكذا بدأت سلسلة من الحلقات الدراسية المتأصلة فى عقود من الخبرة الصحفية والحكومية، كرست لدراسة العلاقة المتبادلة للصحافة (وتعنى الصحف اليومية)، والمجلات، والإذاعة والتليفزيون، وصنع السياسة الأمريكية الخارجية. وقد اكتملت الدراسة الآن لحسن الحظ، بل والأفضل أنها من وجهة نظر صحفى تحول إلى أكاديمى، أصبحت كتاباً جاهزاً للنشر.

إن دراسة «علوم السياسة الصحفية» تعتبر صناعة نمو فى عدد متزايد من الجامعات فى أنحاء البلاد، بما فى ذلك جونز هوبكنز وهارفارد. ويجرى إنشاء المزيد من المراكز بصورة متزايدة. وأخذ الأكاديميون الآن فى تقدير ما عرفه ساسة ناجحون طوال عقود - وهو أن الصحافة لاعب أساسى فى عملية الحكم. وحتى الصحفيون أنفسهم، الذين يقدرون إلى حد بعيد قيمة استقلالهم، ويعتزون «بالتعديل الأول»،

يفهمون أهمية دورهم، وخاصة فى السنوات الأخيرة. تصور حملة رئاسية بدون تليفزيون! لقد أصبحت الصحافة متشابكة بصورة لاسبيل للخلاص منها فى كل ناحية من السياسة الداخلية والخارجية، حتى إن السناتور ريتشارد لوجار الجمهورى من ولاية إنديانا يشير إلى لعبة السلطة الجديدة بأنها «الوسطية»، ويسميها ديفيد جيرجن الذى خدم الرئيسين فورد وريجان كمدير للاتصالات «ديموقراطية الاتصالات».

والمنافسة على الأسماء والألقاب من أعراض الرأى الواسع الانتشار بأن الصحافة هى وإن لم تكن تماماً ما وصفه دوجلاس كاتر بأنه «السلطة الرابعة للحكومة» (وهى عبارة أشعلت نيران الغضب بين المتزمتين الدستوريين)، وكانت يومئذ على الأقل جزءاً حاسماً ولا مهرب منه من الحكم، والذى لم نعد نواجهه بالاختيار الكئيب الذى طرحه توماس جيفرسون منذ ٢٠٠ عام تقريباً - وهو: إما حكومة بدون صحف، أو صحف بدون حكومة - ولكن الأصح حتماً: حكومة مع صحف، مع التعقيد الكلى لصحافة العصر الحديث. إننا نعيش فى حلقة عملاقة من التكنولوجيا الرفيعة التى تحيط بالكرة الأرضية، تلغى الزمان والمكان، بينما تربط عوالم الصحافة والسياسة.

وكان البيت الأبيض خلال سنوات ريجان يصل إلى حالة توقف صارخ فى السابعة مساء، حتى يستطيع كل واحد أن يشهد برامج الأخبار المسائية، ليرى فى المقام الأول ما إذا كانت إدارتهم لمسرح الرئاسة قد ترجمت بنجاح إلى لغة التليفزيون. وذكر مايكل ليدين، وهو علاَّمة وكاتب ومساعد سابق لألكسندر هيج، خلال إحدى الندوات أن من ٨٠ إلى ٩٠ فى المائة من وقت العاملين فى البيت الأبيض كان ينفق فى القلق بشأن الصحافة. ومنذ سنوات غير قليلة، تقوم كاميرات التليفزيون بتغطية مداولات مجلس النواب ومجلس الشيوخ. كما تنقل الكاميرات اجتماعات مجلس العموم البريطانى. وتعتبر مشاهدة شبكة سى. إن. إن شيئاً أساسياً فى وزارة الخارجية السوفيتية، وفى القنصليات - والفنادق - حول الكرة الأرضية. وكان الرئيس السوفيتى جورباتشوف يتمتع بسمعة غير عادية فى الخارج، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنه كان طبيعياً فى مداعبته عدسات التليفزيون خلال رحلاته الكثيرة. وفى الواقع فإن الزعيم الأجنبى الأحمق فقط هو الذى يمكنه بعد ذلك أن

يتحمل الإقلال من شأن قوة الأخبار التليفزيونية. لقد تعلمت الأنظمة الدكتاتورية أن تمنع تغطية الأحداث المحرجة، لتثبت مرة أخرى أن القول المأثور القديم «البعيد عن النظر، بعيد عن الذهن» لايزال صحيحاً. وتستطيع الصحافة الإلكترونية أن تكون حليفاً أو عدواً، ولكن لا يمكن تجاهلها.

وقد اعتاد توماس ب. «تيب» أونيل رئيس مجلس النواب السابق أن يقول إن «كل السياسات محلية». والآن، بسبب جيل جديد من التكنولوجيا - التليفونات الممكن نقلها، وأجهزة الفاكس، وأقمار التليفزيون، وأطباق الاستقبال العالية والمنخفضة، وآلات التصوير المصغرة ٨ ملليمتر، والطائرات النفاثة التى تفوق سرعة الصوت - فقد أصبحت السياسات العالمية أيضاً محلية. وبينما لايزال هناك مراسلون مقيمون فى الخارج، فإن النوع المعروف من «المراسلين الخارجيين» أخذ فى الانقراض. واصبح صنف خبرته أو خبرتها الآن هو الصفة المميزة للصحفى الجيد غير المتخصص، أو منسق الأخبار.

وكان هناك وقت، يتحدث فيه المراسلون الخارجيون لغة البلد الذى يعينون فيه ويعرفون تاريخه. فقد كانوا دارسون فى « معاطف مطر ». وكانت برقياتهم، التى تدرس بعناية ويعاد بحثها، ترسل بواسطة البرق أو بالتليفون على خط مشوش بسرعة، ثم يعاد كتابتها على الآلة الكاتبة بواسطة شخص ما فى المكتب الموجود فى الوطن. وكان هناك وقت لإعادة النظر فى فكرة ما أو رأى. ولم يعد هناك شئ من ذلك. فالاتصالات الآن فورية. ولم تعد لدى المراسل والدبلوماسى أيضاً فرصة لإمعان الفكر. فكلاهما جزء من حلقة جديدة وعالمية من المعلومات، تتشابك حظوظهما. وهما يواجهان ضغطاً لرد فعل سريع، وفى بعض الأحيان مباشر «على الهواء». إن الحكم يرسل على عجل. والنسخة ترتجل، والبرقيات تملى بأقصى سرعة. والتأثير على المشاهد أو القارئ لا يكاد يذكر. فقد أصبحوا معتادين على مشاهدة أخبار «حية» من أى مكان فى العالم، من بكين، موسكو، أو سفينة تجاه سواحل مالطة، حتى أنهم أصبحوا غير مبالين. وإذا كان العالم وكأنه حديقة منزلهم الخلفية، يمكن الوصول إليه على الفور بنقرة على مفتاح، أو طرفة عين، فإن كل شئ يكون عندئذ محلياً. وإذا كان كل شئ «محلياً»، فهناك إذن خطر، فى هذا التسرع فى

الحكم، والتشويه، وسوء الفهم، والخطأ وخلط القيم. وكانت الدعاية التى اعتادوا ترديدها فى هيئة الإذاعة القومية، هى أنه إذا كانت الشبكة تستطيع فقط الحصول على كفيل، فإن الحرب التالية فى الشرق الأوسط سوف «تنقل إليك على الهواء».

ومن الأمور البدهية الآن عن العصر الحديث للسياسات أن الحدث لا يكون هاماً حقيقة، ويستحق الانتباه، إلاَّ إذا كان منسقو أخبار الشبكة موجودون هناك شخصياً لكى يقوموا بتغطيته. وقد بدأ كل من مقدمى التليفزيون الرئيسيين، مصحوبين بجيش صغير من المنتجين، والمصورين، والباحثين والمديرين التنفيذيين، تغطية مؤتمرات القمة بين الشرق والغرب فى أكتوبر ١٩٨٥، عندما اجتمع الرئيسان ريجان وجورباتشوف فى جنيف فى أول قممهما الأربع الذى خصص، كما تبين، لدفن الحرب الباردة. إن وجود منسقى الأخبار يضمن الإذاعة على الهواء وكذلك إحساساً بالأبهة والجو المسرحى الذى لا يستطيع زعماء العالم مقاومته ببساطة. فهم بالتمثيل أمام الكاميرات، لا يمثلون لشعوبهم فقط، بل لجمهور عالمى — أى بشكل حرفى تماماً إلى مئات الملايين من الناس فى نفس الوقت. وإذا كانت لديهم رسالة يريدان بيعها، فإن منسقى الأخبار هناك لتهيئة رواق مزدحم بمشترين محتملين. والصراع للمنافسة على جزء شديد الخصوصية من شريط مسجل أو حديث يكون صراعاً ضارياً، ويضحى أحياناً بالمعايير الصحفية على مذبح التقديرات التليفزيونية أو طموحات الصفحة الأولى. لقد كانت ضربة موفقة لهيئة إذاعة كولومبيا عندما كان دان رازر فى ميدان تيانآنمين فى بكين لتغطية مذبحة الطلبة الصينيين، بل وأكثر من ضربة موفقة لهيئة الإذاعة القومية التى كانت لها تقديرات أكثر انخفاضاً، عندما كان توم بروكاو فى برلين فى الوقت الذى انهار فيه السور. وقد هرع الألمان الشرقيون الذين كانوا يشاهدون تليفزيون ألمانيا الغربية لمدة عشر سنوات، من خلال الفجوات المختلفة لكى يفحصوا الصورة التليفزيونية للشئ الحقيقى. وليس هناك شك كبير فى أن أخبار التليفزيون شجعت التحركات نحو إضفاء النظام الديموقراطى فى أوروبا الشرقية. وتساعد الصحافة على تشكيل مظهر ومحتويات السياسة الخارجية، غالباً من وضع معاد تقليدياً.

وكان هناك وقت، قبل فيتنام، وقبل ووترجيت، كان الصحفيون فيه يميلون

إلى تصديق ما تذكره حكومتهم عن الأحداث. وكان يبدو لى فى موسكو خلال الخمسينيات وأوائل الستينيات أننى أنا وزملائى نتعاون بوجه عام مع السفارة الأمريكية، حيث نشاركها المعلومات، ونتقبل تفسير السفير لسياسة الكرملين. ولم يكن هناك أى شك يمكن رؤيته فى ذلك. وفى أواسط الستينيات كانت فيتنام قد أخذت تحدث تآكلاً فى هذا الموقف، وبحلول منتصف السبعينيات تحولت ووترجيت إلى سخرية بغيضة ظلت مستمرة إلى اليوم. ولكن عدداً من الصحفيين المفكرين، ومن بينهم أنطونى لويس من صحيفة « النيويورك تايمز » يعتقدون أنه خلال سنوات ريجان، بل والآن، وإن كان ذلك إلى حد أقل، أصبح ممثلو الصحافة فى البيت الأبيض « قطة وديعة » مرة أخرى، فقد قلت شكوكهم بشأن متابعة الأخبار وانتقاد الإدارة. وكما لاحظ أغلب النقاد، أنه لم يكن مخبر صحفى فى البيت الأبيض هو الذى فجر قصة إيران ـ كونترا أو فضيحة «هاد» Hud، ولكن لابد أن يذكر أنه ليس من عمل المخبر الصحفى فى البيت الأبيض القيام بمهام تحقيق. إذ أن مخبر البيت الأبيض يقوم فى أغلب الأحيان بتغطية القصة اليومية الرئيسية فقط: ماذا يقول الرئيس؟ ماذا يفعل الرئيس؟ ومتى؟ وأين؟

ومع ذلك، فإنه إذا كان هناك خط أحمر يجرى من خلال العلاقة «بين الصحافة والسياسة» وخاصة فى البيت الأبيض، فإنه فى هواجس الحكومة بشأن تسرب المعلومات. فقد احتفظ الرئيس جورج بوش بسر قمة مالطة عن الجميع، باستثناء حفنة من مستشاريه المقربين، حتى إنه استبعد منها ريتشارد تشينى وزير دفاعه، لأنه كان يساوره القلق حول احتمال تسرب السر. وكان يريد أن يثبت لجورباتشوف أن إدارته، على عكس الإدارات السابقة، كانت جادة بشأن الأسرار. وعندما نشرت صحيفة «واشنطن بوست» القصة قبل الوقت المحدد لإفشائها، أحس الروس بارتياح، إذا صدق المرء ما قاله إدوارد شيفرنادزه وزير الخارجية السوفيتى، ولكن الرئيس بوش استبد به الغضب الشديد وأصدر أمراً شديد القسوة بوجوب إبلاغ المكتب الصحفى للبيت الأبيض بكل الاتصالات التى تجرى مع الصحف ابتداء من ذلك الحين.

وقد وجه مايكل جيتلر محرر الشئون الخارجية «للواشنطن بوست» سؤالاً فى

إحدى الندوات، قال فيه: « إن سؤالى هو ما هى حالات تسرب الأخبار التى أضرت بالأمن القومى؟» ومن الطريف أن مسئولى الحكومة، وكذلك عدد من المسئولين «السابقين» لم يستطيعوا ـ أو لم يذكروا حالة واحدة ثبت فيها أنها كانت ضارة بأمن الأمة. إن حالات تسرب الأخبار محرجة، وربما تكون مثيرة للغضب، إن كنت فى الحكومة، ولكنها نادراً ما تكون ضارة. وإذا كانت لدى الحكومة أدلة على عكس ذلك، فإنها ستؤدى خدمة حقيقية للصحفيين والدارسين إذا قدمت مثل هذا الدليل إلى الجمهور.

إن سيمون سيرفاتى الذى أشرف على نشر هذه المجموعة المختارة من المقالات، ينتهى إلى الحكم بأن الصحافة « ليست بطلة ولا شريرة ». وطالما أن الصحافة تؤدى وظيفتها بدون مراعاة الإساءة إلى المسئولين أو تملقهم، فإن هذا هو كل ما يمكن أن يطلبه المرء من مثل هذه المجموعة المتنوعة المتنافسة الموهوبة من المحترفين. والآن بعد أن أصبح العالم مجاورة واحدة للجميع، وليس هناك أى حدث بعيد عن عيون الكاميرا، فإن الصحافة تكون أكثر حيوية لناخبين حسنى الاطلاع وأحرار.

مقدمة

أصبح الجمهور الأمريكى ومسئولو الحكومة وأعضاء الصحافة خلال العقدين الماضيين غير واثقين من احتياجات وحقوق ومسئوليات كل منهم: « حاجة » الجمهورلأن يعرف، ولكن ماذا ومتى؛ و « مسئولية الحكومة » لحجب الحقائق والسياسات التى يضر الإفشاء بها بمصلحة الأمة، ولكن أيها، ولماذا ؛ و « حق » وسائل الإعلام فى أن تنشر الأخبار للجمهور بصورة تامة، ولكن كيف، وبترخيص مِن مَن ؟

وقد ارتبطت هذه الأسئلة التى شكلت أموراً غير متحقق منها، والجدل الناجم عنها، أولا بدور الصحافة، والوسائل التى يتم بها القيام بهذا الدور، مهما كان محدداً أو مفهوماً، بواسطة الصحفيين، واستيعابه بواسطة الحكومة (وخاصة السلطة التنفيذية) وقبلها الرأى العام. وتشمل هذه الأسئلة : من يضع جدول الأعمال. . وسائل الإعلام أم الحكومة؟ وإلى أى حد تؤثر وسائل الإعلام على جوهر السياسة القومية، المنفصلة عن أسلوب تقديمها؟ وهل تغطية وسائل الإعلام لأحداث وقضايا السياسة الخارجية مشوهة أو حتى منحازة؟ وهل تجعل ضغوط المنافسة وسائل الإعلام تعمل بصورة غير مسئولة بشأن مسائل الأمن القومى الحيوية، مثل الإرهاب أو الرقابة على التسلح؟ وهل العلاقة المناوئة لوسائل الإعلام مع مسئولى الحكومة أمر ضار؟ وماذا يمكن عمله أو ينبغى عمله لجعل هذه العلاقات بناءة بشكل أكثر؟ وهل إيجاد قانون للسلوك أمر مطلوب لأى من الجانبين أو كليهما ؟ وإذا كان الأمر كذلك، فمن الذى يضعه. . . والأهم. . من يطبقه؟

وفى سبتمبر ١٩٨٦ بدأ معهد جونز هوبكنز للسياسة الخارجية لمدرسة بول هـ. نيتزى للدراسات الدولية المتقدمة برنامجاً مدته ثلاث سنوات، خصص لاستعراض وتحليل بعض هذه الأسئلة البارزة. وقد حظى مشروعنا منذ البداية بالكثير من الحماسة من مجموعة رائعة ومتنوعة للغاية من المخبرين الصحفيين، والمسئولين الحاليين والسابقين وأعضاء الكونجرس والخبراء الأكاديميين. وكانت كل البحوث المقدمة فى الكتاب تقريباً معدة بوضوح لهذا البرنامج، وهى حقيقة تظهر وحدها

الحماسة والجدية التى تابعت بها مجموعتنا مهمتها. علاوة على أن كل من قدموا البحوث لهذا الكتاب تقريباً، قد تم إعدادهم بصورة محددة لهذا البرنامج، بمساعدة لجنة متفانية بشكل غير عادى من النقاد، وقد ساعدت مشاركتهم التى لا تقدر بثمن فى مناقشاتنا لتوجيه الجهود وتحسين البحوث التى قدمها مؤلفونا [١].

وهناك دين خاص من عرفان الجميل لكل من فيليب جايلين، الزميل المقيم بمعهد جونز هوبكنز للسياسة الخارجية منذ ١٩٨٠، وجوزيف فروم، الزميل منذ ١٩٨٥. وف. جايلين كاتب العمود الصحفى والحائز على جائز بوليتزر، وكانت كتاباته فى السياسة الخارجية تثقف القراء فى أنحاء البلاد وفى الخارج لسنوات طويلة. أما فيما يتعلق بروبرت سيمز (وهو مشارك مخلص فى اجتماعاتنا) فقد كتب فى دراسته الممتازة «مخبرو البنتاجون»، إن جوزيف فروم كان عبر السنين « واحداً من أكثر الكتاب الذين يغطون الشئون الخارجية خبرة وثقة ». وأشعر أننى كنت محظوظاً للمشاركة فى توجيه هذا البرنامج مع كليهما، وأشعر بامتنان بالغ للدور الذى قاما به فى قيادته حتى مرحلته الأخيرة.

وقد كسب هذا الكتاب أيضاً من إسهامات مايكل كلارك مدير التحرير بمعهد جونز هوبكنز للسياسة الخارجية، ومارك إس. ماهانى، رئيس التحرير الحالى لمجلة مدرسة بول هـ.نيتزى للدراسات الدولية المتقدمة. كما أنه انتفع أيضاً من المساعدة التى قدمها طلبة المدرسة: أودرى أبراهام، وماثيو بوم، وهاريسون وادزويرث. ولم يكن من الممكن إعداد الكتاب بدون مساعدة مؤسسة جون ومارى ر. ماركل، التى ساعدت منحتها السخية على مساندة أنشطتنا. ولكل هذه المساهمات، وكثيرون آخرون لم تذكر أسماؤهم، فإننا نشعر بالامتنان العميق.

سيمون سيرفاتى

ملاحظة

١- بين سبتمبر ١٩٨٦ ومارس ١٩٨٩ قدم معهد السياسة الخارجية ثلاثين بحثاً، وعقد عشرين اجتماعاً لتناول القضايا العريضة لوسائل الإعلام والسياسة الخارجية. وقاد هذه الاجتماعات وفقاً للترتيب الزمنى كل من: مارفن كالب، روبرت

أوكلى، جريجورى نوكس، جون والاتش، روبرت ماكلوسكى، تشارلز بيلى وفيليب جايلين (١٩٨٦- ١٩٨٧)؛ ريتشارد هيلمز، وليم أودوم، ديفيد ويبستر، ريتشارد بيرت، مايكل ليدين، هارولد إيفانز، كنيث أديلمان وريتشارد لوجار (١٩٨٧ ـ ١٩٨٨)؛ وروبرت ماكفرلين، روبرت وودوارد، ديفيد جيرجن، هوارد سيمونز، ودانييل باتريك موينيهان (١٩٨٨ ـ ١٩٨٩).

وسائل الإعـــلام
والسياســـة الخارجية

سيمون سيرفاتى

كانت الصحافة فى الولايات المتحدة على مر السنين تعتبر قوة هامة تؤثر على كل من جوهر السياسة القومية، والعملية التى تصاغ بها. وقد ساعد هذا التأثير على دفع قضية الحقوق المدنية إلى موضع الصدارة فى وعى الأمة، وساعد على فرض نهاية للتورط الأمريكى فى حرب فيتنام، كما ساعد على إسقاط رئيس الدولة خلال فضيحة ووترجيت، وإلى بلوغ المدى الذى جعل أزمة الرهائن فى إيران سبباً هاماً فى فشل الرئيس كارتر فى إعادة انتخابه لمنصبه مرة ثانية، كما قامت تغطية أجهزة الإعلام أيضاً بدور هام فى إسقاط رئيس ثان للدولة فى نوفمبر ١٩٨٠. وفى عام ١٩٨٧ - ١٩٨٨ تغلبت شعبية الرئيس ريجان فى ذلك الحين والتى لم يسبق لها نظير، على أثر الجدل المرير حول بيع الأسلحة الأمريكية لإيران.

بيد ان تأثير وسائل الإعلام كظاهرة مستقلة ليس ظاهرة أمريكية فحسب. فقد شهدت الأعوام العديدة الماضية تغييرات عميقة فى مجال ومدى الصحافة الدولية، وفى الطريقة التى تدير بها منظمات الأخبار أعمالها، وربما كان أكثرها بروزاً فى علاقة وسائل الإعلام بالحكومات الوطنية فى أنحاء العالم، فقد حولت التكنولوجيا

الصحافة، بزيادة تدفق المعلومات الممكن الحصول عليها وحجمها معاً للمخبرين الصحفيين. فالمعلومات التى كانت فى يوم ما دائرة اختصاص للحكومات وحدها، يجرى فحصها الآن بدقة بشكل روتينى فى الوقت المناسب - أو ما يعادلها وظيفياً، فى نفس اليوم الذى تصل فيه الأخبار ـ بواسطة كادرات من المهنيين المدربين والمستقلين. وكما شرح ديفيد ويبستر، الذى كان عضواً لسنوات عديدة فى مجلس إدارة هيئة الإذاعة البريطانية فإن تأثير التغيير التكنولوجى أكثر وضوحاً فى التليفزيون، وإن لم يكن مقصوراً عليه، فهو يستطيع الآن أن يرسل الصور على الفور من أى موقع على سطح كوكبنا بالفعل، ومن ثم «فهو يخلق تخيلات فورية عبر الحدود من الصعب تقييمها ومن المستحيل السيطرة عليها» وذلك عبر الحدود وفيما بينها أيضاً. ويضيف ويبستر قائلاً: « إن الاضطراب الفورى لعمل وتفاعل التليفزيون أمر حقيقى ولابد من التعامل معه، وإن كان من الممكن أن يكون مضللاً ».

إن استغلال وسائل الإعلام الخبرية للتكنولوجيا، بالتالى، قد شجع وأسهم فى تحويل منظمات الأخبار إلى تكتلات أعمال دولية مترامية الأطراف، تشترك فى منافسة ضارية على الأسواق العالمية. وأكدت أرقام التوزيع، والتقديرات وغيرها من المؤشرات عن أرباح الشركات، تأثيرها الشديد على صنع القرار التنظيمى، بل والتحريرى أيضاً. وبينما كان التنافس على « القصة » قد أخذ يزداد حدة بسبب ضرورات البقاء الاقتصادى، فإن ميل المخبرين الصحفيين الطبيعى لاستكشاف كل طريق للحصول على « خبطات صحفية » ممكنة، جعل وسائل الإعلام معادية بعناد للجهود المختلفة لتنظيم أو تقييد أنشطتها.

وأخيراً، فإن منظمات الأخبار الأمريكية، مثل الشركات التى تعمل عبر الحدود، كانت تقاوم بوجه عام المصالح المحلية وما يشغل بال الحكومات الوطنية الأجنبية، التى كانت بيئاتها الداخلية قد أصبحت دولية تبعاً لذلك. وفى هذا المحيط، أصبحت الوسائل التى يستخدمها الصحفيون الأمريكيون تعتبر بصورة متزايدة فى الخارج نموذجاً يحاول الصحفيون الأجانب محاكاته للتغلب على القيود المفروضة عليهم من حكوماتهم أو تقاليدهم الوطنية. وخلاصة القول أن وسائل الإعلام الأمريكية قد برزت فى السنوات الأخيرة كعامل هام يتجاوز الحدود القومية بمحض إرادتها.

وعندما ينظر إلى هذه التغييرات فى مجموعها، فإنها تحدث تأثيراً جديداً فى السياسات الدولية: شبكة اتصالات دولية هامة وقوية قادرة على أن تروغ من سيطرة أية حكومة وطنية، وتساعدها أيديولوجيتها الخاصة العاملة. وهذه الظاهرة الجديدة، التى أطلق عليها السناتور الأمريكى ريتشارد لوجار بذكاء شديد اسم « الوسطية » كانت تواجه مديحاً أو لوماً، تعزيزاً أو إحباطاً، وفقاً لأهداف رجال الدولة والسياسيين، ولكن سواء كانت بشيراً بالخير أو نذيراً بالشر بالنسبة لحكومات وطنية معينة، فإن « الوسطية » تمثل قوة يعرض الزعماء السياسيون أنفسهم للخطر بتجاهلها.

فكيف أدى النمو فى مدى وتأثير وسائل الإعلام إلى تعقيد عمليات صياغة السياسة الخارجية وإدارتها؟ وما الذى يمكن ويجب عمله، إن كان هذا صحيحاً؟ إن البحوث التى جمعت فى هذا الكتاب لم تحاول أن تضيف إلى عدد التحليلات المختصة المتاحة الآن عن تأثير هذه التغييرات التكنولوجية، وهيكل الصناعة والبيئة السياسية، على وسائل الإعلام. وبدلاً من ذلك فإنها تركز على النقطة الحساسة، حيث تتقاطع مصالح رجال الدولة والصحفيين بشكل أكثر حدة ـ وهى السياسة الخارجية. والمقالات التالية يوحد بينها اهتمام مشترك لتحليل وتقييم تأثير تحول وسائل الإعلام الخبرية على كل من صياغة وتنفيذ السياسة، وأيضاً تقييم التدابير المقترحة لحل أو احتواء الخلافات التى أخذت تنمو بين الصحفيين ومسئولى الحكومة.

وإذا كان لابد أن يكون صانعو السياسة حساسين، بل وخائفين من التغطية التى يحصلون عليها فى وسائل الإعلام، فهو أمر يمكن فهمه، وإن لم يكن جديداً تماماً. فقد كان صانعو السياسة فى كل الأوقات يعالجون القضايا على أساس أسئلة ليس لها علاقة كبيرة بالسياسة بمعناها الصحيح، مثل: « كيف أبدو فى مرآة الرأى العام ؟ هل أبدوا فطناً، قوى العزيمة، وطنياً متحدياً، مفعماً باليقظة اللازمة تجاه أحابيل الحكومات الأجنبية؟ » وقد سبق هذا التصوير الذى قدمه جورج كينان للعملية السياسية المجادلات الجارية حول دور وسائل الإعلام فى السياسة الخارجية بأكثر من خمسين عاماً. كما صور كينان استجابة صانع السياسة الذى يتوقع ظروفاً جارية أيضاً بقوله: « إذا كان الأمر كذلك، فإن هذا هو ما أفعله أنا، حتى ولو ثبت أنه لا معنى له، أو حتى غير

منتج عندما يطبق على حقائق الموقف »[1].

هكذا كان الأمر يومئذ ، وهكذا هو الآن. وقد كتب ديفيد جيرجن مدير اتصالات البيت الأبيض خلال إدراتى فورد وريجان يقول: « إن ما يهم فى الغالب هو كيف سوف تدار السياسة، وكيف ستبدو الصور، وهل سترسل الإشارات الصحيحة، وما إذا كان الجمهور سوف يتأثر بسرعة استجابة الحكومة ـ وليس ما إذا كانت السياسة تعزز مصالح أمريكا على المدى الطويل ». ولاتخاذ موقف من هذه الاهتمامات ـ وهو جانب طبيعى وضرورى وبناء فى إدارة سياسة عامة فى مجتمع مفتوح ـ فإن مسئولى الحكومة يكرسون تلقائياً الكثير من الوقت لشرح أهداف السياسة الخارجية، والوسائل، والقيود، يصل إلى الثلث، وذلك وفقاً لكنيث ل. أديلمان، مدير وكالة الرقابة على التسلح ونزع السلاح خلال إدارة ريجان، وهو الآن من كتاب الأعمدة الصحفية. ويضيف روبرت ماكفرلين، الذى عمل مستشاراً للأمن القومى للرئيس ريجان، إن توصيل الأساس المنطقى للسياسة العامة هو فى الواقع شرط أساسى لازم للمنصب العام.

غير أنه لبلوغ درجة قصوى، فإن البحث عن صحافة « جيدة » يمكن أن يخلق، كما يشير جيرجن، علاقة « محرمة » تقريباً بين البيت الأبيض والصحافة. ويساعد العاملون لدى الرئيس على إخراج تغطية تليفزيونية عن طريق الإعداد لأفضل المشاهد الممكنة (على سبيل المثال، وقفة ريجان العاطفية فى المنطقة المنزوعة السلاح فى كوريا، أو خطابه الباكى على شواطئ نورماندى) أو بالإعداد لأحداث تحقق أقصى قدر من العرض التليفزيونى (عن عودة نيكسون المنتصر من رحلته الأولى إلى الصين). والأكثر أهمية من ذلك، أنه مع تحرك المعلومات بسرعة أكثر، فإن مسئولى الحكومة غالباً ما يجدوا إغراءً فى الرد بشكل مندفع من أجل الاستجابة للضغط المصطنع للمواعيد النهائية للصحافة ـ قبل أن تكون المعلومات الصحيحة قد تجمعت، وتم تقييم تضميناتها، واستنباط السياسة المناسبة والاتفاق عليها. ومن ثم فربما كان الأمر كذلك، إلى حد ما على الأقل، بالنسبة للرئيس كارتر بعد الغزو السوفيتى لأفغانستان، على سبيل المثال، أو بالنسبة للرئيس ريجان بعد إسقاط السوفيت لطائرة ركاب مدنية تستخدمها شركة الخطوط الجوية الكورية.

غير أن الاعتراف بهذا التأثير لا يعنى الإيحاء بأن وسائل الإعلام تقرر أيضاً جوهر السياسة، أو حتى تسيطر على العملية التى تشكل السياسة، بما فيها صياغة جدول أعمال الأمة. ومن ثم فإن العلاقة بين وسائل الإعلام والحكومة فى رأى فيليب جايلين كاتب العمود الصحفى الذى ينشر فى صحف عديدة، هى علاقة بين خصمين، حيث «تكون للحكومة بشكل فطرى اليد العليا، فيما عدا حالات نادرة من الفضائح أو إساءة التصرف»[٢]. ورغم وجود استثناءات قليلة، فإن جايلين يزعم أن وسائل الإعلام كثيراً ما تستخدم غالباً باعتبارها « ليست أكثر من مراقب ـ أو بوق » لنقل «مقترحات تريد الحكومة وضعها على جدول الأعمال، والجدل الذى قد تحدثه مثل هذه المقترحات».

وإذا كان الأمر كذلك فإنه لا ينبغى أن يكون مفاجأة: إن قدرة الحكومة على قهر وسائل الاتصالات مهيبة حقاً. وكما يقول جايلين، إن افتراض المصداقية يعطى الرئيس وإدارته عادة ميزة الشك فى السياسة الخارجية – « إلا » إذا كانت « إدارته غير مكترثة أو متغطرسة إلى حد يكفى لتبديد مصداقيتها ». وبالمثل، فإن احتكار الإدارة للمخابرات السرية والمعلومات السرية، والتى تستطيع أن تذيعها عندما يكون ذلك مناسباً، تتركها مع التسليم بسلطة لا تستطيع التقارير الصحفية وحدها أن تتغلب عليها بسهولة. ومع مزيد من البحث، نجد أن أكثر الاستثناءات اللافتة للنظر تثبت القاعدة. فالشئ الذى أسقط ريتشارد نيكسون، على سبيل المثال هو شرائط مسجلة تعمل بواسطة الصوت صنعت فى مكتب الرئيس – وهو كشف لم يأت من تحقيقات أجرتها وسائل الإعلام، بل من عضو من موظفى البيت الأبيض، وذلك عند ردّه على أسئلة ذكية من أحد أعضاء لجنة التحقيق التابعة لمجلس الشيوخ، قبل ظهوره العلنى أمام اللجنة، حيث كررها لكى يسمعها الجميع.

ووفقاً لما يقوله جريجورى نوكس، المراسل القومى السابق لوكالة الأسوشيتد بريس، والذى يكتب الآن لصحيفة «بورتلاند أوريجونيان» Portland Oregonian، أن الإدارة تسيطر على جدول أعمال الأخبار القومية « حوالى ٧٠٪ من الوقت. . . [فهى] تقرر متى يصبح شئ ما خبراً، وإلى متى يبقى فى الأخبار ». ويسلم نوكس بأنه حتى بدون الحملة الواضحة لحكومة ريجان ضد معمر القذافى، فإن وسائل الإعلام كانت

ستستدرج ضد الزعيم الليبى. ولكن حفز ريجان زاد اهتمام وسائل الإعلام، وبذلك اجتذب تغطية أكثر مما كان سيعطى لها بغير ذلك بكثير. وعلى العكس من ذلك، فقد أبقت الإدارة مأساة الرهائن الأمريكيين فى لبنان بعيداً عن العناوين الرئيسية فى الغالب. وخلاصة القول أنه رغم التغييرات فى مجال وامتداد وسائل الإعلام الخبرية، فإن السلطة التنفيذية للحكومة الأمريكية هى التى تضع عادة جدول الأعمال، وليست وسائل الإعلام.

ومع ذلك، فإن الصحافة قل أن تكون مجرد ناقل سلبى للمعلومات. فالصحافة الأمريكية بتحقيقاتها التليفزيونية التى تشاهد فى كل أنحاء العالم، ومخبروها الذين كثيراً ما يستشهد بأخبارهم،مع نسبتها أو عدم نسبتها إليهم، تشكل همزة وصل لنظام اتصالات متكامل بصورة متزايدة، تستطيع أن تؤثر على مسيرة الأحداث الدولية، وهو ما تفعله أحياناً. وقد يوجد مثيل أجنبى تقريباً لقضية ووترجيت التى أطاحت بالرئيس نيكسون فى زوال الرئيس الفلبينى فرديناند ماركوس: وقد حذرت وسائل الإعلام إدارة الرئيس ريجان فى تلك الحالة من أزمة سياسية، كان يبدو أنها تتجاهلها، على الأقل علناً. ومما لا ريب فيه أن قدرة الأخبار الأخرى فى ذلك الحين (وصفاقة الرئيس ماركوس المستفزة) ساعد أيضاً على الاحتفاظ باهتمام الصحافة. غير أنه من الناحية الدولية، وخاصة الأمريكية، سرعان ما اكتسب الصحفيون نفوذاً بل ودورا مسيطراً فى تشكيل الصورة وتعجيل خطى الأحداث السياسية فى تلك الدولة. وأصبحت وسائل الإعلام التى استغلت فى البداية كمنبر (كان ماركوس يتوقع استغلاله لفائدته، وهو ما يثير السخرية) نصيراً متحمساً، لكى تبرز، وتنصب نفسها فى النهاية مدافعاً عن ديموقراطية الفلبين، وتعجل بزوال عدوها وحماية النصر النهائى لمن وضعته تحت رعايتها.

كما أن تدفق المعلومات والتأثير ليس أحادى الاتجاه. وكما ذكر نوكس، « أن الأخبار فى الخارج تصبح عادة أخباراً فى الولايات المتحدة، وخاصة عندما تتعلق بمصالح أمريكية». إن مسألة إيران التى بدأت بمقال في صحيفة صغيرة فى بيروت، قدمت أكثر الأمثلة إيلاماً عن كيف يمكن أن يؤثر نشر الأخبار الأجنبية على صنع

السياسة الأمريكية. وظاهرة « الوسطية » تنتج تدفقات تزداد كبراً على الدوام لمعلومات أقل دقة تعبر الحدود الوطنية. ويستطيع زعماء كل الدول اللجوء إلى جموع المؤيدين لهم فى دول أخرى بصورة مباشرة: وتستخدم الكلمات لكى تكفل « قصة ملفقة » تحطم الضوابط التنظيمية والحكومية؛ والصور التى وضعت فوق تلك التى غرست بواسطة الحكومات المحلية؛ وتكشف الأخبار المتسربة من مصادر مفوضة أو غير مفوضة، معاملات يمكن أن تخفى أو تحجب بعناية. وفحوى ذلك هو إدخال قوى جديدة، ولا يمكن التنبؤ بها غالباً، إلى العملية السياسية. وصور التليفزيون عن أعمال العنف والقمع يمكن أن تقدم بشكل مثير بحيث يجعل الضغط السياسى « لعمل شئ ما» أمراً لايمكن مقاومته. ويمكن إظهار هذا الضغط عندئذ بوضوح فى الصفحات الخلفية من الصحف المحلية، حيث تكون توصيات الراغبين فى تولى مناصب وزراء الخارجية والدفاع قد زادت حدة بواسطة الصور التى ظهرت فى الأيام السابقة. وأخيراً فإن الصحفيين يتقاسمون مع زملائهم الأجانب المعلومات التى لا يمكنهم نشرها فى الوطن، متحايلين على القواعد التى فرضتها حكومتهم عليهم.

ورغم أن وسائل الإعلام لا تقرر عادة جدول أعمال السياسة الخارجية، فإنها تستخدم ببراعة ووضوح قدراً كبيراً من التأثير. فهل يستخدم هذا التأثير بمسئولية، أم أنه تطفلى بحيث يكون مؤذياً للمصالح الوطنية؟ إن الحاجة إلى احترام قيود معينة على تدفق المعلومات أمر لا يمكن إنكاره أو تجاهله، من حيث المبدأ على الأقل. ويقول هارولد إيفانز (وهو رئيس تحرير سابق لصحيفة «التايمز» اللندنية) أنه « ليس هناك أى حق يمكن أن يعزز بالممارسة غير المسئولة». وعلى الرغم من أن مسئولى الحكومة والصحفيين يختلفون اختلافاً عميقاً (بل وبانفعال) حول مدى انعدام المسئولية لدى وسائل الإعلام، فإنهما يتفقان على ان ضغوط المنافسة تشجع (وتكافئ) هذه الظاهرة. ويرى كثيرون من الصحفيين أن هناك أخطار، وخاصة فى مجال سياسة الأمن القومى (سواء كان ذلك من حين لآخر، وفقاً للبعض، أو مراراً وفقاً لآخرين). ويذكر نوكس هذا القلق بإيجاز بليغ، فيقول: « ليس هناك أى عذر للتخلى عن الحذر لمجرد أن قصة ما ساخنة وعرضة للمنافسة، ولكن كثيرين من الصحفيين يفعلون ذلك، ونحن نفعله مرة

بعد أخرى ». والقضية، بطبيعة الحال، هى ما الذى ينبغى عمله؟ وحول هذه النقطة تكون الخلافات بين المسئولين والمخبرين الصحفيين حادة بصفة خاصة.

وتبرز فى هذه المناقشة مشكلتان خاصتان: تسرب معلومات سرية، وتغطية وسائل الإعلام للأحداث الإرهابية. ومما لا يمكن إنكاره إن تعريف التسرب أمر غامض: فما قد يبدو تسرباً قد يكون فى الواقع النتيجة النهائية لنشر تحقيق ممل يتسم بالجرأة. ولكن، مهما كان ذلك مفهوماً، فقد يثبت أن حالات التسرب فادحة الثمن عندما يجرى إفشاء معلومات ذات علاقة مباشرة بالأمن القومى. وهذه هى النتيجة التى توصل إليها علي الأقل وليم إى. أودوم، المدير الأسبق لوكالة الأمن القومى، الذى يقول: « لعل أصعب مشكلة تواجه جماعة المخابرات اليوم هى مشكلة تسرب المعلومات ونشر معلومات ضارة بعمليات مخابراتنا». وتهدد هذه المشكلة بصورة مباشرة سلامة عمليات المخابرات. وكما يقول مايكل م. ليدن (المساعد الخاص السابق لألكسندر هيج وزير الخارجية الأسبق) إن القدرة على جمع معلومات حيوية للأمن القومى تعتمد على «حقها فى الاحتفاظ بالأسرار. . . والحاجة إلى حمايتها ». وبعبارات أوضح، فإن الجنرال أودوم يتساءل عما إذا كان « المجتمع الديموقراطى فى حاجة إلى مناقشات علنية تحوى معلومات [يمكن] أن توفق بينه وبين حاجته إلى السرية فى إدارة سياسة فعالة للأمن القومى».

ترى كيف يمكن بالضبط أن تؤدى عملية نشر وسائل الإعلام للأسرار الحكومية إلى الإضرار بمصالح الأمن القومى الأمريكى إذا حدث ذلك؟ سيكون من الصعب بالتأكيد الجدل بأن النشر غير المسئول بواسطة وسائل الإعلام قد أضر بصورة مباشرة وهامة، إن لم يكن قد دمر، الأمن المادى للولايات المتحدة. غير أنه بدون مثل هذا الاهتمام الأساسى للأمن، فإن هناك مجالات محددة قد تعرقل تغطيتها قدرة السلطة التنفيذية للحكومة الأمريكية على تنفيذ أنواع معينة من السياسات الضرورية لحماية أرواح ورفاهية المواطنين الأمريكيين. وتعتبر «الحرب المنخفضة العنف» ـ أو بالتعبير الشائع، الإرهاب – أحد هذه المجالات. فى هذه الحالة، قد تصاب قدرة وكالات المخابرات الأمريكية على متابعة أو اختراق منظمات الإرهاب الأجنبية، على سبيل المثال، بالعجز بسبب حقيقة أو المخاوف التى تترتب على ما يكشف فى الصحافة

الأمريكية. وبعبارة أخرى، فإن نشر أسماء المصادر الأجنبية فى أى مكان يجعل من الصعب تشجيع إقامة علاقات مع منظمات المخابرات الأجنبية فى أى مكان والاحتفاظ بها.

ويوجه روبرت ج. ماكلوسكى - وهو محقق سابق للشكاوى فى صحيفة «واشنطن بوست» والذى عمل أيضاً مساعداً لوزير الخارجية للشئون العامة - الأنظار إلى التكاليف التى تتحملها الحكومة بسبب تسرب الأنباء وهى: انفتاح أقل بين صانعى السياسة، وفقد السيطرة على جدول الأعمال بسبب الطبيعة التى لا يمكن التنبؤ بها لهذه التسربات وعواقبها.

ولقد أدت مثل هذه التوترات فى علاقات وسائل الإعلام والحكومة نتيجة حالات التسرب، والضرر الذى يصيب مجتمعنا بسبب هذه التوترات إلى موقف معاكس، قد ينسب فيه الرأى العام تصريحات مسئولين مجهولين، كانت تصريحاتهم الرسمية تقابل بالشك أو عدم التصديق بلا تحفظ. وينتهى ماكلوسكى إلى أن المجتمع « يمكن خدمته بشكل أفضل بعلاقات أقل احتكاكاً... يكون فيه للعالم السفلى المجهول لعمليات تسريب المعلومات دوراً أقل فى إطلاع الجمهور، وفى تقرير السياسة ».

ومن الطريف أن استنتاجات ماكلوسكى تتفق بوجه عام مع تلك التى توصل إليها أودوم وليدين. أودوم، الذى يخشى أن « الشلل » قد ينتج عن استخدام تسريب المعلومات باعتبارها « السلاح الرئيسى فى صنع السياسة»، وهو يحبذ حواراً أكثر عمقاً بين مسئولى الحكومة ووسائل الإعلام، وتعريفاً أضيق لنوع المعلومات التى لابد من إبقائها سراً. ويحث ليدين على وضع «بعض التدابير لدعوة وسائل الإعلام إلى قدر أكبر من المساءلة»، ولكنه يقبل أيضاً نتائج سيادة شعبية ويعترف «بحق الجمهور فى أن يكون مطلعاً على العناصر الأساسية لسياستنا الخارجية».

فعلى من ينبغى أن يلقى اللوم بشأن حالات التسريب؟ « إن المصدر الأول للتسريب هو الحكومة » كما يقول أودوم - أى السلطة التنفيذية «أولاً وفى المقام الأول». ويضيف قائلاً أن مثل هذه التسربات « مسألة خطيرة » يجب أن تكون سبباً «لعمل سريع وفعّال عندما تحدث ». غير أن أودوم يستطرد قائلاً، إنه حتى لو كانت الحكومة هى المخطئ الأول، فإن المخبرين الصحفيين غالباً ما يكونون شركاء بإرادتهم

«من أجل محاولة انتزاع المعلومات البالغة السرية بلا هوادة. وعندما ينجحون فى ذلك، فإنهم يلقون اللوم على الذين قاموا بتسريب الأخبار، ويرفضون تقبل أية مسئولية شخصية أو مهنية».

ومع ذلك، فإنه بالنسبة لجون والاتش، محرر الشئون الخارجية لصحف «هيرست»، فإنه يرى أن طبيعة حدوث التسربات وكثرة وقوعها أقل أهمية من الأهداف التى ربما تكون مصادرها تسعى إليها. ويلاحظ والاتش « إن قدراً كبيراً من المعلومات الأكثر سرية يجرى تسريبه عن عمد بواسطة الحكومة فى محاولاتها لاستعمال الأخبار أكثر مما يتم إفشاؤه بواسطة المخبرين وذلك على أساس مزعوم بأنها غير مرخص بها». ومن ثم، فإن والاتش يصر على حق المخبرين الصحفيين فى التأكد من حقيقة القصص التى يبدو أن الإدارة هى التى زرعتها، وهو يحث على أنه «سواء كان الاستخدام المنتقى للمعلومات التى يسربها كبار المسئولين تخدم مصلحة قومية، أو مصلحة سياسية للبعض » فإنها يجب أن تكون جزءاً من القصة.

وحول مسألة ما إذا كانت وسائل الإعلام تظهر ضبطاً كافياً للنفس فى التعامل مع الأحداث الإرهابية، فإن روبرت ب. أوكلى، الذى كان يدير مكتب مكافحة الإرهاب خلال إدارة ريجان، وجون والاتش، كلاهما يدرك المآزق التى واجهتها الحكومة ووسائل الإعلام بسبب التزامات كل منهما، أو كما يقول أوكلى « للحفاظ على حرية الكلام وإشباع طلب الجمهور ». وفيما يتعلق بالتليفزيون بصفة خاصة، فإن والاتش يعترف بأن الإرهابيين يحصلون « على ما يريدون بالضبط: وهو مسرح عالمى لإعلان مطالبهم ». ويضيف أوكلى قائلاً إن وسائل الإعلام وهى تفعل ذلك تنتهى إلى «أن تساعد خطط الإرهابيين ». غير أنه مهما كان الأمر مثيراً للأسف، فإن النتيجة الحتمية للعمل الإرهابى ذاته هى التغطية الصحفية. وقد يهيئ تقديم مثل هذه التغطية قناة لمطالب الإرهابيين، ولكنها قد تشبع أيضاً طلباً للجمهور قد يخفف منه، أو تضخمه أعمال الحكومة ذاتها.

وهكذا فإنه منذ بدايه ما أطلق عليه فيما بعد « الكابوس الإيرانى » بالذات كانت قرارات الرئيس كارتر نفسه هى التى حرضت على التغطية المثيرة والمستمرة التى أعقبت ذلك، وهو يؤجل زياراته الرسمية، ويلغى رحلاته المقررة، وتجنب عدم الظهور فى

المناسبات السياسية. وكما كتب كارتر إن « البقاء على مقربة من واشنطن سرعان ما أصبح سياسة قياسية»، وفى الوقت ذاته، فإن البقاء على مقربة من « القصة » أصبح سياسة قياسية لوسائل الإعلام الخبرية أيضاً. ويضيف كارتر إن إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين «أصبح فى النهاية أمراً يستحوذ على كل أفكاره تقريباً ». ولم يكن ذلك بالنسبة له فقط، بل وللأمة جميعاً أيضاً (٣).

ورغم صحة ذلك، فإن خطر استغلال الإرهابيين وغيرهم لوسائل الإعلام يجب تحمله « لعدم توافر ما هو أفضل منه» إذ أن محاولة فرض قيود إنما يؤدى إلى أخطار أكبر. فالقيود التى سعت إليها مارجريت ثاتشر رئيسة وزراء بريطانيا، على سبيل المثال، لحرمان الإرهابيين من « أوكسجين الدعاية » الذى يعتمدون عليه ستؤدى، حتى ولو قبلت طواعية، إلى المخاطرة بإعطاء الإرهابيين نصراً هاماً وذلك بحرمان الديموقراطيات الهواء الذى يحتاجون إلى استنشاقه. واستدلالا من تجربة مختلفة، فإن البروفيسور جون ل. هاربر يذكر أنه خلال قضية مورو، قررت الحكومة الإيطالية أنها «لن تقوم بمحاولة حقيقية للسيطرة على الصحافة، وأن المعلومات الخاصة بالقضية ستكون متاحة طالما أن الصحافة لن تضر بموقف الحكومة». وقد أيدت الأحداث هذا التقدير. وينتهى هاربر إلى أنه « ليست هناك أدلة على أن نشر بلاغات [الإرهابيين] أكسبتهم أنصاراً أو متعاطفين معهم. وعلى العكس، فقد استطاعت أعمال [الإرهابيين] منذ البداية وحتى النهاية أن تثير الاشمئزاز فقط، وساعدت على بدء حملة أدت إلى اعتقال وإدانة معظم الألوية الحمراء خلال السنوات العديدة التالية ».

إن تحديد تأثير وسائل الإعلام شئ، وتقدير مدى ما يجب أن يكون لها من تأثير، وما هو الدور الذى يجب أن تقوم به شئ آخر، لأنه فى النهاية، من الذى يحدد «المعايير» التى ينبغى أن تنظم الصحافة؟ فإذا لم تكن هى الحكومة، فهل يجب أن تكون الصحافة هى الجزء الوحيد من المجتمع الذى يبقى هو قاضيه الخاص بالنسبة لسوء التصرف مهما كان محدداً ومكشوفاً؟

وهناك محاولة للإجابة على تلك الأسئلة فى مقال ديفيد ر. جيرجن. فقد كتب جيرجن يقول: «إن ديموقراطية الاتصالات» الأمريكية تربط الحكومة ووسائل الإعلام

معاً: «فلدى السلطة التنفيذية مسئولية محددة بوضوح بأن تشرح سياساتها وأفكارها، وأن تجيب على الأسئلة، وتكون خاضعة للمساءلة. كما أن لوسائل الإعلام دوراً مشروعاً وهاماً فى الإصرار على تلك الشروح، وفى الضغط من أجل إجراء محاسبة علنية واضحة ». ويستطرد جيرجن قائلاً : ومن أجل تنفيذ سياسة ما، «فإن الإدارة سوف تحتاج إلى بناء مساندة الجمهور والحفاظ عليها». وهذا بدوره يتطلب « حواراً مفتوحاً مع الصحافة حول أهدافها وتفكيرها ». ومهما كان الشكل الذى قد يتخذه ذلك، ومهما كانت النوايا التى يعكسها، فإن إساءة عرض الحقائق بواسطة أى من الجانبين سوف يزيد من عدم ثقة الآخر، بل وقد يحول علاقة مناوئة بطبيعتها وضرورتها، إلى علاقة مواجهة صاخبة بلا ضرورة.

والحفاظ على الثقة بين مسئولى الحكومة والصحافة أيضاً أمر ذا أهمية رئيسية لدى روبرت ماكلوسكى، الذى يرى أن « المعلومات سوف تتسرب من الحكومة بنسبة مباشرة لمستوى السرية التى تحيط بالسياسة وصنع القرار». غير أن ماكلوسكى يضيف قائلاً: « إن الدرجة التى تسيطر بها حالات التسرب وتقود جدول الأعمال تكون بنسبة عكسية للمدى الذى ترد به الحكومة على استفهامات وسائل الإعلام بصورة علنية». وينتهى إلى أنه نتيجة لذلك فإنه ينبغى إشباع حاجة الجمهور إلى أن يعرف بشكل رسمى، بحيث يمكن أن تكتسب السياسة الاحترام الذى يترتب على الوضوح والثبات. وعلى العكس من ذلك فإن الأخبار التى تقوم على أساس المعلومات الخلفية تميل إلى التقليل من وضوح ومصداقية السياسة العامة.

غير أن هناك آخرين يتساءلون عما إذا كان من الممكن التوفيق بين مصالح الصحافة والحكومة. إذ أن دور الصحافة لدى أودوم ليس هو دور «محقق المشاكل غير المنتخب»، الذى لديه تفويض باستخلاص ونشر المعلومات عن أنشطة الحكومة. ويؤكد أودوم بأن هذا الدور «ليس له أى سند تاريخى أو قانونى. . . فالنظام الدستورى الذى نعيش فيه لا يتصور طريقة اجتماع لمدينة ما لإدارة السياسة العسكرية القومية والسياسة الخارجية، بحيث أن كل قضية بغض النظر عن حساسيتها تقدم للجمهور لاتخاذ قرار فيها». وينتهى أودوم إلى أنه «فى مواقف معينة، فإن المصالح القومية يمكن بل ويجب أن تقيد ممارسة الحقوق الفردية المطلقة العنان، (مثل التعديل الأول فى الدستور)».

ويصف جون والاتش، من ناحية أخرى، دور وسائل الإعلام بأنه مثل دور «الحارس اليقظ » الذى يقوم « بدور حاسم » كحارس ضد إساءات استخدام السلطة الرسمية. ويرى والاتش إن « مخبري الصحف يقدمون خدمة تشتد الحاجة إليها بكبح قدرة الحكومة على التلاعب فى تدفق المعلومات ». ويردد نوكس تأكيدات والاتش، مصراً على أن من أهم مسئوليات وسائل الإعلام هو « التأكد من حقيقة ما ينشر » وحماية المجتمع من « السلطة الضخمة » المتاحة للحكومة. ولا عجب أن كان كل من نوكس ووالاتش يعتقد أن هذا الدور الواقى يتم بشكل أفضل بواسطة صحافة مستقلة، تحكمها اهتماماتها ومعاييرها الخاصة.

غير أن الاعتبار الحاسم، مع ذلك، هو ما إذا كانت أية اجراءات للحد من مساوئ الصحافة لن تؤدى هى نفسها إلى ضرر أكبر للجمهور وكذلك المصلحة القومية مما يحدث حالياً فى غياب أية إجراءات كهذه. وللرد على هذا السؤال، يقوم هارولد إيفانز بدراسة تنظيمات الصحافة فى بريطانيا [٤]. وقد كتب قائلاً إن تنظيمات مثل «قانون الأسرار الرسمية» Official Secrets Act ، و«إشعار – د» D- notice وقوانين الازدراء وائتمان السر، استخدمت للإضرار بالحرية. ومن ثم فإنه يحذر من أية محاولة لجلب الوسائل البريطانية إلى النظام الأمريكى، باعتبار أنها «ستكون كارثة وغير دستورية أيضاً. . . وحتى فى مواجهة أكثر النداءات "الوطنية فصاحة"، فإنه لا ينبغى التضحية بالتعديل [الأول]».

ومع افتراض أن دور وسائل الإعلام هو حقاً العمل كحارس لمصالح الجمهور، فإلى أى حد يتم أداء هذا الدور بصورة جيدة؟ يبدو أنه من المعقول أن نفترض فقط أن علاقة المناوأة بين الصحافة والحكومة تزداد تفاقماً بالضغوط التنافسية المتزايدة بين منظمات الأخبار. وهذه الضغوط تدعو مخبرى الصحف إلى البحث عن الأخبار التى ينفردون بها، وتزيد من جاذبية تسريب الأخبار، والتى هى بطبيعتها لا تتاح إلا للقليلين. وفى ذلك المحيط، قد ينفر رؤساء أقسام الأخبار من أن يتحكموا فى المخبرين الصحفيين، إذ أنه لا يمكن التأكد بثقة من تصرف رؤساء الأقسام الأخرى أو رد فعل الإدارة ذاتها. وكان مسئولو الحكومة سريعين فى اكتشاف واستغلال مزايا السماح للمعلومات بأن

تصبح علنية من خلال قنوات يمكنهم أن يتنصلوا منها. وعلى سبيل المثال، فإنه على الرغم من أن التقرير المبدئى الذى نشر عن الأنشطة الأمريكية السرية فى نيكاراجوا قد أثار الكثير من الألم فى صحيفة « الواشنطن بوست » فإن وليم كيسى مدير وكالة المخابرات المركزية كان، وفقاً لبوب وودوارد « معتدلاً للغاية فى اعتراضه . . . [بينما] كان البيت الأبيض متلهفاً تماماً للتفاخر بأن هذه العملية السرية كانت تجرى لأنها كانت تحقيقاً لوعد كان فى برنامج الحزب الجمهورى فى الحملة الانتخابية عام ١٩٨٠»(٥). ومن الممكن أن يكون تأثير مثل هذا التواطؤ الضمنى، كما ذكر ماكلوسكى وجايلين وغيرهما، مزعجاً. إذ أن كل من محاسبة الحكومة ومسئولية الصحافة تتضاءل عند الهبوط إلى المصادر المجهولة التى يكتنفها اللجوء إلى الإنكار.

وفى السنوات الأخيرة بصفة خاصة، تعقدت العلاقات بين السلطة التنفيذية ووسائل الإعلام بشكل متزايد وذلك بتصعيد العداء التقليدى بين السلطتين التنفيذية والتشريعية للحكومة. وهناك، كما كتب روبرت ج. كيرز، الذى عمل مساعداً قانونياً للنائب ريتشارد جيفارت، «تناقض أساسى» بين «التسليم بالانفتاح» الذى حدث فى كونجرس لامركزى و «التسليم بالسرية» السائدة فى هيئة تنفيذية ذات نظام هرمى. وهذا الاختلاف وحده يميل إلى خلق تحالف طبيعى بين المشرِّعين والصحفيين: فهم «يشتركون فى منافسة عامة ضد السلطة التنفيذية» لأنهم يسعون جميعاً إلى «كشف ما ستفعله السلطة التنفيذية، وكشف الأخطاء، أو فضح التناقضات التى تلازم السياسات أو تنفيذها». ويحصل كل جانب على «خبطات» من الآخر تترجم إلى عناوين رئيسية للأخبار، أو جلسات استماع فى الكونجرس، والتى تقدم مزيداً من العناوين الرئيسية للأخبار. ولكن كل جانب يستخدم الآخر أيضاً كدرع ـ لإضفاء الشرعية على قصة خبرية، أو استخدامه كقناة للهجوم على رئيس يتمتع بشعبية.

وفى حين أن الصحفيين يدعون أن عليهم مسئولية الاستعلام عن السياسة باسم مصلحة الجمهور ـ كما يحدث فى الكونجرس أيضاً ـ فإنهم عادة يتنصلون من أى التزام لتعليم الجمهور عن الشئون الخارجية. غير أن وسائل الإعلام بعملها كوسيلة رئيسية للاتصالات بين الحكومة والمحكومين، وبتقديمها أهم مصدر للمعلومات والتحليلات

البديلة للجمهور بوجه عام، فإنها تعمل باعتبارها المعلم الأساسى للأمة عن مسائل السياسة الخارجية. ومن المناسب أيضاً فى هذا المجال التساؤل عن الطريقة التى تخدم بها الصحافة الصالح العام.

وقد اختص ريتشارد ر. بيرت، وكنيث أديلمان تغطية وسائل الإعلام لقضايا الرقابة على التسلح والدفاع بالانتقاد. إذ أن بيرت، الذى عمل مخبراً بصحيفة «النيويورك تايمز» قبل أن يعمل فى إدارتى الرئيسين ريجان وبوش، ينتقد وسائل الإعلام لإسهامها «فى مناقشات فوضوية تتسم بالغموض وقلة المعرفة، والإفراط فى تبسيط الأمن القومى». ويضيف أديلمان قائلاً: « إن مخبرى الصحف، مثل أغلب الأمريكيين يرتعدون لمجرد توقع تصنيف تعقيدات الأسلحة النووية » ـــ أو الغالبية العظمى من المخبرين على الأقل. وبين حالات الفشل التى يذكرها بيرت، اعتماد الصحف على صحفيين ليست لديهم خبرة كافية فى موضوع يتطلب معرفة متعمقة، وتفضيل الخبطات الصحفية التى يصعب التحقق منها، وتكون غالباً غير دقيقة، ونتيجة لذلك تهمل التحليلات الأساسية.

غير أن مثل هذا الانتقاد يحتاج إلى أن يكون محدداً. فأولاً، لا يمكن إلقاء اللوم على الصحافة وحدها على التغطية غير الكافية أو التى لا تفى بالغرض. وكما يقول ماكفرلين، «إن السياسة الاستراتيجية هى أقل البنود المفهومة فى جدول أعمال أمتنا القومى، وذلك نتيجة لفشل السلطة التنفيذية لأكثر من ٤٠ عاماً فى الالتزام بتشجيع المناقشات العامة وفهم المسائل التى تتضمنها بشكل جاد». وثانياً، إن هناك صحفيين عديدين يظهرون خبرة عظيمة فى شئون الأمن القومى، ويشمل ذلك، فى حالات معينة، خبرة تعززت خلال خدمتهم العامة: فقد أخذ والتر بينكاس أجازة لبحث علمى لمدة ثمانية عشرة شهراً من صحيفة «واشنطن بوست» لكى يرأس العاملين فى لجنة للعلاقات العامة بمجلس الشيوخ للتحقيق فى دور مسرح الأسلحة النووية، وهو موضوع كتب عنه بإسهاب فى السنوات التالية. وليسلى جيلب الذى كان يكتب عن شئون الأمن القومى لصحيفة «نيويورك تايمز»، عمل فى قضايا تتعلق بها بوزارة الخارجية، وفى الكونجرس. وعمل وليم بيتشر، الصحفى فى «بوسطن جلوب»، بوزارة الدفاع. والواقع أن مؤهلات الصحفيين كثيراً ما تتجاوز تلك التى لدى خبراء

الأمن فى المجتمع الأكاديمى، الذين قد ينقصهم التعرض لتعقيدات وروتين صنع القرار[٦] .

وأخيراً، فإنه لابد من ملاحظة أن العلاقة بين وسائل الإعلام والصحافة، كما يلاحظ بعض الذين أسهموا معنا، هى أيضاً تتوسطها مجموعة ثالثة ـ هى الجمهور بوجه عام. وقد جاءت هذه النقطة بتوسع فى دراسة جون هاربر. وعلى الرغم من الفروق الهامة بين وسائل الإعلام الأمريكية والإيطالية، فإن هاربر يؤكد بصورة مفيدة الاهتمام الذى كان لدى رؤساء التحرير والناشرين بمواقف الجمهور طوال قضية مورو. وهو يكتب قائلاً: «إن الصحف التى غطت الأزمة، كانوا يعتبرون أنفسهم شخصيات رئيسية لا مجرد مراقبين سلبيين». وينتهى هاربر إلى القول بأن إحساسهم بأن جمهور الرأى العام أيد سياسة الحزم نحو آسرى مورو، كان أحد العوامل ـ وإن لم يكن العامل الوحيد ـ الذى أدى بالصحف الإيطالية إلى أن تنافس بعضها بعضاً فى اتخاذ موقف متشدد ضد إجراء مفاوضات مع الألوية الحمراء.

وقد يمكن الإحساس بتأثير الجمهور بصورة مختلفة للغاية أيضاً. إذ أن عدم اكتراث الجمهور نحو بعض القضايا قد يستخدم لمنع تغطية أخبار بصورة أكثر بكثير من أى قانون للسلوك، وقد يحدد المصادر التى تصبح متاحة بواسطة رؤساء التحرير والناشرين. وكما كتب جيمس رستون كاتب العمود الصحفى الذى ينشر فى صحف عديدة منذ عدة سنوات يقول:

> سوف نرسل ٥٠٠ مراسل إلى فيتنام بعد أن تندلع الحرب... ولكننا لن نرسل خمسة مخبرين صحفيين إلي هناك عندما يظهر خطر الحرب، وحتى إذا فعلنا ذلك، فإن تقاريرهم عن الخطر سوف تخفض إلى أدنى حد بواسطة رؤساء التحرير والمسئولين على السواء، باعتبارها «تكهنات» ويجرى إخفاءها فى الخلف بين إعلانات «الملابس الداخلية»، وذلك إن لم يتم حفظها فى الملفات.

ويقول رستون أنه بدلاً من ذلك، فإن القضايا تتطلب استكشافاً لدى ظهورها، لا بعد أن تعلن فقط.

ومع التسليم برأى رستون من الناحية النظرية، فإن مثل هذا النشر قد يجتذب عدداً محدوداً وغير كاف من القراء أو الجمهور. ويكتب تشارلز و. بيلى (رئيس تحرير سابق لصحفية «مينيابوليس تريبون»)، أنه رغم ذلك فإن الإقلال من قدر الاهتمام المحتمل للقراء غير المتخصصين فى الشئون الخارجية يعتبر قصر نظر من رؤساء التحرير والناشرين. ويرى بيلى أن على رئيس التحرير أن يخلق اهتماماً بتسويق الأخبار الخارجية بعد تحسينها. وهو يتساءل: « ماذا تعنى تلك القصة للأشخاص الذين يطالعون تلك الصحيفة ممن يكسبون قوتهم فى ذلك المجتمع؟» ويشير إلى أن الرد على ذلك هو أن يضفى على الأخبار الخارجية « وجهة نظر محلية » تحول الأخبار الخارجية إلى أخبار محلية، مع تأكيد واضح على « التأثير الاقتصادى المحلى للتطورات الدولية». وينتهى بيلى إلى أن المخبرين ومذيعى الأخبار المحليين لديهم ميزات معينة فى نشر الأخبار الخارجية «لأنهم جزء من المجتمع الذى يخاطبونه»، ولأنهم « ستكون لهم مصداقية أكبر على الأرجح من مندوبين معروفين على النطاق القومى ».

وهناك تحذير أخير من المناسب ذكره، وهو أن أغلبية البحوث فى هذا الكتاب تعتمد على تجربة الحكومة ووسائل الإعلام الأمريكية، وهو ما يؤدى حتماً إلى تشويه الطريقة التى يعرض بها الصراع بين الحكومة ووسائل الإعلام حول صنع السياسة الخارجية. فالصحافة تتمتع منذ وقت طويل بوضع متمايز مقدس إلى أبعد حد باعتبارها صوتاً مستقلاً فى الديموقراطية الأمريكية. وحيث أنها مضمونة بواسطة الدستور وتحددت فى ذهن الشعب بحرية كل المواطنين، فقد تكون تجربة حرية الصحافة الممتدة فى الولايات المتحدة فريدة فى التاريخ، وقد تكيفت بدورها بواسطة تجربة معتدلة بصورة فريدة من الأمن القومى. وهذه الحقائق وحدها تجعل من الصعب التعميم من التجربة الأمريكية.

والأمر الأكثر أهمية، هو أن تحول وسائل الإعلام جاء فى الولايات المتحدة متوافقاً مع إجماع الرأى القومى حول كل من أهداف السياسة الخارجية ووسائلها. وبينما عبرت الصحافة عن السخط الشعبى على الزعماء السياسيين والذى استغلته فى بعض الأحيان، فإن الاحتكاك الطبيعى بين وسائل الإعلام والجهاز البيروقراطى قد اكتسبا إحساساً متبادلاً بالغدر. وهكذا فإن الكثير من لهجة وفحوى المناقشات بين

مسئولى الحكومة ومخبرى الصحف يعكس بصورة خاصة الاهتمامات الأمريكية التى أثيرت حول قضايا كانت تواجه بشكل أكثر انفعالاً فى الماضى القريب.

غير أن المشكلات التى تم تحليلها هنا لها مغزى أكثر عمومية، والقضايا التى تم بحثها هنا فى محيطها الأمريكى إلى حد كبير، قد اتخذت روابط أكثر اتساعاً فى أنحاء العالم. والوسطية هى ظاهرة لا تستطيع الدول أن تقاومها إلا بثمن فادح: أن الافتضاح الواسع الذى أعطى لإخلاء ميدان « تيانآنمين » فى بكين بطريقة وحشية فى يونيو ١٩٨٩ ساعد على تهيئة المسرح لإعادة التوحيد السلمى الذى حدث فى نقطة تفتيش تشارلى بعد ذلك بأربعة شهور. وفى برلين وأوروبا الشرقية، كما فى أماكن أخرى عديدة، وقضايا أخرى عديدة، ساعدت وسائل الإعلام فى تجنب سفك الدماء، واحتواء القمع، ونزع فتيل حالات متفجرة محتملة. والواقع أن النجاح فى نشر الاتجاه العالمى نحو الديموقراطية خلال الأعوام القادمة، قد يتوقف على كيف تتعلم حكومات أخرى إعداد المتطلبات لمناقشة عامة تفتتحها صحافة حرة.

ملاحظات

١- مذكرات جورج ف. كينان، ١٩٢٥-١٩٥٠ (بوسطن: ماساتشوستس: ليتل، براون، ١٩٥٧)، ص٥٣. وكان كينان يناقش حلقة فى المفاوضات الأمريكية السوفيتية التى أجريت فى نوفمبر ١٩٣٣. ويقول كينان أن هذه الحلقة علمته « الدرس الأول من دروس عديدة. . . حول واحدة من أكثر السمات المستمرة التى لاعلاج لها لفن إدارة شئون الحكم الأمريكية ».

٢ - كانت كيفية تطور العلاقة المناوئة بين وسائل الإعلام والحكومة عبر السنين، هى بؤرة تعليقات مارفن كالب فى أكتوبر ١٩٨٦: « كان شعورى باعتبارى مراسلاً فى موسكو فى الخمسينيات والستينيات، هو أننى هناك باعتبارى أمريكياً. فقد كان أصدقائى المقربين وأفضل الأصدقاء هم العاملون فى السفارة. ولم أكن أرى فى ذلك أى خطأ. فقد كان هناك شعور بأننا جميعاً معاً فى شئ ما ـ نحن إزاء هم. وسرعان بعد عودتى إلى واشنطن فى عام ١٩٦٣، وقعت حادثة خليج تونكين. وكانت غريزتى من وجودى فى موسكو قد جعلتنى أرتاب فى أى شئ يكتب فى صحيفة «البرافدا» أو

يقوله خروشوف، ولكنى لا أرتاب فى الحكومة الأمريكية... ورغم أنه كانت هناك إشارات تدل على أن ما يقال لنا لم يكن حقيقياً، فإننا كنا نصدق الحكومة». ويذكر كالب أنه بعد فيتنام «تغير موقفنا الجماعى، وموقف الحكومة من البراءة إلى حساسية مستمرة».

٣ - جيمى كارتر «الاحتفاظ بالثقة - مذكرات رئيس» (نيويورك: كتب بانتام، ١٩٨٢)، ص ٥٦٦، ٤٦٣ و ٥٩٤.

٤ - في يوليو ١٩٨٥، طالبت مارجريت ثاتشر رئيسة وزراء بريطانيا «بقانون اختيارى للسلوك، لا يقول [الصحفيرن] بمقتضاه أو يظهرون أى شئ يمكن أن يساعد الروح المعنوية للإرهابيين أو قضيتهم». ورغم أن طلب مسز ثاتشر كان يتعلق بوضوح بتغطية حوادث الإرهاب، فإنها كانت تسعى أيضاً إلى تطبيقه بصورة أكثر تعميماً على عدد من القضايا الأخرى.

٥ - يتذكر وودوارد أن بن برادلى، رئيس التحرير، اعتقد أن إدارة ريجان قد ترسل رجال مكتب التحقيقات الفيدرالى لاعتقالهما أو تفتيش مكتبيهما.

٦ - ومع التسليم بأن مثل هذه الأشياء المكروهة حيث يمكن أن توجد، تعرض الحقائق بصورة خاطئة حيثما يمكن اكتشافها، بل وبطريقة أكثر عنفاً.

الجـــزء ١

■

من يضـــع جدول الأعمال ؟

١

مبادرة الدفاع الاستراتيجى: قصة الرئيس

فيليب ل. جايلين

> يطيب لى بعض الشئ أن يكون الجميع على ثقة من أننى لابد أن أكون قد سمعت عنها ـ وأننى لم أفكر فيها بنفسى قط. والحقيقة إننى أنا الذى فعلها .
>
> الرئيس رونالد ريجان فى حديث
> مع مجلة «نيوزويك»، مارس ١٩٨٥ .

لا شئ مما قيل عن مبادرة الرئيس ريجان للدفاع الاستراتيجى يقدم تصويراً أفضل للدرجة التى تبين أن إطلاق الرئيس لمبادرته للدفاع الاستراتيجى بدون إنذار فى خطابه الشهير فى مارس ١٩٨٣ ، كانت فى الحقيقة عملاً شخصياً قام به بمفرده تقريباً. وليس هناك مثال أكثر وضوحاً لإظهار قدرة رئيس موثوق به على التغلب على وسائل الاتصال فى أكثر مجتمعات العالم انفتاحاً وحرية من مثال مبادرة الدفاع الاستراتيجى للرئيس ريجان. ومن ثم، فإن قصة بيع مبادرة الدفاع الاستراتيجى تكفل رداً قوياً على أحد الأسئلة الرئيسية لهذا الكتاب - وهو: من يضع جدول الأعمال؟

إنها دراسة حالة عن كيف أن رئيساً شديد الطموح، ليس لديه أكثر من حلم دافع للعمل، استطاع فى مجرد بضع مئات من الكلمات فى التليفزيون القومى، أن يستولى على خيال الجمهور، ويعيد تشكيل جدل قومى. وبنفس الضربة، حوّل بصورة جوهرية مسار مفاوضات الرقابة على الأسلحة النووية مع الاتحاد السوفيتى، ويثير أعمق تساؤل من الحلفاء والخصوم عن إمكان الاعتماد على ما كان يعتقد أنه مبدأ استراتيجى أمريكى راسخ ومقبول.

وقد أسهم عنصر المفاجأة بالتأكد فى ضربة الرئيس، إلى جانب قدرة الحكومة لاعلى أن تبدأ الأخبار فحسب، بل وأن تدبّر عرضها بمهارة. ويشير السجل إلى أنه ما أن أطلق الرئيس مارد مبادرة الدفاع الاستراتيجى من القمقم حتى كان الجدل حولها وتغطية أخبار الجدل متوازنين تماماً. وكان ثقل الرأى الملم بالموضوع واضحاً ضد اقتراح الرئيس كما قدم فى البداية، وظل كذلك إلى هذا اليوم حتى فى ضوء التنقيح وإعادة التعريف الذى تلى ذلك بشأن ما كان يدور فى ذهن الرئيس فعلاً. وأجريت تحقيقات ونشرت حول تأكيدات الرئيس ومستشاريه بجد وإتقان. ولم يكن هناك حتى أبعد احتمال بأن النظام الدفاعى المقترح يمكن أن يعاد تشكيله أو حتى يستبعد بطريقة تعيد الوضع إلى ما كان عليه، ويتبدد الجدل الثائر حول المبدأ الاستراتيجى، ويوفق بين اقتراح الرئيس الأصلى والواقع.

إن الفشل فى احتواء مضمون مبادرة الرئيس لا يكاد يعكس الافتقار إلى الجهد من جانب نقاده. ومع ذلك فإنها أقل من أن تكون حالة سمحت فيها «وسائل الإعلام» (وهى كلمة مخيفة أصبحت محصنة الآن فى اللغة إلى حد أنه لا يمكن تجنب استخدامها) لأنفسها بأن تسئ الحكومة استخدامها. وكانت استحالة إعادة مارد مبادرة الدفاع الاستراتيجى إلى «القمقم» راجعة ببساطة إلى طبيعة العلاقة بين الحكومة ووسائل الإعلام. فهى علاقة تحتل فيها الحكومة بشكل متأصل المرتبة العليا، باستثناء حالات نادرة من الفضائح وإساءة التصرف. أو بعبارة أخرى أن تفقد الحكومة المرتبة العليا فى هذه العلاقة المعادية.

الحكومة ووسائل الإعلام

لا ريب فى أن ثورة الاتصالات فى العقود القليلة الماضية قد زادت إلى حد كبير من تأثير، ونفوذ، وسلطة ووجود إذاعة الأخبار فى كل أشكالها المعاصرة. وقد ادخلت تلك الثورة حتماً نوبة محمومة معينة تزداد شدة فى المنافسة بين منافذ الأخبار المختلفة. ومع كل ذلك، فإن عمل الأخبار، مثل كل الأعمال الأخرى، عرضة لضغوط المنافسة، وتحقيق الأرباح، والنتائج الأخيرة. وقد أدى إدراك هذا الانفجار الخبرى إلى ظهور الحكمة التقليدية بأن وسائل الإعلام أصبحت بالغة القوة؛ وأنها تحرف، وتبالغ وتضفى الإثارة بصورة متزايدة، أو أنها لا تدرك فقط ما تريد الحكومة قوله، أو ما يسعى إليه صانعو السياسة أو الوقوف ضده؛ وأنها تسئ استخدامها لمصادر غير منسوب إليها.

وهناك بعض الحقيقة فى ذلك. ومع ذلك، فإنه ليس هناك أساس معقول أنه نتيجة لذلك، فإن توازن القوى بين وسائل الإعلام والحكومة قد تغير بشكل اساسى. إذ أن وسائل الإعلام وصانعى السياسة لم يتنافسا قط على قدم المساواة. فقد كان مجال التفاعل يتسع بصورة جوهرية، ولكن القواعد، والشروط، والفرص، والموانع ظلت كما هى على كلا الجانبين. وفى كل ناحية هامة تقريباً، فإنها استمرت تحابى الحكومة بالسماح لصانعى السياسة، لا لمخبرى الصحف، بوضع جدول أعمال الأخبار.

وحتى مع التسليم بحقيقة أن جدول الأعمال فى أغلب الأحوال لا يتحدد بواسطة الحكومة ولا وسائل الإعلام، بل بواسطة الأحداث، فلابد من التساؤل عن: أى من المؤسستين لديه القدرة الأكبر على التلاعب فى الأخبار بوسائل تجعلها مواتية لأغراضه أو مصالحه؟ أو فى حالة ما يمكن تسميته بالأحداث الداخلية، عندما تكون الحكومة ذاتها هى البادئ الأول ولكن النتائج خرجت عن سيطرتها، فإلى أى مدى يمكن لوسائل الإعلام أن تكون مسئولة عن النكبة المتفاقمة؟ وأخيراً، إلى أى حد تكون وسائل الإعلام مجرد ناقلة أو نافخة بوق لمقترحات تريد الحكومة أن تضعها فى جدول الأعمال، وما قد تثيره مثل تلك المقترحات من جدل؟

إن سجل التاريخ يحتوى على بعض أدلة مقنعة على أن الحكومة تمسك بأغلب

أوراق اللعب. وهناك أسطورة تقول إن أصحاب الصحف من تجار الحروب قد ألهبوا مشاعر الجمهور، ودفعوا الولايات المتحدة إلى الحرب الأسبانية ـ الأمريكية. غير أن السجل يكشف عن أن تيودور روزفلت نفسه حرض أصحاب الصحف، بأن استغل، لأغراضه الخاصة، غرق البارجة «مين» فى ميناء هافانا فى ظروف كانت بعيدة عن قدرة الصحف على التحقق منها فى ذلك الحين. ويصدق نفس التحليل على أحداث خليج تونكين الشهيرة، والتى استغلها الرئيس ليندون جونسون بصورة مماثلة لكى ينتزع من الكونجرس قراراً بمنحه سلطة جارفة لتوريط الأمة فى الحرب الفيتنامية. وقد فشلت وسائل الإعلام فى أن تثير فى ذلك الحين بأية وسيلة أسئلة خطيرة مازالت بلا رد عما فعلته قوارب طوربيد الفيتناميين الشماليين بالضبط، إن كانت قد فعلت شيئاً لتبرير الضربات الانتقامية الأمريكية ضد فيتنام الشمالية.

وهناك أسطورة، ساعدت فيها هوليوود، جعلتنا نصدق مرة أخرى أن وسائل الإعلام هى التى أسقطت ريتشارد نيكسون. مع أن التحقيق الأوَّلى الذى نشرته صحيفة «الواشنطن بوست» لم يستخدم أكثر من «حجر الولاعة» التى أشعلت الشرارات. ولكن النيران التى نتجت عن ذلك، كانت ستخمد تقريباً مهما كان نفخ وسائل الإعلام فيها شديداً، لولا أن قاضياً حانقاً، هو جون سيريكا، قام بلوى القواعد لكى يستخرج الأدلة التى لم تستطع وسائل الإعلام كشفها بنفسها. وعلاوة على ذلك، فإن النيران التى استعرت لم يكن ممكناً أن تغرق رئاسة نيكسون بدون جلسات استماع ووترجيت، حيث نفخ جون دين فى الصفارة، وقبل كل شئ، فإن الكشف المتفجر لألكسندر باترفيلد عن وجود نظام للتسجيل يعمل بالصوت لدى الرئيس، جعل ممثلى الاتهام قادرين على إقناع المحكمة العليا بأن تأمر نيكسون بتسليم شرائطه. ثم وضعت اللجنة القانونية بمجلس الشيوخ النهاية لهذ العملية. ومن الممكن القول بأمان بأنه لو كانت القصة قد تركت لما نشره بوب وودوارد وكارل برنشتاين الواسعى الحيلة، لكان نيسكون قد أتم فترة رئاسته الثانية.

وأخيراً يبقى المثال الخاص بقضية «إيران ـ كونترا». فالصحف الأمريكية لم تكشف عن اتجار حكومة ريجان فى مبادلة الأسلحة بالرهائن مع إيران. وفى حين أن الجنرال إدوين ميس المدعى العام قد كشف الارتباط بجماعة الكونترا، فإن الفضيحة

العلنية برمتها لم تكن لتنفجر فى المقام الأول لو لم يغرس أشخاص مجهولون قصة فى تلك «الجريدة البيروتية»، كما أسماها ريجان. وحتى رغم ذلك، كان من الممكن أن تموت القصة لو لم يؤكدها رئيس البرلمان الإيرانى بعد عدة أيام. وكان المصدر النهائى للقصة والأحداث التى أثارتها هى سياسة وضعت سراً فى البيت الأبيض فى عهد ريجان ومضت قدماً لمدة عام ونصف عام تقريباً دون أن تجتذب ملاحظة الجمهور.

ولا شك أن المرء يستطيع أن يذكر أمثلة حقيقية لوضع جدول أعمال بطريقة مشروعة بواسطة وسائل الإعلام - بعض تحقيقات أو إفشاء أسرار ركزت اهتمام الجمهور على مشكلات معينة، واضطرت الحكومة إلى القيام ببعض استجابات إيجابية على هذه الأشياء، مثل الظلم العنصرى، والفساد الحكومى، أو إساءة تصرف طبى، والكرب الاجتماعى، والمجاعة فى أفريقيا. فضلاً عن أنه ربما كانت هناك حالات تسريب أخبار أو إفشاء أسرار أثرت أو غيرت مسيرة عمل معين بواسطة الحكومة. غير أنه كانت هناك بوجه عام حالات مارست فيها وسائل الإعلام ضبط النفس تحت ضغط حكومى شديد (على سبيل المثال، موضوع خليج الخنازير، والقمر المستكشف جلومار، وقضية الجاسوس بلتون) أكثر من وجود حالات اندفعت فيها الصحافة بتهور فى تحدٍّ للمصالح القومية. وهناك حالات أكثر بكثير أصابت وسائل الإعلام بصدمة، فيما يتعلق بالتدخلات العسكرية والمبادرات الدبلوماسية، وبدء مشروعات كبرى. وخلاصة القول أن وسائل الإعلام كثيراً ما عملت باعتبارها محذراً أو بوقاً لا أكثر.

وحول هذه النقطة الأخيرة، هناك مثال القرار الذى أصدرته إدارة ريجان بإعادة رفع العلم على إحدى عشرة ناقلة بترول كويتية. وقد أثار ذلك سخط وغضب أعضاء الكونجرس وكُتاب افتتاحيات الصحف. وكشفت وسائل الإعلام كل الأدلة التى توحى بأن هذه الحركة ربما كانت مضللة وخطيرة. ومع ذلك فإن الالتزام بها، متى تم، كان مستحيلاً الرجوع عنه. وكان الكونجرس غير مستعد تماماً لتحمل المسئولية عن نتائج نقض القرار بإصدار حظر تشريعى. فقد وضعت الحكومة الخليج العربى بعمل منفرد على رأس جدول أعمال السياسة الخارجية.

وقد فعل الرئيس دوايت أيزنهادر نفس الشئ فى الشرق الأوسط بواسطة «مبدأ أيزنهاور» الذى كان يستهدف كفالة الدعامات الدبلوماسية المهتزة لقراره بإنزال مشاة البحرية فى لبنان عام ١٩٥٨. وكما وضع ريجان مسألة جرينادا على جدول الأعمال فى عام ١٩٨٢، فإن ليندون جونسون وضع جمهورية الدومنيكان فى عام ١٩٦٥. وفى كلتا الحالتين، كان الخطر الذى يهدد المواطنين الأمريكيين هو المبرر لاتخاذ إجراء هام ذى توجه جغرافى سياسى «جيوبوليتيكى». وقد وجدت وسائل الإعلام كل أنواع عيوب الأداء فى الحالتين معاً، وفى التبريرات التى ذكرت لكلا العملين، ولكن بتأثير صغير على السياسة.

وبطبيعة الحال، فإن محاولة تعيين مسئولية وضع جدول الأعمال تُعد أكثر تعقيداً مما قد توحى به تلك الحادثة، وهى ليست أقل تعقيداً من محاولة إثبات أين، ومتي، وكيف ولدت فكرة معينة. وعرض المسألة باعتبارها صراعاً بين وسائل الإعلام والحكومة هى إفراط فى التبسيط للعملية التى يتشكل بها الرأى العام ويلهم. إذ أنها تستبعد دور المجتمع الأكاديمى، والمؤسسات الخاصة، وغيرها من منظمات تشكيل الرأى الأخرى. ويتجاهل مثل هذا الرأى المبسط أيضاً الانقسامات داخل وبين الشُعب المختلفة للحكومة. ولكننا لكى نبدأ فى توضيح حالات التبسيط هذه، فإن ذلك سوف يتطلب البدء فى مهمة لا نهاية لها. ومن أجل التوضيح فإنه من المفيد أن نبين عند هذه النقطة أننا نعنى بالحكومة الرئيس، أو فى الأغلب الشعبة التنفيذية للحكومة.

وهناك قليل من الملاحظات المتعلقة بالموضوع على السلطة التنفيذية تطرح نفسها. فأولاً، إن سيطرة الرئيس على المرتبة العليا مستمدة من الامتياز السياسى المتأصل للسلطة التنفيذية لكى يوجد ويبدأ سلطة أكبر بكثير من تلك التى للسلطتين الأخريين للحكومة. وثانياً، إن أغلبية الأمريكيين تمنح الإدارة القائمة فى الأوقات العادية ميزة الشك. وثالثاً، إن عبء الإثبات بأن هذه الميزة لا مسوغ لها تقع على وسائل الإعلام، إلا ـ كما حدث فى حالات عديدة فى السنوات الأخيرة ـ أن تكون الإدارة مهملة أو متغطرسة إلى حد كاف لتبديد مصداقيتها.

وخلاصة القول، فإن التسليم بالسلطة والمصداقية أيضاً يعطى الحكومة عادة

المرتبة العليا. غير أن هناك ميزة أخرى فطرية للحكومة، وهى احتكارها للمخابرات السرية، والمعلومات السرية - وقدرتها على أن تقول، كما قال مسئولو الحكومة كثيراً للذين فى وسائل الإعلام، شيئاً معناه العام هو: «لو أنكم تعرفون ما نعرفه نحن فقط». وفى أية مبادرة حكومية، فإن الحكومة هى التى تسيطر على التوقيت والظروف. ففى استطاعة الرئيس أن يطلب وقتاً على شاشة التليفزيون بمكالمة تليفونية. وهكذا فإذا كانت الانطباعات الأولى ذات أهمية فمما لاشك فيه أن الحكومة تسيطر على الانطباع الأول. كما أن الحكومة تمارس تأثيراً ضخماً على تدبير الصفقات وعرض الأخبار. فهى ليست مجرد سلطة تضفى السرية على ما لا تريد أن يعرفه الجمهور، بل وفى إمكانها أن ترفع السرية عن الأخبار كلما كان ذلك مفيداً لأغراضها.

مبادرة الدفاع الاستراتيجى

تساعد قصة نشوء برنامج ريجان لمبادرة الدفاع الاستراتيجى على إلقاء الضوء على العلاقة بين وسائل الإعلام والحكومة، لأنها تظهر الموارد الضخمة المتاحة للحكومة. كما تتحدث القصة أيضاً عن قدرة الحكومة المهيبة على التغلب على الصحافة بدون ميزة حدث وسيط، أو استراتيجية مدروسة بعناية، أو حتى الأبعاد الوعرة لسياسة ما.

وكان فى متناول يد هارى س. ترومان كل أو أغلب هذه المقومات قبل أن يقدم جورج مارشال مبادرة أكثر السياسات الخارجية الأمريكية المفردة أهمية وثباتاً للسنوات الأربعين الماضية. ومما يثير اهتماماً كافياً أن مارشال لم يكن يسعى أو يريد مساعدة وسائل الإعلام الأمريكية عندما طرح فى فقرات قليلة فكرة مشروع الإنعاش الأوروبى الذى يحمل إسمه - كان يحتاج فى المقام الأول إلى مساعدة قادة أوروبا وأجهزة إعلامها. أما فى حالة مبادرة الدفاع الأستراتيجى، فقد كان ريجان يحتاج إلى استخدام وسائل الإعلام ببراعة، إذ لم يكن لديه بالتحديد إلا القليل جداً للعمل به غير إيمانه بفكرة عالم بلا أسلحة نووية. ولا داعى لأن نهتم هنا بنقاط القوة والضعف فى مبادرة الدفاع الاستراتيجى. ومن أجل الحكم على الارتباط الوثيق بين

مبادرة الدفاع الاستراتيجى بقضية وضع جدول الأعمال، فإن المرء لا يحتاج إلا إلى تحليل الأسباب التى وراءها، ووسائلها ونتائج جهود إدارة ريجان لكسب تأييد الجمهور لمبادرته.

وهناك قدر معروف عن أصول مبادرة الدفاع الاستراتيجى كفكرة فى ذهن رونالد ريجان. فقد ذكر ديفيد هوفمان فى صحيفة «واشنطن بوست» فى مارس عام ١٩٨٥، أن ريجان وهو يعد لحملته الرئاسية فى عام ١٩٨٠ قام بجولة فى القيادة الجوية لأمريكا الشمالية، حيث سأل أحد مرشديه عما إذا كان من الممكن عمل شئ لوقف صاروخ سوفيتى قادم. ويتذكر مارتن أندرسون الذى صحب ريجان فى تلك الرحلة أن الرد كان مضمونه «لاشئ». ويستنتج هوفمان «أن هذا الحديث المبكر يعطى لمحة عن منشأ ما قد يكون أصعب قرار لفترة رئاسة ريجان».

وفى نفس العام كان إدوارد راونى، وهو جنرال متقاعد ومفاوض مخضرم فى مفاوضات الرقابة على التسلح، أحد مستشارى حملة ريجان. وكان ريجان يسأل راونى بشكل منتظم عما إذا كان من الممكن وضع نظام دفاعى ضد الأسلحة النووية. وفى كل مرة كان راونى يخبره بأن هذه القدرة التكنولوجية لن تتحقق إلا بعد سنوات. وفى كل مرة كان ريجان يقول إنه لا شئ ـ فى رأيه ـ بعيد عن قدرة علماء أمريكا. وكان واضحاً لرونى عندئذ أن ما أصبح معروفاً باسم مبادرة الدفاع الاستراتيجى لم يكن أكثر من حلم أو شطحة خيال فى ذهن ريجان. كانت فكرة تستحوذ على أفكاره، وتعززها مجموعة ضئيلة من مستشاريه المحافظين، الذين يشاركون فى معركة ريجان الأخلاقية مع مفهوم الرادع النووى، والفكرة الكلية عن الاعتماد الأمريكى والسوفيتى على التدمير المتبادل المؤكد.

وكان ريجان يجد إغراءً قوياً لجعل هذه الفكرة المستحوذة عليه، إحدى معالم حملته الانتخابية لعام ١٩٨٠. غير أنه وفقاً لما قاله هوفمان، فإن الاستراتيجيين السياسيين لريجان اعتقدوا أن هذا سيكون «انتحاراً سياسياً» – مع التسليم بطبيعته المثيرة للجدل وأحدث الاستراتيجيات المعروفة يومئذ. ولكن ريجان ظل متعلقاً بالفكرة وحملها معه إلى البيت الأبيض، حيث ضاعفت الأعباء الثقيلة ومسئوليات الرئاسة شكوكه فى أخلاقية «التدمير المتبادل المؤكد». وفى عام ١٩٨٢ التقى إدوارد

تيلر بريجان لمناقشة الدفاع الاستراتيجى معه ومع وليم ب. كلارك مستشار الأمن القومى لريجان فى ذلك الحين، وقال لهوفمان إن الرئيس «كان قاطعاً تماماً فى سؤاله لتيلر عن هذه النظرية الدفاعية» والتى كان تيلر يدافع عنها بشكل نضالى.

وكذلك كان ريجان متأثراً بدخلاء آخرين من الجناح اليمينى، وخاصة الفريق المتقاعد دانييل أو. جراهام، الذى كان مستشاراً لريجان فى حملة عام ١٩٨٠، وقد رأس منظمة تدعى «الحدود العليا» التى كانت مكرسة للنهوض بتكنولوجيا الدفاع النووى. ولكن ضغط جراهام، رغم أنه كان يحظى بقبول حسن من الرئيس، لم يلق حماسة كثيرة من جورج ا. كيويرث الثانى والمستشار العلمى للبيت الأبيض. كما كانت الفكرة تحصل على استقبال فاتر أيضاً فى البنتاجون من كاسبر واينبرجر وزير الدفاع بصفة خاصة. وفى ٢٤ نوفمبر عام ١٩٨٢، قبل شهور قليلة من إعلان ريجان لمبادرته للدفاع الاستراتيجى إلى العالم، كتب واينبرجر رسالة إلى جراهام معرباً عن تقديره «لتفاؤله» ولكنه قال: «إننا لا نريد أن نلزم هذه الأمة بمسيرة تتطلب أن نصبح ذوى قدرة لا توجد فى الوقت الحالى». وفيما بعد أصبح واينبرجر مؤيداً مخلصاً لمبادرة الدفاع الاستراتيجى. ولكن عندما طرح ريجان اقتراح مبادرة الدفاع الاستراتيجى لأول مرة، كان واضحاً أنه لم يحصل حتى على مساندة وزير دفاعه.

ولم يكن قلق البنتاجون أقل من ذلك، بغض النظر عن المشكلات التكنولوجية، إذ كان هناك خوف من أن البحث عن برنامج سريع لإيجاد نظام دفاعى سوف يمتص أموالاً لأسلحة هجومية. كما كان هناك خوف من أن يصبح هذا السيناريو أكثر احتمالاً إذا بدأت فكرة أن الولايات المتحدة يمكنها الحصول على الأمن بثمن رخيص فى تدبير دفاعى سريع كالمعجزة. ومن ثم فإنه من دواعى السخرية، أن تأتى القوة الدافعة لإطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجى من اجتماع فى ١١ فبراير ١٩٨٣ ضم ريجان، ورؤساء الأركان المشتركة، ووواينبرج، وروبرت س. ماكفرلين نائب مستشار الأمن القومى يومئذ. وكان المفترض أن يكون الموضوع الرئيسى هو نظرة الكونجرس المتوقعة إلى ميزانية الدفاع. وكان إجماع الآراء مروعاً. فقد قيل لريجان أن الكونجرس لن يقر مرة أخرى برنامجاً جديداً لصواريخ عابرة للقارات، وأن برنامج الصاروخ إم. إكس الجارى مناقشته يواجه متاعب شديدة. وبطريقة ما، تم

تقديم مسألة الدفاع الاستراتيجى باعتبارها خياراً مطروحاً؛ وكان اهتمام الرئيس واضحاً. إذ قيل أنه سأل المشتركين فى الاجتماع قائلاً: «ألا يكون من الأفضل الدفاع عن الأرواح بدلاً من الانتقام لها؟»

وقد ذكر بعض الحاضرين فيما بعد، أنه كان لديهم إحساس بأن الرئيس كان يشير إلى شئ جديد وهام. وتبين أن الأمر كان كذلك تماماً. وبعد فترة قصيرة، كان أقرب مساعدى الرئيس يعدون خطاباً هاماً للأمة تقررت إذاعته فى أواخر مارس، ليكون عرضاً قوياً لميزانية الدفاع التى يقدمها الرئيس، وخاصة الصاروخ إم. إكس المثير للجدل. وقد اقترح أحد مساعدى الرئيس إدخال مبادرة الدفاع الاستراتيجى فى الخطاب. وما كان معتقداً فى البنتاجون بأنه فكرة خطيرة نظراً للأثر المعاكس لها على التأييد للإنفاق على الأسلحة الهجومية، أصبح فجأة فى عيون حفنة من مستشارى البيت الأبيض ـ والرئيس نفسه بطبيعة الحال ـ مادة لتحلية الدواء المر للإنفاق الثقيل الوطأة على الدفاع.

وقد قيل أن واينبرجر واصل الجدل حتى اللحظة الأخيرة بأنه سيكون من السابق لأوانه عقد مثل تلك الصفقة الكبيرة لمشروع لايزال فى مثل تلك الحالة التى لم يتم التثبت منها بعد. بل أنه لم تحدث استشارة للخبراء المختصين فى البنتاجون بشأنها. ورغم ذلك فإن الرئيس خصص سبع صفحات من خطاب فى ثمانى صفحات لتأييد الأسلحة الهجومية، وفجأة حول الرئيس الاتجاه فى الفقرات الثمانى الأخيرة.

وحتى فى هذه الفقرة الختامية الموجزة تسلل الرئيس إلى الذروة. وكان فى البداية حذرا بشأن التوقعات، وقد عنى تماماً بشرح صعوبات التحول من الردع النووى إلى نظام دفاعى بدون إخلال خطير بتوازن القوى النووية، وبدون إثارة سباق للأسلحة النووية الهجومية. ومع ذلك فإن التلويحات النهائية كانت مثيرة. فقد كانت هناك «دعوة للجماعة العلمية التى أعطتنا أسلحة نووية... لكى تعطينا الوسائل التى تجعل هذه الأسلحة النووية شيئاً عقيماً وعتيقاً». ثم جاءت الأخبار القاسية عندما قال: «فى هذه الليلة.. أشرف على دراسة شاملة ومكثفة لتحديد برنامج طويل المدى للبحوث والتنمية تمهيداً لتحقيق هدفنا النهائى لإزالة التهديد الذى

تطرحه الصواريخ النووية الاستراتيجية». وأخيراً جاء التصعيد التدريجى الختامى: «أيها الرفاق الأمريكيين، إننا نبدأ الليلة جهداً يبشر بتغيير مسيرة التاريخ البشرى».

وفى اليوم التالى، وصف لو كانون فى صحيفة «الواشنطن بوست»، والذى تمتد اتصالاته بحاشية ريجان إلى الأيام التى كان ريجان فيها حاكماً لكاليفورنيا، القاعدة التى صنعت لجعل تأثير الخطاب يصل إلى حده الأقصى فقال: «كان خطاب الليلة الماضية قد تم تنظيمه بعناية بواسطة مسئولى البيت الأبيض، الذين أصبحوا حساسين بشأن تسريب الأخبار والافتقار للتنسيق المسبق فى جهود الإدارة لتقديم الميزانية العسكرية فى ضوء إيجابى». وذكر أنه فى اليوم السابق للخطاب تم إبلاغ العديد من مراسلى الشبكات أنه ستكون هناك «أخبار هامة» فى خطاب الرئيس - «أخبار أخفيت عن كل من ديفيد ر. جيرجن مدير الاتصالات، ولارى سبيكس المتحدث باسم البيت الأبيض». وفى يوم إلقاء الخطاب، تم تسريب الأجزاء التى تتعلق بمبادرة الدفاع الاستراتيجى إلى بعض مخبرى هذه الشبكات نفسها «فى محاولة لإذاعة بعض القصة، وليس كلها، فى نشرات الأخبار المسائية». كما دعا البيت الأبيض شخصيات مرموقة متنوعة، تضم علماء نوويين بارزين، للعشاء ليلة إذاعة الخطاب.

ولنأخذ صحيفة «نيويورك تايمز» كمثال جيد معقول لرد فعل وسائل الإعلام، فقد آتت استراتيجية البيت الأبيض ثمارها، على الأقل من حيث الانطباعات الأولى. وقد احتلت رواية ستيف وايزمان مقدمة الصفحة الأولى من «النيويورك تايمز»، ولم يكن من الممكن أن تكون الفقرة الأولى أكثر إرضاء للإدارة، حيث جاء بها: «لقد اقترح الرئيس ريجان الليلة، وهو يدافع عن برنامجه العسكرى، استغلال التقدمات فى التكنولوجيا فى العقود القادمة، بحيث تستطيع الولايات المتحدة تطوير دفاع فعال ضد الصواريخ التى يطلقها الآخرون». واستطردت القصة تقول: «والواقع أن ريجان قد اقترح جعل سياسة الولايات المتحدة الحالية للاعتماد على الردع الواسع النطاق شيئاً عتيقاً. . . لمواجهة خطر أى هجوم نووى سوفيتى». ولم تتجنب القصة مناشدة الرئيس لمزيد من الإنفاق الدفاعى إلا فى الفقرة الثالثة. وعلاوة على ذلك فإن تشارلز موهر كتب داخل القسم الأول جزءا تحليلياً، خصص كلية لمبادرة الدفاع

الاستراتيجى، جاء فيه «كان الرئيس ريجان يبدو أنه يسعى إلى البدء فى تغيير جارف طويل المدى فى المبدأ الاستراتيجى القومى».

ولكن انطلاقة البيت الأبيض بحرية لم تستمر طويلاً. إذ سرعان ما تغير دور الصحافة من العمل كبوق إلى دور المنذر - تتساءل، وتحلل، وتقدم منظورات أوسع وأكثر تقدماً حول خطة الرئيس، من النقاد والمؤيدين على السواء. وبعد الخطاب بيومين نشر ليسلى جيلب فى صحيفة «التايمز» الظروف التى أطلقت فيها مبادرة الدفاع الاستراتيجى، وقال: «إن الرئيس ريجان مضى قدماً باقتراح لإقامة دفاعات جديدة ضد الصواريخ، رغم أن مساعدين عديدين فى البيت الأبيض والبنتاجون أشاروا إلى أن هذه الفكرة لم تدرس جيداً». وقد نسب جيلب هذا الاستنتاج إلى «مسئولى الإدارة».

ومع ذلك فإنه من الممكن أن نفترض بأمان أن رد الفعل الانتقادى لم يصل إلى نفس التأثير، أو أى شئ يماثل حجم الذين استمعوا إلى اقتراح الرئيس الذى أذاعته الشبكات التجارية الثلاث للتليفزيون. وقد طالب الديموقراطيون بوقت مماثل، وحصلوا عليه، حيث وقع اختيارهم على السناتور دانييل إينويه نائباً عنهم. ومع أنه مازال من الممكن القول بأن حديثه لم يصل إلى مثل عدد المنازل التى وصل إليها خطاب الرئيس، فإن السناتور إينويه قد وجه ما كان يمكن أن يعتبر - فى ظروف أخرى - ضربة قاضية.

وقد ساعد إينويه على تحديد الاتجاه للخط العام الذى استخدمته فيما بعد مجموعة من النقاد التى لم تضم المعارضين السياسيين للرئيس فحسب، بل وخبراء دفاع مشهورين، وشريحة من الجماعة العلمية، وذلك باستغلاله الاستخدام الأول لاسم التدليل الذى أطلقه السناتور إدوارد كنيدى كما يبدو فى سخرية على اقتراح ريجان، وهو «حرب النجوم». وكان الخط العام للنقاد خليطاً من الاستهزاء والسخرية فقد وصفت مبادرة الدفاع الاستراتيجى بأنها خيال مستقبلى «لبك روجرز» - ومجادلات على أسس منطقية. وأن الرئيس قدم فى عبارات علمية دقيقة شيئاً مراوغاً، لم يكن ممكناً الوصول إليه إلا ربما فى القرن الحادى والعشرين. وأضيفت إلى ذلك حجج خبراء فى استراتيجية الدفاع، والجغرافيا السياسية بأن الرئيس يلعب بالنار. وقالوا إنه بمجرد طرح الفكرة، هز ريجان ثقة الحلفاء الأوروبيين فى إمكان

الوثوق بالرادع النووى، وخلق قلقاً عميقاً فى الاتحاد السوفيتى (كما عكس عنف أول صرخة عالية من موسكو بأن الفكرة كانت «مجنونة»)، وأنها ستقود الدولة إلى منافسة مع الاتحاد السوفيتى تكلفها عدة تريليونات من الدولارات، لا على أنظمة دفاعية فحسب، بل وعلى أسلحة هجومية نووية جديدة وأكثر حدة. واحتج النقاد، لأن نظم معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ، مهما ثار الجدل حول تفسيرها، ستكون إحدى الضحايا الأولى؛ وأن احتمال إجراء مفاوضات للرقابة على التسلح قد تؤدى إلى تخفيضات متبادلة فى القوات النووية الهجومية سوف تتضاءل إن لم تكن قد قضى عليها.

ويكشف استعراض للتغطية الخبرية لمبادرة الرئيس فى ذلك الحين عن معاملة عادلة وغير متميزة. فقد أعطت مساحة وفيرة للمؤيدين والخصوم على السواء فى صفحات الصحف، مع عرض كامل فى ندوات مناقشة تليفزيونية. وكانت أية محاولة للتفوق فى المناقشة موضوعية بالضرورة. ولكن من الصعب ألاّ نستنتج أنه كان لدى النقاد حجج أكثر إقناعاً، على الأقل لأن الرئيس كان يعرض بوضوح بالغ ثمرة بعيدة المنال. وكان من الواضح أنها ثمرة لها شعبية. فقد كان الرئيس يقول للشعب الأمريكى بأنه فى يوم من تلك الأيام أو العقود (والجدول الزمنى يضيع عادة فى عمليات الإرسال) لن يساورهم القلق بشأن الحرب النووية. وقد ذكر البيت الأبيض أنه تلقى فى اليوم التالى للخطاب سيلاً من المكالمات التليفونية وبرقيات التأييد التى بلغ مجموعها حوالى ٢٨٠٠ منها ٨٠٪ تؤيد المشروع. وقد وصفها مايكل ديفر، كبير مستشارى البيت الأبيض يومئذ بأنها «كانت أكثر الردود تأييداً لأى خطاب للرئيس منذ انتخابه». ولا يحتاج المرء لأن يقبل هذه المجموعة لكى يعرف أن الرئيس قد عزف حقاً على وترٍ شعبى كما أظهرت استطلاعات الرأى.

وكانت مرونة أحلام الرئيس تدين بالكثير أيضاً إلى شعبيته ومصداقيته، التى لم تكن قد تضعضعت بعد بقضية إيران ـ كونترا. غير أن أكثر العوامل حسماً وراء نجاح ريجان فى تثبيت مبادرة الدفاع الاستراتيجى فى جدول الأعمال، هو قدرة الرئيس على تعبئة وإدارة حملته بطريقة لم يكن نقاده غير المنظمين يستطيعونها. ومن الجدير بالذكر أنه بعد أربعة أيام من الخطاب، لم يعد واينبرجر يجرجر قدميه.

وفى برنامج «واجه الصحافة» كان يقف فى حزم على متن السفينة. وفى حين أنه لم يكن مستعداً تماماً لقبول فكرة معالجة أمريكية ـ سوفيتية مشتركة لمشكلة الدفاع الاستراتيجى، فإنه كان يعتقد فعلاً أنه «بالنسبة للوقت الحالى، فإن أفضل شئ يمكن أن نفعله سيكون محاولة تطوير التكنولوجيات التى يمكن أن تضمن أنه ستكون لدينا قدرة على حماية الشعب من سقوط الصواريخ السوفيتية على هذه الأرض».

وكانت الكلمات ذات التأثير الفعال هى: «إحموا الشعب». إذ أنه طالما كان ريجان قادراً على بيع حرب النجوم باعتبارها درعاً للشعب، فإنه سيحصل على مساندة الشعب. وقد غيرت الإدارة موقفها فيما بعد تحت ضغط النقاد، حيث تردد الحديث عن درع مرحلة أولى للوقاية من الأسلحة النووية الهجومية. وقد رد النقاد على ذلك بسرعة بأنه سيكون أكثر زعزعة للاستقرار منه كدرع على الإطلاق. ولكن هذه النقاط الدقيقة ضاعت إلى حد كبير بين جمهور ظل تأييده قوياً.

فكيف يوفق المرء إذن بين المعارضة المتزايدة للكونجرس واستمرار الحماسة المتقدة للجمهور«هناك تفسير واحد للسبب الذى جعل الكونجرس يخفض بشكل منتظم مطالبة الرئيس باعتمادات متزايدة لمبادرة الدفاع الاستراتيجى، يرتبط بقيود تتعلق بالميزانية. غير أن أكثر الأسئلة إثارة للاهتمام هو، لماذا لم يقلل الكونجرس، مع افتراض مستوى شكوكه، تمويل مبادرة الدفاع الاستراتيجى بشكل أكثر عمقاً؟ والرد هنا يقول شيئاً عن قوة الصحافة فيما يتعلق بقوة الرئيس. إذ أنه منذ بدء مبادرة الدفاع الاستراتيجى، كانت وسائل الإعلام هى الخصم المعتاد لنفسها. ولم يكن الأمر يتعلق «بالنيويورك تايمز» فحسب، إذ أنه بعد خطاب ريجان مباشرة، زعمت صحيفة «أتلانتا كونستيتيوشان» Atlanta Constitution «أن [ريجان] بإثارته الاحتمال البعيد لدفاع من الخيال العلمى ضد الصواريخ السوفيتية، إنما يخاطر بزعزعة التوازن العسكرى الأمريكى ـ السوفيتى، الذى كان ركيكاً بشكل خطير فعلاً». ووصفت صحيفة «شيكاغو صان تايمز» الخطاب بأنه كان «مؤذياً بشكل يثير الهلع». واتهمت صحيفة «ديترويت فرى برس» Detroit Free Press بأن «حلم ريجان عن قرن حادى وعشرين تكون الولايات المتحدة فيه محكمة الإغلاق ضد كل هجوم نووى لا يقدم رداً على مشكلة كيف يمكن معالجة أمننا القومى بأفضل صورة الآن وفى العقدين القادمين».

وقد ترددت أصداء هذه المجادلات فى مناقشات الكونجرس. غير أنه لا بد من التأكيد بأن الكونجرس لم يعرقل على الإطلاق نمو البحوث والتطوير للدفاعات الاستراتيجية، وإن يكن قد أبطأ معدل الزيادة فقط. وهناك سبب رئيسى لذلك، وهو إيمان ريجان الشديد بمبادرة الدفاع الاستراتيجى وحملته الى لم تكن قد انتهت بعد لبيعها للجمهور من فوق رأس الكونجرس. ووفقاً لاستطلاعات الرأى، فإن ريجان قد عاد من الارتباك الكلى لمفاوضات الرقابة على التسلح فى ريكيافيك وهو بطل تقريباً فى نظر الجمهور الأمريكى، مهما بدا شريراً فى عيون المتحمسين للرقابة على التسلح. فقد عاد بطلاً لأنه لم يساوم على حرب النجوم - حتى على حساب انهيار قمة أيسلندا. والواقع أن ريجان سرعان ما خاض حملة انتخابات الكونجرس مع اعتبار مبادرة الدفاع الاستراتيجى بنداً رئيسياً للحديث. وقد استقبل الرئيس فى اجتماعات الحملة من أنصار الحزب الجمهورى وهم يرددون الحروف الأولى من عبارة مبادرة الدفاع الاستراتيجى S-D-I Strategic Defense Initiative. وكانت رأسه مليئة بالخيالات لوصف رؤيته لعالم خال من الأسلحة النووية. وقد شبه مبادرة الدفاع الاستراتيجى بإنتاج بريطانيا للرادار قبل الحرب العالمية الثانية، وارتجف عندما فكر فيما كان يمكن أن يحدث لو كان تشمبرلين قد تخلى عن الرادار مثلما فعل بتشيكوسلوفاكيا فى محادثات ميونيخ.

وفي مناسبة أخرى، ذكر ريجان أنه قال لجورباتشوف فى قمة ريكيافيك إن مبادرة الدفاع الاستراتيجى تشبه «الاحتفاظ بالأقنعة الواقية من الغازات، رغم أن دول العالم حظرت الغازات السامة عقب الحرب العالمية الأولى». وقال ريجان مراراً خلال محادثاته الشهيرة مع والتر مونديل فى مناظرات حملة ١٩٨٤ إنه بمجرد أن تنشئ الولايات المتحدة نظامها الدفاعى الخاص، فإنها ستجعل الاتحاد السوفيتى شريكاً فيه، «حتى نستطيع أن نمضى معاً عبر السنين دون أن يشك أحد منا فى الآخر».

هذا هو ما كان يسمعه الجمهور، وهذا ما كان يصدقه الجمهور، مع أن شخصيات الإدارة الأقل شأناً كانوا يصرون لوقت طويل علناً على أن المظلة التى لن تنفذ منها الصواريخ النووية لم تكن موضع تفكير قط. وفى عام ١٩٨٤ قال اللفتنانت جنرال جيمس أبراهامسون، مدير مشروع مبادرة الدفاع الاستراتيجى للجنة

الاعتمادات بمجلس النواب: «إننا لم نذكر فى أى مكان أن هدف مبادرة الدفاع الاستراتيجى هو أن نصل إلى دفاع محصن ضد التسرب». كما أصر جورج كيويرث، المستشار العلمى للرئيس فى نفس العام على أن «مبادرة الدفاع الاستراتيجى لم تعد قط... بالكمال المطلق، والرئيس لم يقترح قط مثل تلك الخطوة الجريئة إذا كان الكمال وحده سوف يكفى».

والظاهر أن أبراهامسون وكيويرث قد نسيا الاقتراح الأصلى للرئيس ريجان بجعل الأسلحة النووية «شيئاً عقيماً». كما يبدو أيضاً أنهما نسيا ما كان واينبرجر وزير الدفاع قد قاله فى برنامج «قابل الصحافة» فى مارس ١٩٨٣، بعد أربعة أيام من خطاب الرئيس، حيث ذكر: «أن النظم الدفاعية التى يتحدث عنها الرئيس لا تستهدف أن تكون شيئاً جزئياً. إذ أن ما نحاول الحصول عليه هو نظام ينشئ دفاعاً موثوقاً به بصورة شاملة وكلية... ولا أرى ما يدعو إلى عدم إمكان عمل ذلك». والواضح أيضاً أن الرئيس يشارك فى هذا الرأى. وقد فصل ميخائيل جورباتشوف مسألة مبادرة الدفاع الاستراتيجى والمسائل المتعلقة بها حول معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ عابرة القارات عن المفاوضات حول الصواريخ النووية متوسطة المدى فى أوروبا، وقد انكمشت المفاوضات بشأن الدفاع الاستراتيجى تدريجياً. وإن لم يكن من المحتمل أن تظل مبادرة الدفاع الاستراتيجى منفصلة عن مفاوضات الرقابة على الأسلحة النووية مع الاتحاد السوفيتى، إذ أن المفاوضين يركزون على موضوع الأسلحة الاستراتيجية ذات المدى الأطول.

وقد لا يمنع ذلك حكومة بوش من محاولة إنشاء مبادرة الدفاع الاستراتيجى بطريقة أو أخرى باعتبارها عنصراً ثابتاً دائماً. وكان مسئولون مختلفون بإدارة ريجان يعارضون نشر شئ ـ لا يعرف أحد ما هو بالضبط ـ سوف يقيم نوعاً من كتل البناء فى أماكنها والتى لا يستطيع أى رئيس أن يتجاهلها أو يزيلها. ومن الممكن تصور إمكان أن يخضع بوش لنفس الإغراء. غير أن التوقع الأكثر احتمالاً هو أن تتحد ضغوط الميزانية والقيود التكنولوجية لكى ترفض تحقيق حتى هذا القدر من حلم مبادرة الدفاع الاستراتيجى خلال رئاسة بوش. ولا يعنى ذلك استبعاد احتمال ألا تقوم الولايات المتحدة فى النهاية بإنشاء ونشر نظام دفاع نووى. بل يعنى فقط القول

بأن البرنامج سوف يمضى بخطى أكثر إعاقة. وكمعيار جيد لأى إحساس لدى بوش عن أهمية هذا المشروع، قراره فى وقت سابق بإسناد مهمة بيع مبادرة الدفاع الاستراتيجى إلى دان كوايل نائب الرئيس.

غير أن التوقع الأكثر احتمالاً هو أن تتحد الميزانية والقيود التكنولوجية أيضاً لكى تمنع تحقيق حتى هذا القدر من حلم مبادرة الدفاع الاستراتيجى خلال رئاسة ريجان. ولا يعنى هذا القول بأن العمل فى نظام دفاعى نووى لن يسير قدماً، وأن الولايات المتحدة قد لا تقيم وتنشر فى النهاية نظاماً دفاعياً نووياً، أو أنه قد لا ينظر إليه فى يوم ما باعتباره شيئاً مطابقاً تماماً لما كان الرئيس يتحدث عنه منذ سبع سنوات مضت.

ولكن هذه ليست النقطة الأساسية. فالمسألة هى أنه مهما استنبط فى هذا الميدان الجديد من البحوث العلمية الجذرية، فإنه كان سيتحرك قدماً على أية حال على الأرجح خلال السنوات الأربع الماضية، بشئ يقارب نفس الخطى التى قطعها، ولكن بدون كل هذا الجدل، وتعطيل عمليات الرقابة على التسليح، والعلاقات غير المستقرة مع حلفائنا ومع السوفيت أيضاً. وإذا كان من الممكن أن تحتل «حرب النجوم» مركزاً مهماً فى»دول الأعمال القومى خلال السنوات الأربع الماضية، بالرغم من عدم وجود قاعدة راسخة تقوم عليها، فإن ذلك الأمر لا يمكن تعليله إلا بقوة الفكر الإيجابى للرئاسة لتقرير ما يجب أن يفكر فيه الجمهور الأمريكى. إن مبادرة الدفاع الاستراتيجى هى نموذج طيب لسلطة الرئيس فى وضع جدول الأعمال.

٢

ليبيـــا :

قصـــة حكـــومة

ر. جريجورى نوكس

إن الحكومة، وليست وسائل الإعلام، هى التى تسيطر على جدول أعمال الأخبار القومية. فى الأغلب، يستطيع الرئيس وإدارته أن يقررا متى يصبح شئ ما خبرا، وإلى متى يبقى فى الأخبار. وهم يستطيعون أن يفعلوا ذلك بمجرد أن يعطوا اهتماماً لقضية ما أو عدم إعطائها الاهتمام.

ولا عجب فى ذلك، إذ أن نفوذ الرئيس على الصحافة يحدث بسبب المنصب القوى الذى يتقلده، ومن العسير تصور أنه لا يمارس سلطته من حين إلى آخر. غير أنه تبرز مشكلة عندما يساء استخدام هذا النفوذ. واحتمال إساءة الاستخدام كبير.

ويستطيع الرئيس وإدارته إدخال التصنيف المرغوب فيه على قصة ما من خلال إذاعة معلومات منتقاة على الجمهور، والتأكيد على ما يريدون التأكيد عليه، ومنع المعلومات التى تتناقض معها. ولا يكون لدى مخبرى الصحف دائماً وهم تحت ضغط موعد نهائى للنشر وقتاً للحصول على الجانب الآخر من القصة.

ويمكن للإدارة الماهرة توقيت الأحداث أو الأنشطة بحيث تخدم جدول أعمالها

الهادفة. ويصدق هذا بوضوح على أحداث ذات مواعيد مقررة، مثل خطاب حكومة الاتحاد ، وإعلان الميزانية الفيدرالية، واجتماعات القمة، ورحلات الرئيس الخارجية. ولا يذهب الرئيس إلى الخارج بدون سيل من الخطب المسبقة، والأحاديث الصحفية، ومن يقدمون الخلفيات له ولمساعديه ـ وكلها تستهدف الدعوة إلى تغطية متوقعة لاجتذاب تسليط الأضواء. ولكن ذلك لا يصدق على مسائل أخرى أيضاً، مثل حملة لمكافحة المخدرات، أو سياسة جديدة ضد الإرهاب، ومساندة إدارة ريجان لجماعة الكونترا. وكما توحي هذه الأشياء، فإن سلطة الرئيس تمتد إلى ما وراء التوقيت: فالرئيس وهو يتحدث من المنبر العالي للبيت الأبيض، قد يضطر الصحافة إلى التركيز على قضايا قد لا تحظى لولا ذلك بتغطية فى الصفحة الأولى. بل إنه يستطيع أن يجعل الصحافة تعطيه مزيداً من الاهتمام، باتهامها من وقت لآخر بأنها لا تعطيه الاهتمام الكافى.

وفن استغلال وسائل الإعلام لم تبتكره إدارة ريجان. فقد أظهر الرئيس جيمى كارتر أيضاً إدراكاً حاذقاً لسلطة وظيفته، وحاول على سبيل المثال تهدئة عصبية أسواق المال والرأى العام بإعادة كتابة ميزانية عام ١٩٨٠، وعدلها بين عشية وضحاها من عجز إلى فائض. ولم يكن أمام مخبرى الصحف خيار غير نشر الأرقام التى روجعت، مهما قد تبدو فكرة «الفائض» شيئاً بعيداً عن الصواب. ومن الممكن أن تثار حولها أسئلة، وهو ما حدث فى التحليلات الإخبارية التالية، ولكن مثل هذه المتابعات قلّ أن يكون لها نفس تأثير ما نشر فى الصفحة الأولى فى البداية.

وقد أثبت رونالد ريجان، حتى وهو مرشح، براعة خاصة فى استخدام وسائل الإعلام القومية لتعزيز رسالته. وكان تأكيده فى حملته عام ١٩٨٠ على إنه سوف يوازن الميزانية القومية فى ثلاث سنوات، مع مراعاة أولوياته الأخرى، شيئاً بعيداً عن الصواب مثل «فائض» كارتر. غير أن مخبرى الصحف استطاعوا وضع هذه النقطة فقط فى قصص المتابعة، ولكن بحرص فقط، إذ كانوا يسعون إلى تفادى اعتبار أنهم يلعبون على الجواد الفائز فى الحملة.

وقد تكون المحاولات المتعمدة للتأثير على تغطية وسائل الإعلام بناءة، فى ظروف معينة، على شريطة أن يكون القصد صريحاً والهدف مشروعاً. فإذا كان

إدمان المخدرات مشكلة يمكن إثباتها، وتؤكد الإدارة على ذلك حتى يمكن عمل شئ بشأنها، فالإدارة تعمل عندئذ بنية طيبة. ومن الممكن قول ذلك، على سبيل المثال، عن محاولات جورج شولتز وزير الخارجية لإقناع وسائل الإعلام الخبرية بإعطاء مزيد من الاهتمام إلى مشكلة الإرهاب العالمى. غير أن السلطة الضخمة التى لدى الحكومة للتأثير على وسائل الإعلام معرضة أيضاً لإساءة الاستخدام إلى حد كبير. إذ ليست هناك نظم تضمن عدم استخدام أية إدارة مصداقيتها بطريقة غير أمينة ومخادعة لتشكيل الأخبار من أجل غايات ليست هى المعلنة. ولعل أكثر ما يصور أخطار ذلك بوضوح مثل استغلال إدارة ريجان للصحافة فى تقديم سياستها تجاه ليبيا.

استفزاز القذافى

كانت إدارة ريجان، وليست وسائل الإعلام الخبرية، هى التى جعلت من معمر القذافى وليبيا قصة إخبارية. إذ أنه لولا جهود الإدارة لإبقاء ليبيا فى الأخبار، لوجهت وسائل الإعلام إليها اهتماماً أقل كثيراً بالتأكيد. وما جعل معالجة الإدارة لهذه القضية أمراً يثير الاشمئزاز، إنها ركزت سخطها على ليبيا لتحويل الأنظار عن فشلها في التعامل بصورة فعالة مع مشكلات إرهاب أكثر خطورة فى أماكن أخرى. كما أن الإرهاب أصبح ذريعة لمعاقبة القذافى عن أنشطة أخرى لم تكن إدارة ريجان تحبها.

كان القذافى يمثل مشكلة للإدارة. وهذا أمر لاشك فيه. ولكن كانت هناك وسيلة أكثر فاعلية معه، وهى تجاهله، أو التعامل معه بهدوء من وراء الكواليس. وكانت تلك هى سياسة إدارة كارتر، وكذلك سياسة إدارة بوش.

وهناك نقطتان ينبغى الاَّ يغيبا عن البال. إحداهما، أنه رغم جهود إدارة ريجان لمدة ثمانى سنوات لإزاحته، فقد ظل القذافى فى السلطة بليبيا مع وجود بعض الشواهد عن اعتداله يستحق عليها التقدير. والثانية، هى أن القذافى فشل فى كسب أى تأييد بين الأمريكيين - لا بين الديموقراطيين أو الجمهوريين، ولا بين المحافظين أو الأحرار، ولا بين أعضاء وسائل الإعلام. وليس هناك من ينازع فى أن أنشطته كانت ضارة بمصالحنا القومية. والواقع أن البغض الإجماعى ضد القذافى هو الذى جعل منه

على الأرجح مثل هذا الهدف المغرى والجذاب للإدارة. ولم تكن هناك حاجة لأن يساور المسئولين أى قلق بشأن حدوث حركة ارتجاعية عنيفة فى الداخل، حتى عندما تجاوزت أعمالهم ضده حدود الأصول والقواعد.

وكما قال سول لينوفيتز، مبعوث الرئيس كارتر إلى الشرق الأوسط، فى حديث صحفى[1] إن معاملة إدارة ريجان لرجل ليبيا القوى كانت حالة واضحة «لإدارة الأخبار». وشرح ذلك بقوله: «لقد وجدت الإدارة. . . أنه مما يلائم هدفها أن تجعل ليبيا تبدو باعتبارها «بعبع» الشرق الأوسط، ورمزاً للإرهابى الشرير». ومما يلفت النظر أن بعض كبار المسئولين فى إدارة ريجان، كانت لهم أفكار ثانية عن سياسة القذافى. فعندما كان جون هيوز يعمل متحدثاً باسم وزارة الخارجية، على سبيل المثال، قال «إن القذافى يلجأ لأساليب غير قانونية وليست هناك أية مشكلة فى لفت الأنظار إلى تلك الحقيقة». غير أنه بعد أن ترك منصبه، قال فى حديث له: «كنت أعتقد فعلاً أن هناك تناقضات، إذ أن هناك خارجين على القانون آخرين فى أنحاء العالم، ونحن لا نستخدم معهم نفس المعايير، وكنت أعتقد دائماً انه كان نوعاً من عدم الإنصاف».

وكانت وسائل الإعلام تُستدرج لمهاجمة القذافى بطبيعة الحال بدون أى تشجيع من الإدارة. غير أن التغطية قد تكون استجابة لأحداث معينة بين حين وآخر. فإطلاق أحد موظفى السفارة الليبية النار على شرطية بميدان سان جيمس فى لندن، كان قصة صحفية هامة. وحوادث اقتحام الحدود داخل تشاد كانت قصة أيضاً، وإن لم تكن تصلح للصفحة الأولى على الأرجح. وكان القذافى سيحظى ببعض الاهتمام لاندماجه فى وحدة مع المغرب ثم انفصاله عنها فيما بعد. كما أنه ستكون هناك بعض التغطيات الصحفية لمحاولات اغتيال المنشقين على القذافى فى الخارج، وكذلك تغطية لدور ليبيا فى أعمال أخرى، وحتى لو لم تكن تقوم فيها بالدور الرئيسى إلا نادراً. ومع ذلك ورغم هذه الأحداث ومواقف القذافى فإن التغطية الشاملة لم تكن لتصل إلى مثل ما أصبحت عليه مع تحريض الإدارة.

إن ليبيا دولة صغيرة من حيث عدد السكان. وهى لم تقم بدور رئيسى فى النزاع العربى ـ الإسرائيلى، أو فى السعى من أجل السلام. وخلال سنوات الرئيس

كارتر كان القذافى يذيع قصصاً كبيرة من حين وآخر، ولكنها لم تكن قصصاً تبقى طويلاً. كما أن حكومة ليبيا لم تكن تضايق الأمريكين الذين يعيشون هناك. وقد ظلت ترحب بالاستثمارات الأمريكية. ولم تعتقل أى رهائن أمريكيين كما حدث فى دول أخرى. والواقع أن تورط أمريكيين، مثل إدوين ويلسون العميل السابق لوكالة المخابرات المركزية، ووليم أ. ويلسون سفير الفاتيكان قد تكون القصة الوحيدة حول ليبيا التى لم تحظ بقدر كافٍ من النشر حقاً.

لقد بدأت إدارة ريجان تحريك الأحداث التى سوف تؤدى إلى الصراع مع القذافى وهى بعد فى أيامها الأولى فى منصبها. ففى خلال حفل استقبال للرهائن الذين احتجزوا لمدة ٤٤٤ يوماً فى إيران، أعلن ريجان «تحذيراً للإرهابيين بأن سياسة أمريكا ستكون الرد الانتقامى السريع والفعال، عندما تنتهك قواعد السلوك الدولى». وبالمثل أكد ألكسندر هيج، وزير الخارجية، فى مؤتمره الصحفى الأول «أن الإرهاب الدولى سوف يحتل مكان حقوق الإنسان فى اهتماماتنا، لأنه يعتبر أقصى إساءة لحقوق الإنسان». وبمجرد أن أعلنت الإدارة مثل هذا الالتزام العلنى بالرد الانتقامى ضد الإرهاب، لم يكن من السهل عليها أن تتراجع. فقد وضعت معايير تقيس بها الصحافة والجمهور ردها على الاستفزازات الإرهابية مستقبلاً.

وقد انتهت ليبيا إلى أن تدفع ثمن إحباطات الإدارة فى التعامل مع الإرهاب فى لبنان، وفى سوريا، وفى إيران، بما فى ذلك عمليات أخذ الرهائن التى حظيت بعلانية كثيرة، ووفاة المئات من مشاة البحرية. وكان تعرض ليبيا للانتقاد والهجوم، وعزلتها هى التى جعلت البلاد هدفاً مغرياً للضربات الانتقامية ـ أكثر من أعمال القذافى. وقد بدأت إدارة ريجان باتخاذ موقف عدائى فى خليج سدرة، الذى أعلن القذافى من جانب واحد، إنه مياه إقليمية ليبية. وكانت واشنطن تريد مواجهة. وشرح جيوفرى كيمب خبير الشرق الأوسط بمجلس الأمن القومى خلال السنوات الأربع الأولى من عمل الإدارة، فى حديث صحفى، لماذا وقع الاختيار على القذافى، فقال:

إن ليبيا هدف أسهل من إيران، وأعتقد أنه عقب الانتخابات مباشرة،

كان هناك شعور عام بأن الولايات المتحدة قد تعرضت للإذلال، وأنه لابد من عمل شئ ما لإعادة بعض الإحساس بالوضع الأمريكى فى العالم، وأن توجيه ضربة عنيفة إلى إيران لم يكن أمراً وارداً بسبب مشكلات الإمداد والتموين والتدخل العسكرى. أما ليبيا فقد كانت، من ناحية أخرى، مستوفاة تماماً لحدوث رد أمريكى، وكانت هناك قضية جاهزة لذلك فى عملية المواجهة بخليج سدرة.

ويقول كيمب عن العمليات العديدة التى قامت بها السفن الحربية الأمريكية على مقربة من خليج سدرة: «كانت بالتأكيد طريقة للوى الذراع واستفزازه، ولكنها من وجهة نظرنا، أن نضعه بشكل ما فى وضع خاطئ». ولم يوافق جون هيوز، فى حديث منفصل، على أن كل العمليات كانت استفزازات متعمدة، ولكنه اعترف بأنه «كانت هناك حالات أخرى عديدة، كنا نزحف فيها بعلمنا تجاه ليبيا، لنرى ما سوف تفعله».

وبالمثل، يصر روبرت ساير، المدير السابق لمكتب مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية، على أن القذافى يستحق ما يناله، ولكنه يضيف قائلاً: «كنت أود لو لم نشترك فى كل هذه المناقشات العامة بشأن ذلك». وقال إن اشتراك البيت الأبيض فى التعامل بنشاط مع الإرهاب كان خطأ على الأرجح، وكان من الأفضل ترك الأمر لوزارة الخارجية لكى تعالج الأمر بأسلوب أهدأ. وقال: «إننى أعتقد أنه حدث خلط بين الإرهاب وحقوق الملاحة فى الخليج».

وبمراجعة تقارير أخبار وكالة «الأسوشيتد برس» لعام ١٩٨١، يجد المرء أنه فى خلال العام الأول من رئاسة ريجان، كان من النادر أن يمر أسبوع بدون قصة رئيسية تنتقد القذافى، يكون مصدرها الإدارة. وكانت «الأسوشيتد برس» ومنافذ الأخبار الأخرى تبرز القصص فى أغلب الأحيان دون تساؤل كثير. وقد غطت القصص ـ بين أشياء أخرى ـ تهديد فرق الضرب الليبية فى هذه البلد، وطرد الدبلوماسيين الليبيين من هذه البلد، والقوات الليبية فى لبنان، وأحداث خليج سدرة، وبحث الإدارة فرض عقوبات ضد القذافى، وحث الإدارة للأمريكيين على مغادرة ليبيا. وكان

بين هذه القصص سيل من الاتهامات ضد القذافى، تستهدف تأكيد وصف الإدارة بأن ليبيا دولة بلا قانون. وقد تبين أن قصة فرق الضرب التى تم تداولها على نطاق واسع مصحوب بالهيستيريا فى ١٩٨١، هى قصة مختلقة قائمة على أساس معلومات خاطئة للمخابرات. ولكن قبل أن يتم كبح القصة أخيراً، دفعها ريجان نفسه قدماً قائلاً إن لدى إدارته أدلة على أن القذافى أرسل فرقه الضاربة لقتل كبار المسئولين الأمريكيين، مع أنه لم تكن لديها فى الحقيقة مثل هذه الأدلة.

وقد أكد جون هيوز «إن ليبيا كانت موضوعاً جذاباً لدى شولتز لكى يطرقه. فقد كان مسئولاً عن مكافحة الإرهاب، وهذه دولة يستطيع أن يلقى عليها اللوم والمسئولية بصورة حاسمة. . . دولة يستطيع أن يعمل ضدها دون خوف كبير من أى رد فعل، أو دور انتقامى من السوفيت». وقد استشهد هيوز برد فعل نموذجى لوزارة الخارجية على الاقتحام الليبى داخل تشاد. وقال هيوز « عندما دخل الليبيون تشاد، شعرنا بابتهاج. حسناً، لم يكن ابتهاجاً، ولكن مع التسليم بحقيقة أن الليبيين قد فعلوا ذلك، فإننا قد انتهزنا تلك الفرصة. وأعتقد أن مسألة تشاد قد أعطيت دعاية واسعة ».

تشويه المعلومات

ربما كان من الممكن فهم هذه الأعمال التى قامت بها إدارة ريجان إزاء ليبيا، وفى ضوء القيام بعمل ظاهرى، لكى تعطى معنى حقيقياً لالتزامها بمكافحة الإرهاب، غير أنها فى حماستها لمعاقبة القذافى، فعلت إدارة ريجان ما هو أكثر من توجيه ضربات إلى هدف مناسب عندما سنحت الفرصة. وكما كشف لارى سبيكس المتحدث السابق باسم البيت الأبيض فى ٨ أكتوبر ١٩٨٦ فى حديث مع صحيفة «نيويورك تايمز» إن الإدارة حاولت التأثير على الأحداث الخارجية، وتشكيل مضمون النشر فى الداخل. وأكثر شئ جدير بالذكر، تلك الجهود التى تضمنت محاولة لتلقيم وسائل الإعلام بوقائع ملفقة عن الحكومة الليبية وزعيمها. وقد استشهدت قصة نشرت فى صحيفة «وال ستريت جورنال» فى ٢٥ أغسطس ١٩٨٦ بمصادر من المخابرات لم تذكر اسمها، تقول إن هناك دلالات على أن القذافى على وشك أن

يستأنف أعماله الإرهابية عقب فترة توقف بعد القصف الأمريكى لليبيا فى أبريل. وعلاوة على ذلك فإن المصدر أوحى بأن القوات الليبية المسلحة كانت تتآمر ضد القذافى. وذكرت الرواية إن الدولتين عادتا مرة أخرى إلى «طريق صدام» مما يتضمن أن الولايات المتحدة سوف ترد بهجوم جديد مدمر. ولكن مخبرين صحفيين آخرين أثاروا أسئلة حول الرواية بعد أن أبلغتهم مصادرهم أن المعلومات من ليبيا تظهر العكس ـ وأن القذافى فى الحقيقة لايزال يتجنب الأنظار، ويبدو أنه يسيطر تماماً على الأمور. غير أن لارى سبيكس قضى على مثل هذه الشكوك، بالإصرار على أنه فى حين أن المعلومات كانت غير مرخص بها فإنها رغم ذلك كانت «رسمية». وقد وضع ذلك موافقة البيت الأبيض على نشر المعلومات، والجمهور الذى كان يصدق حكومته، ومن ثم فإنه يصدق أن القذافى يخطط لهجمات إرهابية جديدة، وأن وضعه فى وطنه كان مهتزاً، وأن الولايات المتحدة تعتزم أن تثأر منه مرة أخرى.

ثم أكد الرئيس ريجان فى ٢ أكتوبر خبراً نشرته «الواشنطن بوست» بأنه أجاز حملة سرية لتشويه المعلومات ضد القذافى. ووفقاً لريجان فإن هذه الحملة تستهدف جعل القذافى «يذهب إلى فراشه كل ليلة وهو يتساءل عما قد نفعله» لردعه عن مساندة الإرهاب، ورغم إنه أصر على أن الاستراتيجية لم تكن تضمن نشر معلومات ملفقة من خلال الصحافة الأمريكية. وقد قال جورج شولتز وزير الخارجية من ناحيته «إنه لا يعرف شيئاً عن أى قرار يجعل الناس ينطلقون بقول أكاذيب لوسائل الإعلام، أما إذا كانت هناك وسائل تستطيع أن نثير بها أعصاب القذافى فلماذا لا نستخدمها؟ وبصراحة، ليست هناك أية مشكلات بشأن شن حرب نفسية ضد القذافى». واقتبس شولتز قولاً لونستون تشرشل ذكر فيه أنه فى زمن الحرب يكون «الصدق ثميناً إلى حد أنه يجب أن يصحبه حرس من الأكاذيب». وأضاف شولتز قائلاً إنه «فيما يتعلق بالقذافى فإنه ليس لدينا إعلاناً بالحرب، ولكن لدينا شئ شبيه به إلى حد كبير».

وقد قوبلت حملة تشويه المعلومات بالاستنكار على نطاق واسع. إذ أن إيماء الإدارة بأنه لا مانع من تضليل الصحافة الأجنبية، طالما أنها لا تشوه المعلومات لوسائل الإعلام الأمريكية، يعتبر تفرقة لا معنى لها. إذ أن الأخبار التى تذاع فى

الخارج تصبح عادة أخباراً فى الولايات المتحدة ولا سيما إذا كانت تتعلق بمصالح أمريكية. إن خبراً ظهر فى مجلة لبنانية مغمورة عن صفقة أسلحة مع إيران، لم يستغرق إلا أقل من ٢٤ ساعة لكى ينفجر فى وسائل الإعلام الأمريكية. وبالتأكيد فإن أية مزاعم جديدة عن إعداد القذافى لمزيد من الإرهاب ضد الأمريكيين، وإن إدارة ريجان تستعد لرد عسكرى، يحتمل أن تجد طريقها إلى الصحف الأمريكية. وهذا ما حدث فعلاً.

أما فيما يتعلق بإشارة شولتز إلى أن الكذب عن ليبيا كان له ما يبرره لأن الدولتين كانتا قريبتان من الحرب، فإنه تبقى هناك حقيقة أنهما لم يكونا فى حالة حرب. والخطر الحقيقى فى جدال شولتز هو أنه يمكن أن يستخدم لتبرير تشويه المعلومات ضد أية حكومة بيننا وبينها خلافات عميقة. وإذا كان الأمر حسناً بالنسبة لليبيا، فهل سيكون حسناً بالنسبة لنيكاراجوا، وبالنسبة لكوبا، وللاتحاد السوفيتى أو جنوب أفريقيا، أو بالنسبة للصين؟ وكيف يتسنى أن تعرف وسائل الإعلام فى الداخل أو الخارج أن المعلومات المزعومة فى مثل تلك الحالات صحيحة؟ ورغم ذلك فإن الإدارة لم تعترف بحملتها ضد القذافى طوعاً.

وبكل إنصاف ينبغى ألا يغيب عن البال أن إدارة ريجان لم تكن أول من اشتغل بنشر معلومات مشوهة. وربما لايزال أغلب الأمريكيين الأكبر سناً يتذكرون أنهم كانوا يعتقدون أن فيدل كاسترو ومرافقوه كانوا يقومون بشى الدجاج على النار فى غرفتهم بفندق هارلم خلال رحلة الثائر الكوبى إلى الولايات المتحدة فى عام ١٩٦٠، رغم أنه اكتشف بعد سنوات أن الخبر كان مختلقاً. وإن كان يبدو من الواضح أن الإدارة التى تريد أن يصدقها الجمهور ينبغى أن تقول الحقيقة.

وكثيراً ما يؤنب النقاد مخبرى الصحف لأنهم يرتابون فيما يبلغهم إياه المتحدثون الحكوميون. وقد ذكر سبيكس نفسه هذه المسألة فى حديث مع صحيفة «النيويورك تايمز» فى ٢٦ يناير ١٩٨٧ حيث قال:

> كان هناك فى سلك الصحافة، منذ فيتنام، ووترجيت، افتراض بشكل آلى، فى مرات عديدة بأن الحكومة تكذب. ويضطر المتحدث الحكومى

بين حين وآخر إلى إثبات أنه لا يكذب. وكثيراً ما يقتصر القول على: كيف يمكننا أن نجعلهم يقولون ما لا يريدون قوله؟ إننا فى حاجة بشكل ما إلى الإفلات من هذه الأعراض المرضية.

ولكن سبيكس إنما كان يفترض صحة ما يطلب إثباته. فإذا كان لدى الإدارة سجل من حالات الخداع، مهما تبدو غير هامة، فإنها يجب أن توضع تحت فحص دقيق من صحافة مسئولة. وقد أوجدت حكومة ريجان مثل هذا السجل على قضايا كبرى، مثل حملة تشويه المعلومات ضد ليبيا، ومبيعات الأسلحة لإيران، وقضايا أصغر مثل إصرارها على أن قمة أيسلندا لم تكن مؤتمر قمة.

دوافـــع مختلطـــة

وقد مضت عمليات الخداع بشأن ليبيا إلى ما وراء الأحداث الملفقة والمعلومات الكاذبة، إلى أسباب ملاحقة القذافى فى المقام الأول. إذ بينما كانت الإدارة تقول أن دور القذافى فى الإرهاب الدولى هو المشكلة، كانت هناك مصلحة أخرى ربما كانت مهمة بنفس القدر. إذ كان القذافى يهدد المصالح والسياسات الأمريكية لفترة طويلة.

وقد اعترف كيمب وهيوز وآخرون بأنه كانت هناك دوافع عديدة للتركيز على القذافى. وقال كيمب: «إذا تحدثنا بصراحة، فإن الناس لم يفهموا مسألة تورطنا مع ليبيا بسبب تشاد. إذ كان الإرهاب ومكافحة الإرهاب حدثاً داخلياً مبسطاً للغاية». فضلاً عن أن ريجان كان تحت ضغط شديد بأن يفعل شيئاً بشأن الإرهاب. وكان قد جلب الضغط على نفسه بطبيعة الحال عندما أعلن أنه سيتخذ موقفاً صارماً للغاية حياله، وذلك فى الفترة الأولى من إدارته. وفى عام ١٩٨٦ كانت الولايات المتحدة قد أصيبت بعدة نكسات كبرى على أيدى الإرهابيين، بلا « انتقام سريع أو فعال » كما كان ريجان قد وعد. حيث لقى أكثر من ٣٠٠ أمريكى حتفهم فى لبنان، واحتجزت رهائن هناك لفترات أطول مما عاناه الأمريكيون فى إيران، وكانت أعمال الإرهابيين االاستفزازية مثل خطف طائرة شركة الخطوط الجوية العالمية TWA فى بيروت، وحادث القتل على السفينة آكيلى لورو، قد روعت الجمهور الأمريكى. ومن

حسن حظ إدارة ريجان أن القذافى كان هناك للمساعدة «فى وضعنا على الطريق الصحيح». وكما قال كيمب « أننا كنا قد وصلنا إلى النقطة التى يتعين علينا فيها أن نفعل شيئاً. وكان ريجان وراء منعطف السلطة فى هذا البلد».

وقد أسهم إحباط شولتز نفسه مع الإرهاب أيضاً فى سياسة الإدارة تجاه ليبيا. وكان شولتز قد أصبح يركز بصره واهتمامه على الإرهاب، بسبب ما كان قد حدث فى لبنان. وقد ذكر مسئول بوزارة الخارجية كان يشترك فى صنع السياسة يومئذ «أن شولتز كان قد انحرف عن الطريق الصحيح بسبب تجربة لبنان وخاصة حادث تفجير السفارة. كما كان يرى أن الإرهاب هو العامل الرئيسى الذى دمر الاتفاق اللبنانى. وقد رأيته غاضباً لهذا وبصورة شخصية، بحيث أننى كنت واثقاً من أنه كان يصدق ذلك». ووفقاً لما قاله هذا المسئول فإن السعى وراء القذافى كان بمثابة «إثارة رخيصة للمشاعر» جعلت الجميع يشعرون بتحسن، حتى وإن كان إنجازها قليلاً.

وربما كان هناك سبباً آخر لجعل القذافى هدفاً، وهو إظهار التضامن مع إسرائيل فى النضال ضد الإرهاب. وكانت إسرائيل وليست الولايات المتحدة - على الأقل حتى التورط الأمريكى فى لبنان - هى هدف أغلب الإرهاب القائم فى الشرق الأوسط. وقد جعلنا من نضال إسرائيل ضد الإرهاب الآن نضالنا نحن أيضاً.

التكاليـــف

ماذا كانت تكاليف انشغال بالنا بليبيا؟ كان أهم اثنين منها على الأرجح هما تحويل اهتمامنا عن النزاع العربى ـ الإسرائيلى، والضرر الذى أصاب مصداقية أمريكا.

ومن الإنصاف القول بأنه بعد فشل مبادرة ريجان للسلام فى الشرق الأوسط فى عام ١٩٨٢، لم تمنح إدارة ريجان إلا اهتماماً قليلاً للغاية على مستوى كبير لعملية السلام العربى - الإسرائيلى، حتى الجزء الأخير من ١٩٨٨. ويعتقد كثير من المراقبين أنه لو كان شولتز وزير الخارجية قد توجه إلى المنطقة لشن حملة فعالة لمبادرة ١٩٨٢ بعد إعلانها مباشرة لكان قد كتب لها النجاح. ولكن التركيز على ليبيا والإرهاب جعل الإدارة تحول نفسها والصحافة والجمهور عن عملية السلام. وبذلك تم

تجاهل أهم مصالح أمريكا فى المنطقة.

وقد أوضح سول لينوفيتز هذه النقطة جيداً، إذ قال:

> لقد توانينا، وسرنا فى خطوط متعرجة ولم نفعل شيئاً. وذبلت عملية السلام. وازداد العنف تفاقماً، إذ لم يكن هناك أى جهد يبذل من أجل السلام. حيث يحدث ما لا مفر منه عندما تجعل أعمال الإرهاب من ليبيا موضوعاً رئيسياً بحيث تقلل من الجانب الآخر الذى يتحرك نحو السلام. لقد أعطينا ليبيا مكان الصدارة والوسط وأحلنا عملية السلام إلى المحرقة الخلفية. ونتيجة لذلك لم يحدث شئ.

وقد عاب الرئيس المصرى حسنى مبارك أيضاً أولويات إدارة ريجان فى المنطقة. وقد شكا مبارك ذات مرة إلى س.ل. سولزبرجر، فى حديث «للنيويورك تايمز» من أن السوفيت يوجهون لمصر اهتماماً أكبر مما تفعل الولايات المتحدة وقال: «إنكم.. تتجاهلونا فعلاً. وفى حين أن إدارة كارتر قامت بدور نشيط هنا، فليس هناك شئ الآن. وقد جاء سيروس فانس وزير خارجية كارتر عدة مرات إلى القاهرة، بينما لم يأت جورج شولتز وزير الخارجية إلا مرة واحدة فى خمس سنوات». وكذلك شكا المسئولون الإسرائيليون علناً مما تخيلوه عدم اهتمام أمريكا بعملية السلام.

أما فيما يتعلق بفقد مصداقية إدارة ريجان، فقد كان ظاهراً تماماً. وكانت تتمتع بها فى البداية أكثر من أية إدارة سابقة. غير أن ليبيا كلفت الإدارة غالياً من حيث ثقة وسائل الإعلام. كما أنها قوضت أيضاً مصداقية الإدارة لدى الجمهور، ولدى حلفائنا. وبينما كان لفضيحة إيران ـ كونترا بلا شك أكبر الآثار تخريباً علي مصداقية الإدارة، فإن التجربة مع ليبيا هى التى ساعدت على تهيئة ذلك.

بدائـــــل

لقد قدمت سياستنا تجاه ليبيا، بما فى ذلك القصف فى ١٩٨٦ بعض الفوائد فعلاً. فقد أظهرت الولايات المتحدة استعدادها للعمل بشكل حاسم، وبذلك وجهت

إنذاراً للإرهابيين بأن صبرنا ليس بلا حدود. ولا ريب فى أن سياستنا قد جعلت كل جماعات الإرهابيين أكثر حذراً. ومما يقبل الجدل أنها أسفرت بالتأكيد عن تعاون أكبر بين حلفائنا.

وربما كانت هناك طريقة أقل تكلفة فى التعامل مع الزعيم الليبى. ويقدم أسلوب إدارة كارتر نفسه كنموذج. وقد قال وليم كوانت خبير الأمن القومى لشئون الشرق الأوسط فى عهد كارتر فى حديث صحفى: إنه بدلاً من شن حملة دعاية دولية، فإن إدارة كارتر كانت تجرى اتصالات بهدوء، ولكن بطريقة مباشرة وحازمة، مع الرئيس الليبى. وذكر كوانت أن إدارة كارتر كان لديها معلومات فى ١٩٧٧ و١٩٧٨ على أن ليبيا كانت تخطط لاغتيال السفير الأمريكى فى مصر هيرمان أيلتس. ووفقاً لما قاله كوانت، فقد كتب كارتر رسالة إلى القذافى معلناً أن لدينا مثل تلك المعلومات، وإنه إذا حدث شئ فإنه سيحمل القذافى المسئولية شخصياً. وقد رد القذافي على كارتر بأنه لن يحدث شئ لأيلتس، وكانت تلك هى نهاية المسألة. ومن رأى كوانت أن القذافى كان يريد أن يعترف به كزعيم، وكان يشعر أنه صاحب سلطة ونفوذ، عندما كان الناس يوجهون اهتماماً إليه وإنه كان «لا يريد أن يكون موضع تجاهل».

وكما قال كوانت وآخرون، فإنه إذا كانت الولايات المتحدة تريد أن توجه اهتماماً خاصاً إلى القذافى، فقد كان عليها أن تتحرك بقوة كافية لكى تحقق نجاحاً سريعاً. ولكن بدلاً من ذلك، فقد أدى أسلوب إدارة ريجان إلى أسوأ نتيجة ممكنة - فقد بقى القذافى فى السلطة، وبدت الولايات المتحدة عاجزة عن أن تفعل أى شئ حياله. والواقع أن القذافى، كما أصر سول لينوفيتز فى حديث صحفى، ربما كان أكثر قوة فى بلده مما كان قبل أن يشرع ريجان فى إزالته. وفى الشهر التالى للقصف الأمريكى لليبيا، وكان القذافى لايزال يواصل نشاطه فى تشاد، وذلك وفقاً لكوانت الذى قال «من الواضح أن القذافى لم يتوقف عن أعماله، لأننا لم ننجح فى تخويفه حتى يتراجع».

وربما لأن الولايات المتحدة أصبحت مشغولة بمسائل أخرى، فإنها بدأت تخفف من حدة موقفها حيال القذافى بعد إفشاء سر حملة تشويه المعلومات. وقد أرسلت

الإدارة فعلاً، بطبيعة الحال مساعدات إلى تشاد، ولكن بدون الهيستيريا التى صاحبت بعض جهودها السابقة فى المنطقة. فضلاً عن أن الرئيس ريجان اعترف فى وقت متأخر من إدارته بما كان ينبغى الاعتراف به منذ البداية - بأن هناك أماكن مثل لبنان كانت القوة والنفوذ الأمريكى محدوداً فيها للغاية. ولو كان قد اعترف بذلك قبلاً، لما أحس بأنه مضطر إلى إضاعة كل هذا الوقت والطاقة.

دور وســائل الإعــلام

وهناك فى النهاية عدد من الأشياء لابد أن تقال عن كيفية معالجة وسائل الإعلام للقصة الليبية. ففى حين أن أغلب وسائل الإعلام تدرك جهود البيت الأبيض فى معالجة الأخبار، فقد كان هناك تحدياً قليلاً لقصة الإدارة. فقد كانت الصحافة ببساطة ساذجة للغاية. وكانت تنشر بشكل عدوانى أية معلومات تختار الحكومة تقديمها فعلاً دون أى سؤال. ومع ذلك فقد كانت قصص ليبيا « تستحق النشر » إلى حد بعيد. وفى حين أن بعض مخبرى الصحف ربما شعروا أن وسائل الإعلام قد قصرت فى مسئولية التأكد من حقيقة ما ينشر، فقد كان من السهل اللجوء إلى كلمة رئيس شعبى للغاية، وتجاهل قصة يريد أغلب الناس قراءتها.

وكان أغلب الصحفيين يعربون أحياناً عن شكوكهم الخاصة فى تحليلات الأخبار. ومع ذلك فإن مثل تلك المقالات كانت تدفن دائماً تقريباً داخل الصحف اليومية. إن العناوين الرئيسية هى التى لها أكبر تأثير، وعندما يتعلق الأمر بليبيا، فقد كانت إدارة ريجان هى التى تسيطر عليها.

وقد سقط الصحفيون فى الشرك، كما يحدث غالباً، بالنشر الذى يتسم بعدم العناية والإهمال فى غمرة السعى وراء قصة ما. وفى حين أن قصة فِرق الضرب الليبية قد أعطيت مصداقية بوساطة الإدارة، فإننا عملنا بوضوح على تجميلها بالخيال الذي كان النشر الأكثر حرصاً سوف يتفاداه. وليس هناك أى عذر فى عدم مراعاة الحذر لمجرد أن قصة ما ساخنة وموضع منافسة.

ملاحظة

١ - ما لم يكن قد لوحظ غير ذلك، فإن الأحاديث المشار إليها فى هذا المقال، قد أجراها المؤلف فى العام الذى تم فيه إعداد هذا البحث، وهو عام ١٩٨٦ -١٩٨٧.

٣

الدبلوماسية فى عصر التليفزيون:
أخطار ديموقراطية الاتصالات

ديفيد ر. جيرجن

منذ أوائل السبعينيات، كان من الأمور البديهية أن التليفزيون يشكل قوة مستقلة فى الشئون الدولية. وكان الرئيس ريتشارد نيكسون ينظم كل حركة بعناية للزيارة التى سيقوم بها للصين لكى تعرض فى أفضل وقت فى وطنه. كما انهمكت إدارة الرئيس جيمى كارتر فى مباراة «بنج بونج كلامية» مع طهران، حيث كانا الاثنان يبعثان الرسائل جيئة وذهاباً من خلال قنوات التليفزيون. وحوَّل الرئيس ريجان « اختيار الصور » إلى علم فى رحلاته الخارجية. وحتى الرئيس بوش، وإن كان بصوت أكثر انخفاضاً، اختار مالطة كمكان لأول قمة مع السوفيت، باحثاً عن التأثير البصرى الأكثر إتقاناً.

ثورة التليفزيون

إدراكاً لقوة الكاميرا، فقد حذا الزعماء الأجانب، والدبلوماسيون، والإرهابيون

حذوهم، بتكييف رسائلهم لجمهور مشاهدى التليفزيون فى أمريكا وكل مكان آخر. وكان أنور السادات رئيس مصر من أوائل الزعماء الأجانب الذين استأجروا خبراء الاتصالات الأمريكية؛ كما أن جبهة الساندينستا كانت فقط بين أكثرهم حداثة. ومنذا الذى سوف ينسى بسرعة الطلبة الصينيين فى ميدان تياناَنمين وهم يرفعون عالياً ألهتهم للحرية، أو الشبان والنساء وهم يرقصون فوق سور برلين، يبعثون رسالة ابتهاج إلى مشاهدى التليفزيون فى أنحاء العالم؟

لقد جعلت الأحداث المذهلة لعامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ العالم يدرك مدى ما يمكن أن تكون عليه إيجابية قوة التليفزيون فى المسائل الإنسانية. وقد برز على السطح مرة بعد أخرى أن صور التليفزيون القادمة من الغرب حافزاً لشعوب فى الدول الشيوعية فى الشرق لكى تضغط من أجل التغيير، كما استخدمت الشعوب الخاضعة للقمع هذا الوسيط لبناء تأييد هام لها فى الغرب. ولولا تكنولوجيات الاتصالات الحديثة ـ من التليفزيون إلى جهاز الفاكس ـ لم تكن الثورات الحديثة لتقع أبداً. وكانت السنتان الماضيتان أكثر السنوات انتصاراً فى تاريخ التليفزيون القصير.

ومع ذلك فإن هناك سبباً للتساؤل عما إذا كان فى الأرض التى اخترعت صمام أشعة الكاثود، وهى الولايات المتحدة، مسئولون عامون يعلمون أن هناك أيضاً حدود للتليفزيون والدور الذى يجب أن يقوم به فى دولة ديموقراطية. لقد استبدل المسئولون الأمريكيون فى أغلب الأحيان فى السنوات الأخيرة قوة التليفزيون بدلاً من قوة تفكيرهم القائم على أساس منطقى، معتقدين أن السياسات الناجحة يجب أولاً وفى المقام الأول أن ترضى الإله العظيم للرأى العام. وهذا التأكيد على ديموقراطية الاتصالات يعتبر علامة على خروج خطير عن القواعد فى الدبلوماسية الأمريكية. ففى أغلب تاريخ الولايات المتحدة، كان الدبلوماسيون يسترشدون بتقديراتهم الخاصة، ولم يساورهم القلق إلا فيما بعد بشأن رد فعل الجمهور. والواقع أنه فى السنوات العشرين الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الدبلوماسية الأمريكية بتوقع مؤكد إلى حد ما بأن الرأى العام سوف يؤيدها. ووجد دانييل يانكلوفيتش، أنه كلما تحدث رئيس مثل أيزنهاور إلى الأمة من خلال التليفزيون، فإن نصف مشاهديه سوف يمنحونه قرينة الشك لصالحه بصورة آلية، فى أية قضية أجنبية، لمجرد

أنه هو المتحدث والمنصب الذى يمثله، وكذلك كان الكونجرس شريكاً متأهباً.

ومن المفهوم تماماً أن فيتنام حطمت إجماع الرأى حول السياسة الخارجية فى أعقاب الحرب، مما ادى إلى أن يصبح الكونجرس أكثر إعاقة، وجعل السلطة التنفيذية تصبح أكثر اهتماماً بمساندة الجمهور لها. ومن المفهوم لدرجة أقل أن هناك تغييرات كانت تجرى أيضاً فى تكنولوجيا التليفزيون، التى جعلت العالم داخل غرف المعيشة الأمريكية بصورة أكثر اكتمالاً. ففى خلال السبعينيات على سبيل المثال، أدخل التليفزيون آلات تصوير الفيديو التى يسهل حملها (أو الكاميرا الصغيرة) التى سمحت بإعداد طرق مختصرة. وسرعان بعد ذلك ما أطلقت الأقمار الصناعية عالياً، وأقيمت محطات أرضية فى أغلب الدول. وعند نهاية العقد، كان التليفزيون الأمريكى مستعداً لكى يذيع بصورة فورية من كل مكان فى العالم تقريباً، وباتت «القرية العالمية» فوقنا.

وخلال الثمانينيات، أخذ مسئولو الحكومة بصورة متزايدة يشكلون سياساتهم بقصد تكوين تغطية تليفزيونية إيجابية وفى الوقت المناسب، والحصول على موافقة الجمهور. وكان الشئ الذى يهم فى أغلب الأحوال هو كيف سيكون « أثر » هذه السياسة، وكيف ستبدو الصور، وهل ترسل الإشارات الصحيحة، وهل سوف يتأثر الجمهور بسرعة استجابة الحكومة ـ وليس ما إذا كانت السياسة ستعزز مصالح أمريكا على المدى البعيد؟

ومع مراعاة عدد الساعات التى يقضيها الأمريكيون أمام أجهزة التليفزيون، والحد الذى يعتمدون فيه عليها للحصول على المعلومات، فإنه من الممكن فهم مثل هذا الانشغال بقوة الكاميرا. فهى أداة قوية إلى حد غير عادى. وليست هناك أية تكنولوجيا أخرى فى التاريخ أثرت على ثقافة ما إلى هذا الحد. ومع ذلك فليس هناك ما يدعو إلى أن يقع كبار المسئولين أسرى سحر التليفزيون والرأى العام أو تخويفهم بهما.

حقائق التليفزيون

قبل أن ينقلب العالم رأساً على عقب فى عام ١٩٨٩، كان أغلب الاتهام

الموجه ضد شبكات التليفزيون هو أنها تهمل الشئون الدولية بشكل منتظم لحساب الأخبار المحلية، والموضوعات الناعمة، والشخصيات. والواقع، كما أوضح مايكل موستيج، وهو منتج سابق لشركة الإذاعة القومية، ويعمل الآن كاتباً لبرنامج « ساعة أخبار ماكنيل - ليهرر » للتليفزيون العام، أنه فى أواخر الثمانينيات « تضاعفت المادة المكونة للأخبار الخارجية فى البرامج المسائية بمعدل مرتين أو ثلاث مرات منذ عام ١٩٧٦ . . . ومنذ عشر سنوات كانت تغطية الشبكات الأمريكية تتكون إلى حد كبير من أفلام طويلة محفوظة فى العلب، وهى تدار الآن مثل وكالات الأنباء، حيث تعرض دورات صباحية ومسائية من الأخبار والصور الحديثة». وفى دراسة أجراها جيمس ف. لارسون عن إذاعات الأخبار المسائية خلال الفترة من (١٩٧٢ إلى ١٩٨١) وجد أن الشبكات قد خصصت فى المتوسط عشر من دقائقها الاثنى والعشرين - أى ٤٠٪ - لتغطية المسائل الخارجية. وهى نسبة من الأخبار الخارجية لا تصل إليها إلا أكثر الصحف الأمريكية جدية؛ وأغلب الصحف الأصغر تعطى أقل من عشرة فى المائة من مساحة أخبارها للشئون الخارجية.

وعلاوة على ذلك فإن دراسة لارسون لم تضع فى الحسبان تغطية الشئون الخارجية بواسطة شبكات «بى. بى. إس» PBS، و «سى. إن. إن» CNN خلال الساعات غير المسائية. فبرنامج «خط الليل» مثلاً، ولد خلال أزمة رهائن طهران، واستمر يؤكد على القضايا الدولية مثل الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا. ولا تحمل عروض أخبار الصباح أنباء من الخارج فحسب، بل أنها تنقل عملياتها أحياناً بأكملها إلى دول مثل الصين وكوريا الجنوبية. كما أن شبكة «سى. إن. إن» لم تنشئ نظاماً مترامى الأطراف للمراسلين فحسب، بل أنها تذيع بواسطة الأقمار الصناعية إلى مشاهدين من الصفوة فى دول عديدة أخرى. لذلك فإن المشكلة ليست فى عدم الاكتراث بالأخبار الخارجية.

والواقع أن المشكلة التى تلازم التليفزيون تكمن فى الوسيط نفسه. فالتليفزيون بطبيعته ذاتها أداة تبسيط فى عالم ملئ بالتعقيدات. ففى إذاعة خبر لمدة ٨٠ ثانية - هناك حوالى ١٥٠ كلمة على الأكثر - لا يستطيع مذيع التليفزيون أن يقدم سياقاً أو خلفية لها. ومهما كان عدد القصص التى يخصصها للشئون الدولية، فإن إذاعة

أخبار لمدة ثلاثين دقيقة يجب أن تكون لخدمة عنوان رئيسى أساساً. فهو لا يستطيع ان يكون تعليمياً، بل ولا يحاول أن يكون كذلك. وكان أحد الرؤساء السابقين لشبكة تليفزيونية وأحد المخضرمين فى الصناعة رافضاً للحديث عندما سألته ذات مرة عما إذا كان من واجب شبكته أن تنور الجمهور. وكان رده هو: «أن علينا واجباً أن نقول الأخبار للناس - فقط». وكما يعرف كثيرون من القدامى فى التليفزيون، إنهم يرون أن مهمتهم هى أن يوجهوا سؤالين أساسيين عن الأخبار هما: ألا يزال العالم آمناً اليوم؟ وألا تزال أسرتى فى أمان اليوم؟ فإذا كان كل شئ علي ما يرام، فإنهم يشعرون أنه يسوغ لهم تماماً أن يقدموا فقرات الترفيه والتسلية.

وهناك قيد آخر، وهو أن التليفزيون لا يستطيع، ولا يقدم استمرارية فى تغطيته للمسائل الدولية. فهو كوَسيط إعلامى يعتمد على الدراما، يُجتذب إلى الصراع والأزمات. وهو يتجنب الفترات الهادئة التى يعيش فيها أغلب الناس. وعندما أجرت السلفادور، مثلاً، انتخابات حاسمة فى عام ١٩٨٢، هبطت أطقم التليفزيون على ذلك البلد، وحولتها إلى مركز لاهتمام العالم. وتقاطر سيل من أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب الأمريكيين على المنطقة. غير أنه خلال ثمانٍ وأربعين ساعة من إجراء الانتخابات كانت آلات التصوير قد رحلت لتغطية حرب فوكلاند. وبدا كأن الأضواء قد أطفئت فوق السلفادور، واختفى الصراع التالى للحفاظ على الديموقراطية فى البلاد عن الأنظار. وبابتعاد الكاميرات عن الأنظار، فإنها زالت من الأذهان بالنسبة للمشاهدين الأمريكيين. فالتليفزيون يحب الملاحم التى يفوز فيها البعض ويخسر البعض، ويمقت القصص الطويلة المعقدة التى تثير الملل، ويتجاهلها عادة إذا أمكن.

ومن الواضح أيضاً أن لدى التليفزيون مناطق «عمياء». فقد وجد جيمس لارسون فى دراسته أن الشبكات التليفزيونية نادراً ما تغطى أمريكا اللاتينية، وجنوب الصحراء الأفريقية، وجنوب آسيا أو استراليا. كما تكون كندا محظوظة إذا وردت فى الأنباء. وبدلاً من ذلك، كانت القصص تتركز بشدة على أوروبا، والاتحاد السوفيتى، والشرق الأوسط. وأشنع الأخطاء التى صنعها التليفزيون فى الماضى كانت تتعلق بكمبوديا. وقد تبين من دراسة أجراها وليم آدمز خلال ذروة أسوأ

مذبحة فى العصر الحديث، كانت فترة تغطية الأخبار المسائية عشر دقائق عن كمبوديا فى المتوسط سنوياً فقط. وتم تجاهل هذه المذبحة الدموية فعلاً إلى أن فات الأوان لإثارة اهتمام العالم. وكذلك كان التليفزيون بطيئاً فى إدراك مدى المجاعة فى أفريقيا. إذ كان التليفزيون الأمريكى تواقاً إلى تغطية الصراعات العرقية فى آذربيجان وأرمينيا، وهما بقعتان ساختنان فى الاتحاد السوفيتى بشكل مثير؛ أما إذا ظهرت اضطرابات مماثلة فى يوغوسلافيا فقد كان من المشكوك فيه أن تجتذب عُشر هذه التغطية.

ومن باب الإنصاف، فإن الشبكات غالباً ما تواجه العراقيل بواسطة قيود حكومية على التحرك والتغطية. وعلى سبيل المثال، فإن الغزو السوفيتى لأفغانستان كان ممكناً أن يسبب إثارة أكبر كثيراً لو أن التليفزيون الغربى قد دخل فى وقت مبكر إلى ميادين القتال. وهناك دول أفريقية عديدة تحجم عن منح تأشيرات للصحفيين، وكان الاتحاد السوفيتى حتى وقت قريب يستخدم قيوداً شديدة للغاية. وقد انتشرت القيود على التغطية التليفزيونية أيضاً إلى دول صناعية مثل جنوب أفريقيا وإسرائيل وبريطانيا. ويثير هذا النمط الانزعاج لأنه يبدو أنه يعمل لفائدة سياسية قصيرة الأجل للدولة التى تفرض الرقابة. ولو أنه كان قد رسخ لكان برنامج التليفزيون «نافذة على العالم» أكثر قتامة مما هو فعلاً.

مجال للتحسين

جاء وقت كان المراقبون يعتقدون فيه أن ظهور تكنولوجيات جديدة سوف يجعل التليفزيون أكثر شمولاً واكتمالاً فى تغطية العالم، ولكن أكثر المكتشفات العلمية الحديثة، مثل الكاميرات الصغيرة والأقمار الصناعية، كانت فى حقيقة الأمر نكسة لجودة التغطية. ولأنه من الممكن الآن إرسال طاقم بطريق الجو إلى مسرح أزمة ما وبث المعلومات من هناك على الفور، فقد أصبح التليفزيون أكثر إدماناً لصحافة «الباراشوت» عن ذى قبل. وقال ريتشارد فاليريانى بهيئة الإذاعة القومية «لقد دمرت التكنولوجيا حياة المراسل الخارجى»، وأكد على مسألة أنه يبدو أن المراسلين يقضون وقتاً فى الانتقالات أكثر من تركيزهم على حفنة صغيرة من الدول. علاوة على أن

إرسال أخبار من منطقة ذات توقيت معين، بينما يرسل قصصاً إلى نيويورك وفقاً لتوقيت آخر يمكن أن يؤدى إلى أيام مرهقة ذات ١٨ ساعة عمل، وهو أسلوب حياة لا يؤدى إلى التأمل فى الأخبار، كما يعترف فاليريانى وآخرون.

وقد بلغت تكاليف الاحتفاظ بعملية أخبار خارجية عنان السماء وخاصة بعد أن انخفضت قيمة الدولار عبر البحار. ووجدت بعض منظمات الأخبار أن الاحتفاظ بمراسل فى طوكيو تتطلب أكثر من ٢٠٠ ألف دولار لمصروفات تكميلية لمواجهة نفقات المعيشة المرتفعة فى تلك المدينة. وقد حدثت فعلاً تخفيضات فى العاملين الأجانب فى منظمات عديدة. فقد أظهرت بيانات مجلة «تايم» فيما بين ١٩٨٥ و١٩٨٩، على سبيل المثال، خفض عدد المراسلين فى الخارج من ستة وثلاثين إلى ستة وعشرين. وزاد عدد الصحفيين الذين أرسلوا للتزاحم بالمناكب عبر البحار زيادة حادة فى عام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠، ولكن هل سيظل الالتزام بالتغطية الدولية للأخبار بعد أن يهدأ العالم؟ هذا أمر غير مؤكد إلى حد بعيد.

إن التليفزيون يخدم بوضوح أغراضاً ممتازة عديدة. غير أن من الخطأ أن نتوقع الكثير جداً من هذا الوسيط؛ وخاصة أن صانعى السياسة لا يستطيعون افتراض أن التليفزيون وحده سوف يخلق جمهوراً متنوراً ومطلعاً على المسائل الدولية. فالتليفزيون يستطيع أن يوقظ اهتمامات الناس، ولكنه لم يصل بعد إلى القدرة على تعليمهم.

حقائق الرأى العام

وكما أنه من المهم لصانعى السياسة تقبل حدود التليفزيون، فمن المهم بالمثل فهم وتقبل ثلاث حقائق قاسية بشأن الرأى العام على الأقل:

أولاً: إن الأمريكيين رغم أن تعرضهم للمسائل الخارجية قد ازداد، فإن لديهم جهلاً مطبقاً بوجه عام فى فهم العالم. وقد أظهر عدد من استطلاعات الرأى خلال السنوات افتقاراً مذهلاً إلى المعرفة بين السواد الأعظم من الجمهور. ففى عام ١٩٨١، على سبيل المثال، وجه استقصاء أجرته صحيفة «الواشنطن بوست» وهيئة الإذاعة الأمريكية هذا السؤال: «واحدة من هاتين الدولتين، الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، عضو فيما يسمى تحالف منظمة حلف شمال الأطلنطى، فهل تعرف أيهما أم

إنك غير واثق؟» وعن طريق التخمين العشوائى ـ مثل قذف قطعة عملة فى الهواء ـ كان ينبغى أن يعطى ٥٠ فى المائة الإجابة الصحيحة. ولكن ٤٧٪ فقط أجابوا على السؤال فعلاً بالرد الصحيح. وفى نفس الاستقصاء سئل الجمهور: أى من الدولتين اشتركت فى محادثات «سولت»: وكان ٣٧ فى المائة فقط هم الذين عرفوا الإجابة. وفى تلك الفترة سأل استطلاع آخر للرأى الجمهور عن مكان السلفادور، فلم يعرف الرد غير ٢٥ فى المائة. وقال بارى سوسمان من صحيفة «بوست» فى الختام: « سواء كانوا يدركون ذلك أم لا، فإن الناس يتعدون عمداً عن الشئون العامة. وليس لنقص الذكاء أى دخل هنا. إن أسئلة الاستقصاء الصغير للرأى لا يقيس الذكاء، فهم يقيسون اختزان قطع من المعلومات. ولا يحتاج الشخص إلى أن يكون ذكياً لكى يتجنب إبلاغ من يسأله ـ كما فعل أحدهم ـ أن السلفادور «فى لويزيانا، على مقربة من باتون روج».

ثانياً: إن الأمريكيين يظهرون قابلية قليلة لزيادة فهمهم للعالم. وعلى مستوى الصفوة أو صانعى الرأى، هناك اهتمام شديد لفهم المعلومات الجديدة عن العالم، وعن اليابان خاصة فى الوقت الحالى. وقد لقيت مجلة «إيكونوميست»، على سبيل المثال، أسرع نمو فى مبيعاتها فى الولايات المتحدة، وفاق توزيعها هنا مثيله فى المملكة المتحدة. ولكن تأمل تجربة حديثة لمجلات الأخبار الأمريكية الثلاث الكبرى، وهى «تايم»، «نيوزويك»، و«يو. إس. نيوز أند وورلد ريبورت». لقد نشرت هذه المجلات الثلاث على غلافها اجتماع القمة فى جنيف عام ١٩٨٥ بين الرئيس ريجان وجورباتشوف سكرتير عام الحزب الشيوعى السوفيتى، وهو حدث مثير اجتذب تغطية مشبعة بواسطة التليفزيون. وبطبيعة الحال، فإن المجلات التى وصفت الأحداث التى حصلت على اهتمام واسع النطاق من التليفزيون يجب أن تسجل تحسناً على منصات بيع الصحف. غير أن غلاف جنيف على المجلات الثلاث جميعاً كان أسوأ الأغلفة بيعاً فى تلك السنة. والأغلفة الأخرى عن الشئون الخارجية، ما لم تكن تتعلق بأزمات أو أمريكيين فى متاعب، تشترك فى مصير مماثل. ومن ثم فإنه أمر لا يثير الدهشة إن عدداً متواضعاً فقط من أغلفة المجلات يخصص لمسائل خارجية. وقد قدمت الأحداث الأخيرة فى أوروبا الشرقية أدلة أخرى على أن الجمهور لا يُجتذب

بسهولة إلى أحداث دولية هامة: وقد انخفضت تقديرات برامج الأخبار القومية خلال الفترة التى كانت الشيوعية تنهار فيها. وتوحى استطلاعات الرأى بأن الجمهور شعر بارتباك شديد لمراقبتها عن كثب.

ثالثاً: ليس هناك ما يدعو للاعتقاد بأن الرأى العام سيصبح أكثر إطلاعاً. ففى أوائل عام ١٩٨٩ نشرت مجلة « ناشيونال جيوجرافيك » نتائج استقصاء مخيبة للآمال أجرته منظمة جالوب، يُظهر أن معرفة الأمريكيين للجغرافيا الأساسية أقل مما يعرفه المواطنون فى السويد، وألمانيا الغربية، واليابان، وفرنسا، وكندا، وأقل إلى حد كبير مما كانوا يعرفونه منذ أربعين عاماً. والشئ الأكثر مدعاة للأسى، هو أن الأمريكيين بين سن الثامنة عشرة حتى الرابعة والعشرين يعرفون أقل من نظرائهم فى تسع دول أخرى. وكانت أمريكا فى الواقع هى الدولة الوحيدة التى يعرف فيها الشباب البالغ عن الجغرافيا أقل مما يعرفه الكبار الذين تبلغ أعمارهم خمس وخمسين سنة فأكثر. وكما يقول جيلبرت م. جروسفينور، رئيس الجمعية الجغرافية القومية، فإن هناك نقصاً مذهلاً فى المعلومات الجغرافية فى أنحاء أمريكا. وأظهرت استقصاءات عديدة أن معرفة اللغات الأجنبية منخفضة للغاية.

وهذه النتائج لا تؤيد الرأى القائل بأن الأمريكيين أكثر غباء من الشعوب الأخرى. وقد قيل بذكاء أن على المرء ألا يبالغ فى تقدير كمية المعلومات التى لدى الأمريكيين، كما أنه لا ينبغى أيضاً الإقلال من قدر ذكائهم. فقد أظهر الأمريكيون فى مناسبات عديدة أحكاماً عامة صائبة. وتظهر استطلاعات الرأى الحديثة، على سبيل المثال، أنه فى حين أن تقديرات القبول لجورباتشوف ارتفعت إلى أعلى فى الولايات المتحدة، فمازال الجمهور يحث على الحرص فى الثقة بالسوفيت وتقديم مساعدات مالية إليهم. والواضح أن الجمهور الأمريكى لم ينس الدروس التى كانت وراء فشل الوفاق الدولى. علاوة على أنه رغم المخاوف التى أعرب عنها البعض بشأن تصاعد النزاع، فقد أيد الأمريكيون الجهود التى بذلتها الحكومة مؤخراً فى الخليج العربى، ورأوا بحق أنها كانت لمصلحة الوطن.

وقد أظهر الأمريكيون أيضاً أنهم متفتحون للاقتناع إذا أمكن تقديم قضية قوية لهم. فقد استطاعت إدارة كارتر، على سبيل المثال، أن تحول اتجاه الرأى العام بشأن

معاهدة قناة بنما. غير أن النقطة الأساسية الأكبر، هى أن الأمريكيين لا يوجهون اهتماماً كثيراً إلى المسائل الخارجية، حتى إذا كانوا يتعرضون لها كثيراً. وقد لاحظ والتر ليبمان فى أوائل العشرينيات، أن أغلب المواطنين يقضون أغلب أوقاتهم فى التفكير فى وظائفهم، وأسرهم، وجيرانهم ومجتمعاتهم. ولا يمكن، ولا يتوقع منهم أن يتابعوا كل تطور أو انعطاف فى عالم سريع التغيير، لأن تلك هى وظيفة ممثليهم المنتخبين.

دروس لصنع السياسة الخارجية والأمن القومى

يستطيع المرء أن يستخرج من هذه الحقائق دروساً معينة واضحة بشأن صياغة السياسة الخارجية. والأكثر أهمية هو أن القرارات الخاصة بالسياسة يجب أن تصنع بحيث تراعى أولاً وفى المقام الأول ما هو صحيح، وفى مصلحة الوطن، وليس بشأن ما هو شائع بشكل مؤقت فى استطلاعات الرأى العام، أو ما سوف يحظى بانتباه سريع وتأييد على شاشة التليفزيون. ولا تستطيع الحكومة أن تصدر قرارات سليمة بشأن استخدام القوة العسكرية، على سبيل المثال، على أساس استثناء عام أو نظرية عن الديموقراطية المشاركة. فالجمهور لا يعرف ما يكفى عن العالم ليكون قادراً على إصدار أحكام سليمة على قضايا مثل مبادرة الدفاع الاستراتيجى، ومفاوضات «ستارت» أو معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ. بل أن من حقه أن يتوقع أن يتولى هذه القضايا المسئولون المنتخبون والمعينون، وأن تكون لديه الفرصة بعد ذلك لإبعادهم من مناصبهم إذا فشلوا. ولو أن السياسة الخارجية قد تم إملاءها بواسطة الرأى العام وحده، فإن قرارات عديدة سليمة لن تتخذ قط. ولكان من المحتمل جداً مثلاً أن تلغى الولايات المتحدة برنامج مساعداتها الخارجية منذ وقت بعيد، ومن غير المحتمل للغاية أننا كنا سنبدأ مشروعاً لزمن السلام قبل الحرب العالمية الثانية.

ومن نفس المنطلق فإنها ستكون غلطة خطيرة لو أن مسئولو السلطة التنفيذية وضعوا سياسة ما بسرعة من أجل الاستجابة للمواعيد الأخيرة للإذاعة. وعلى صانعى السياسة أن يحترموا قوة التليفزيون، وأن يتعلموا كيف يستخدمونه فى إدارة السياسة. وينبغى ألا تخيفهم تهديداته. وعندما ننظر إلى الوراء، نجد أن أعضاء رئيسيين فى

إدارة كارتر اعتقدوا أنهم كانوا مخطئين فى الرد خلال ساعات على الغزو السوفيتى لأفغانستان، وهو قرار كان يقوم إلى حد ما على احتياج واعى لإعداد أخبار المساء. فالسياسة الأمريكية ستكون أفضل نتيجة لمداولات أكبر داخل الحكومة الأمريكية. وبالمثل فإن بعض أعضاء إدارة ريجان كانوا يعتقدون إنه من الخطأ الاندفاع لإصدار إدانة واسعة النطاق لحادث إسقاط السوفيت إحدى طائرات الركاب الكورية رحلة رقم (٠٠٧). فقد تبين أن بعض المعلومات التى كانت لدى الحكومة فى ذلك الحين خاطئة. وبالتأمل فيما حدث فى الماضى نجد أن الأمر كان سيكون أكثر فعالية إذا جاء بناء على عرض أكثر إحكاماً خلال فترة أيام، بحيث لا يمكن أن يقوض مصداقية القضية القوية ضد السوفيت. ويزعم المسئولون أحياناً أن الجمهور الأمريكى يطلب ردوداً سريعة من حكومته وخاصة فى عصر التليفزيون. وليس هناك أى دليل يؤيد هذا الرأى. بل على العكس، فإنه يبدو أن الجمهور أكثر اهتماماً بالنتائج والعواقب منه بعناوين رئيسية عن ليلة واحدة.

ولدعم سياسة ما، يجب على السلطة التنفيذية أن يكون لديها تبرير واضح لما تفعله قبل أن تتخذ إجراءاتها. ولا يلزم الحصول على موافقة الجمهور مقدماً، ولكن إذا كانت هناك حاجة إلى مساندة الجمهور، فإن على الحكومة أن يكون لديها قضية مقنعة تصمد للزمن. فقد تخبطت إدارة ريجان مثلاً عندما فشلت فى تكوين مبرر واضح لإرسال رجال البحرية إلى لبنان. وحيث لا توجد مهمة واضحة يمكن شرحها للجمهور، فإن مساندة هذا الإجراء قد انهارت وأدى بالتالى إلى سحب رجال البحرية. وبالمثل، فإن من الواضح الآن أن جهود الإدارة لمساندة الكونترا تعرضت لإعاقة شديدة لافتقادها إلى مبرر واضح لهذه السياسة. وفى هذه الحالة فقد وقع ارتباك للجمهور لأن الإدارة كانت تتنقل من حجة إلى أخرى.

وبمجرد إقرار سياسة ما، تكون هناك أيضاً حاجة واضحة للإدارة لإجراء حوار مفتوح مع الصحافة حول أهدافها وفكرها. ومن الواضح أنه من أجل تنفيذ أية سياسة سوف تحتاج الإدارة إلى بناء تأييد جماهيرى والحفاظ عليه. وقد أظهرت الإدارات السابقة أنه من الممكن الاحتفاظ بمثل هذا التأييد. وعلى سبيل المثال، فإن إدارة ريجان قد أثبتت فاعلية رائعة فى إقناع

الجمهور الأوروبى بقبول نشر الصواريخ على أراضيه.

غير أن هناك سبباً آخر مقنعاً إلى حد مماثل لإجراء مثل هذا الحوار: فالحكومة فى النظام النيابى، والتى تتحمل مسئولية صنع القرارات لابد أن تتقبل أيضاً قدراً كبير من الخضوع للمساءلة عن أعمالها. فنحن لا نسمح للمحكمة العليا بأن تصدر أحكاماً عند صنع قرارات هامة. إذ أنه من المتوقع أن تصدر آراء مكتوبة بعناية لشرح تفكيرها على أساس منطقى. وبالمثل، فإن على السلطة التنفيذية مسئولية عن شرح سياساتها وتفكيرها بوضوح وأيضاً الإجابة على الأمثلة، وأن تكون عرضة للمسائلة. ولوسائل الإعلام الأمريكية دور مشروع وهام فى الإصرار على تلك التفسيرات، والضغط من أجل محاسبة عامة واضحة

الدبلوماسية فى عصر التليفزيون الثانى: دروس بنمـــا

إن هذه الاستنتاجات، قد يتقبلها بسهولة أغلب صانعى القرار، رغم أنهم لن يقبلوا الفكر المنطقى الذى تقوم عليه. ولكن هل ينبغى أن تستخدم نفس قواعد الحوار المفتوح فى الحالة القصوى لصنع قرار السياسة الخارجية - فى استعمال القوة العسكرية؟ إن الرد على هذا السؤال هو أن أغلب صانعى السياسة يردون تلقائياً بالنفى. ومنذ فيتنام، أصبح من بنود الإيمان تقريباً بين العسكريين ومسئولى الدفاع، أنه لم يعد فى استطاعة أمريكا خوض أى حرب ليست سريعة وبلا دماء تقريباً، والتأكد من الانتصار الفعلى. وقد قيل أن آليستير كوك أبلغ الرئيس ريجان أن جمهور عصر التليفزيون لن يناضل بعد ذلك من أجل معركة «سوم» أخرى.

وقد بلغ من رسوخ هذا الفكر فى الدوائر الحكومية، أن كاسبر واينبرجر، وزير الدفاع، أعلن فى عام ١٩٨٤ علانية شرطاً مسبقاً لاستخدام القوة الاستراتيجية، وهو أن تتأكد الحكومة من أن الجمهور سوف يؤيدها. ونلاحظ أن واينبرجر لم يقل أنه من المهم كسب تأييد الجمهور بعد الواقعة، بل أنه أصر على وجوب تأكد القوات المسلحة من مثل هذا التأييد قبل أن تعمل. ومع أنه لم يسبق أن تحدث أى مسئول

عام آخر بمثل هذا الوضوح علناً، فإنه يجب ألا يكون هناك أى شك فى وجود مشاعر مماثلة فى كل مكان آخر فى الحكومة.

وربما كان تصريح واينبرجر يستهدف بث الطمأنينة لدى القادة العسكريين الذين كانوا يشعرون بالقلق من احتمال تركهم يتحملون المسئولية عن حرب بدأها الزعماء المدنيون ولكنهم لا يستطيعون تبريرها. وهذا بالتأكيد هو الدرس الذى خرج به كثيرون من كبار الضباط من التجربة الأمريكية فى فيتنام. ولكن ربما كان واينبرجر يشعر بالقلق من أنه بمجرد أن يبدأ أى تدخل، فإن كسب تأييد الجمهور أو الاحتفاظ به يصبح أكثر صعوبة. وهناك أسباب جديدة لعدم توقع التعاون التام بين الصحفيين والقوات المسلحة بمجرد أن يبدأ القتال.

وكانت الساعات العصيبة للاشتباك العسكرى تأتى فوراً عند البداية، بالنسبة لكل من الحكومة والصحافة، عندما تنطلق الرصاصات الأولى خلال الهواء. فالضباط العسكريون ينهمكون مباشرة فى إدارة القتال، ويعتبرون مخبرى الصحف عادة مصدر ارتباك، إن لم يكونوا مبعث إزعاج لعين. وكان رد الفعل النموذجى هو «إبعدوهم من هنا بحق الجحيم». ومن الناحية الأخرى، كان الصحفيون يريدون أن يكونوا على خطوط الجبهة عندما يندلع القتال، تماماً مثلما هبطوا إلى الشاطىء مع القوات التى انقضت على نورماندى. وهم يعتقدون أن عمل القوات المسلحة هو خوض القتال لا إرسال الأخبار. كما أن أغلب الصحفيين القدامى لا يقبلون فكرة إبعاد العسكريين لهم عن طريق الأذى. فقد شاركوا فى كثير من الدشم العسكرية عبر السنين، وتركوا خلفهم رفاقاً صرعى فى ميدان المعركة.

وهناك سبب ثان لقلق القوات المسلحة، وهو الاحتفاظ بخططها سراً. ويفضل الضباط فى الميدان ألا يقولوا شيئاً للصحافة، وخاصة بشأن أية ضربة مفاجئة. بينما يصر مخبرو الصحف على أن من الممكن الوثوق بأنهم لن يسربوا أى شىء للجمهور، ويشيرون إلى سلسلة طويلة من الأمثلة على ذلك. فعندما كان الأمريكيون يختبئون فى السفارة الكندية بطهران خلال أزمة الرهائن فى أواخر السبعينيات، على سبيل المثال، كان كثيرون من مخبرى الصحف الأمريكيين يعرفون ذلك، ولكنهم لم ينبسوا ببنت شفة علناً. كما امتنعت الصحف عن نشر المعلومات عن أن وليم باكلى كان رئيساً لمركز وكالة المخابرات المركزية فى لبنان، وذلك عندما وقع أسيراً لحزب

الله. كما قال بارى زورثيان كبير المتحدثين الأمريكيين فى سايجون أنه قد ائتمن مخبرى الصحف الأمريكية على معلومات حساسة مسبقة عن ضربة مفاجئة فى مناسبات عديدة ونادراً كانوا يحرقونها. وعلى الرغم من مثل تلك الأدلة، فإن الشكوك كانت مستمرة بين القادة العسكريين بشأن إعطاء الصحفيين إشعاراً مبكراً عن أية مهمة قتالية.

وقد هاجت كل دواعى القلق هذه على السطح بغضب عندما شنت القوات الأمريكية هجوماً مفاجئاً على جرينادا فى عام ١٩٨٣. فقد اتفق كل من ضباط القيادة فى الميدان والبنتاجون على إبعاد الصحافة عن الجزيرة خلال المناوشات الأولية، وقبل الرئيس ريجان توصيتهم بسرعة. وكانت الصحافة تعترف بحق الحكومة فى إبقاء الغزو سراً، ولكنها أصرت على أن لوسائل الإعلام حقاً مماثلاً بأن تكون موجودة بمجرد بدء القتال. وقد اعترض الأدميرال جوزيف ميتكالف قائد العملية، ووجد حليفاً قوياً فى ريجان، الذى كان يكره التخمين التالى للقوات المسلحة. وبدأت هيئة المساعدين داخل الإدارة تختار الجوانب التى تقف فيها بين القوات المسلحة والصحافة. والتهبت المشاعر. وفى النهاية أقنع جيمس ا. بيكر الثالث، رئيس هيئة العاملين فى البيت الأبيض الرئيس ريجان بأن القوات المسلحة تسيطر على الموقف إلى حد يكفى للسماح بالصحافة بالوصول إلى جرينادا. ولكن وصل أول مخبرى الصحف إلى مسرح الأحداث بعد ثمان وأربعين ساعة كاملة من بدء الغزو، وهى هفوة لا يمكن التسامح فيها وفقاً لمعاييرهم.

وقد ساورت الشكوك مخبرين كثيرين، بحق، فى أن بعض المسئولين أرادوا إبعادهم عن جرينادا للرد على ما حدث فى فيتنام، ولمنعهم من تصوير الجرحى أو القتلى من الجنود الأمريكيين، مما قد تؤثر فى تأييد الجمهور للعملية. كما كان البنتاجون قد حذا حذو مارجريت ثاتشر: حيث أبقت القوات البريطانية المسلحة الجميع عدا تجمع صحفى صغير على مسافة آمنة خلال النزاع على جزيرة فوكلاند، وقد حصدت الحكومة محصولاً سياسياً من تأييد الشعب لأعمالها. وفى جرينادا، كما أوضح لو كانون كاتب العمود الخاص فى صحيفة «واشنطن بوست» فيما بعد، أنه حدث تسريب مسبق عن الغزو على أية حال، إذ أن نشرات الأنباء عن الضربة

الأمريكية كانت تذاع داخل كوبا الشيوعية قبل أن تصل إلى آذان المواطنين الأمريكيين. وبدا أن كبح وسائل الإعلام الأمريكية لن يخدم أى غرض واضح غير مصلحة الحكومة.

وكانت ولولة الصحافة مرتفعة إلى حد كبير، وقصصهم عن جرينادا ضارة إلى حد أن إدارة ريجان أحست أنها مضطرة إلى إعادة التفكير فى قضية التغطية الصحفية فى الشهور التالية. ولم يغب عن السلك الصحفى أن الجمهور كان يؤيد فى البداية بقوة إبعادهم عن جرينادا، ولكن الإدارة لم يغب عنها أيضاً أن الرأى العام بدأ يتحول أخيراً ضد الحكومة. وطلب كاسبر واينبرجر وزير الدفاع من وينانت سيدل، وهو ضابط متقاعد برتبة ميجور جنرال، كان يحظى باحترام داخل السلك الصحفى، أن يرأس لجنة للدراسة وتقديم توصياتها. وبعد أن اختيرت أفكار من مجموعة واسعة من الآراء، اقترحت لجنة سيدل فى عام ١٩٨٤ نظام التجمع، بحيث يحتفظ البنتاجون بمجموعة صغيرة متناوبة من مخبرى الصحف تكون مستعدة للاستدعاء بعد لحظة من إخطارهم (وكان من المتوقع أن يحملوا أجهزة تطلق إشارات إلكترونية فى واشنطن، وأن تكون منظماتهم الخبرية على اتصال بهم، أو ترسل بدائل عنهم إن كانوا مسافرين). وكان على البنتاجون أن ينبه التجمع عن أية عملية وشيكة، ثم يأخذهم مع أول دفعة. وفى حين أن القادة المحليين كانوا سيتولون السيطرة على تحركات المخبرين الصحفيين على الأرض، وإدارة مرافق إرسال النسخ، والأفلام وشرائط الفيديو، فإن التأكيد أن يكون ذلك على تغطية مفتوحة. وفى مقابل الحرية الكاملة للاقتراب، وعدت الصحافة بالسرية التامة، أو على الأقل كانت تلك هى الفكرة.

نظام التجمع فى المعركة: بنما

لم يقبل واينبرجر التوصيات ويأمر بتنفيذها فحسب، بل إنه اعترف بأن الإدارة كانت عنيفة فى جرينادا. وقد منح النظام الجديد اختباراً، إذا جاز القول، فى عملية الخليج العربى عام ١٩٨٧، وكان يبدو أن تجارب عديدة قد نجحت، ولكن أول تجربة جادة كانت فى غزو بنما فى عام ١٩٨٩. وقد فشلت فشلاً ذريعاً. لأنه عندما

اقتحمت قوات مشاة البحرية وداوريات «الرينجرز» بنما فى ديسمبر ١٩٨٩، لم يذهب معها صحفى واحد لتغطية القتال. وكان البنتاجون قد نظم فعلاً تجمعاً من أربعة عشر عضواً، ولكنهم وصلوا إلى مسرح الأحداث بعد بدء القتال بأربع ساعات، وعجز التجمع عن إرسال أية برقيات لمدة ست ساعات أخرى. «والأسوأ من ذلك» كما ذكر ستانلى هـ. كلاود فى مجلة «تايم»، «أن تقارير التجمع الأولى لم تلق الضوء على الموقف العسكرى الذى يسوده الارتباك، والذى أدى إلى الأخبار التى تعتبر ضخمة بالكاد بأن جون بوشنل القائم بالأعمال الأمريكى فى بنما كان يشعر بقلق بشأن الضرر الذى يمكن أن يسببه الدكتاتور المخلوع مانويل نورييجا». وشكا ستيفن كومارو عضو التجمع الصحفى عن وكالة «الأسوشيتد برس» قائلاً: «يبدو أننا قد أخفقنا فى الحصول على القصة».

وأخذ الشعور بالإحباط ينمو بين مخبرى الصحف بينما كان القتال يمضى ببطء أطول مما كان متوقعاً وكان الجنرال نورييجا قد راغ أولا من آسريه. وقد بدأ الغزو فى الساعة الواحدة من صباح الأربعاء ٢٠ ديسمبر. وبدأ البنتاجون، وهو يسعى لإرضاء الصحافة، بالسماح بدخول أعداد قليلة من المخبرين الجدد يوم الخميس وسمح لطائرة نفاثة من طراز «جامبو» مستأجرة تحمل ٢٠٠ صحفى بالهبوط فى ساعة مبكرة من يوم الجمعة. ولكن حراس الأمن الأمريكيين المسلحين منعوا مخبرى الصحف من مغادرة المنشآت العسكرية الأمريكية بمفردهم حتى يوم السبت.

وكانت بلاغات الحكومة الأمريكية الموجزة تبدو غالباً أنها لاتبالى باهتمامات الصحفيين، كما أن الجولات المصحوبة بمرافقين والتى يديرها العسكريون كانت تأخذ مخبرى الصحف عادة إلى أماكن القتال الذى دار فى اليوم السابق، أو تتعقب ما تزعمه عن أسلوب حياة نورييجا الغريب. وفى كل من واشنطن وبنما، كان المسئولون الأمريكيون ينشرون قصصاً عن نورييجا تصوره دكتاتورا فاسداً به مس من الجنون. وقد كتب أحد أعضاء التجمع، وهو كيفين ميريدا من صحيفة «دالاس مورننج نيوز» Dallas Morning News يقول : «لقد ظللنا نوضح لمرافقينا أننا فى حاجة إلى رؤية الجنود فى مناورات القتال، والبوليس الحربى خلال دورياته، والجرحى من الجنود الأمريكيين، والبناميين وهم يقعون فى الأسر، وكل ما يحدث

اليوم ولم ينشر أو يصور. ولم يكن المسئولون فى القيادة الجنوبية يهتمون بعرض مشاهد على الصحفيين تحول أنظارهم عما يعتبرونه نصراً عسكرياً ».

وبإضافة الإهانة إلى جرح المشاعر، فإن مخبرى الصحف لم يستطيعوا العثور على طعام كاف، وكانوا فى أغلب الأحوال ينتهى بهم الأمر إلى النوم على أرضيات خرسانية أو من المشمع. وكانت قاعدة هوارد للسلاح الجوى، حيث يأوى ٨٥٠ من أعضاء الصحافة، لا تستطيع أن تقدم إلا جهازى تليفون لإرسال القصص الصحفية، وحتى هذين الجهازين كانا يعملان بطريقة سيئة. وقد ساعدت القوات المسلحة فعلاً على تحسين دخول وسائل الإعلام خلال نهاية الأسبوع، ولكن بحلول نهاية الأسبوع، عندما تم إرخاء القيود الشديدة على الصحافة، كان لدى الكثيرين من مخبرى الصحف ما يكفيهم وشرعوا فى العودة للوطن - ولكنهم خسروا فقط رؤية دخول نورييجا المثير إلى دار القاصد الرسولى البابوى. وقد انتهى أحد المراسلين، وهو والتر روبنسون من صحيفة «بوستون جلوب» إلى القول بأن حرية الصحافة التى بعثت من جديد فى تغطية أحداث القتال الأمريكى «كانت فى أغلبها مضللة».

وقد جمعت القوات المسلحة أيضاً قائمة من الشكاوى فى بنما. وكان أكثرها حدة، هو أنه بينما كان يجرى تنشيط التجمع الصحفى فى واشنطن، انتهك أحد أعضائه قاعدة جوهرية، وهى: عدم إبلاغ المخبرين الآخرين، وخاصة من الصحف المنافسة. وكما ذكرت مجلة «نيوزويك» أن مخبراً من مجلة «تايم» أبلغ مراسل صحيفة يومية، الذى اتصل برؤساء تحريره قبل بدء الغزو بساعات. وقد تبين أن الاستعدادات العسكرية الأمريكية كانت من الضخامة إلى حد أنها كانت لديها معلومات سرية عن الاستعدادات البنامية مهما يحدث، بحيث أنه لم يقع أى ضرر بواسطة الصحافة، ولكن تسرب المعلومات الذى ظهر أكد أسوأ مخاوف البنتاجون. إذ كيف يتسنى لأى قائد عسكرى أن يثق فى سرية أية مهمة فى المستقبل، إذا كان التجمع الصحفى قد أبلغ بها مسبقاً؟ إنه سؤال جيد ليس له أية إجابة جيدة. أما فيما يتعلق بسخرية المخبرين الزائرين بشأن عجزهم عن تغطية القتال، فقد أشارت القوات المسلحة إلى أن عدداً من منظمات الأخبار الرئيسية لديها فعلاً مخبرون أو مجموعة منهم تقيم فى بنما وفى إمكانهم التنقل بحرية. وقال الأدميرال المتقاعد ميتكالف،

قائد جرينادا الذى أثار غضب الصحافة: «لقد كان فى استطاعتهم اكتشاف الأمر مسبقاً بأيام. فإذا لم يتمكنوا من استخدام غبائهم، فهذه هى غلطتهم الملعونة ».

ترى هل أحدثت القيود على الصحافة فى بنما أى فرق فى تدفق المعلومات إلى الجمهور الأمريكى؟ فيما يتعلق بالخط الرئيسى للقصة، فالرد هو كلا: لقد قيل للجمهور القارئ والمشاهد بوضوح منذ البداية أن الولايات المتحدة تخوض أكبر عملياتها العسكرية منذ فيتنام، وأنها واجهت مقاومة أكثر مما كان متوقعاً، وأن مانويل نورييجا ظل مطلق السراح، ولكن الولايات المتحدة نجحت فى طرد الدكتاتور من السلطة. وفى واشنطن، كانت الإدارة متفتحة بشكل رائع بشأن العمليات ـ أكثر مما فعلت إدارة ريجان بكثير خلال أغلب مهامها العسكرية- بينما قام الرئيس بوش بإلقاء سلسلة من التصريحات العامة، وأجاب كبار مساعديه فى البيت الأبيض والبنتاجون على أسئلة عديدة من الصحافة.

وحتى على الرغم من ذلك، كانت الصحافة عاجزة عن تغطية العناصر الحاسمة للقصة. فلم يكن لديها صورة واضحة عن مدى جودة أداء القوات الأمريكية فى القتال لأنها نادراً ما كانت على مقربة من القتال. وكانت النتيجة هى أنها اضطرت للاعتماد على مصادر ثانوية، كثير منها كان منحازاً للقوات المسلحة. كما أنها لم تستطع أيضاً تغطية تأثير القتال على المدنيين، حتى أنه بعد توقف القتال بأيام، كانت المعلومات لاتزال جزئية عن عدد القتلى، ومدى الخسائر التى أصابت المنازل، وعمارات المكاتب، ومن هو المسئول. لقد قدر بعض المراسلين عدد الذين فقدوا منازلهم بخمسة وعشرين ألفاً، وألقت اللوم على المهاجمين الأمريكيين؛ بينما ذكر آخرون أن الأرقام أقل كثيراً، وزعموا أن قوات الدفاع التابعة لبنما كانت تشعل الحرائق، وتنقل القتال بالقوة إلى الأحياء المدنية.

حالات فشل الصحافة

إذا كانت التغطية الصحفية لغزو بنما قد جاءت ضعيفة فى مجالات عديدة هامة، فإنه لا يمكن إلقاء كل اللوم عند أقدام إدارة بوش أو القادة العسكريين فى الجبهة. وإذا سلمنا بالنجاح المبدئى للغزو، وعجز الصحافة عن تغطية بعض جوانبها

الأكثر فظاعة، فربما لا يكون أمراً مثيراً للدهشة أن التغطية العامة فى الأيام الأولى كانت لمصلحة الإدارة بشكل ساحق. فالكونجرس والجمهور اللذين يقفان عادة إلى جانب الرئيس خلال أوقات النزاع الدولى، قد تضافرا فى تلك الحالة بحماسة وإجماع. وعلت النبرة الوطنية. غير أن رد الفعل من جانب الصحافة كان شرحه أكثر صعوبة. إذ بدت الصحافة فى وجه هذا التأييد الواسع النطاق عازفة عن إثارة مسائل حيوية ولكنها مثيرة للإنزعاج. وبعض الصحف التى ربما كان من المتوقع أن تثير الشكوك حول التدخل الأمريكى فى نصف الكرة الغربى، مثل «النيويورك تايمز» و«لوس أنجلوس تايمز»، نشرت عروضاً مثيرة فى افتتاحياتها. وعقب أحد مراسلى البيت الأبيض بصفة شخصية بعد بضعة أيام، بأن الصحافة شعرت أنها انتقدت الرئيس بوش بشدة بسبب تقاعسه خلال انقلاب أكتوبر الفاشل فى بنما ولم يكن هناك خيار الآن إلا الرد بصورة إيجابية. وقد ساعد عداء الجمهور القوى تجاه نورييجا وما يقال عن اتجاره فى المخدرات على دفع اتجاه التغطية الصحفية المبكرة.

وكانت أغلب منظمات الأخبار أيضاً قد وضعت غمامة على عيونها خلال الغزو: إذ أن تحديد المصادر جعلها ترسل كبار مراسليها إلى بنما، وأخفقت فى نشر مخبريها فى بقية أمريكا اللاتينية. ونتج عن ذلك أنها فقدت تغطية رد الفعل الحاد المرير فى عواصم نصف الكرة الغربى. وكان عداء أمريكا اللاتينية قد اعتبر أمراً مسلماً به، وقد وضع فى الصفحات الخلفية. وبعد أن استسلم نورييجا فيما بعد فقط، بدأت الصحافة فى التركيز فعلاً على التضمينات الدولية الأوسع للغزو. واعترف الرئيس بوش علناً، بأنه ربما أحدث ضرراً دبلوماسياً، وأمر نائب الرئيس كوايل بزيارة زعماء أمريكا اللاتينية - إشارة إلى أنه كان يعنى أخذ الأمر بشكل جاد، ولكن الزيارة قوبلت بانتقادات مختلفة من الصحف، التى صرف أغلبها النظر عن نائب الرئيس. ولما كانت كولومبيا وبيرو وغيرهما قد بدأت تظهر بعض الاعتراض على استخدام القوات الأمريكية للتدخل فى مسائل المخدرات، فقد بدأت الصحف تثير الشكوك حول جوانب الغزو. ولكن التخمين التالى كان قد أصبح فى ذلك الحين أمراً خارج الموضوع، وكان الجمهور كما يبدو قد قرر أن الغزو كان

انتصاراً أمريكياً لا يشوبه شئ وأنه فوق النقد.

دروس

ربما تكون إدارة ريجان قد حظيت بالغفران تقريباً، لاعتقادها أن غزو بنما كان بمثابة كتاب مدرسى عن كيفية إدارة صراع عسكرى. اجعل القتال قصير الأمد ومؤثراً؛ واستخدم قوة ساحقة؛ حدد أهدافاً واضحة يمكن الوصول إليها؛ ابعد الصحفيين إلى أن يتوقف القتال ويتوقف تدفق الدماء. جمِّع كل ذلك معاً، وكما وصف لى آتواتر، رئيس المجلس القومى الجمهورى، بنما بأنها لا يمكن أن تكون بمثابة إحراز أكبر نجاح سياسى. بل أنها تستطيع أن تعيد انتخاب الرئيس، كما كان بعض الجمهوريين مقتنعون بنتائج أحداث بنما. ومن يهمه إن كانت الصحافة متذمرة؟ فهم مجرد قطاع صغير، بجانب أنهم مشهورون بتصرفاتهم الغريبة.

غير أنه وفقاً للمعايير العادية للخضوع للمساءلة العامة، فإن معاملة الحكومة للصحافة فى بنما – وكذلك ما نشرته الصحافة ذاتها ـ كان أمراً مخيباً للآمال بشدة. وينبغى أن تعيد الحكومة تنشيط لجنة سيدل لكى توجد طرقاً أفضل لإدارة نظام التجمع: وقد أعرب سيدل نفسه عن الإحباط حيال النتائج فى بنما، وقال: «إن كنتم سوف تسمحون لوسائل الإعلام بالدخول، فقد كان عليكم أن تدعوها تفعل شيئاً». وكعرض عام، يبدو أن لجنة سيدل كانت على حق عندما أوصت بذهاب التجمعات الصحفية مع الموجة الأولى. ولكن القوات المسلحة أخفقت فى اتباع تلك التوصية فى بنما، ورغم الطاقة الضخمة التى تدفقت فى التخطيط المسبق، فإنها كانت غير مستعدة للاستجابة إلى الاحتياجات المشروعة للتجمع الصحفى أو مئات المخبرين الذين جاءوا فى أعقابه. وكانت البلاغات الموجزة التى صدرت فى واشنطن خطوة إلى الأمام فى علاقات الحكومة بالصحافة، ولكنها لم تكن بديلاً للتغطية فى مكان الأحداث فى بنما. وكانت مسئولية إصلاح نظام التجمع تقع لا على قادة الميدان فحسب، بل وعلى سادتهم السياسيين فى واشنطن.

ولنفس السبب، فإن على الصحف أن تستجيب لمعايير أعلى. فإذا انتهك مخبر صحفى قواعد التجمع بتسريب أخبار عن ضربة عسكرية وشيكة، فإنه قد يعرض

أرواحاً عديدة للخطر. ويبدو أن هناك رداً واحداً: وهو أن تفصله منظمة الأخبار التابع لها، وإذا كان هناك انتهاك ثان من تلك المنظمة، فلابد من حرمانها من التجمعات. وينبغى على الصحافة ذاتها أن تسأل نفسها عما إذا كانت تابعت القصة بنزاهة، كما يجب أن تفعل. وهل كانت مؤيدة للغزو بإفراط، لأنها كانت تنتقد بإفراط رد الحكومة على انقلاب أكتوبر؟ وهل تشعر ببعض المسئولية لأنها تحث الرئيس على القتال؟ وهل الكراهية الشديدة لنورييجا هى الدافع للتغطية؟ وهل التأييد الجماهيرى الشديد جعلها أكثر مغالاة فى التطرف؟ إنها أسئلة ليست سهلة.

ومع أخذ كل شئ فى الاعتبار، فإن غزو بنما كان نصراً عسكرياً لا يمكن إنكاره، وانتصاراً للرئيس بوش فى الولايات المتحدة، أما بالنسبة للصحافة، فإنه لم تكن هناك أية جوائز بوليتزر فى الأفق. والشئ الأكثر أهمية، هو أن السيطرة الحكومية الصارمة على تدفق الأخبار من بنما خلقت مشاعر مجروحة بين الصحافة ومطالبة ملحة بإعادة إصلاح قواعد التغطية للقتال الأمريكى مرة أخرى. ولا يمكن للمرء فى أعقاب النصر إلا أن يتساءل عما إذا كان الجمهور الأمريكى قد حصل على حساب كامل ومتوازن عن أكبر تعبئة للقوات الأمريكية منذ فيتنام.

٤

الكونجرس ووسائل الإعلام:
قوى فى الصراع على السياسة الخارجية

روبرت ج. كيرز

ليس من الممكن أن يكتمل أى تحليل عن تأثير وسائل الإعلام الخبرية على السياسة الخارجية، بدون مناقشة الدور الذى تقوم به السلطة الرابعة فى التوسط، وأحياناً فى الإثارة، وغالباً فى استغلال الخلاف بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فى حكومة الولايات المتحدة. فالديموقراطية الأمريكية ليست نظاماً برلمانياً، بل هى شكل من أشكال الحكم النيابى، قسمت داخله السلطات بين شُعب منفصلة ولكنها متساوية من الناحية الرسمية. وكان الحكم القومى للولايات المتحدة قد تم تصميمه للحد من سلطات الحكومة، حتى على حساب فعالية الحكومة. وكما قال جيمس ماديسون فى مجلة «فيدراليست» Federalist رقم ١٠، أن هدف الدستور أولاً هو « تمكين الحكومة من السيطرة على المحكومين، وفى المقام الثانى إلزامها بالسيطرة على نفسها».

ولا تبدو نواحى النقص أو الفضائل فى النظام الأمريكى بصورة أكثر ظهوراً أو حدة منها فى مجال السياسة الخارجية. فالدستور يمنح السلطة التشريعية سلطات

التصديق على المعاهدات، والمصادقة أو (الرفض) على كل التعيينات الرئيسية فى السلطة التنفيذية ـ ويشمل ذلك كل الضباط العسكريين، وكذلك رؤساء الإدارات المدنيين، وربما أكثر أهمية من ذلك التفويض أو اعتماد كل المصروفات. ومن ثم فإن للكونجرس سلطة إدارة ـ أو إدارة صغيرة كما يقول البعض ـ السياسة الخارجية، وغالباً ما يفعل ذلك. كما أنه يستطيع ـ بين أشياء أخرى ـ أن يمنع تعيينات السلطة التنفيذية الرئيسية، والتحكم فى مبالغ المعونة الخارجية، وأن يراجع أو يقتل المعاهدات، ويفرض تغييرات فى توزيع القوات، أو حتى مجرد التهديد بأى من هذه الإجراءات، مما يفرض ضياع الفرصة على إدارة ذات جدول أعمال واسع. وكل ذلك يمنح الكونجرس وسائل ضغط ضخمة فى الصراع لتوجيه وإدارة السياسة الخارجية. وإذا نظرنا إلى هذه السلطات من ناحية أكثر إيجابية، فإنها تؤكد أيضاً أن يكون للشعب صوت مسموع فى صنع السياسة الخارجية، وفى كبح إساءة استخدام السلطة التنفيذية.

وسواء كان الكونجرس سيؤكد وجوده فى إدارة السياسة الخارجية أم لا، وإلى أى مدى، وكيف يفعل ذلك، فإن تلك بطبيعة الحال أسئلة منفصلة. والرد على كل هذه الأسئلة قد يتفاوت إلى حد كبير كلما ازداد تأييد الجمهور لسياسات السلطة التنفيذية أو ضعف. وحتى فى أواخر الأربعينيات والخمسينيات، أو كما سمى بالعصر الذهبى للسياسة الأمريكية الخارجية، عندما توقفت «السياسة على حافة الماء» وتراجعت الخلافات الحزبية إلى إجماع الرأى بين الحزبين، كان الكونجرس فيما ندر شريكاً طيعاً أو صامتاً. ولنفس السبب، فإن استعداد الكونجرس اليوم لتحمل مسئولية السياسة الخارجية يمكن المبالغة فيه بسهولة. فالكونجرس على الرغم من كل سلطته فى أن يناقش، ويعارض، ويرفض، أو يؤخر، ويعترض على السياسة، لا يستطيع إدارة السياسة الخارجية، ومن ثم فإنه يتخلى عن المسئولية الأساسية لمفهوم وتنفيذ سياسة الأمن القومى بوجه عام للسلطة التنفيذية. ومع ذلك فإن تأثير السلطة التشريعية الأمريكية على إدارة السياسة الخارجية إذا قورن بمقاييس مجتمعات ديموقراطية أخرى يعتبر شيئاً غير عادى.

وهذا التأثير للكونجرس باعتباره سلطة مستقلة عن الحكومة، يعمل كموازن

للسلطة التنفيذية فى السياسة الخارجية يضع وسائل الإعلام فى دوامة علاقة أوسع بين الحكومة والمحكومين. وكما ذكر توماس مان فى دراسته عن العلاقة بين الرئيس والكونجرس:

> ليس هناك شك كبير فى أن تغييرات الرأى العام بشأن السياسة الخارجية كانت هى السبب الجذرى لإضعاف مركز الرئيس والصراع المزمن الذى بدأ بين السلطتين التنفيذية والتشريعية الذى بدأ فى أواخر الستينيات. علاوة على أن الرأى العام استمر فى أن يكون المقرر الرئيسى لمستوى التعاون أو الخلاف بين الرئيس والكونجرس. وعلى أية إدارة تبحر ضد تيار الرأى العام تشجع دوراً أكثر نشاطاً للكونجرس؛ والرئيس الذى ينجح فى تقديم سياسة الإدارة الخارجية والرأى العام فى تطابق أكثر ـ سواء بتعديل سياسة الإدارة أو إعادة تشكيل الرأى العام ـ سيكون أكثر نجاحاً فى نشر المعارضة فى «الكابيتول هيل»[1].

وليست هذه أخباراً جديدة بالنسبة للرؤساء. فمنذ أكثر من مائة عام قال إبراهام لنكولن: « إن حكومتنا ترتكز على الرأى العام. وكل من يستطيع أن يغير الرأى العام يستطيع أن يغير الحكومة بالفعل بمثل هذا القدر»[2]. وتقوم وسائل الإعلام اليوم، كما كانت يومئذ، بدور رئيسى فى تشكيل الرأى العام. إذ أن الصحف تؤثر فى الهيئات الحكومية الحساسة بالضرورة للرأى العام بواسطة نشر الأحداث بطرق معينة، أو بالاختيار أو التأكيد على بعض الأحداث دون الأخرى، أو عرض الآراء.

وكما يدرك الرؤساء قوة الصحافة، فإن أعضاء الكونجرس يدركونها أيضاً. وحيث أنه كتب على السلطتين التنفيذية والتشريعية بواسطة الدستور أن يكونا منافسين فى ممارسة سلطة الحكم، فإنهما يتنافسان على الفوز باهتمام وسائل الإعلام. وحتى عندما يسعى كلاهما لاستخدام وسائل الإعلام لتوصيل رسائلهما إلى الشعب، فإن كل منهما مُطالب بواسطة محكمة الرأى العام أن يرد على الآخر بشكل مباشر

ومن خلال وسائل الإعلام. والحوارات المتعددة التى تنتج عن مثل هذا التفاعل تتحدد إلى حد كبير بالفروق العميقة التى تفصل السلطتين التشريعية والتنفيذية، والتى تسهم بدورها فى ضغوط وتوترات بين الشعبتين الحكوميتين.

اللامركزية إزاء النظام الهرمى

أحد المصادر الأساسية للاختلافات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وعلاقتهما بالصحافة ينبثق من الطريقة التى ينظم بها الاختصاص بين السلطتين. فالسلطة التنفيذية منظمة بطريقة هرمية التسلسل. فالرئيس هو القائد الأعلى. وفى مجال الأمن القومى، فإن للرئيس رغم تقييده بضوابط دستورية، له سلطة استثنائية. سلطة على الأقل على قضايا شديدة الوضوح، تتدفق تلقائياً من البيت الأبيض إلى أعضاء الوزارة المدنيين، ثم إلى إلى أدنى من ذلك من خلال الوكالات التنفيذية. ويتمتع الرئيس بقدرة لا منافس لها على تجاهل أى مسئول أو وكالة، أو توحيد السلطة التنفيذية إذا شاء أن يفعل ذلك. وأعضاء مجلس الوزراء (وخاصة وزيرى الخارجية والدفاع) فى إمكانهم إذا شاءوا أن يفرضوا إرادتهم بقدر كبير (أو على الأقل يتجاهلون) على المعارضة داخل الجهاز البيروقراطى. غير أنه، وخاصة حول القضايا الصعبة والتى تثير الانقسام، عندما تكون هناك آراء مختلفة بين الوكالات التنفيذية، فإن الرئيس وحده هو الذى يضع القرار، ولديه القدرة على جعله ثابتاً. وقد لاحظ جون إرليكمان، كبير مساعدى ريتشارد نيكسون على سبيل المثال أنه: « عندما يقول الرئيس (إقفزوا) فإنهم يسألون فقط: إلى أى ارتفاع ؟»

ولايعنى ذلك القول بأن السلطة التنفيذية تعمل كآلة موحدة تماماً. وكما يشهد أى ممارس لسياسات السلطة التنفيذية، فإن هناك طرقاً عديدة للتصرف فى الأوامر من القمة. وقدرة الجهاز البيروقراطى أو الأسلحة العسكرية على أن تتباطأ فى الحركة هى قدرة خرافية. فالتحريف، والتأخير، والتعويق، جزء من سياسات السلطة التنفيذية، بقدر ما هى فى سياسات الكونجرس. وتستطيع السياسات بين وداخل الوكالات أن تستنفد الحياة العملية لمسئولى السلطة التنفيذية. وأى صانع سياسة أو سياسى من المعينين يتجاهل مصالح الجهاز البيروقراطى، يحتمل أن يجد القرارات غير المحبوبة

موضع تجاهل أو تعطى مرتبة ثانوية أو تخرب.

غير أنه حتى على الرغم من سلطة الجهاز البيروقراطى لدفع جدول أعماله الخاص وتدبير اتجاهه الخاص، فإن المعلومات، كقاعدة عامة فى السياسة الخارجية، تتدفق إلى أعلى وأسفل على خط من القيادة. فهناك رئيس واحد للدولة، وما يقوله بشأن المسائل الرئيسية يُنفَّذ.

وعلى النقيض من ذلك فإن نظام الكونجرس لامركزى إلى حد بعيد. فلدى مجلس النواب ٢٦ لجنة كاملة ومختارة، مع عدد يبلغ مجموعه ١٤٠ لجنة فرعية. وفى مجلس الشيوخ ٢١ لجنة كاملة ومختارة مع ٨٧ لجنة فرعية. وهناك أيضاً أربع لجان مشتركة للنواب والشيوخ. وفى ساحة السياسة الخارجية، هناك على الأقل ثمانى لجان رئيسية للنواب والشيوخ تشكل إلى حد ما سلطة تشريعية أولية. كما أن هناك ١٤ لجنة فرعية بمجلس الشيوخ و ١٨ لجنة فرعية بمجلس النواب تشارك بشكل مباشر فى جوانب من الشئون الخارجية. ونظراً لتخصص هذه اللجان واللجان الفرعية، فإنها نادراً ما تشترك جميعاً فى أية قضية واحدة فى نفس الوقت. ويتوقف اشتراك أى من اللجان أو اللجان الفرعية على السلطة السياسية، وتعريف القضية.

والنتيجة هى نشر السلطة. وحتى عندما يكون هناك إجماع رأى حول قضية ما، فإنه من المحتمل أن تشمل على الأقل أربعاً، وغالباً أكثر، من اللجان الفرعية. ومن الأمور العادية بالنسبة لقضية ما أن تقع فى نطاق اختصاصات متنافسة للجان ولجان فرعية مختلفة. ومن المعتاد أيضاً أن تتنافس هذه المجموعات ويناقض بعضها بعضاً. وهناك بطبيعة الحال ممثلون للإدارة التنظيمية يفرضون قرارات، ويطبقون قدراً من النظام. ولا تنشأ كل اللجان الفرعية بصورة متماثلة، فبعض المشرعين أكثر قوة من الآخرين. كما تستطيع زعامة كل من الهيئتين أن تفرض ضوابط، وعند إجراء الاقتراع على مسألة ما بين أعضاء مجلس الشيوخ أو النواب، فإن المنازعات الداخلية يتجه الأمر إلى حلها بشكل مؤقت على الأقل.

ويزداد هذا الترتيب المعقد للمشاركة فى السلطة تعقيداً خلال مائتى عام من تاريخ الكونجرس. وقد اكتسب الكونجرس تدريجياً لغته الخاصة، وقواعد سلوكه الفريدة. ويتوقف توزيع السلطة إلى حد كبير على تفاعل الشخصيات الفردية، ومن

ثم فإنه عرضة لتغيير مستمر. وليس معنى كل هذا القول بأن الكونجرس لا يتوصل إلى قرارات، فطبيعة تركيبه معقدة للغاية، وأنشئت لكى تفعل ذلك فقط. والمسألة هى أنها تدار بطريقة تختلف تماماً عن السلطة التنفيذية.

وبالنسبة لأولئك الذين لم يتدربوا بوسائل الكونجرس، وخاصة أولئك الذين يعملون فى القوات المسلحة أو مخابرات السلطة التنفيذية، يعتبرون الكونجرس شيئاً مشوشاً وغريباً. وكانت هناك بالتأكيد أوقات كان رؤساء اللجان فيها يستطيعون تنفيذ إراداتهم المستقلة عن الأغلبية ويفرضون القرار فى الكونجرس. وعندما كان نظام الأقدمية يتيح لزعماء الكونجرس الحكم بقبضة من حديد تقريباً، كان يبدو أن قرارات الأمن القومى الرئاسية يمكن تنسيقها بسرعة وهدوء. وكانت المشاورات تجرى أحياناً بين عدد صغير من الأفراد، الذين كانوا غالباً يشتركون فى نفس الرأى الأصيل أو على الأقل فى إطار عام من السلطة التى تكونت خلال عقود عديدة.

وقد أضعفت انتخابات ١٩٧٤ نظام الأقدمية بشدة، وأنهت قدرة أفراد قلائل على العمل والتحدث باسم الكل. وجاء « أطفال ووترجيت » الذين انتخبوا فى أعقاب استقالة ريتشارد نيكسون إلى الكونجرس بأعداد تكفى لتغيير إجراءات المؤسسة وأولوياتها تغييراً جذرياً. وكانت نتيجة الإصلاحات التى قدمت فى عام ١٩٧٥ وتم إقرارها منذ ذلك الحين، أن القرارات التى كانت تصنع فى يوم ما على أساس الأقدمية، أو اتفاق بسيط بين زعماء مجلس النواب والشيوخ، أصبحت معرضة للتصديق عليها أو رفضها باقتراع فى لجنة الحزب التنظيمية. وأجبرت الأصوات التى كانت تظل سراً قبل ذلك إلى الخروج للعراء.

وقد تحدى دعاة الإصلاح لا إجراءات كبارهم فحسب، بل وآرائهم عن الأمن القومى والسياسة الخارجية أيضاً. والواقع أن الرغبة فى إجراء تغييرات جذرية فى السياسة تفرض الإصلاحات الإجرائية. وقد أدى الضغط إلى تشتيت أكثر للسلطة بين تكاثر اللجان الفرعية، وعندما تولى أعضاء جدد مقاعد اللجان الفرعية، أصبحوا قادرين على متابعة جداول أعمالهم الخاصة، وتنمية قواعد سلطتهم الخاصة.

وقد أدت هذه اللامركزية إلى أن يلاحظ مراقبون عديدون، وخاصة النقاد، أن الكونجرس يتصرف فى مسائل السياسة الخارجية وكأن لديه ٥٣٥ وزيراً للخارجية. إلاّ

أن هذا الجزم غير صحيح. فبدلاً من تدخل ٥٣٥ وزيراً للخارجية، من الأصح، الاعتراف بأن هناك عشرين أو نحو ذلك من رؤساء اللجان الذين يعتبرون أنفسهم مساوين لمساعدى وزراء الخارجية. ويصدق هذا بصفة خاصة على اللجان الفرعية ذات الصفة التشريعية على النزاعات الإقليمية التى يثور حولها الجدل.

وتتوقف السلطة الفردية لرئيس اللجنة إلى حد كبير على عدد من العوامل. أولها مستوى الاهتمام وقاعدة المعرفة التى اكتسبها. ولو أنهم أرادوا، لأمكن لهؤلاء الرؤساء الوصول إلى تشكيلة واسعة متنوعة من المعلومات والأفكار من كل أجزاء الحكومة الأمريكية. فلديهم القدرة على زيارة الدول الأجنبية التى يتضمنها عملهم وإجراء تحقيقات شخصية حول كل جوانب أى نزاع. وليس من المعتاد أيضاً بالنسبة لرؤساء اللجان، حتى الجدد منهم، أن يبقوا فترة أطول من نظرائهم فى وزارة الخارجية. وفى السنوات الأخيرة، كان الوقت الذى يقضيه مساعدو الوزراء فى مناصبهم، وخاصة فى مجالات التوتر والجدل، قصيراً لا يتجاوز عامين.

ولم يكن لمثل تلك الأحداث أى تأثير على الطريقة التى تغطى بها وسائل الإعلام المسائل الخارجية. فهى أولاً، تعنى أن مراكز السلطة التنفيذية للكونجرس، كانت تحت سيطرة أفراد على استعداد تام لخوض معركة مع السلطة التنفيذية. ثانياً، وكانت تعنى أن هناك غالباً مجموعات عديدة متنافسة فى الكونجرس، ستكون إحداها مستعدة على الأرجح لتكوين تحالفات مع مخبرى الصحف. وثالثاً، أن مخبرى الصحف الأصغر سناً سوف يجدون أنفسهم من نفس جيل زعماء الكونجرس الأكثر حداثة وخاصة رؤساء اللجان الفرعية، وأن لديهم فى الغالب إطار مشترك من المراجع، إلى جانب أن الأعضاء الأصغر سناً، وخاصة رؤساء اللجان الفرعية يسعون بنشاط وراء الصحافة، مدركين أنهم فى حاجة إليها لبناء رأى عام من أجل مقترحات تجد معارضة من زملائهم الأقدم والسلطة التنفيذية. ولما كان النواب والشيوخ الأحدث سناً والأكثر مناضلة أكثر تنظيماً للعمل ممن يكبرونهم سناً، فإنهم يسعون لترك بصماتهم وغرس أعلامهم على الساحة السياسية. فقد أصبحوا على علم تام باستخدامات وسلطات التليفزيون، مدركين أنهم فى حاجة إلى وسائل الإعلام. وقد نتج عن ذلك انتشار مراكز القوى، والمعلومات التى يتحدّون منها الرئيس، وعلى وسائل الإعلام تغطيتها. وكان من الممكن التنبؤ بأن ينتج ذلك حوافز للوصول إلى

مستويات أكبر، وليست أقل، من الصراع بين سلطتى الحكومة، وقد عزز هذا العلاقة المناوئة بشكل طبيعى بين وسائل الإعلام والسلطة التنفيذية.

الانفتاح إزاء السرية

هناك فرق هام آخر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهو الافتراض العام الذى يحكم أعمال كل يوم. ففى الكونجرس، يجرى بحث كل الأعمال بشكل علنى، وتكون عرضة لمناقشات عامة تتسم بالقوة والنشاط. وفى الحالات الاستثنائية، تعالج التفاصيل الخاصة بالمخابرات والمسائل العسكرية فى الأغلب وراء أبواب مغلقة أو يغلق عليها فى خزائن. والعكس صحيح فى السلطة التنفيذية. فالأعمال العادية فى البيت الأبيض ووزارتى الخارجية والدفاع، ووكالة المخابرات المركزية وغيرها من وكالات المخابرات تعتبر مسائل سرية. والاستثناء هو العلانية.

وبطبيعة الحال فإن الكونجرس يتعامل فعلاً فى أسرار ويحتفظ بها. وصحيح أيضاً أن البيت الأبيض يضع أهمية كبرى على تغطية وسائل الإعلام الإيجابية. غير أن هناك تناقضاً أساسياً فى الاتجاه، وخاصة بين وكالات السلطة التنفيذية والكونجرس. وهذا يعنى أن الكونجرس منفتح ويمكن الوصول إليه. وكقاعدة فإن جلسات النواب والشيوخ وكل اللجان مفتوحة فعلاً للجمهور والصحافة، إلا إذا أغلقت بواسطة اقتراع عام. ويُدعى مخبرو الصحف فى السلطة التنفيذية إلى اجتماعات هامة لمجلس الوزراء أو مجلس الأمن القومى فقط لإتاحة «فرص تعد بعناية للتصوير». وفى نواح أخرى تسعى الوكالات التنفيذية إلى قصر حضور المخبرين على الرسالة اليومية، والتركيز على التناوب فى جلسات للمعلومات الموجزة أعدت بعناية وتسمى غالباً بواسطة الصحافة «التغذية» ويديرها موظفون تكون مسئوليتهم الوحيدة هى تنظيم العلاقة بالصحافة.

وأعضاء مجلسى النواب والشيوخ أكثر انفتاحاً على الصحافة من العاملين فى السلطة التنفيذية. ويستطيع مخبرو الصحف زيارة أى مكتب فى الكونجرس بدون موعد، كما يتجولون فى الكابيتول بحرية، والبحث عن مصدر بلا عائق كبير. أما فى السلطة التنفيذية فإن دخول مخبري الصحف مقيداً بصرامة.

وهناك فرق آخر، يكمن فى استعداد الموظفين للتحدث إلى الصحافة. وفى الكونجرس، فحتى أصغر الموظفين يتحدثون مع المخبرين بصورة منتظمة « بعيداً عن الأنظار ». فى حين أن أكبر العاملين فى السلطة التنفيذية يتجنبون مخبرى الصحف عادة، إلا إذا أجيزت المحادثة من مكتب أحد الوزراء. وقد حفزت جهود ريتشارد ثورنبرج المدعى العام فى نوفمبر عام ١٩٨٩ على تقييد دخول الصحافة إلى وزارة العدل إلى عقد مقارنات مع وحدة «السباكين» فى عهد الرئيس نيكسون، ولكن هذه لم تكن آخر المظاهر التى لا تحصى لهذا الاتجاه.

والشئ الأكثر أهمية هو هذا الفرق فى المواقف نحو وسائل الانفتاح والسرية التى تطبق، بحيث تكون كل المسائل المتعلقة بالسياسة أو أحداث العالم تقريباً عرضة للتعقيب من الجمهور أو المناقشة فى الكونجرس، بغض النظر عن تأثيرها على برنامج الرئيس أو خطط رحلاته. ولا يعنى ذلك القول بأن فى استطاعة الكونجرس أن يراقب أو يسيطر على التغطية اليومية للأخبار بالقدر أو النجاح الذى يحرزه البيت الأبيض. وتعد التغطية التليفزيونية حساسة بصفة خاصة للإدارة الرئاسية، الرقابة الدورية، والتوقيت. ولكنها تعنى فعلاً أن الكونجرس يمكنه أن يكفل مركز قوة منافس للصحافة لكى تقوم بتغطيته.

ويستطيع توقيت والانفتاح فى عمل الكونجرس بين حين وآخر أن يفوز بالانتباه على حساب السلطة التنفيذية، أو استراتيجيتها الصحفية على الأقل. وحول بعض القضايا الشديدة الوضوح - مثل المعارك حول مساعدة متمردو نيكاراجوا « الكونترا » على سبيل المثال - كان الكونجرس هو الذى يتحكم فى توقيت المعارك، وليست السلطة التنفيذية. ويصدق نفس الشئ على جلسات استماع الكونجرس، التى تكون المناقشات السياسية الحساسة فيها غالباً أخباراً ساخنة، أو على الأقل «أخباراً بلا متاعب». وكل هذا يحدث علناً، بعيداً عن سيطرة الرئيس أو السلطة التنفيذية، ويصنع إسهاماً فى تشكيل الأخبار وتأثيرها على السياسة الخارجية.

مواقف نحو الصحافة: حلفاء إزاء أعداء

يؤدى هذا إلى مستوى ثالث من الملاحظات. فوسائل الإعلام تعتبر غالباً، وإن

لم يكن دائماً، حليفاً فى الكونجرس. أما فى السلطة التنفيذية، وخاصة بعيداً عن العملية السياسية للبيت الأبيض، فإن الصحافة تعتبر فى الأغلب عدواً.

ولا ريب فى أن البيت الأبيض يكرس قدراً جوهرياً من الوقت والطاقة لتنظيم العلاقات مع الصحافة. إن فرص نجاح الرئيس لدى الرأى العام تحيا أو تموت على صورة إيجابية فى وسائل الإعلام. وقد طور البيت الأبيض فى عهد ريجان علاقاته بالصحافة إلى فن جميل رائع. وأصبح الحصول على «دفعة» تأييد يومية وممارسة «رقابة الرسائل» مسائل تشغل البال، بل تستحوذ على الأفكار، خلال أغلب عهد ريجان. وفى حين كان أسلوب إدارة بوش مختلفاً، فإنه لم يكن أقل اهتماماً بتشكيل التغطية. وعلى النقيض من ذلك، فإن مخبرى الصحف كثيراً ما يتنافسون على رضاء البيت الأبيض من أجل الفوز بالوصول إلى المسئولين الأقوياء، ويظهرون أنهم ناجحون أمام رؤسائهم.

ومع ذلك فإن الرئيس ونائب الرئيس فقط فى السلطة التنفيذية هما موظفان منتخبان. فهما حيوانات سياسية. وكل شخص آخر، من العاملين فى البيت الأبيض إلى الوزراء، وما دون ذلك، موظف معين أو مهنى أو بيروقراطى. وكثيرون من كبار الموظفين، وخاصة أولئك الذين فى مرتبة الوزراء، يدركون الأهمية والسلطة التى تستمد من العلاقات الودية مع الصحافة. وإن كانت هذه ليست قاعدة عامة. بالإضافة إلى أن المسئولين من المستوى الأكبر، الذين يدركون ويقدرون فعلاً قوة الصحافة، يسعون غالباً إلى الحفاظ على تعريض أنفسهم للصحافة، ويسيطرون بصرامة على وصول غيرهم إليها.

ويكتشف المنشقون السياسيون أن العلاقات المكشوفة مع الصحافة يمكن أن يكون ثمنها فادحاً. وللجهاز البيروقراطى سمعة سيئة عن فرض العقوبات التى تتراوح بين التجاهل، والإبعاد أو الطرد على المنشقين السياسيين الذين يحملون خلافاتهم إلى الصحافة. وسوف يواجه المنشقون بطبيعة الحال هذه المخاطرة غالباً تحت حماية إغفال الأسماء. وتحفل وسائل الإعلام بالمعلومات التى تحصل عليها من « مصادر رسمية ». ومع أن الرد المعهود لأية وكالة تنفيذية على ذلك هو السعى إلى معاقبة الأفراد الذين أفشوا معلومات حساسة، إلاً أن هذا لن يوقف تسريب الأخبار

أو يتيح إقامة « جدار صخرى » كامل حول الدوائر صانعة القرار. وكما ثبت وجود « حنجرة عميقة » خلال أزمة ووترجيت فى عهد نيكسون، فإن أية إدارة لا تستطيع أن تسيطر على وسائل الإعلام، حتى عندما يكون بقاؤها عرضة للخطر. ويتشكل موقف السلطة التنفيذية تجاه الصحافة بواسطة هذا المناخ.

وهكذا، يتجنب أغلب مسئولى الأمن القومى - العسكريين، وضباط المخابرات، وخبراء السياسة الخارجية - الصحافة حتى إذا كانوا لا يخافونها. ويعتبر مخبرو الصحف مثيرين للمتاعب أو ما هو أسوأ. وأن اهتمام وسائل الإعلام لا يمكن إلا أن يعقِّد المسائل أو يؤذى المهنى ولا يساعده. ولا يصبح مخبرو الصحف جزءاً من حياتهم إلا عندما يرتفعون من وسط الصفوف إلى منصب أكبر. وحتى عندئذ، يظل مسئول الأمن القومى الذى يرعى الصحافة هو الاستثناء.

وموقف أعضاء الكونجرس نحو الصحافة هو عكس ذلك تقريباً. فكل المشرعين الـ ٥٣٥ منتخبون بطبيعة الحال - وتتطلب الحملات الانتخابية الناجحة دائماً تقريباً علاقات طيبة مع وسائل الإعلام. وحيث يكون الانتخاب والبقاء فى المنصب هو «اسم اللعبة» فمن المؤكد أن يجرى صقل العلاقات مع وسائل الإعلام بعناية.

ويقدم هدريك سميث فى دراسته عن العملية السياسية الأمريكية لمحة معبرة داخل التركيبة الذهنية للكونجرس، ويلاحظ أن الحملة من أجل منصب ما فى السياسة الحديثة، سواء كانت لإعادة الانتخاب، أو لمنصب أعلى لا تنتهى قط[٣]. ونعوت سميث الوصفية - «إمكانية الرؤية بأى ثمن» و «مجال النشاط بشرفة الصحافة والتليفزيون» ـ تلخص الواقع بصورة مصغرة. وفى تحليل آخر يكشف تيموثى كوك كيفية ازدياد أهمية وسائل الإعلام بالنسبة للكونجرس، وقامت بدورها فى صياغة السياسة. ويوضح كوك الأمر ببساطة:

> إن استراتيجيات وسائل الإعلام أنشطة هامة، لا من أجل إعادة الانتخاب فحسب، بل ولتحقيق أهداف تتعلق بالسياسة فى واشنطن أيضاً بشكل متزايد. ومن المهم أن تكون وسائل الإعلام موضع ترحيب فى العملية التشريعية[٤].

ويشكل المشرعون تحالفات مع الصحافة، لأنهم يشتركون فى مصلحة مشتركة، غالباً ما تكون متنافسة، ضد السلطة التنفيذية. ،وتزداد هذه التحالفات متانة خلال أوقات الجدل والتوتر مع الرئيس. وليس من الأمور غير المعتادة أن يعمل الكونجرس والصحافة معاً لكشف ما سوف تفعله السلطة التنفيذية واكتشاف الأخطاء، أو فضح تناقضات متأصلة فى السياسات أو تنفيذها. وهما يشتركان فى الشهرة السيئة والاهتمام الذى يأتى مع هذا الخلاف. والفهم المشترك للنواب والشيوخ بأنهم مصادر جاهزة لقصص الأخبار، صحيح بالتأكيد. ويعمل المشرعون بجد للوصول إلى صحف ونشرات الأخبار فى تليفزيونات بلدانهم. وهم ينعمون بالاهتمام الذى يحظون به من رفاقهم بعد الحصول على تغطية من واشنطن.

ومن الشائع أيضاً وجود مخبر صحفى يجمع أو يكشف معلومات غير معروفة لأعضاء الكونجرس، أو تخفيها السلطة التنفيذية عنهم. ويقوم مخبرو الصحف فى مجال الشئون الخارجية باستغلال مصادر فى السلطة التنفيذية بشكل منتظم لا يستطيع الكونجرس الوصول إليها، أو أنها غير راغبة فى التحدث علناً بما يناقض السياسة الرسمية للإدارة. كما أن مخبرى الصحف يدورون أيضاً بشكل منتظم بين واشنطن وأماكن أجنبية ساخنة. ويسفر هذا عن الوصول إلى مصادر ومعلومات قد تكون غير متاحة حتى لوكالات مخابرات السلطة التنفيذية الحصول عليها. فقد سافر المخبرون فعلاً، على سبيل المثال، واستطاعوا مقابلة زعماء فى نيكاراجوا، وليبيا، ومنظمة التحرير الفلسطينية، فى نفس الوقت الذى كانت الحكومة الأمريكية تبدو عازمة على تدميرهم.

وغالباً ما تنشأ علاقة تكافلية بين وسائل الإعلام وأعضاء الكونجرس. إذ يستطيع الكونجرس أن يهيئ البيئة لأخبار ساخنة كشفتها الصحافة، وذلك بالدعوة لعقد جلسات استماع وتحديد موعد لعمل فى المجلس، وغالباً ما تكون استجابة مباشرة لاهتمام ومصلحة الصحافة. ومن المعتاد أيضاً فى جلسات الاستماع بالكونجرس أن تكون استجابة حماسية لأخبار منشورة، مثلما تفعل الصحافة بالنشر عن أعمال الكونجرس. وفى مناسبات أخرى يقدم الكونجرس من خلال جلسات استماع أو تصريحات عامة «خُطاف الأخبار» الذى يسمح للمخبر بأن يدفع معلومات

جديدة من وراء رؤساء التحرير إلى الجمهور. وفى حين أن هذه التحالفات قد يتم تكوينها فى البداية كمسألة مصلحة متبادلة، فإنها غالباً ما تنتج صداقة وطيدة. ويعتبر تبادل المعلومات بين مجموعة متنوعة واسعة من المصادر، جانباً حيوياً من الطريقة التى تجرى بها الأعمال فى واشنطن.

وهناك عامل آخر يستخدم لتوطيد التحالف بين أعضاء الكونجرس ووسائل الإعلام، وهو الطمأنينة التى يحصل عليها كل منهما من الآخر. حيث يكفل الكونجرس والصحافة لكل منهما الشرعية لتحدى الرئيس الأمريكى. وليس هناك عضو شيوخ أو نائب أو مخبر صحفى يقبل تحدى الرئيس بدون خوف كبير. ونادراً ما تكتمل القصة، إذ تضيع عادة أجزاء كبيرة من الصورة. إن للسلطة التنفيذية، والرئيس نفسه سلطات ضخمة لإحراج أو معاقبة الأفراد سياسياً، الذين يكشفون ويتابعون المسائل المثيرة للجدل. وجهود البيت الأبيض لإقناع أحد الناشرين أو رؤساء التحرير بعدم إظهار قصة لا يحبها الرئيس هى جزء من العلاقات الصحفية إلى حد كبير. وتمنح تحقيقات الكونجرس بعض الحماية من ذلك، وإن لم تكن كاملة، مما يسمح للمخبر الصحفى أن يواصل تعقبه للخبر.

وبالمثل، فإن النواب المنتخبين، حتى الأقوياء منهم، يحجمون عادة عن تحدى رئيس يتمتع بشعبية. وحتى عندما تكون لديهم أدلة واضحة على المفاسد، فإنهم نادراً ما يقومون بعمل مستقل قبل أن يحصلوا على مساعدة بواسطة أخبار صحفية تستخدم لتحفيز الرأى العام. وموضوع بث الألغام فى موانى نيكاراجوا يقدم مثلاً جيداً على ذلك. إذ على الرغم من أنه كانت هناك بعض معلومات رسمية عن العملية فى الكونجرس، فإن نشرها هو الذى أدى إلى معرفتها على نطاق واسع. وقد تبين أن السناتور بارى جولدووتر (العضو الجمهورى عن أريزونا) وكان يومئذ رئيساً للجنة المخابرات بمجلس الشيوخ، عرفها من الصحافة، وكان رد فعله قوياً. فقد كتب جولدووتر إلى وليم كيسى رئيس وكالة المخابرات المركزية فى ذلك الحين يقول: « أننى استشيط غضباً». وكانت نتيجة نشر الأخبار معارضة قوية من مجلس الشيوخ الذى يسيطر عليه الجمهوريون والتى أدت إلى إنهاء المشروع. ولكن المسألة الأساسية هى أن السناتور لم يتصرف إلاّ بعد نشر أنباء أنشطة الإدارة فى الصفحة الأولى.

تقارير وسائل الإعلام إزاء المخابرات الرسمية

تعتبر المعلومات فى تفاعل العلاقات بين الكونجرس، والسلطة التنفيذية ووسائل الإعلام هى العملة المتداولة للسلطة. فالسيطرة على المعلومات، التى تسميها الحكومة مخابرات، أمر حيوى فى السيطرة على المبادرة فى السياسة الخارجية. وقد أدى الإتاحة المتزايدة للتكنولوجيا للحصول على المعلومات ونشرها، وهو ما تسميه وسائل الإعلام بالأخبار، إلى ضعف قدرة السلطة التنفيذية إلى احتكار المعلومات. وقد غير هذا بالتالى توازن السلطة بين الرئيس والكونجرس على مسائل السياسة الخارجية.

إن جمع وتحليل ونشر الأنباء بواسطة الحكومة الأمريكية مسئولية السلطة التنفيذية. وهذا يشمل تحليل المعلومات عن أحداث الخارج، وأيضاً المعلومات التى تجمع سراً. أما كيف يستخدم هذا الدور، ومن الذى يتلقى هذه المعلومات، فإنها مسألة حاسمة فى تقرير من الذى يضع ويشترك فى قرارات السياسة الخارجية. وفى التاريخ غير القريب، كان فى استطاعة السلطة التنفيذية أن تجمع وتحلل المعلومات لنفسها إلى حد كبير. وتستثمر الحكومة الأمريكية مبالغ ضخمة من الأموال للاحتفاظ بشبكة واسعة من المنصات لجمع المعلومات. وفى الأيام التى كانت فيها الحكومات الكبرى تتمتع فيها باحتكار مواقع عبر البحار، والقدرة على نقل المعلومات بسرعة، كان لديها أيضاً احتكار طبيعى للقرارات والأعمال. وفى الولايات المتحدة، كان الرئيس هو الذى يستطيع أن يقرر ماذا يشارك فيه الكونجرس، ومتى يفعل ذلك. وكان رئيس السلطة التنفيذية هو الذى يقرر متى ومن الذى يحصل على الاستشارات التشريعية. وكان من الممكن توقع المشكلات، بل والأزمات وأيضاً التحكم فيها. وخلال أزمة الصوايخ الكوبية، على سبيل المثال، استطاع الرئيس جون ف. كنيدى استيعاب المعلومات، وأن ينهمك فى مناقشات خاصة لمدة أسبوع كامل تقريباً قبل أن يطرح الأزمة على المستوى العام.

وقد قلت السيطرة الرئاسية اليوم على المخابرات بصورة شديدة. وغير وصول وسائل الإعلام إلى التكنولوجيا التى كانت ميداناً خاصاً للحكومات، طبيعة من الذى يعرف ماذا، ومتى، وبذلك تغيرت أطراف مناقشة السياسة. كما أن استخدام اتصالات الأقمار الصناعية يسمح لوسائل الإعلام بإرسال المعلومات عن أحداث تندلع

فى نفس الوقت الذى تقع فيه، أو بعد ذلك بوقت قصير. وكان الحصول على أخبار فى وقتها الحقيقى عن أية أزمة يأتى من منافذ مثل «شبكة تيرنر لإذاعة أخبار الكابلات»، وأخبار «العناوين الرئيسية» يعنى أن فى استطاعة الكونجرس والجمهور معرفة الأحداث فى نفس الوقت الذي يعرفها فيه الرئيس. ومن المعروف على نطاق واسع أن مراكز مراقبة الأزمات فى الحكومة الأمريكية لديها الآن أجهزة تليفزيونية مضبوطة على شبكة سى. إن. إن أو «أخبار العناوين الرئيسية» فى كل الأوقات.

وتستطيع وسائل الإعلام الآن أن تجارى ـ وغالباً ما تتوقع نشر أخبار مصنَّفة بواسطة وزارة الخارجية ووكالات المخابرات. وقد شكلت تغطية محاولة الانقلاب فى بنما عام ١٩٨٩، ومظاهرات الطلبة فى الصين الرأى العام فوراً. كما أن إمكان الحصول بتوسع على تكنولوجيا الحاسبات الآلية يوسع أيضاً إمكانية الحصول على الأخبار. ويستطيع الصحفيون وأعضاء الكونجرس الآن الجلوس أمام مكاتبهم والحصول على المعلومات من عدد من قواعد بيانات الحاسب الإلكترونى، تسمح لهم بمنافسة مخابرات السلطة التنفيذية. وتشترك كل مكاتب الكونجرس فعلاً فى خدمات وكالة الأسوشيتد برس، مما يسمح للأعضاء والعاملين من متابعة أخبار الأحداث بدون انتظار نشرات أخبار المساء التليفزيونية أو صحف اليوم التالى.

وكان لهذا التغيير فى سرعة ونوعية توزيع المعلومات أثره فى التعجيل بتأثير الأحداث العالمية. وكان لدى الرئيس عادة الوقت الكافى، أياماً بل وحتى أسابيع، لكى يتأمل الأحداث والرجوع إلى المستشارين ذوى الخبرة قبل الرد أو العمل. وليس أمراً غير عادى أن تسمع رؤساء محطات وكالة المخابرات المركزية السابقين وهم يتذكرون بحنين الأيام التى كانت فيها وكالات المخابرات وحدها تستطيع الوصول إلى الأقمار الصناعية. وقد ولت تلك الأيام بطبيعة الحال منذ وقت بعيد. ويستطيع عضو الكونجرس، خلال أى أزمة حالياً، وهو فى مكتبه أن يلم بنفس القدر من المعلومات المتاحة للرئيس.

وقد أعادت التكنولوجيا تعريف ما كان يعتبر سراً. فالأخبار التى تنشر فى جزء من العالم تنتقل الآن حول العالم على الفور. إن خبر مقايضة الحكومة الأمريكية الأسلحة مع إيران مقابل الرهائن فى لبنان، على سبيل المثال، لم تنشر

أولاً فى «الواشنطن بوست» أو«النيويورك تايمز»، بل بواسطة صحيفة لبنانية مغمورة.

وتسمح تكنولوجيا الاتصالات لشبكات التليفزيون، بل والمحطات المحلية أن تكون فى مكان الحادث بواسطة أطباق الأقمار الصناعية فى وقت وقوع الأحداث. ويسعى المتنجون لإذاعة الآراء وتحليلات الأخصائيين من الأكاديميين الذين قد يكونون فى مثل براعة من تستخدمهم الحكومة ذاتها، مما يهيىء للكونجرس والشعب الأمريكى بديلاً كفئا لرأى السلطة التنفيذية.

حكومة حرة وسياسة فعالة

أدرك الآباء المؤسسون لأمريكا أن الصحافة الحرة، وغير المقيدة أمراً ضرورياً لإبقاء المؤسسات الديموقراطية حية تؤدى وظيفتها. وكان التزامهم بحرية الصحافة يعكس إيمانهم العميق بحكمة الشعب الأساسية، وكذلك الحكم بأنه من أجل ممارسة هذه الحكمة، فإن الشعب يحتاج إلى الاطلاع على أعمال حكومتهم. وقال توماس جيفرسون: «إن حريتنا تتوقف على حرية الصحافة التى لا يمكن تقييدها بدون أن تضيع».

والعلاقة بين الحكومة والصحافة حافلة بالتوتر والتعقيد. هكذا كانت، وهكذا ستكون دائماً. ودور وسائل الإعلام فى صنع السياسة الخارجية يتشابك مع أدوار السلطتين التنفيذية والتشريعية. وكل منها يحتاج إلى الآخر ويمقته فى وقت واحد. وكل منها يقيم تحالفات باستمرار، ويخوض «حرباً» ضد الآخر. وتميل الفروق الهيكلية والتنظيمية بين سلطتى الحكومة ووسائل الإعلام إلى أن تشكل علاقاتها المتبادلة، وتزيد من تفاقم الخلافات السياسية: ولا مهرب من هذا المأزق. غير أنه ليس من الواضح تماماً أن حل هذه الخصومات سيكون من أجل أفضل مصلحة للدولة. إذ أنها مهما قد تبدو مثيرة للسخط، فإن هذا التنافس على «اليقظة الخارجية» التى طالب بها جيفرسون هى «ثمن الحرية».

ملاحظات

1. Tom Mann "Making Foreign Policy: President and Congress," in *A Question of Balance: The President, the Congress and Foreign Policy* (Washington, DC: The Brookings Institution, 1990), 11.

2. Speech at Chicago, Illinois, December 10, 1856.

3. *The Power Game* (New York: Random House, 1988), 118-159.

4. Timothy Cook, *Making Laws and Making News* (Washington, DC: The Brookings Institution, 1989), 12.

الجـــزء ٢

■

من يقول ماذا ؟

٥

مسربو الأخبار، الإرهابيون ، صانعو السياسة والصحافة

جون ب. والاتش

كيف ينبغى أن توازن الصحافة مصالح الدولة ضد واجبها الخاص فى مجتمع مفتوح لكى تنشر ما تعرفه؟ ومسئولية مَنْ تقرير أى الأخبار تنشر، وكيف يجب تناول هذه الأخبار؟ وإذا حدث ذلك، فمتى يكون على الصحافة الالتزام بكتمان المعلومات التى حصلت عليها من خلال قنوات رسمية أو غير رسمية؟ إن الأجابة على هذه التساؤلات تبدأ بالتفرقة بين المعلومات التى تقدمها الحكومة ذاتها، والأحداث والمعلومات التى يكون لها تأثير على سياسات الحكومة ومصالحها. وفكرة هذا البحث، هى أن المصلحة الوطنية تُخدم بصورة أفضل عندما تعنى كل من الحكومة والصحافة بأداء أدوارهما ومسئولياتهما المحددة تقليدياً: فالحكومة تتجاوز حدودها المشروعة بالسعى لفرض قواعد سلوك على الصحافة لاحتواء إساءة استخدامها للمعلومات؛ وبالمثل تفشل الصحافة فى القيام بوظيفتها الصحيحة بمجرد أن تبدأ فى الشعور بالقلق حول تأثير نشرها على السياسة.

تسريب المعلومات: مشكلة حكومية

إن حالات تسريب المعلومات ليست ظاهرة جديدة. فمنذ مائتى عام وجه الجنرال جورج واشنطن رجاءً إلى الوفود فى المؤتمر الدستورى بأن «يكونوا أكثر حرصاً، حتى لا تصل تعاملاتنا إلى الصحف، وتزعج رباطة جأش الجماهير». ومنذ مائة عام قام أبراهام لنكولن بتسريب خطابه عن «حالة الاتحاد» إلى صحيفة «نيويورك هيرالد» فى يناير ١٨٦٢، والتى كان يعتبرها صحيفة متعاطفة معه. كما أنه أمر بإغلاق نظام البرقيات حتى لا يستطيع مراسل صحيفة «نيويورك وورلد» المنافس إخطار رؤساء تحريره لإعادة كتابة قصة صحيفة «الهيرألد».

وقد حاول مخبرو الصحف دائماً التقرب من مصادرهم حتى يسربوا لهم، لا لمنافسيهم، بعض الأخبار. وبهذا المعنى، فإن النظام الخلفى (وبمقتضاه يقوم مسئول عام بتقديم بيانات موجزة للصحف بشرط إغفال الاسم - «بعيداً عن الأنظار») يخدم مصلحة المخبر الصحفى بقدر ما يخدم المسئول عن تسريب الأخبار. ورغم أنه غالباً ما يكون أمراً بديهياً على الأرجح، فإنه ينبغى ملاحظة أن المسئول نادراً ما يقوم بإفشاء الأخبار بوعى وهو يعلم أنها ضارة بسياسة معينة أو أحد صانعى السياسة. وفى عاصمة تزدحم بعدد من الصحفيين بقدر ما بها من مصادر تقريباً، فإنه من البديهى أن يكون مخبرو الصحف فى حاجة إلى إقامة روابط مع جماعة الموظفين والعكس بالعكس. وفى حين أنه ليس هناك أى شك فى أن النظام الخلفى يساء استخدامه، وأن هناك معلومات أكثر كثيراً يجب أن يسمح بنشرها، فإن إلغاء النظام الخلفى لن يساعد على الأرجح على ضمان تدفق أكثر حرية للمعلومات.

وتوجد فعلاً بعض الضمانات والضوابط الراسخة. وعندما يكون مخبرو الصحف قريبين للغاية من مصادرهم، فإنهم يخاطرون باللوم من زملائهم. وبالتالى فإن مصداقيتهم يمكن أن يصيبها ضرر. وقد جرب جورج ويل فجوة المصداقية بصورة مؤقتة، على سبيل المثال، عندما ساعد فى إعداد رونالد ريجان لمناظراته ضد والتر مونديل فى حملة انتخابات الرئاسة. ولكن حتى هذه ليست ظاهرة جديدة. فقد اختفى الرئيس فرانكلين روزفلت تماماً عن الأنظار من ١٨ سبتمبر إلى أول أكتوبر ١٩٤٢وسافر ٨٧٥٤ ميلاً عبر ٢٤ ولاية دون أن تكتب كلمة واحدة عن رحلته إلى

أن عاد إلى البيت الأبيض. وكانت الرحلة قد تمت خلال زمن الحرب، بهدف رفع الروح المعنوية لمستخدمى مصانع الدفاع والأمريكيين بوجه عام، ولم يكن من الممكن أن تحدث بدون التعاون مع وكالات الأنباء الثلاثة. كما وعد كل مخبر صحفى أُختير للسفر مع الرئيس بإطاعة الحظر لمدة أسبوعين، رغم أنهم كتبوا قصصاً تحمل تواريخها من كل مدينة عن الجولة المتعددة المحطات. وكان أحد مخبرى الصحف يعرض نسخته يومياً على الرئيس روزفلت، حتى يمكن للرئيس أن يكتب تعليقاته على هوامشها بالقلم الرصاص.

وعلى الرغم من أن مثل هذه الرحلة من الواضح أنه لا يمكن تصورها اليوم، فإن استجابة السلك الصحفى لموقف مماثل سيكون على الأرجح نفس موقفه مع روزفلت. وعندما عاد المخبرون الثلاثة مع روزفلت، أُنتقد كلاً من الرئيس والمخبرون بعنف فى مجلتى «تايم» و«نيوزويك» واتهموا بالتآمر على استبعاد بقية وسائل الإعلام من تحقيق إخبارى مشروع.

الحكومة والصحافة

هناك ثلاث نقاط عامة جديرة بالذكر حول حالات تسريب المعلومات، ودور وسائل الإعلام فى المجتمع الأمريكى، وهى: أولاً، إن قدراً كبيراً من المعلومات السرية للغاية يتم تسريبها عمداً بوساطة الحكومة فى محاولتها للتحكم فى الأخبار بدلاً من إفشائها بواساطة المخبرين على أساس يدعى أنه غير مرخص به. مثل هذه التسربات «المرخص بها» لها كثير من التأثير على الأمن القومى مثل تلك التسريبات التى يزعمون أنها غير مرخص بها. والواقع أنه فى إمكان المرء أن يجادل ببعض التبرير بأن طبيعة التسريب ـ سواء كان مرخصا به أم لا ـ أقل أهمية من الاستغلال السياسى الذى يحدث بالمعلومات. إن مهمة المخبر الصحفى هى أن يكتشف ما إذا كان الاستخدام المختار لمعلومات تم تسريبها بواساطة مسئولين كبار تخدم المصلحة القومية أو مصلحة سياسية للبعض. وما لم يستطع أى مسئول أن يقدم أدلة مقنعة على أن نشر المادة سوف يضر بالمصلحة القومية، فإن للمخبر كل الحق (ومن الممكن أن يقال التزام) بنشر القصة. ورغم أنه لم يحصل أى مخبر صحفى على القصة فى

ذلك الحين، فإن استخدام روبرت جيتس لمعلومات المخابرات لدعم قضية مبيعات الأسلحة لإيران يعتبر مثالاً للتوضيح. فهل قدم جيتس هذه المعلومات إلى البيت الأبيض للتأكد من إعادة نظر غير منحازة ، أو لتقوية يد أولئك الذين أرادوا أن يضعوا السياسة؟ ولقد توصلت لجنة تاور إلى الاستنتاج الأخير .

وثمة مثال آخر للاستخدام المتقى لمعلومات تم تسريبها، وهو تسريب لأخبار أن الشاحنات السوفيتية كانت فى طريقها إلى نيكاراجوا حاملة صناديق لا تحمل أية علامات، يفترض أنها تحوى قاذفات سوفيتية مقاتلة من طراز «ميج»، وذلك حدث «فى ليلة انتصار ريجان الساحق بإعادة انتخابه». واعتمادا على الثقة بتأكيد الإدارة بأنها لا تعرف محتويات الصناديق، فإن تسريب هذه الأخبار خلق جوا من رعب الحرب داخل نيكاراجوا، وخدم هدف الإدارة الواضح بإرسال إشارة فى الوقت المناسب للسوفيت بأن الولايات المتحدة سوف تستخدم القوة لتخليص نصف الكرة الغربى من مثل هذا التهديد العدوانى إذا تجسد بالفعل. ويبدو أن الرئيس لم يتردد فى رفع السرية عن المعلومات البالغة السرية، لكى يدعم الاتهامات الموجهة لنيكاراجوا بتخريب جارتها السلفادور، أو أن جبهة الساندينستا تتلقى آلاف الأطنان من الأسلحة الهجومية من الكتلة السوفيتية.

وهناك أمثلة أكثر حداثة، تشمل المذكرة التى قدمها جون بويندكستر مستشار الأمن القومي مقترحاً شن حملة «معلومات مشوهة» ضد الزعيم الليبى معمر القذافى. واقترح ريتشارد هالوران أننى يمكن أن أكون واحداً ممن يؤدون دوراً فى الحملة، عندما كتب أن قصتى عن الهجوم الأمريكى الوشيك على ليبيا ربما تم تسريبها عمداً لكى يظل القذافى فى حالة اختلال توازن. وكان هذا أمراً لا يمكن تصوره بالنسبة لى، لأن المصدر الأصلى لمعلوماتى لم يكن من مسئولى الإدارة. بل كان زميلاً فى الإذاعة البريطانية فى لندن سمع شائعات بأن مارجريت ثاتشر رئيسة وزراء بريطانيا حظرت استخدام قواعد حلف شمال الأطلنطى البريطانية فى الهجوم. كما أنه أمراً يصعب تصديقه أيضاً بسبب الخطر الواضح على أرواح الأمريكيين أن يقوم مسئولو الإدارة عمداً وبموافقة رسمية بتسريب الوقت والتاريخ بالتقريب عن عمل تعتزم الإدارة القيام به، والمكان الذى سوف ينطلق منه. ومع ذلك فلم ينكر أحد فى البيت الأبيض أو

البنتاجون أو وزارة الخارجية هذه القصة، حتى عندما سألت أحد المسئولين عما إذا كان ذلك سوف يعرض أرواحاً للخطر قد تضيع معه. وعندما سألته بعد الهجوم لماذا لم يحذرنى بعدم كتابة القصة، أجاب بأن ذلك كان كفيلاً بمنحى التأييد الذى كنت أسعى للحصول عليه، وهو شىء لم يكن يريد عمله.

والنقطة الثانية بشأن تسريب المعلومات هى أن جمع المعلومات فى المخابرات علم ناقص فى أفضل الأحوال (ويشهد على ذلك اعتماد الإدارة على تاجر السلاح الإيرانى مانوشير غوربانيفار، رغم تحذير وكالة المخابرات الأمريكية) وقد قدم مخبرو الصحف خدمة كانت الحاجة ماسة إليها، بكبح قدرة الحكومة على التلاعب فى تدفق المعلومات. ولو كانت وسائل الإعلام قد كشفت الدور الرئيسى لغوربانيفار فى تنفيذ الخطط التى أسىء تصورها وقدمها أوليفر نورث وآخرون، لربما كان من الممكن تجنب كارثة مسألة «ايران ـ كونترا».

ثالثاً، إن وكالة المخابرات المركزية، ووكالات المخابرات الأخرى لم يكن مقصوداً قط أن تكون هيئات حكومية «فوق غيرها» وتكون مستقلة عن السلطة التشريعية أو فوقها. وقانون الإشراف على المخابرات فى عام ١٩٨٠ قلل عدد اللجان التى يجب أن يقوم الرئيس بإبلاغها عن الأنشطة السرية من ثمانى لجان إلى اثنتين. ومع ذلك، فقد مُنح الكونجرس ولأول مرة الحق القانونى بأن يتم إبلاغه بكل أنشطة المخابرات بصورة كاملة وجارية. وقد تركز الكثير من الاهتمام على فشل الرئيس ريجان فى إبلاغ الكونجرس فى «الوقت المناسب»، كما يتطلب قانون الرقابة على تصدير الأسلحة، عن إمدادات الأسلحة الأمريكية لإيران. ولكن القانون كانت تنقصه الإجراءات الكافية والمحددة للتبليغ. وفى ٢٧ أغسطس ١٩٨٦ ـ قبل الشحنة الأخيرة من الأسلحة الأمريكية إلى إيران بستة أسابيع ـ وقّع ريجان تشريعاً شاملاً لمكافحة الإرهاب، ينص على أن الولايات المتحدة «لن تُصدِّر أى نوع فى قائمة الذخائر إلى أية دولة قرر وزير الخارجية أنها تساعد الإرهاب». وكانت إيران ولاتزال مدرجة فى قائمة تلك الدول. وكان القانون الذى وقعه الرئيس فى ذلك الصيف يتضمن شرطاً أساسياً محدداً للنشر يسمح له بتجنب موانع القانون، وذلك بإعطاء الكونجرس إشعاراً لمدة ثلاثين يوماً. ولم يبذل أى جهد على الإطلاق للامتثال لهذا

الشرط، أو حتى الاعتراف بوجوده.

وقد وجه قانون الإشراف لعام ١٩٨٠ وكالة المخابرات أيضاً «لكي تقدم أية معلومات» تطلبها لجان المخابرات فى مجلس الشيوخ أو مجلس النواب. وكانت كل السياسات والأنشطة خلال السنوات السبع السابقة - وخاصة تلغيم وكالة المخابرات المركزية لموانى نيكاراجوا، وقصف ليبيا، والمؤامرة المزعومة لاغتيال القذافى، ومبيعات الأسلحة السرية لإيران وتحويل الأرباح الناتجة منها إلى جبهة الكونترا - تبدو أنها تشير إلى اتجاه آخر. وبدأ وكأن وكالة المخابرات المركزية لديها تفويض بتجنب إفشاء الأسرار للجان المناسبة. وكانت نتيجة ذلك أنه كان لوسائل الإعلام دور حاسم، وكان دورها حاسماً فعلاً لأنه لا يمكن لأى فرد السماح لوكالة المخابرات المركزية بتجاهل متطلباتها القانونية وغيرها لإبلاغ الممثلين المعينين من الشعب الأمريكى بأنشطتها على نحو وافٍ . ولا يعنى هذا الإشارة إلى إجراء استثناء عام عن كل عملية سرية . ولكن فشل الوكالة فى التشاور مع اللجان المناسبة ، والأسوأ من ذلك، إن صدور أمر رئاسى لوكالة المخابرات المركزية بعدم التشاور مع اللجان (كما حدث فى قرار بيع الأسلحة لإيران) زاد من تعقيد المشكلة. إذ أنه يسمح للرئيس بإدارة السياسة بلا تفويض أو حتى موافقة غير مباشرة من الشعب الأمريكى. والصحافة هى الحارس ضد سوء استخدام سلطة وكالة المخابرات المركزية والسلطة التنفيذية .

ومن المهم أن نستعرض خلفية مقال كتبته ، مستخدماً معلومات مسربة تتعلق بخطة وكالة المخابرات المركزية لبث الألغام فى موانى نيكاراجوا . ومما يذكر أن وليم كيسى مدير وكالة المخابرات المركزية لم يبلغ لجنة المخابرات بمجلس الشيوخ إلا بعد أن تم تلغيم الموانى بشهرين ونصف شهر. فقد جاء هذا الإبلاغ فى ٨ مارس ١٩٨٤ - بعد حوالى تسعة شهور من اتخاذ القرار المبدئى بذلك. وكان كيسى وهو يشير إلى وضع «ألغام مغناطيسية» فى كورنتو ، وإيل بلاف ، وبورتو ساندينو ، يتحدث بإيجاز استغرق ستة ثوان خلال شهادة استمرت ساعتين. ولعله كان يرى أنه لا حاجة به حتى للإشارة إلى العمل السرى ، لولا حقيقة أن سفينتى صيد غرقتا بعد اصطدامهما بالألغام فى ٢٥ فبراير ١٩٨٤ ، وأن كراكة هولندية اصطدمت بلغم فى

أول مارس . وكان راديو ماناجوا قد أعلن عن وجود هذه الألغام منذ ٣ يناير ١٩٨٤ ، ولكن هذه «المزاعم» لم تنشر فى الصحف الأمريكية إلا بصورة ضئيلة . وقد نشرت أنا قصتى عن خطط وكالة المخابرات المركزية فى الصفحات الأولى من أغلب صحف هيرست يوم ١٧ يوليو ١٩٨٣ . وعلمت فيما بعد أن هذه السياسة كانت قد تمت الموافقة عليها قبل ذلك بشهر فقط. ومع ذلك فلم يكشف عن مدى تورط وكالة المخابرات المركزية فى بث الألغام إلا بعد رسالة السناتور جولدووتر الشهيرة إلى كيسى فى أوائل ابريل عام ١٩٨٤ ، التى قال فيها «إنى استشيط غضباً». وتوالى تكشف الأحداث بعد ذلك مما أدى فى النهاية إلى قطع الاعتمادات العسكرية لجبهة الكونترا فى يونيو ، وأصبح القرار سارى المفعول فى أكتوبر .

غير أنه قبل ذلك بعام تقريباً ، كانت قصتى قد أعلنت أن وكالة المخابرات المركزية كانت قد حصلت على خرائط ملاحية لأعماق وقنوات الموانى لبث الألغام فيها. ولم يكن مصدر القصة أحد المسئولين الساخطين على القرار ، أو مسئول تعمد تسريب شىء من أجل إحراج صانع آخر للسياسة. بل إن المصدر كان على العكس من ذلك ، سفير أمريكى فى إحدى دول أمريكا الوسطى ، أزعجه أن عضواً ديموقراطياً ليبرالياً فى الكونجرس كان قد اكتشف الخطة ، وقيل أنه يهدد بالاقتراع ضد مساعدات الأسلحة إلى السلفادور إذا لم يتم التخلى عن خطة تلغيم الموانى. وبعبارة أخرى فإن تسرب النبأ لم يكن منتزعاً من مسئول ناقم غير مخلص. وقد تم تلقيمه لى شفوياً تقريباً بواسطة شخص اعتقد أنه يعزز السياسة. وقد أراد بطبيعة الحال أن يكتب عن مدى بشاعة عضو الكونجرس بالذات فى تهديده لكيسى. إذ كانت القصة فى نظره هى عدم ولاء العضو الديموقراطى عن ولاية ماريلاند. وقد ظهر هذا فى روايتى ، ولكنه لم يكن فى مقدمتها .

وسائل الإعلام وإرهاب الشرق الأوسط

إن أى تحليل لدور وسائل الإعلام فى أحداث الإرهاب ينتج الملاحظة التالية : إن وسائل الإعلام وإن كانت غير بالغة حد الكمال أو موحدة ، فهى ليست قوة «شريرة» تجعل الوثائق السرية علنية لمجرد بيع الصحف ، أو رفع معدلاتها، رغم أن

هذا صحيح إلى حد ما بالتأكيد . وخلال العقدين الماضيين، كانت هناك حالات قليلة للغاية سببت فيها قصة خبرية ضرراً للأمن القومى. والواقع أن معالجة الصحافة الأمريكية لحوادث الإرهاب منذ أزمة الرهائن فى إيران عام ١٩٧٩ - ١٩٨١ ، لا يمكن اعتبارها مسئولة عن أى حادث بالذات ، أو عن زيادة عواقب أى حادث. علاوة على أنه فى أغلب الحالات ، تصرفت وسائل الإعلام بصورة تتسم بالمسئولية فى وزن مطالب الإرهابيين للدعاية إزاء الحاجة إلى نشر القصة بدقة وعلى نحو ملائم.

وهناك بالتأكيد مجالات يمكن لوسائل الإعلام أن تحسن أداءها فيها. وبصفة إجمالية فإنها لم تقم بوظيفة فعالة للغاية لتفسير التغيير الإسلامى. فقد مال ممثلو وسائل الإعلام إلى تجميع العرب والإيرانيين معاً فى تقديم صورة عن المذهب الأصولى الإسلامى، الذى يصف الشيعة غالباً بأن أصحابه رجال مجانين ، لأنهم على استعداد للموت فى سبيل معتقداتهم .فالفرق الانتحارية التى يقال أنها تدعو إلى الاستشهاد وقيادة شاحنات مليئة بالمتفجرات داخل الثكنات البحرية، أمراً ليس من السهل أن تفهمه وسائل الإعلام. وكنا نميل إلى أن نكون أقل اهتماماً بالدوافع وراء الأعمال من الأعمال ذاتها ، لأن الأخيرة بالغة الشناعة بالنسبة إلى المشاعر الحساسة .

وإلى وقت قريب جداً ، لم تكن وسائل الإعلام تميز بين الزعماء الدينيين من ناحية، مثل نبيه برّى زعيم ميليشيات «أمل»، وبين حسين الحسينى الزعيم الشيعى فى البرلمان اللبنانى، إذ أن كليهما يعارضان من حيث المبدأ النموذج الإيرانى للأصولية الشيعية ، ومن ناحية أخرى، فإن محمد فضل الله رجل الدين الشيعى الرئيسى فى لبنان هو الذى يدافع عن النموذج الإيرانى. وتميل وسائل الإعلام إلى أن تصور الأصولية الإسلامية على أنها حركة موحدة، وأنها فى الأساس ظاهرة دينية وشيعية تتخلل تقسيمات طائفية وعرقية، تمتد من باكستان، والسعودية، ودول الخليج العربى وإلى إيران أيضاً. ولا عجب أن كانت وسائل الإعلام فى تغطياتها قد تأثرت بالرأى السائد عن الأصولية الإسلامية بأنها جهاد مقدس يقوده متعصبون، متحمسون، لن يبقوا بعد آية الله الخمينى. ولعله ينبغى على ممثلى وسائل الإعلام أن

يسألوا أنفسهم عما إذا كانت تلك الظاهرة ربما كانت أيضاً حركة اجتماعية، سياسية، واقتصادية نتجت عن فشل النماذج الغربية والسوفيتية الاجتماعية والسياسية والروحية فى الوفاء باحتياجات الجماهير الإسلامية .

ولنتجه الآن إلى أكثر الانتقادات شيوعاً لوسائل الإعلام، ومن الممكن تمييز أربعة هامة منها هى : أولاً، أن التليفزيون بطبيعته ذاتها يصعد أزمة رهائن إلى أبعد من أهميتها الفعلية، مما يجعل من الصعب للغاية على أية إدارة أن تتمسك بسياستها بعدم تقديم أية تنازلات للإرهابيين .

ولا يوجد شك كبير، فى عصر الأقمار الصناعية، فى أن وزارة الخارجية تواجه عقبات فى إدارة الدبلوماسية عن طريق الوسائل التقليدية. إذ أنها تحتاج فى الواقع إلى منسقى أخبار مثل تيد كوبيل وديفيد هارتمان، لمجرد التمشى مع آخر الشروط لضمان إطلاق سراح أحد الرهائن . وقال إد جويس رئيس محطة إذاعة كولومبيا حتى ١٩٨٥، أنه بعد حادث طائرة الخطوط الجوية العالمية رقم ٨٤٧ فى يونيو ١٩٨٥، «كان واضحاً أننا يمكننا الحصول على معلومات أكثر من الحكومة الأمريكية». ويذكر جويس: «أن مسئولاً بالخارجية كان رد فعله استنكاراً يشوبه الرعب عندما أبلغته محطة إذاعة كولومبيا أن الخاطفين فصلوا الرهائن ذوى الأسماء اليهودية وأبعدوهم عن باقى الركاب».

ولكن هل هناك أدلة على أن التغطية التليفزيونية قد جعلت أزمة الرهائن تطول حقاً؟ وكما ذكر الصحفى «دون أوبردورفر» منذ عدة سنوات، أن التليفزيون أخذ الموافقة بالعمل من إدارة كارتر - وليس من طريق آخر. ووفقاً لما قاله أوبردورفر، فإن مجلس الأمن القومى خصص أكثر من مائة اجتماع لمسألة الرهائن وحدها، وذلك فى الشهور الستة الأولى من الأزمة الإيرانية (١٩٧٩ - ١٩٨١). وكان أكثر من ألف صفحة من البرقيات والمذكرات والتقارير عن الأزمة تعرض يومياً بوساطة هيئة العاملين فى مجلس الأمن القومى. وكأمر عملى، فقد كان هذا يعنى أن اهتمام الحكومة تركز كلية تقريباً، فى حلبة الأمن القومى، على أزمة الرهائن فى إيران. ويتذكر لويد كاتلر رئيس المستشارين القانونيين للرئيس كارتر، أن الرئيس كان يقضى فى مشاهدة أجهزة التليفزيون الثلاثة التى كانت تبث إرسالها فى وقت واحد

عن آخر أنباء الأزمة فى المكتب البيضاوى، وقتاً أكثر مما كان يقضيه فى قراءة برقيات وكالة المخابرات المركزية، التى تحوى آخر التقييمات بشأن كيفية معالجتها. وقال هودنج كارتر «إنها كانت تذكرنا كل يوم بهذا العمل الشائق الرهيب، حيث تستطيع دولة صغيرة، أن تفعل كل هذا بنا، بينما لا نستطيع نحن أن نفعل أى شىء بشأن ذلك». ولكننا نتساءل مرة أخرى: هل كانت تغطية التليفزيون مسئولة عن ذلك؟

وليس هناك نزاع كبير اليوم على أن استراتيجية كارتر المسماه «حديقة الزهور» هى التى جعلت الأزمة القصة الخبرية الرئيسية لمدة ٤٤٤ يوماً. وقد اعترف الرئيس السابق بأنه ربما يكون قد أخطأ فى الشعور بالحاجة إلى الاستجابة لكل مطلب علنى للخاطفين. ولكنه كان يعتقد أيضاً ـ وهو ما ذكره لزملاء كثيرين ـ بأن العرض المستمر الذى حصل عليه الرهائن هو الذى حماهم من تحمل التعذيب البدنى ومحاكمتهم كجواسيس. وخلاصة القول، إن الفكرة التى استحوذت على إدارة كارتر ذاتها لحرمان المتحدثين بإسم الإرهابيين من السيطرة على نشرة أخبار المساء، هى التى سمحت فى النهاية للأزمة بأن تسيطر على الإدارة.

وحتى مسألة «إيران - كونترا»، كان يبدو أن إدارة ريجان قد تعلمت الدروس الصحيحة من الكارثة المفاجئة لإدارة كارتر. ففى خلال عملية اختطاف طائرة الخطوط الجوية العالمية TWA فى عام ١٩٨٥، احتفظت الإدارة بمناخ العمل المعتاد. ولم يصدر البيت الأبيض أو وزارة الخارجية أية بلاغات صحفية إضافية موجزة. (خلال أزمة رهائن إيران، كان هناك ثلاثة أو أربعة بيانات موجزة يومياً فى الغالب، وكان أغلبها يذاع تليفزيونياً «على الهواء» على مئات الملايين من المنازل الأمريكية، لأن إدارة كارتر كانت تريد هذه التغطية). وقد استقبل الرئيس ريجان أيضاً أحد الرؤساء الأجانب، وسافر إلى كاليفورنيا كما كان مقرراً من قبل. واستطاعت الإدارة أن تحجب القصة، لبعض الوقت، عن الصفحات الأولى، وذلك بالعمل أساساً من وراء الكواليس لإطلاق سراح أربعة أمريكيين كانوا قد بقوا بعد أن تم تحرير الخمسة والثلاثين راكباً الأولين. وفى حادث اختطاف السفينة «آكيلى لاورو» مضت الإدارة خطوة أخرى: فقد استخدمت تغطية التليفزيون نقل صورة للجهد الذى قامت به بنجاح.

ولم تجبر التغطية التليفزيونية إدارة ريجان فى أى من الأزمات الإرهابية الثلاث الكبرى، وهى ـ اختطاف طائرة الخطوط الجوية العالمية، وحادث السفينة آكيلى لاورو، وخطف طائرة بان أمريكان فى باكستان – على أن تتخلى الإدارة عن سياسة عدم تقديم تنازلات. وربما كانت قد زادت الضغط إلى حد كبير للوصول إلى تسوية عن طريق التفاوض، وقد عجل هذا بالتالى إطلاق سراح عدة مئات من الشيعة اللبنانيين المحتجزين فى اسرائيل والذى كان مقرراً من قبل. ومع ذلك فإن التغطية التليفزيونية لم تؤد إلى أى انتصار للإرهابيين.

والانتقاد الهام الثانى للصحافة، هو أنها أصبحت عاملاً محورياً فى أزمات الإرهاب، بسبب وصولها الفورى إلى المقاتلين، ولأن جو الحياد الذى أعلنته أصبح عرضة للاستغلال بواسطة الإرهابيين.

وعقب حادث طائرة الخطوط الجوية العالمية رقم ٨٤٧ بوقت قصير، صرح جورج شولتز وزير الخارجية أنه انزعج من أن مخبرى الصحف تجمعوا فى مؤتمر صحفى نظمته ميليشيات أمل فى وجود عدد من رهائن أمريكيين، ثم خرجوا عند انتهاء المؤتمر الصحفى. وتساءل شولتز: أين تنتهى مسئولياتهم كصحفيين، وتبدأ واجباتهم كأمريكيين؟ وقال متسائلاً: ماذا كان سيحدث لو كان مخبرو الصحف قد أعلنوا أنهم لن ينصرفوا بدون الرهائن؟ الرد هو أن هناك أكثر من احتمال بأن يصبح هناك عدة عشرات آخرين من الرهائن. والواقع أن الحياد النسبى الذى قدمه السلك الصحفى الدولى يساعد على الأرجح على نقل مطالب المختطفين. والأهم من ذلك، أن المدى الذى يمكن أن تساعد به هذه التغطية الإرهابيين فى الحصول على مطالبهم، ربما يساعد أيضاً على ضمان سلامة الرهائن.

وقد كان التليفزيون فى الغالب قوة بناءة. إن أحاديث والتر كرونكايت مع أنور السادات ومناحم بيجين فى وقت واحد خلقت نوعاً من الصداقة الحميمة سهلت بالتأكيد من عملية السلام. ومع وجود كورازون أكينو وفرديناند ماركوس فى نفس عرض تليفزيونى واحد (حتى إذا كانا لم يتبادلا الحديث) صنع إسهاماً بناءاً مماثلاً. وخلال أزمة طائرة الخطوط الجوية العالمية، قدم التليفزيون نبيه برِّى باعتباره ـ كما جاء فى كلمات توم شيلز الناقد فى «الواشنطن بوست»، «أقرب إلى تاجر سجاد منه

إلى إرهابى»، ولم تكن تلك خطوة سيئة أو خطرة. فقد أسبغت التغطية بوضوح بعض الشرعية عليه، ولكنها ساعدت أيضاً فى تبديد الغضب الذى كان يشعر به أمريكيون كثيرون. وساعدت بالتأكيد على حصر بعض غضب الخاطفين. غير أن الأمر الأكثر أهمية هو أن الوصول السريع إلى برّى، وإمكان الوصول إليه، نقل الإحساس الذى كانت هناك حاجة ماسة إليه، بأن هناك جهداً حقيقياً يبذل لحل الازمة.

والحط من شأن التليفزيون لأن ديفيد هارتمان سأل برّى عما إذا كانت لديه أية رسالة للرئيس ريجان، ثم طلب رداً من ريجان، أشبه بتوجيه اللوم إلى حامل الرسائل لأنه يحمل أخباراً سيئة. فهل كان حل الأزمة سيتم بسرعة أكثر، أو بضياع عدد أقل من الأرواح، لو كان برّى قد حيل بينه وبين وسائل الإعلام؟من الأرجح أن الرد على ذلك هو كلا.

وهناك انتقاد ثالث لوسائل للإعلام أكثر شيوعاً، وهو أنها تزود الإرهابيين بما يريدونه بالضبط: وهو إتاحة مسرح عالمى لإعلان مطالبهم. وتلك نتيجة فرعية لسوء الحظ،ولا مفر منها للعمل الإرهابى ذاته. والواقع أن السؤال الحقيقى ليس هو ما إذا كان ينبغى إعلان المطالب، بل أنه ما إذا كان ينبغى الاستجابة إلى تلك المطالب.. وكيف؟ وتلك هى مشكلة صناع السياسة. كما أن ذلك يشير إلى سبب جيد، وهو لماذا لا يمكن أن تكون هناك سياسة موحدة لمكافحة الإرهاب. فالمطالب تتغير فى كل حالة، ومع كل مجموعة. وقد يكون بعضها جديراً بالاستجابة وخاصة عندما تكون هناك أرواح عديدة فى خطر. ولما كانت الحكومة الأمريكية قد تفاوضت مع الخاطفين في كل حادث إرهابى حديث تقريباً، فضلاً عن أنه نظراً لأن الحكومة تواصل التفاوض مع مجموعات تحتجز أمريكيين اليوم، ألا يكون من المعقول تبنى سياسة عامة مرنة تتطابق مع هذه الحقيقة؟ إن ضياع المصداقية التام تقريباً كان سببه مبادلة إدارة ريجان الرهائن بالأسلحة، وكان من الممكن التخفيف من الأمر إلى حد ما لو لم تكن السياسة الأمريكية من المتصور أن تكون غير مرنة إلى هذا الحد حول قضية التفاوض مع الإرهابيين.

وقد حسنت وسائل الإعلام أداءها عند الرد على مطالب الإرهابيين. ففى

خـلال أزمـة الرهائن فى إيران، كانت كل الشبكات تقريباً تنافس بعضها البعض لمحاولة الحصول على أحاديث من المتطرفين الإيـرانيين. حتى أنها فى بعض الأحيان دفعت مقابل للأحاديث، أو عرضت على المتطرفين وقتاً ثميناً على الهواء لإلقاء تصريحات دعائية غير منقحة. ويقول فورد روان Ford Rowan المراسل السابق لشبكة «إن. بى. سى» بوزارة الخارجية، إنه انسحب جزئياً لأن الشبكة لم تسمح له بإذاعة رد للمتحدث باسم وزارة الخارجية على الهواء. ويذكر روان أنه:

> كانت الصفقة قد عرضت [للحصول على «الحق» فى حديث مع ضابط الصف وليم جاليجوس من مشاة البحرية] وهى. . . عليك أن تقابل الرهينة التى يختارونها بحيث تكون رهينة منتقاة. لا تسجيل مسبق للمقابلة. . . فهم يسيطرون على مفتاح التحويل. وكان مقرراً أن تذاع على الهواء من إيران. وأضافوا قائلين: حسناً. . . لا يمكن إظهار أى متحدث أمريكى خلال الجزء الأساسى من العرض».

وقد اختفى إلى حد كبير مثل هذا النوع من صحافة الكتابة فى دفاتر. وباستثناء المؤتمر الصحفى الأخير الذى عقد فى دمشق عقب إطلاق سراح رهائن طائرة الخطوط الجوية العالمية، وحديث ديفيد هارتمان على الهواء مع نبية برِّى، فإنه لم تقم أية شبكة بنقل أحاديث أو مؤتمرات صحفية بدون تسجيلها على شرائط الفيديو وتنقيحها بعدئذ، وذلك منذ أزمة رهائن إيران. وهناك بالتأكيد قضايا أخلاقية صحيحة أثارتها مقابلة شبكة «إن .بى. سى» مع محمد أبو عباس، العقل المدبر وراء اختطاف السفينة «آكيلى لاورو». غير أنه لا مفر من استمرار قيام جميع المجموعات، بما فيهم الإرهابيون، من استغلال التليفزيون كميدان دعاية. إن للشبكات مسئولية واضحة فى تحديد طرق استخدام الموجات الهوائية لتلك الأغراض وإعادة صياغة الأحاديث وتوفير وقت مناسب لأولئك الذين يعتنقون آراء معارضة، وكذلك أولئك الذين لا يعتقدون أنه يجب إذاعة الحديث ذاته. ومع ذلك فإنه – كما هى الحالة مع الحكومة ـ لا يمكن أن تكون هناك سياسة رسمية للسيطرة على وسائل الإعلام أو تنظيمها، عندما يكون

الأمر متعلقاً بالإرهابيين. ولابد من استشارة البيت الأبيض أو مسئولى وزارة الخارجية فى كل حالة. ومع ذلك فإن القرار الأخير يجب أن يكون للشبكات أنفسها.

والانتقاد الرابع الأخير والهام، هو أن النشر غير المسئول لوسائل الإعلام عن تحركات القوات الأمريكية، يحد بالتالى من اختيارات الحكومة. ففى حادث السفينة «آكيلى لاورو»، كان تحليق طائرة هليكوبتر تابعة لإحدى الشبكات فوق السفينة أمراً خطيراً، وكان من الممكن أن يتدخل مع أى عمل انتقامى. غير أنه يجور بنا أيضاً أن نذكر أنه فى إحدى الفترات خلال الأزمة، فقد البنتاجون مؤقتاً سفينة الرحلات على شاشات راداره، وطلب معاونة الشبكات لإعادة تحديد مكان السفينة. علاوة على أن الخطط الخاصة بالرد الانتقامى كثيراً ما يتم تسريبها لوسائل الإعلام عمداً من أجل إبلاغ رسالة للخاطفين. عندما سرب أحد العاملين فى مجلس الأمن القومى كلمة لصحيفة «وال ستريت جورنال» بأن المناورات البحرية التى تجرى تجاه خليج سدرة هى إعداد لهجوم أمريكى آخر، كان هذا يمثل تحريفاً للمعلومات. فقد كان المسئول الذى يعمل على أساس مذكرة أقرها بويندكستر مستشار مجلس الأمن القومى يعرف أنه ليست هناك أية خطط للهجوم. وللحكومة الحق فى أن تدس قصصاً فارغة. ولكن لمخبرى الصحف فى نفس الوقت الحق فى التأكيد من صدق هذه القصص، والدافع وراء سياسة معينة. فضلاً عن أن أية إدارة ينبغى أن تدرك أنها تضر بمصداقيتها عندما تكذب عمداً على الجمهور. وخلاصة القول أن هناك حاجة إلى صحافة يقظة تقوم بدور كلب الحراسة.

وعندما يكون التعاون بين الحكومة ووسائل الإعلام مطلوباً، فإنه يتحسن. فلم يكن هناك مثلاً إفشاء سابق لأوانه لخطة اعتراض طائرة مصر للطيران النفاثة رقم ٧٣٧ واختطاف السفينة آكيلى لاورو. علاوة على أن الحكومة تحتفظ بحق الخيار الذى مارسته فى جرينادا لتقييد تغطية الأخبار. وقد وضع نظام يقضى بأن يصاحب تجمع من مخبرى الصحف القوات الأمريكية فى حالات الغزو مستقبلاً. واتفق أعضاء هذا التجمع بدورهم على أنهم لن يذيعوا أخبار تحركات القوات إلى أن يتفق على ذلك بصورة مشتركة.

الحكومة ووسائل الإعلام:
أدوار مختلفة ومسئوليات مختلفة

هناك دور هام ومشروع تقوم به وسائل الإعلام فى مجال الأمن القومى. ويبقى التحدى أمامها لكى تحافظ على الضغط العام على الحكومة لكى تضع أكثر الاستراتيجيات فعالية ضد الإرهاب. ومنذ أزمة رهائن إيران، قامت وسائل الإعلام بصورة بناءة بأداء هذا الدور، وبكبح إساءة كل من وكالة المخابرات الأمريكية والسلطة التنفيذية لسلطاتهما. ويظهر استعراض الحوادث الإرهابية الكبرى خلال السنوات الثمانية الأخيرة أن الصحافة الأمريكية لم تكن مسئولة عن تفاقم هذه الحوادث أو حتى عن خلقها، وهما انتقادان لوسائل الإعلام يسمعان عادة. والواقع أنه يمكن القول بصورة مقنعة بأن وسائل الإعلام ساعدت فى تيسير الحل فى هذه الحوادث.

ومع ذلك فإنه من الممكن تحسين أداء وسائل الإعلام. وبداية، لابد من اكتساب فهم أكثر تطور للتغيير الإسلامى، والإرهاب ذاته. علاوة على أنه عند التعامل مع حوادث إرهاب معينة، ينبغى أن تكون وسائل الإعلام أكثر وعياً بالمسئولية. إذ يجب أن تمتنع عن أعمال معينة، مثل السماح للإرهابيين بعرض فى وقت رئيسى دون تنقيح لما يقولونه، أو إجراء أحاديث طائشة مع الأقارب الغارقين فى الأحزان، وبذلك يثيرون العاطفة المحتدمة لدى الجمهور. وأخيراً يجب على وسائل الإعلام أن تكون أكثر استجابة لمطالب الحكومة بالتعاون لتجنب نشر أنباء عن تحركات عسكرية قد تتداخل مع العمليات الانتقامية أو عمليات الإنقاذ.

ومع ذلك، فإن المسئولية الأولى فى التعامل مع الإرهابيين بشكل فعال، تقع فى التحليل الأخير على عاتق الحكومة. والحق يقال إن الحكومة تتحمل قدر كبير من اللوم، إن لم يكن أكثر من اللوم الذى يوجه لوسائل الإعلام عن تصعيد أزمة الرهائن إلى أبعد بكثير من أهميتها الفعلية. ولابد أن تدرك الحكومة أنها بالإقلال من حق مواطنيها فى أن يكونوا مطلعين بصورة جيدة، والدوران من حول القنوات الضرورية لسياسة السلطة التنفيذية والتشريعية، إنما تخاطر بمنح الإرهابيين نصراً

هاماً.

وقد أعلن العلامة الدستورى الكسندر بيكل Alexander Bickel فى قضية أوراق البنتاجون، إن الواجب المفترض على الصحافة هو النشر، والواجب المفترض على الحكومة هو أن تحكم. والاثنان غير متماثلين. إذ أن إحدى الضمانات التى لم تكتب فى الدستور بوضوح، هى إن الصحافة سوف تفسر مسئوليتها بنفس الطريقة التى تفعلها الحكومة. وكان هذا الفصل هو أحد الأهداف الأساسية فى إقرار حماية حرية الكلام فى التعديل الأول. ويضع هودنج كارتر الثانى هذه النقطة فى محيط معاصر له صلة وثيقة بالموضوع، إذ يقول:

> عندما تبدأ الصحافة فى التفكير فيما يتعلق بالتزام الحكومة، أو تبدأ الحكومة فى التفكير فيما يتعلق بضروريات الصحافة، فإنك سوف تحصل على مشكلات حقيقية. لماذا؟ لأن هناك مجتمعات تفكر فيها الصحافة باستمرار فيما يتعلق بما هو فى صالح الحكومة والبلاد، وهى تصدر صحفاً مثل «البرافدا».

٦

الإرهاب، تغطية وسائل الإعلام واستجابة الحكومة

روبرت ب. أوكلى

إن كارثة « إيران - كونترا» المفاجئة التي نتجت عن محاولة إدارة ريجان لتهدئة الانتقاد السياسى عن طريق عقد صفقة سرية لتقديم الأسلحة مقابل الرهائن، وهى صفقة تتناقض تماماً مع سياستها العامة التى كررتها مراراً عن عدم إجراء أية صفقات مع الإرهابيين، وتأكيد الدور الحاسم لوسائل الإعلام فى السياسة الخارجية. وكانت التغطية المكثفة التي أعطيت للرهائن الأمريكيين فى لبنان، وتشمل مقابلات مع الأسر وشرائط الفيديو المسجلة للرهائن وهم يهاجمون الإدارة لأنها لم تفعل إلا القليل للغاية، مقدمة لكشف مفاجآة مذهلة لما كان يجرى وراء الكواليس للوصول إلى إطلاق سراحهم. وكانت كثافة التغطية هى السبب الأول فى مباشرة الدبلوماسية السرية غير العادية فى المقام الأول: لتقليل التأثير السياسى السلبى القوى على الإدارة لتغطية وسائل الإعلام للإرهاب.

وكانت هناك حكومات أخرى وضعتها الظروف فى ورطة مماثلة. فتقارير وسائل الإعلام فى فرنسا التى ركزت على الرهائن الفرنسيين فى لبنان، وحوادث

التفجيرات فى باريس، والأعمال الشخصية للرئيس فرنسوا ميتران ورئيس الوزراء جاك شيراك، أوجدت انفعالات سياسية كبرى، أدت إلى عقد صفقات سرية مع الإرهابيين، وعندما فشلت تلك الصفقات فى أن تؤتى ثمارها وتكشفت للصحافة الفرنسية، فإنها أضعفت حزب ميتران الاشتراكى فى انتخابات الجمعية الوطنية. وفى إيطاليا سقطت حكومة بتينو كراكسى نتيجة الجدل العام حول دورها فى حادث اختطاف السفينة «آكيلى لاورو» فى أواخر عام ١٩٨٥. كما أن الدور الهام الذى لعبته أزمة الرهائن فى السفارة فى طهران فى هزيمة الرئيس جيمى كارتر أمام رونالد ريجان عام ١٩٨٠، لا يمكن نسيانه. وما تكشف عن الحملة المسماه تشويه المعلومات ضد ليبيا، والمقايضات السرية للسلاح مع إيران مقابل الرهائن الأمريكيين، سببت أيضاً ضرراً شديداً لإدارة ريجان.

وكما تشير الأمثلة السابقة، فإن أحداث الإرهاب تميل إلى أن تكون أكثر علانية، مشحونة بالانفعال، كما أنها تولد انفعالات سياسية أكبر من التطورات الأخرى. وربما كان تأثير التليفزيون - والافتتان المروع للمشاهدين بأحداث الإرهاب وتعاطفهم مع عائلات الضحايا ـ يفسر الأثر الضخم للأزمات التى يثيرها الإرهاب على أعمال الحكومات، بل ومصائرها. وربما كانت هى المحاولات المتعمدة والبارعة فى الغالب التى يبذلها الإرهابيون لاستغلال تغطية وسائل الإعلام. ومهما كان السبب أو الأسباب، فقد أصبحت هذه الظاهرة تزداد أهمية فى السنوات الأخيرة، ومن المتوقع أن تبقى كذلك فى المستقبل القريب، مع التسليم باحتمالات نشاط إرهابى متواصل على مستوى مرتفع. ومن ثم فإنها جديرة بالدراسة.

إن العلاقة التفاعلية بين الإرهاب، وتغطية وسائل الإعلام واستجابة الحكومة، تطرح مشكلات حادة بصفة خاصة للدول الديموقراطية، التى تجعلها تقاليدها القوية والعمليات المقننة لحرية نشر المعلومات، واستجابات الرأى العام أكثر تعرضاً للضغوط التى تولدها وسائل الإعلام مما تفعل فى المجتمعات الأقل تقدماً. وهناك أهداف سياسية لأغلب الأنشطة الإرهابية، كما أن التأثير المضخم الذى تضيفه العلانية يدركه جيداً أولئك الذين وراء هذه الأنشطة. كما يفهمه أيضاً صانعو القرار فى وسائل الإعلام الذين يجدون أنفسهم واقعين بين أهداف الحفاظ على حرية التعبير، وبين إشباع طلب جمهورهم من ناحية، وبين أن يتعرفوا بصورة تفيد خطط

الإرهابيين من ناحية أخرى.

وتكافح الحكومات أيضاً الرغبة فى التحكم فى تغطية وسائل الإعلام من أجل تقليص تأثير الإرهاب، والحاجة إلى تحويل التغطية لفائدتها الخاصة، والمشكلات السياسية ـ القانونية التى تطرحها أية محاولة لتقييد الصحافة. وكان الجدل حول هذه المعضلات شديداً. وقد مضى البعض إلى حد الدعوة إلى مراقبة حكومية مباشرة على وسائل الإعلام على أساس أن أشكالاً مختلفة من الإرهاب تؤثر فيها بل وتنتجها تغطية غير عادية لوسائل الإعلام الجماهيرية. وهاجم آخرون حتى الإشارة إلى خطوط توجيهية اختيارية باعتبار أنها غير دستورية، وغير ديموقراطية، وغير أمريكية.

اختطاف طائرة الخطوط الجوية العالمية

إن مأساة الأيام السبعة عشرة لاختطاف طائرة الخطوط الجوية العالمية فى يونيو ١٩٨٥ حفزت وكشفت بوضوح شديد الاهتمامات المختلفة فى هذه المناقشة. فقد كان واضحاً منذ البداية أن الإرهابيين ومن يساندهم يرون أن العلانية الدولية، والضغط العام الذى يمكن أن تولده ضد الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية، هى العنصر الرئيسى فى استراتيجيتهم. وكان الطيران بين بيروت والجزائر جيئة وذهاباً قد أبرز المأساة التى حظيت بعلانية إلى حد كبير، كما فعلت البلاغات التى صيغت بعناية، والإفراج التدريجى عن كل الركاب عدا الذكور الأمريكيين مقابل الرهائن المحتجزين بواسطة اليونان وقبرص، وصدمة قتل البحار روبرت ستيثم، والرسائل المؤثرة من الركاب الباقين إلى الرئيس ريجان. وفى الوقت الذى عادت فيه الطائرة إلى الجزائر، كان الإرهابيون ومن ينصحونهم فى بيروت لديهم ما يدعو إلى الابتهاج وقبول اقتراح اللجنة الدولية للصليب الأحمر وحكومة الجزائر بالبقاء هناك والتفاوض. ثم حلقت الطائرة فجأة ودون توقع إلى بيروت بعد فترة قصيرة من إعلان التليفزيون الأمريكى ومحطات الإذاعة أن «قوة الدلتا» تطير إلى الجزائر.

وقد انتهت المرحلة الأولى من الاختطاف فى بيروت، حيث تم نقل الركاب إلى مخابىء بعيدة عن متناول الإنقاذ العسكرى وقد استحوذت على حكومة ريجان

والجمهور الأمريكى فكرة الحاجة إلى إعادتهم. وقد رفض الرئيس ريجان طلب الإرهابيين غير القابل للتفاوض، لإطلاق سراح المعتقلين فى إسرائيل، بينما عمل الإرهابيون لإشباع شهية شبكات التليفزيون لتغطية الحادث إلى أقصى حد. واستجابة للمناشدات العامة والسياسية غير الواقعية لاتخاذ عمل سريع نتيجة لهذه التغطية، اشترى الرئيس ريجان وقتاً، وخفف الضغط بإعلانه مقاطعة مطار أثينا، وأيضاً سلسلة من إجراءات بعيدة المدى لدعم أمن الطيران المدنى، وعين نائب الرئيس بوش لرئاسة قوة للمهام الخاصة.

وخلال مرحلة بيروت التى استمرت أسبوعين، أصبح موضوع اختطاف طائرة الخطوط الجوية العالمية أكثر من مجرد حدث لوسائل الإعلام، ينافس أزمة الرهائن فى سفارة طهران. فقد هرعت أطقم التصوير والمراسلين إلى بيروت حيث نظمت لهم مناسبات خاصة: حديث خاص تجريه شبكة التليفزيون مع نبيه برّى زعيم حزب «أمل»؛ ومشهد آخر مثير لقائد طائرة الخطوط الجوية العالمية جون تستراك فى كابينة القيادة حيث يوجد إرهابى يغطى رأسه بقلنسوة وقد أمسك مسدساً مصوباً إلى رأس الطيار؛ وتصريحات موجزة على الهواء من الإرهابيين، وممثلو حزب أمل، وألين كونويل المتحدث باسم الرهائن؛ ومؤتمر صحفى يصور العديد من الرهائن؛ وعشاء مفاجئ يستضيف فيه الإرهابيون الرهائن فى فندق على الشاطىء مع تغطية تليفزيونية لتمثيل كيفية وقوع الحدث. وقد تمت مقابلات مكثفة مع أعضاء الأسر، وطار بعضهم إلى الخارج بواسطة منافذ وسائل الإعلام للعمل مراسلين بالنيابة للحصول على معلومات عن أحبائهم.

وقال ديفيد مارتن وجون والكوت فى كتابهما «أفضل الخطط التى وضعت: حرب أمريكا ضد الإرهاب»، وهما يصفان دور الصحافة باعتبارها «سيركاً دمويا»، إن الصحافة أصبحت شريكاً فى موقف الرهائن. فقد كان ديفيد هارتمان يتصل بنبيه برّى كل صباح لكى يتفاوض حول قصة اليوم الخبرية، ويسأله: «هل هناك أية كلمة أخيرة للرئيس ريجان؟»

واستجابة لحوادث الاختطاف والحرب الخاطفة المصاحبة لوسائل الإعلام، كانت هناك اجتماعات عليا عديدة تعقد فى واشنطن. وظهر الرئيس ريجان ووزير الخارجية

جورج شولتز عدة مرات فى التليفزيون ليكررا تأكيد رفضهما لمبادلة أى معتقل. وتبعت ذلك مناقشات عامة وخاصة بين واشنطن وتل أبيب حول ما إذا كان ينبغى على إسرائيل أن تستأنف برنامجها السابق الذى توقف للإفراج عن المعتقلين، ومتى؟ وكانت هناك أيضاً اتصالات عديدة متبادلة بين إدارة ريجان وحكومات أخرى، بدأتها الحكومات التى ترغب فى القيام بدور (وأن يشاهدوا ما يقومون به) فى إطلاق سراح الأسرى. واستجابة للضغوط الدولية، وجدت كل من سوريا ونبيه برّى نفسيهما فى الواقع ودون توقع، يُجتذبون إلى مدار أولئك الذين يسعون إلى حل مبكر للأزمه. وهكذا فإنه عندما فشلت سوريا فى تقديم أسرى أطلق سراحهم أثناء مؤتمر صحفى كان مقرراً عقده فى دمشق، اتجهت إلى طهران لكى تجعل أتباع آية الله الخمينى فى لبنان لإزالة العقبة الباقية. وتم ذلك وأفرج عن الرهائن دون حدوث أى إفراج اسرائيلى عن المعتقلين لديها، وبلا أى وعد محدد عن موعد استئناف برنامج الإفراج عنهم أو إكماله.

جدل حول دور وسائل الإعلام

عقب حل حادث طائرة الخطوط الجوية العالمية، تم توجيه اهتماماً كبيراً إلى توطيد الدور المناسب لوسائل الإعلام فى تغطية الإرهاب. وقد تضمن ذلك جدل فى الاجتماع السنوى لنقابة المحامين الأمريكيين الذى عقد فى لندن فى يوليو ١٩٨٥، وجلسات استماع فى لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب فى ٣٠ يوليو ١٩٨٥، وعمل قوة المهام الخاصة التابعة لنائب الرئيس. وكان الحافز المبدئى لصانعى السياسة هو البحث عن ضوابط رسمية لوسائل الإعلام تقوم على أساس أن التغطية غير المقيدة تشجع الإرهاب مستقبلاً (بجعله يبدو قوياً ورومانتيكيا) وأنه كثيراً ما يساعد الإرهابيين خلال حوادث جارية (بكشف تحركات عسكرية مثلاً). وقد عرض علماء ومحامون وأعضاء كونجرس وغيرهم آراءهم، واقترح البعض خطوطاً توجيهية اختيارية لكل وسائل الإعلام. وكثيراً ما كان الانتقاد بين وسائل الإعلام أكثر قسوة وأكثر كشفاً، وربما أكثر فعالية فى كبح التجاوزات. غير أن التركيز فى هذا الانتقاد كان يميل إلى أن يكون ذا طابع فردى لا عام، وبصورة مؤقته لا دائمة.

ولخصت كاثرين جراهام بصحيفة «الواشنطن بوست» الرأى السائد لوسائل الإعلام وذلك فى محاضرة ألقتها فى ٦ ديسمبر ١٩٨٥، وهو يعارض فى حدة حتى الخطوط التوجيهية العامة. وقالت ك. جراهام إن قادة وسائل الإعلام يمكنهم، بل وينبغى عليهم، أن يعالجوا المشكلات المعروفة، ولكنها اعترفت بأن المنافسة الشديدة، وخاصة بين وسائل الإعلام الإلكترونية، تنتج «أكثر العوامل المشتركة انخفاضاً» والتى بمقتضاها «يستطيع أقل شخص مسئول فى العملية، أن يحدد مستوى التغطية للجميع».

وقد كرست قوة المهام الخاصة لنائب الرئيس قدراً كبيراً من الاهتمام لقضية وسائل الإعلام، حيث تولى نائب الرئيس نفسه المناقشة مع مجموعة متميزة من ممثلى وسائل الإعلام. وفى النهاية أصدرت قوة المهام الخاصة قرارها برفض التوصية بوضع خطوط توجيهية فى حد ذاتها، حيث توقعت معارضة ضخمة لها من وسائل الإعلام. وبدلاً من ذلك عينت «ممارسات معينة لوسائل الإعلام يمكن أن تؤدى إلى إثارة مشكلات خلال إحدى الحوادث» (مثل إذاعة أحاديث على الهواء مع الإرهابيين والرهائن) وناشدت وسائل الإعلام أن تعد الوسائل الخاصة لعلاج هذه الممارسات.

رهائن بيروت

أثارت أزمة رهائن بيروت خلال أواخر ١٩٨٥ و ١٩٨٦ قضايا مماثلة لما أثير فى حادثى طائرة الخطوط الجوية العالمية رقم ٨٤٧، وسفارة طهران. كما أنها كشفت أيضاً المزيد من محاولات الإرهابيين استغلال وسائل الإعلام. فقد استخدم الخاطفون وسائل الإعلام ببراعة مستخدمين القلق الطبيعى لعائلات الرهائن ولزيادة ضغوط الجماهير على الحكومتين الأمريكية والفرنسية من أجل التسليم بمطالبهم. حاول الإرهابيون الحفاظ على اهتمام الجمهور وضغطه بفرض المادة والتحكم فى توقيت إذاعة الرسائل وشرائط الفيديو التى سجلها الرهائن - واستخدام لغة مشحونة بالعواطف، واتهام الحكومات بالتخلى عنهم، أو القول بأن تنفيذ الإعدام فيهم وشيك، مع فترات طويلة من توقف الاتصال، مع تفجير عاطفى من النداءات العلنية و / أو التهديدات ضد ما يعتبرونه أوقات سياسية مواتية. وكما أوضحت مجلة «نيوزويك» فى عدد ٢٠

أكتوبر ١٩٨٦ ـ وتأكد فيما بعد بالإفراج عن الرهائن ـ أنه لم يكن هناك أى شك فى أن الإرهابيين يسيطرون تماماً على وصول المعلومات إلى أسراهم، وقدرتهم على الاتصال بالعالم الخارجى. وقد أعطى ذلك للخاطفين قدراً كبيراً من التأثير على تقديرات ومفاهيم وتصريحات رهائنهم. وكان ثناء ديفيد جاكوبسون المتدفق على إدارة ريجان لدى إطلاق سراحه يتناقض بوضوح مع انتقاده المسجل على شريط فيديو للإدارة وهو فى الأسر.

وقد أحدث الإفراج عن الأب لورنس جنكو فى يوليو ١٩٨٦ قدراً كبيراً من المشاعر الدولية لتحرير كل الرهائن السابقين، وقد تضمنت نداءات من البابا وأسقف كانتربرى، وزعماء آخرون ذوو مكانة مرموقة. والواضح أن الإرهابيون، وقد رأوا أمامهم الفرصة لتنشيط الضغط العام على إدارة ريجان، قطعوا فترة طويلة من الصمت بإذاعة وابل من البيانات والرسائل من الرهائن، وشرائط مسجلة من آخرين. وتعرضت فرنسا أيضاً لحملة من الرسائل وشرائط الفيديو المسجلة والمذاعة. وبعد أسابيع قليلة تراجعت التهديدات لتخلى الطريق لمزيد من النداءات المراوغة.

وعندما أصبح اعتقال الاتحاد السوفيتى لمراسل صحفية «يو. إس. أند وورلد ريبورت» نيك دانيلوف قضية كبرى للرئيس ريجان، جاء على الفور تقريباً نداء من بعض أسر الرهائن يطالب باهتمام وجهد مماثلين من الإدارة لتحرير رهائن بيروت، رغم عدم التماثل بين الموقفين. والتقط الخاطفون هذا الخيط العاطفى، واستغلوه خلال ست وثلاثين ساعة فى إعلان جهاد إسلامى فى بيروت. وعندما تم اطلاق سراح دانيلوف، أنتج شريط فيديو مسجل على وجه السرعة، ناشد فيه اثنان من الرهائن (ديفيد جاكوبسون وتيرى أندرسون مراسل الأسوشيتد برس) الرئيس ريجان وضع ترتيبات للإفراج عنهما، واتهماه بالإهمال المتعمد. وقد ظهر أندرسون لأول مرة فى شريط فيديو. وكان هدف خاطفيه بوضوح هو تعزيز مشاركة وسائل الإعلام الأمريكية، وإبراز وجوه التشابه الظاهرى مع حالة دانيلوف. ومما يلفت النظر أنه حتى فى الوقت الذى لاحظ فيه معلقو الشبكات تزايد الضغط الذى وضعته هذه الشرائط علي الرئيس ريجان، فإنهم عرضوها مراراً، وتجنبوا أى تعليق على الاستغلال المحتمل للإرهابيين.

وقد ازداد الضغط على الإدارة من عائلات الرهائن ووسائل الإعلام والرأى العام، والكونجرس إلى حد كبير. واستجابة لذلك، قدمت الإدارة تفاصيل إضافية عن سياستها وجهودها لتحرير الرهائن فى حدود تلك السياسات. ولكن ذلك لم ينتج أى ذعر، وتمسكت الإدارة بمعارضتها العلنية لتبادل الأسرى.

وبتقليل ردود الفعل الممكن رؤيتها للضغوط الجماهيرية، حاول الرئيس ريجان تجنب أعمال، مثل التعهد بالبقاء فى البيت الأبيض إلى أن يطلق سراح الرهائن، أو إجراء مفاوضات عاجلة يمكن رؤيتها إلى حد كبير مع الخاطفين، مما قد يشجع الإرهابيين على الظن بأن موقفهم فى المساومة قوى. ولكن لم يغلق الباب أمام الحوار، كما فعل الرئيس نيكسون خلال أزمة رهائن الخرطوم فى عام ١٩٧٢، مما كان له من نتائج قاتلة. ففى ذلك الحادث عندما سمع الإرهابيون فى الإذاعة أن الرئيس شخصياً استبعد إجراء أية مفاوضات من أى نوع وإرسال فريق خاص من واشنطن، قاموا بقتل الأسرى فوراً، وهم كليو نويل السفير الأمريكى فى السودان ونائبه كيرتس نون.

وفى عمليات إرهابية أخرى، شملت بعض حوادث خطف الطائرات، كانت دوافع مرتكبيها واستخدام العلانية مختلفة. إذ أن عمليات خطف طائرة مصر للطيران فى نوفمبر عام ١٩٨٥، والهجمات على مطارى روما وفيينا فى وقت واحد تقريباً فى مارس وإبريل عام ١٩٨٦، والهجمات على طائرة بان أمريكان فى كراتشى ومعبد يهودى فى اسطنبول فى سبتمبر ١٩٨٦، تمت بسرعة، وكان القصد الواضح منها هو توحيد صدمات للتخويف وإظهار قدرات الإرهابيين. ولم يقم الإرهابيون بأية محاولة للدخول فى معركة رأى عام أو السعى إلى الحصول على مقابل، مثل الإفراج عن أسرى. وقد ألمحت بياناتهم بشكل غير مباشر فقط عن هويتهم، ولم تقدم أية طلبات محددة. وفى بعض الأحيان أدخلت القضية الفلسطينية، ولكن هذا كان يستهدف فقط إضافة سبب منطقى عام للانتقام. وقد بدا أن الهدف الرئيسى للإرهابيين هو مجرد إظهار قدرتهم على أن يعاقبوا أعداءهم بالموت والدمار مهما كانوا وحيثما وجدوا. واستخدمت تغطية وسائل الإعلام الحيوية للموتى فى هذه الأحداث الدموية، وخاصة بواسطة التليفزيون لتعزيز مزاعم الإرهابيين.

وفى غرب أوروبا، وأنحاء البحر المتوسط، وأيضاً فى الولايات المتحدة، تدفق الشعور بالقلق حول الإرهاب. وقد انتقدت الحكومات فى الخارج لأنها لم تفعل إلاّ القليل جداً لردعه، كما انتقدت الولايات المتحدة بسبب اندفاعها المتهور المتصور فى الردع بالقوة. وكان رد الفعل الأولى لحكومات غرب أوروبا يميل إلى الحذر والارتباك والتراخى. بينما كان رد الفعل فى الولايات المتحدة لحوادث طائرة مصر للطيران والهجمات فى روما وفيينا، مزيج من الخوف والغضب والرغبة فى المعاقبة واستياء شديد من الحكومات الأوروبية فى عدم توفير حماية أفضل. وكان الرأى العام والسياسى كله وراء قرار الرئيس ريجان فى ٨ يناير ١٩٨٦ بفرض عقوبات اقتصادية عامة على ليبيا.

وقد عجلت تهديدات العقيد معمر القذافى الساخرة للغاية ضد الولايات المتحدة رداً على عقوبات ٨ يناير ١٩٨٦ بهذه التطورات، وأحدثت تأييداً قوياً لاتهام الإدارة الأمريكية لليبيا بأنها مسئولة بصورة مباشرة عن حادث تفجير ملهى «لابيل» ببرلين والذى وقع بعد ذلك. وأيدت استطلاعات الرأى العام، وتعليقات افتتاحيات الصحف بقوة قصف الرئيس ريجان لليبيا فى ١٥ أبريل، وألغى الأمريكيون خططهم للسفر إلى أوروبا، حيث فاحت روائح من الانتقاد الأوروبى للغارة والخوف من أحداث إرهابية أخرى.

ومع ذلك فإن استعراضاً موجزاً للأحداث الإرهابية التى وقعت خلال تلك الفترة يظهر أن قلق الجمهور الأمريكى كان مغالى فيه. ففى خلال ١٩٨٥ - ١٩٨٦ لم يكن الأمريكيون هم الأهداف الرئيسية للإرهاب فى أوروبا. بل إنهم فى الواقع كانوا ضحايا فى أقل من خمسة فى المائة من مجموع الحوادث، وكان عدد الأمريكيين الذين لقوا مصرعهم أقل من عشرين، وهو عدد يثير السخرية إذا قورن بعدد الذين قتلوا بصورة عنيفة ومفاجئة فى حوادث المرور المحلية، وهو أكثر من ٤٣ ألفاً. غير أن الصور التى بثها التليفزيون عن الضحايا الأمريكيين، وتصريحات الإرهابيين، وعدم بذل أى جهد جاد سواء من الإدارة أو وسائل الإعلام لتهدئة وإبلاغ وجهة نظرها إلى الجمهور، أحدث نوعاً من هيستيريا معادية للأوروبيين لفترة استمرت عدة شهور. وقد بدأ ذلك بالنسبة للبعض فى الإدارة طريقة مفيدة للتنفيس عن شعورهم

بالإحباط لعدم تعاون الأوروبيين. وبحلول خريف ١٩٨٦، استطاعت الجهود المتباطئة لحكومات غربية مختلفة لتنسيق سياساتها للتشديد لمكافحة الإرهاب مع سياسات الولايات المتحدة، بالإضافة إلى الانخفاض الحاد فى حوادث الإرهاب، إلى إعادة قدر من التفاهم المتبادل. ومع ذلك فإن الشك الأساسى والتوتر الكامن عبر الأطلنطى لم يعودا إلى مستوياتهما السابقة المنخفضة. وخلاصة القول، أن الإرهابيين فى الشرق الأوسط قد أظهروا مدى الضرر السياسى الطويل الأمد الذى يستطيعون عمله، حتى فى غياب أى نجاح قصير الأمد فى تحقيق مطالبهم المحددة.

وإدراكاً للتأثير السياسى للتغطية الصحفية، وخيبة الأمل لعجزها عن الحصول على ضوابط تنظيمية على هذه التغطية، فقد هددت إدارة ريجان فى منتصف ١٩٨٦ كلاً من ممثلى وسائل الإعلام ومسئولى الحكومة بأنها سوف تطبق بصورة صارمة القوانين الموجودة ضد الإفشاء بمعلومات سرية دون ترخيص. وكان هذا التهديد مصحوبا بحوار على مستوى عال مع كبار صانعى السياسة فى وسائل الإعلام (وبينهم بنيامين برادلى من «واشنطن بوست») وزيادة تحقيقات مكتب التحقيق الفيدرالى والوكالة الداخلية عن تسريبات الأنباء المشتبه فيها، مع معاقبة ثلاثة موظفين على الأقل ممن يشغلون مراكز متوسطة.

وإدراكاً لاهتمام الإرهابيين الحاد بما ينشر فى وسائل الإعلام، بدأت إدارة ريجان إعطاء أحاديث عديدة للنشر وعدم النشر، كما قامت بأعمال أخرى لتعزيز سياساتها العامة، مثل رفضها حتى بحث أى مبادلة للأسرى فى الكويت، وتضليل تحركات الإرهابيين عن طريق استخدام تسريب متعمد لأخبار عن تحركات عسكرية لتخويف القذافى. وبإفشاء متعمد لمعلومات حساسة (على سبيل المثال، اعتراض الاتصالات الليبية بشأن هجمات الإرهابيين) حاولت الإدارة كسب تأييد جماهيرى وسياسى لسياستها لمكافحة الإرهاب.

وفى نفس الوقت الذى كانت إدارة ريجان تناضل فيه علناً مع الإرهابيين من أجل رأى شعبى خلال ١٩٨٥ - ١٩٨٦، واستعرضت عضلاتها ضد ليبيا، فإنها ركزت على نهجين سريين مكثفين لحل أزمة الرهائن التى تزداد إيلاماً: جمع معلومات، وإعداد خطط طوارىء لقيام طائرات عسكرية بإنقاذ الرهائن، وفتح

اتصالات مباشرة وغير مباشرة مع إيران لتقرير أية مجموعة من الضغط والحوافز سوف تؤدى إلى تحسين طويل الأمد فى العلاقات والإفراج القصير المدى عن الرهائن.

ولم تلتقط وسائل الإعلام غير القليل جداً من هذا النشاط، ولم تكن حالات التسريب القليلة التى كان من المتعذر اجتنابها والتى حدثت بالفعل لم تكن عرضة لتحقيق جاد، إلى أن أدى فضح المعاملات مع إيران بواسطة صحيفة لبنانية مغمورة فى أوائل نوفمبر ١٩٨٦ إلى إطلاق عاصفة نارية من اهتمام وسائل الإعلام، وسلسلة من تحقيقات الكونجرس التى كشفت مسألة إيران ـ كونترا التى هزت الإدارة.

وقد أنشأت الإدارة وحدة لجمع المعلومات، محصورة إلى حد كبير من كل الوكالات وكل المصادر، بجانب إجراءً سرياً مماثلاً لدراسة إمكانيات إنقاذ الأسرى بوسيلة عسكرية. وتم وضع عدد من خطط معينة فى أوقات مختلفة لمواقف مختلفة، ولكن لم يتم الموافقة على أى منها فى النهاية، لأن الشكوك والمخاطر كانت تعتبر كبيرة للغاية، واحتمال الإنقاذ بطريقة مأمونة كان ضئيلاً جداً. وكانت سوريا تفتقر إلى التأثير على الإرهابيين لتحقيق الإفراج عن الرهائن. وقد ترك ذلك إيران باعتبارها الطريق الوحيد لإطلاق سراحهم، ولكن الضغوط الاقتصادية والسياسية لم يكن لهما أى تأثير. ومن ثم فإن التركيز الاستراتيجى طوال الوقت على التعاملات الأمريكية مع إيران تراجع ليفسح الطريق للمساومة على مبادلة الرهائن فى مقابل الأسلحة. وأصبح النشاط الذى يحيط بهذه المحاولة محموماً تقريباً كلما اقتربت انتخابات الكونجرس ١٩٨٦.

توصيات

أصبح التأثير المخرب المحتمل على المدى القصير والمزعج على المدى الطويل للإرهاب على كل من السياسة الخارجية والسياسة الداخلية واضحاً تماماً، وخاصة للإرهابيين. كما كانت قدرة وسائل الإعلام، ولاسيما التليفزيون، على تضخيم ذلك التأثير واضحة أيضاً لدى ممثلى وسائل الإعلام الرئيسيين، بقدر ما هو لدى مسئولى الحكومة والإرهابيين. وكما ذكر بريان جينكينز من شركة «راند» إن العلانية التى

منحت لأعمال الإرهابيين خلقت ذعراً لا يتناسب مع الضرر الذى تسببه هذه الحوادث. وسوف تزداد قدرة وسائل الإعلام على التضخيم إلى حد كبير كلما أحدثت التقدمات التكنولوجية تدفقاً أكثر حرية للمعلومات التى يذيعها التليفزيون، بل ومنافسة أكثر ضراوة مع ما تذيعه الأقمار الصناعية لكى تجتاز الحدود القومية والقيود الحكومية بسهولة. ومن أجل التعامل مع هذه المشكلة، لابد أن يجتمع كبار المسئولين فى الحكومة وأجهزة الإعلام، كل على حدة، وبصورة جماعية، إذ أنها مهما استغرقت من وقت ستقوم بوضع خطوط توجيهية رسمية أو غير رسمية، أو ترتيبات أخرى سوف تحمى المصلحة القومية، وكذلك حق الجمهور فى أن يعرف.

وعلى ممثلى وسائل الإعلام أن يعيدوا النظر فى طاعتهم العمياء لمبدأ التبادل الحر للمعلومات، وأن يضعوا الخطوط التوجيهية لتغطية الحوادث الإرهابية، دون أن يغيب عن بالهم الفروق بين وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية. ويمكن الاعتماد فى ذلك على الخطوط التوجيهية الداخلية السارية فعلاً فى عدد من شبكات التليفزيون والإذاعة، والصحف اليومية والمجلات. وقد تم القيام بعمل مفيد لوضع خطوط توجيهية تشمل الصناعة كلها ـ بين أشياء أخرى ـ بواسطة قوة المهام الخاصة بشأن الإرهاب التابعة للجنة الاستشارية القومية حول معايير وأهداف القضاء الجنائى، وقوة المهام الخاصة التابعة لنائب الرئيس، ونقابة المحامين الأمريكيين ولجنتها المشتركة مع اتحاد ناشرى الصحف. كما يمكن العثور على مقترحات مفيدة فى دراسة حديثة أعدت لصندوق القرن العشرين بمعرفة مايكل أونيل، والتى تحث بقوة على وضع ضوابط على التغطية التليفزيونية.

وسوف يكون إنشاء نوع ما من اللجان الدائمة لوسائل الإعلام لمعالجة هذه المشكلات (يقترح أونيل إحياء مجلس الأخبار القومى) إضافة ممتازة للدلائل الإرشادية وتجعلها أكثر فاعلية. ومعرفة التقلبات والثغرات التى فى الخطوط التوجيهية ومشكلات تطويعها وفقاً للحوادث المختلفة، تستطيع مثل هذه اللجنة أن تتحكم بحرية فى أسلوب التوافق، وإذا دعت الضرورة، إصدار تذكيرات أو تحذيرات. ومن الممكن أن يتم ذلك فى سرية تامة وغير رسمية عن الانتهاك الأولى أو البسيط، ولكنها تكون علنية ورسمية عن الانتهاكات الصارخة أو من يكرر الخطأ. وفى

محيط وسائل الإعلام الذى تشتد فيه المنافسة، ومع قضية حساسة مثل الإرهاب، فإنه ينبغى أن تكون الخطوط التوجيهية الاختيارية مع نظام التحذيرات عقوبة كافيه دون أية حاجة إلى تنظيم أو تشريع حكومى.

ويحتاج ممثلو الحكومة أن يراعوا بصورة جادة الملاحظات التالية لقوة المهام الخاصة التابعة لنائب الرئيس وهى:

> إنه من الضرورى... أن تتعاون الحكومة ووسائل الإعلام خلال أى حادث إرهابى...
>
> وهناك صعوبة بالنسبة للصحافة، وهى أنها لا تستطيع تقديم تغطية دقيقة تراعى الخطر على العمل الحكومى إلا إذا كان لديها بعض الإحساس الدقيق عما تحاوله الحكومة. وتستطيع الحكومات مساعدتها بتقديم أكبر قدر من المعلومات المناسبة الفعلية كما يسمح الموقف...
>
> وعلى الحكومة مسئولية الاحتفاظ باتصالات فعالة خلال أى حادث إرهابى. كما ينبغى أن يضع المسئولون تعليقاتهم داخل توجيه مسموح بنشره، وتجنب إرسال إشارات غير مقصودة، أو تضلل حكومات أخرى...
>
> وعلى مجموعات العمل بين الوكالات أن تقدم توجيهاً محدداً لكل المتحدثين باسمها بشأن بيانات عامة منسقة. إذ أن المعلومات غير الدقيقة بلا تنسيق قد تنتج...

وبالإضافة إلى البيانات العامة التى تصدرها الإدارة، والمكاتبات غير المسموح بنشرها، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، فإنها يجب أن يحتفظ بها. إذ أن العلاقات بين الإدارة ووسائل الإعلام سوف تفيد إلى حد كبير، مثلما ستفعل تغطية حوادث إرهابية معينة، إذا أمكن إطلاع مجموعة صغيرة من وسائل الإعلام عليها بإيجاز وانتظام باعتبارها سراً لا يجوز إفشاءه، وخلال حوادث الإرهاب أيضاً. وكان لدى المملكة المتحدة منذ وقت بعيد مثل هذا الترتيب غير المعلن، وإن كان مقبولاً من

الطرفين، من أجل حالات الطوارىء القومية. وسيكون الهدف هو مناقشات صريحة ليست للنشر لتهديدات الإرهابيين، ومواقف وأعمال أمريكا والحكومات الأخرى، بالإضافة إلى حاجة الجمهور وحقه فى أن يعرف. وإذا لم تتغير القواعد الإجرائية باتفاق مشترك، فسوف يتفق كل الحاضرين على عدم نشر تفاصيل أية معلومات حساسة لم تعلنها الحكومة، وإن كان من المتوقع أن يشاركوا زملاءهم فى هذه المعلومات. غير أن مسئولى الحكومة من جانبهم سوف يحتاجون إلى أن يكونوا أكثر صراحة فى البوح بالمعلومات لوسائل الإعلام. ومن الواضح أن أى تشويه للمعلومات أو تلفيق قصص لا تؤيدها الوقائع تماماً سوف يقتل ثقة وسائل الإعلام ويبطل فائدة العملية.

تـــذيـــــل

حيث أن هذا البحث كتب أولاً فى أواخر عام ١٩٨٦، فقد وقعت تغييرات هامة فى معالجة وسائل الإعلام للحوادث الإرهابية. وتزامن ذلك مع تعيين فرانك كارلوتشى والجنرال كولين باول كمستشار ونائب مستشار للأمن القومى للرئيس ريجان فى يناير ١٩٨٧، وتعيين مارلين فيتزووتر للتعامل مع وسائل الإعلام فى البيت الأبيض، إذ اختفى الخداع المتعمد للحكومة، وتراجعت شكوك وسائل الإعلام الباقية لتحل محلها مصداقية فى الداخل والخارج. وفى نفس الوقت كان هناك قرار مقصود داخل الإدارة لتخفيف تأثير تغطية وسائل الإعلام لحوادث الإرهاب، والضجة العامة التى تلت ذلك حول هذه السياسة، ومن أجل التأكد من أن الإرهابيين والدول التى تساندهم، وحلفائنا والكونجرس يفهمون جميعاً حقيقة ذلك. وقد طبقت سياسة عدم إبرام أى صفقات للإفراج عن الرهائن تطبيقاً صارماً. وعكست الإدارة صورة قلق يشوبه الهدوء والالتزام، رغم الضغوط التى أحدثها خطف أربعة أمريكيين فى بيروت عام ١٩٨٧، وأسر الكولونيل هيجنز فى جنوب لبنان عام ١٩٨٨، وحوادث أخرى. ولم تؤد تهديدات الإرهابيين ونداءات الرهائن، واستفزاز وسائل الإعلام إلى أن تفقد إدارة ريجان توازنها كما كان الحال خلال السنوات السابقة. وقد نتج عن ذلك أن تغطية وسائل الإعلام للإرهاب نقص تدريجياً فى نطاقه وكثافته، رغم عدم

وجود أى تحرك لوضع خطوط توجيهية عامة أو محددة. كما أن قضية تغطية وسائل الإعلام للإرهاب لم تجر إثارتها بأى شكل جاد خلال جلسات الاستماع فى الكونجرس حول مسألة «إيران - كونترا».

وحدث اختبار لإدارة بوش حول قضية الإرهابيين فى أواخر يوليو ١٩٨٩ بعد إعدام الكولونيل هيجنز الذى أعلن عنه، والتهديدات بقتل جوزيف سيسبيو، والسيل المعتاد من بلاغات الإرهابيين، وشرائط الفيديو ونداءات الرهائن، وبعث التغطية المكثفة لوسائل الإعلام وصيحات الجمهور. وقد اتخذ الرئيس عدداً من الخطوات للتعامل مع الأحداث نفسها والضغط الجماهيرى. وشارك بنفسه بنشاط واضح فى سلسلة من الأنشطة الدبلوماسية، وإعداد خطط طوارئ لعمل عسكرى محتمل، كما تشاور مع الكونجرس، واستخدم وسائل الإعلام ليجعل الجمهور مطلعاً بوجه عام على ما يجرى. وأوضح هو ومساعدوه فى نفس الوقت أنهم لن يصيبهم الذعر من ضغط الجمهور، وأنهم لن يكشفوا تفاصيل خطط الحكومة وأعمالها.

وكان رد فعل وسائل الإعلام فى البداية بطريقة «بافلوفية» تقريباً حيال التحركات المنسقة بمهارة والموجهة علانية إلى الإرهابيين والإيرانيين، اللذين كانا ينتظران فى لهفة، ويذيعون كل كلمة ويرتبون برامج لا حصر لها لنصح الإدارة الأمريكية الجديدة حول كيفية معالجة الموقف. ومارست بعض الشبكات التليفزيونية ضبطاً للنفس أكثر من غيرها، كما فعلت بعض الصحف والمجلات الخبرية (فقد رفضت شبكة إيه. بى. سى، على سبيل المثال، إذاعة شريط فيديو يثير الهلع أنتجه الإرهابيون يعرض إعدام الكولونيل هيجنز، بينما أظهرته بعض وسائل الإعلام بشكل بارز، كما فعلت تماماً عندما أسر الكولونيل هيجنز). وبعد الأسبوعين الأولين من الاهتمام المحموم تقريباً لوسائل الإعلام وصمود الإدارة، أخذت تغطية الصحف والتليفزيون تتناقص تدريجياً. وكان هناك شعور بأن الرئيس بوش قد اجتاز بسهولة أول اختبار له مع الإرهابيين.

وكما كتب ر. و. أبل الصغير فى «النيويورك تايمز» فى ١٧ أغسطس:

وعلى عكس السيد كارتر والسيد ريجان فى ظروف مماثلة ، فإن السيد

بوش رفض أن يسمح لأزمة الرهائن الحالية، التى تجسدت فى تهديد الإرهابيين بقتل جوزيف سيسيبو، بأن تتحكم فى اهتمامه وجدول أعماله العام. . . وقال مساعد لبوش : «كان من الممكن أن يغفر للإرهابيين فى الماضى إذا حصلوا على الانطباع بأنهم قادرين على أن يجعلوا الحكومة الأمريكية تتوقف تماماً عن العمل كلما أرادوا ذلك، وكان لدى الشعب الأمريكى أحياناً نفس الفكرة. وقد عقدنا العزم على ألا نرتكب نفس الغلطة».

٧

الحرص ومعالجة حالات التسرب

روبرت ج. ماكلوسكى

فى ١٧ يناير ١٩٨١، وعندما كنت سفيراً لأمريكا فى أثينا ، تلقيت مكالمة تليفونية من واشنطن لإبلاغى أن الرهائن الأمريكيين فى إيران سوف يطلق سراحهم قريباً على الأرجح ، وأن محطة توقفهم الأولى ستكون اليونان. وقيل لى أن السرية مسألة حيوية .

ومر اليوم التالى دون أية كلمة ، وبدأت أخشى أن تكون قد ظهرت عقدة مفاجئة. وفى ١٩ يناير، اتصلوا بى مرة أخرى لإبلاغى أن الإفراج عن الرهائن مازال متوقعاً. وأضاف المتحدث قائلاً أنه إذا سار كل شىء وفقاً للمخطط ، فإن طائرتين جزائريتين سوف تشتركان فى العملية وسوف يتطلب ذلك إعادة تزويدهما بالوقود . ومرة أخرى نصحونى بأن أحتفظ بكل المعلومات لنفسى .

وعندئذ اتخذت قرارين : أن أبلغ نائب رئيس البعثة ، وأننى إذا لم أسمع شيئاً مناقضاً حتى نهاية اليوم ، فإننى سأبلغ وزير الدفاع اليونانى كى أحصل على

موافقة على هبوط الطائرتين . وفى ذلك المساء ، قدت سيارة لا تحمل أية علامة إلى بيت الوزير ، حيث أبدى «سروره» ومنحنى موافقة مسبقة. وقلت له أن من المهم أن تعبر الطائرتان أثينا بصورة غير علنية . وكان يوم ٢٠ يناير بطبيعة الحال هو يوم تنصيب الرئيس فى واشنطن ، بينما كان التوتر بسبب قضية الرهائن يزداد عمقاً . وأذكر أننى شعرت بتأثر شديد ، لأنه فى تلك المرحلة الانتقالية المضطربة ، كانت المعلومات بشأن الإفراج عن الرهائن لاتزال محاطة بالسرية .

وفى صباح ٢٠ يناير، تلقيت برقية خاصة للغاية تذكر أن الأمريكيين سيغادرون طهران فى ذلك المساء. وتضمنت قائمة بأسمائهم وتعليمات بأن أصعد إلى الطائرتين للتأكد من أنهم جميعاً على متنيهما . وبعد أقل من ساعة ، تلقى جون سوينسون الملحق الصحفى للسفارة مكالمة تليفونية من شركة إذاعة كولومبيا بنيويورك لا تسأل عما إذا كان الرهائن قادمين إلى أثينا ، بل عما إذا كانت تستطيع الحصول على «صحفى يتكلم الإنجليزية» لكى يتحدث بصوته عندما تهبط الطائرتان بمطار هيلنيكون .

وعندما هبطت الطائرتان بعد عشر ساعات ، كان المشهد فى المطار لا يمكن السيطرة عليه. حيث كان هناك عشرات من أطقم التصوير ومخبرى الصحف الذين جاءوا من دول أخرى . وكان المسئولون الجزائريون فى حالة عصبية شديدة ، حتى إننى مُنعت من دخول الطائرتين بواسطة رجال أمن مسلحين. غير أننى نجحت فعلاً فى إبلاغ رسالة إلى السفير الأمريكى المتقاعد بروس لينجين ، الذى أكد لى فى مذكرة مكتوبة أن الجميع موجودين. وبعد فترة تأخير كبيرة، أعيد تزويد الطائرتين بالوقود وغادرتا المطار إلى الجزائر ، والباقى بعد ذلك معروف .

فهل كان تسرب الخبر متعمداً أم مصادفة ؟ كانت النتيجة فى الطرف الذى كنت موجوداً فيه مثيرة بصورة لعينة ، ولكنها ليست ضارة إلى حد خطير . فقد كانت السرية محفوظة خلال مغادرة الرهائن لطهران وهى المرحلة العصيبة. ومن تلك النقطة وما بعدها كانت المعلومات ستفقد قيمتها بصورة متزايدة، وعلى أية حال فإنه كان من المقرر فعلاً إعلانها رسمياً . ولم يصب الأمن القومى بأى أذى ، كما أن الأمريكيين لم يعودوا معرضين بعد ذلك لأى خطر .

إن ما قالته جيرترود شتاين يوماً عن زهرة لا يمكن أن يقال بمثل هذا الجلاء عن تسرب خبر ما. وكما أن هناك خلافاً حول ما الذى يصنع الخبر ، فإن هناك خلافاً حول ما يصنع تسرباً. ويسىء كل من مسئولى الحكومة ومحترفى الأخبار استخدام هذا التعبير ويسيئون إليه . ولا عجب إن كان هناك سوء فهم فى الهيئة السياسية حول معناه.

وقد وجدت شركة « تايمز ميرور»، وهى تنشر فى عام ١٩٨٧ دراسة لمعهد جالوب كانت طلبت منه إجراءها عن الرأى العام ووسائل الإعلام الخبرية ، أدلة قوية على هذا الارتباك العام حول تسريبات الأخبار : إن ٤٥ فى المائة من الأشخاص الذين شاركوا فى الاستقصاء تبين أنهم إما لا يعرفون هذا المصطلح ولا يمكنهم تعريفه ، أو أنهم يعرفونه بطريقة غير صحيحة. وذكرت « تايمز ميرور » أيضاً أنه كان من بين الذين استطاعوا تعريف تعبير تسريب الأخبار ٥١ فى المائة يعتقدون أنه نادراً ما يشمل الأمن القومى ، واعتقد ٤١ فى المائة أن تسريب الأخبار كثيراً ما يكون كذلك، وقال ٨ فى المائة أنهم لا يعرفون .

وتشير المعاجم العادية فى تعريف التسريب إلى الإفشاء «العارضى» لمعلومات سرية. وحسم وليم سافير كاتب العمود الصحفى والعالم بأصول الكلمات الأمر بتعريفه «إفشاء معلومات تتعلق عادة بنشاط حكومى أو سياسى ، من خلال قنوات غير رسمية ، أو ما يعتبره البعض وسائل غير لائقة». ويذكر سافير فى «المعجم السياسى» مثالاً قديماً لحادث تسرب «مثير» فى عام ١٨٤٤، عندما أعطى السناتور بنيامين تابان من أوهايو نسخة من المعاهدة السرية التى تضم تكساس إلى صحيفة «نيويورك ستاندرد» التى نشرتها وأثارت ضجة كبرى. وقد اعترف تابان فيما بعد بأنه كان مصدر هذا النشر، وتقرر توجيه اللوم إليه.

وقبل أن يصبح التسريب كلمة طنانة بوقت طويل ، كانت الإدارة تناضل مع مجلس لوردات من مستوى غير جيد بين صحفيى واشنطن. وكان والتر ليبمان بين المبرزين فيه ، كما ضم كتاب أعمدة صحفية ومخبرى صحف مثل أرثر كروك ، وجيمس رستون ، ومركيز تشيلز ، والأخوة آلسوب ، وروسكو دراموند . وكانت العلاقة بين صناع السياسة والمشتغل فى الصحافة تتسم بالحذر، وقد نشأت فى بعض

الحالات من الالتحاق بنفس المدارس أو الانتماء إلى نفس الأندية. وكان المسئولون متفتحين للاستماع إلى المقترحات والنصائح من الصحفيين. وقد نسب إلى ليبمان، على سبيل المثال، أنه صاحب الاقتراح الناجح بأن يقدم الأوروبيون خطتهم الخاصة للإنعاش بعد الحرب للمساعدة على ضمان نجاح «مبدأ ترومان» فى الكونجرس. وكثيراً ما يناقش المخبر الصحفى والدبلوماسى قضايا سياسية أثناء استضافة أحدهما للآخر. وكان رستون كثيراً ما يجتمع مع دين أتشيسون فى نادى متروبوليتان الذى كانا عضوين فيه. وانتقل هذا المناخ إلى إدارة أيزنهاور، وأدى حصول رستون على وثائق يالتا التى انفرد بها .

وقد سبقت تلك الأيام للنوادى النمو الواضح فى جدول أعمال الشئون الخارجية، وحجم السلك الصحفى. أما اليوم فهناك عدد كبير من المسئولين الذين يتنافسون على السلطة ، بينما يتنافس المزيد من مخبرى الصحف على القصص الصحفية. وكانت نتيجة ذلك مزيداً من ضعف الغربلة فى نشر المعلومات ، ووضع أكثر تعرضاً للخطر. ومع ذلك فهناك أدلة على أن ممارسة تسريب الأخبار ليست أوسع انتشاراً اليوم عما كانت عليه فى فترات سابقة . وينتهى تقرير عنوانه «التأثير: كيف تؤثر الصحافة على صنع السياسة الفيدرالية» أعده مارتن لينسكى لجامعة هارفارد، إلى أن شيوع تسريب الأخبار لم يتغير فى أكثر من عشرين عاماً . وقد اعترف اثنان وأربعين فى المائة من ٥٠٠ شخص أجابوا على أسئلة استطلاع ، بينهم وزراء سابقون، ومسئولون آخرون من السلطة التنفيذية، وأعضاء الكونجرس الذين تمتد تجاربهم خلال الفترة من إدارة جونسون حتى إدارة ريجان «بأنهم كانوا يسربون المعلومات السرية» إلى مراسلى الصحف. وكتب لينسكى «أن بعض من فعل ذلك كان يفترض أنهم لن يعترفوا به، وآخرون عرفوا التسريب بمعنى ضيق إلى حد يكفى لاستبعاد أنهم مارسوه هم أنفسهم» .

ونعود مرة أخرى إلى مشكلة التعريف. ففى كتاب : «الرابطة بين الحكومة والصحافة » يقول ستيفن هيس : « إن التسريب يستحق مصيراً أفضل من أن يشترك فى تعريف عام مع الشائعة أو الثرثرة وغيرها من تبادل الحديث والتى تجرى عبر قناة خلفية ». وبالتالى فقد وضع هيس قائمة شاملة من حالات تسريب المعلومات ،

والدوافع والأسباب المنطقية التى وراءها ، وانتهى إلى أن :

- تسريب الأنا ، الذى يعطى المعلومات أساساً لإرضاء شعور بأهمية الذات؛
- تسريب الشعور الودى ، وهو لعبة من أجل الحصول على معروف فى المستقبل ، ومحاولة لتجميع ثقة مخبرى الصحف ؛
- تسريب المروِّج ، وهو رمية مباشرة من أجل اقتراح أو سياسة ما ؛
- تسريب بالون اختبار ، يكشف اقتراح تحت البحث لتقييم مزاياه وأضراره ؛
- تسريب نافخ الصفارة ، الذى ربما كان الملجأ الأخير لموظفين حكوميين محبطين؛ يرون أنهم لن يستطيعوا تصحيح خطأ متصور عن طريق القنوات الحكومية المعتادة؛ و . .
- تسريب عدائى ، ويستخدم لتسوية أحقاد ، ولإحراج شخص آخر .

وهناك مثال للنوع الأخير «التسريب العدائى» ويشمل وليم روجرز وزير الخارجية. وكان روجرز أول مسئول أمريكى كبير يلتقى بالرئيس المصرى أنور السادات، وقد أبلغه السادات أن هناك عدة آلاف من القوات السوفيتية فى مصر منذ سنوات سوف تتم إعادتهم إلى بلادهم «خلال شهور». وبعد ٢٤ ساعة من إبلاغ الرئيس نيكسون ومجلس الأمن القومى هذا النبأ باعتباره مجرد «واقعة»، تسربت المعلومات من البيت الأبيض. وكان روجرز مقتنعاً بأن الدافع هو إظهار سذاجة وزارة الخارجية فى أخذ كلام السادات أمراً مسلماً به. وتبين بعد ذلك أن السوفيت تم إبعادهم كما تنبأ السادات.

ومع ذلك فقد تكون الظواهر خادعة. فقد كان لدى سيروس فانس وزير الخارجية الأسبق ما يدعو إلى الاشتباه بأن إفشاء خبر عن أن الملك حسين ومسئولين أردنيين آخرين يتقاضون مرتبات من وكالة المخابرات المركزية مقصود به إحراجه ، إذ أنه ظهر فى الصفحة الأولى من صحيفة «الواشنطن بوست » فى اليوم الذى وصل فيه فانس إلى عمان فى زيارة رسمية فى عام ١٩٧٩ . وقد ذكر بنيامين برادلى رئيس التحرير التنفيذى «للبوست» فيما بعد لهودنج كارتر المتحدث باسم وزارة الخارجية فى

ذلك الحين، أن الأمر لم يكن كذلك. وقال برادلى أنه احتجز القصة لمدة ٢٤ ساعة بناء على طلب شخصى من الرئيس جيمى كارتر ، لمنح الحكومة الأردنية تحذيراً مسبقاً. وكان الرئيس كما يبدو غير مدرك أنه نتيجة لذلك فإن نشر القصة سوف يتوافق مع وصول فانس .

وتشمل قائمة هيس كذلك «التسريب الجرىء المعكوس الأثر - وهو إذاعة معلومات غير مرخص بها لسبب ما كما يبدو ولكنها تحقق العكس فعلاً». وقد قدم ألكسندر هيج وزير الخارجية السابق مثالاً واضحاً لهذا النوع . فقد جاء فى مقدمة لعمود صحفى لجاك أندرسون فى صحيفة «واشنطن بوست» فى يوم ما أن هيج كان واحداً من أكبر «الذين خيبوا آمال» الرئيس ريجان ، وأنه من المحتمل «أن ينزلق بسرعة من الحكومة قبل الصيف». وقد اتصل هيج بعد ذلك مرتين بأندرسون ليشكو من أنه يتعرض «لحرب عصابات» من البيت الأبيض. وبعرض وجهة النظر هذه أصبح العمود الصحفى لأندرسون، الذى يوضع عادة مع الصور الهزلية للصحيفة ، من أخبار الصفحة الأولى، كما أنه اختير للنشر على نطاق دولى.

ومسربو المعلومات ذوو الدوافع، كما يقول جيم أندرسون المخبر الدبلوماسى لوكالة اليونايتد برس الدولية «هم الذين يريدون أن يثيروا صدمة فى واشنطن»، وهم يتجهون فى أغلب الحالات إلى الصحف التى تقرأ على نطاق واسع - مثل «الواشنطن بوست» و«النيويورك تايمز»، وإلى حد أقل «لوس أنجلوس تايمز»، و«وال ستريت جورنال»، و«بوسطن جلوب». فإذا كانت المادة تهم تلك الصحف ، فإنها سوف تمنحها مساحة. وكذلك تتلقى الشبكات التليفزيونية المعلومات المتسربة بصورة منتظمة ، ولكن قيود الوقت تفرض عليها حدوداً لمدى ما يمكن أن تذيعه فى نشرة واحدة. فضلاً عن أن المصادر تفضل عادة أن تقرأ الأخبار التى تقوم بتسريبها بشكل مطبوع .

وهناك تسليم مسبق فى الحكومة وهو أن مسرب المعلومات يتحمل بعض المسئولية عن إذاعة المادة ولكنه غالباً أمر لا أساس له . وتوضح تجربة ليزلى جيلب مخبر «النيويورك تايمز» هذه المسألة: فقد سأل أحد المتحدثين مكتب الصحيفة فى واشنطن ذات مساء تليفونياً عن قسم وزارة الخارجية فى المكتب، فقال جيلب أنه لا

وجود لمثل هذا الشىء فى صحيفته، ولكنه يقوم بتغطية أخبار الوزارة. وعندئذ شرع المتحدث فى تلاوة برقية موقعة من دانييل باتريك موينيهان سفير أمريكا لدى الأمم المتحدة يومئذ، قال فيها أن واشنطن لم تكن «حازمة إلى حد كاف» مع حكومات العالم الثالث. وقال المتحدث أنه يجد صعوبة فى تسجيل الرسالة عبر التليفون، فأقنع جيلب المتحدث بالحضور إلى مكتب «التايمز». وجاء المتحدث، الذى ظل غير معروف الهوية، وسمح لجيلب بنسخ الرسالة .

وقد قرر جيلب فيما بعد أن المصدر لم يكن له أى دور على الإطلاق سواء فى شئون العالم الثالث أو فى الأمم المتحدة ، وأنه غير متأكد حتى اليوم من الدافع الذى كان لدى الرجل. غير أنه مقتنع بأن نشر هذه القصة فى الصفحة الأولى بعد ذلك أسهم بشكل هام فى استقالة موينيهان من منصبه .

ويحوى كتاب «السلطة الرابعة للحكومة» الذى كتبه دوجلاس كاتر منذ حوالى ثلاثين عاماً، «بحثاً عن تسريب الأخبار» يقرن كلمة التسرب مع «الأخبار المغطاة». وتوضح العبارة أصول ما يقبل الآن بشكل عادى للبيانات الموجزة للخلفيات التى تعطى لمخبرى الصحف (دائماً بناء على طلبهم) أو لمجموعات (بمبادرة حكومية غالباً) يكون فيها إعادة صياغة للأخبار المنشورة ، وحجب المصدر الحكومى وراء عبارة «مسئول أو مسئولين أمريكيين».

وقد تعرض نظام «الخلفية» ونتاجه، و «الخلفية العميقة» للهجوم على نحو دورى من صحفيين ـ رؤساء تحرير أساساً - باعتبار أنها مجرد صورة متغيرة من «تسريب محسوب للمعلومات». وأنها، بعبارة أخرى، وسيلة تتخذ بها الحكومة موقفاً فى الوقت الذى تستطيع أن تتنصل منه. ويستطيع المرء أن يوافق بسهولة على أن العاملين فى الخلفية قد استخدموا بإفراط وأن الأغطية للمصادر الرسمية جديرة حقاً بالسخرية والشك، مثلما وجد فى افتتاحية لصحيفة «واشنطن بوست» بقلم وارد جاست وكتب فيها: (إن لوالتر وآن سورس أربع بنات هى، «مراكز مرموقة، موثوق بها، لا يرقى إليها الشك، على قدركبير من الاطلاع والثقافة». وقد تزوجت الأولى دبلوماسياً إسمه «مسئولون أمريكيون»، والثانية من موظف علاقات عامة حكومى يسمى «راوية موثوق به»). كانت تلك، كما شرحت الافتتاحية هى «شجرة

العائلة. . . ينبوع الأخبار» فى واشنطن. غير أنه سواء كانت افتتاحية «البوست» تدرك ذلك أم لا، فإنها كانت تتهكم أيضاً على قسم أخبارها الخاص، الذى كان مخبروه فى لهفة تامة لحماية مصادرهم، وهم منهمكون فى السعى للحصول على قصص ينفردون بها.

ومن أهم الاجتماعات الخلفية التى كان لها تأثير مباشر علىّ، كان اجتماعاً لم أحضره. وبينما كنت فى جوام، فى الطريق إلى رحلة ممتدة فى شرق آسيا عام ١٩٦٩، استدعى الرئيس ريتشارد نيكسون مخبرى الصحف فجأة وشرع يتحدث فى ارتجال. وقبل أن ينتهى كان قد أوجد ما سمى فيما بعد بمبدأ نيكسون - ومنذ ذلك الحين لم تعد الولايات المتحدة تقدم أية قوات من أجل أية صراعات إقليمية، على الرغم من أنها ظلت على استعداد لتقديم الأموال والعتاد. وكانت تلك قصة هامة موجهة بوضوح إلى فيتنام، وقد اعتبرت فيما بعد بشيراً بالانفتاح على الصين. وكانت وخزة مؤلمة لمخبرى الصحف لعدم قدرتهم على الكشف بأن الرئيس كان هو مصدرهم.

واختتم نيكسون اجتماعه الخلفى أيضاً بوعد بأن مسئولى وزارة الخارجية (الذين تبين أنهم مساعد وزير الخارجية مارشال جرين وشخصى أنا) سوف يوضحون أكثر «التفكير» الذى دخل هذه السياسة الجديدة وذلك فى محطة وقوفه التالية. ولما لم يكن أى منا قد حضر هذا الاجتماع الخلفى، فإن نسخة المعلومات الموجزة، التى أمكننا الحصول عليها عند منتصف الليل، كانت هذه مرشدنا الوحيد. وقد استطعنا أن نعرف التفاصيل بعد أن تحدث الوزير روجرز وهنرى كسينجر أيضاً مع نيكسون فى الصباح التالى. وفى الوقت الذى وصلنا فيه إلى جاكارتا، وهى نقطة التوقف التالية، كنا قد اكتسبنا مزيداً من التفكير، واستطعنا أن ننسب قصص المتابعة إلى الرئيس. ولم تكن طريقة متنورة لتوضيح سياسة ما، أو طريقة ذكية لإدارة العلاقات الصحفية.

وبالنسبة للمفسرين المدققين، فإن البيانات الخلفية الموجزة لا تستجيب لمعيار تسريب معلومات كاملة وغير زائفة. فالتسريب يجب أن يكون خاصاً ويتضمن معلومات جديدة وسرية، يقدم تطوعاً من مصدر يظل، فى البداية على الأقل،

غامضاً. وقد تحقق هذا المعيار فى الحادث التالى.

ففى مأدبة عشاء أقيمت فى واشنطن يوم أول مارس ١٩٦٨، ذكر تاونسند هوبس، وكيل وزارة السلاح الجوى يومئذ، لزميل دراسته إدوين ديل، المخبر الاقتصادى لصحيفة «نيويورك تايمز»، أن هناك جدل واسع يجرى فى الحكومة حول طلب جديد من الجنرال وليم وستمورلاند من أجل إرسال زيادات جوهرية من القوات إلى فيتنام. وخلال أيام قلائل كانت «التايمز» قد حددت من مصادر مختلفة إن الطلب كان من أجل ٢٠٦ آلاف رجل. وعندما نشرت القصة كانت باسم مخبر آخر. وباستثناء هوبس، فإنه لم تكن هناك أية فكرة لدى أحد فى الحكومة عن كيفية ظهور القصة.

وليس من قبيل المبالغة القول بأن القصة أسهمت بشكل مباشر فى استنزاف ما كان متبقياً من مساندة الرأى العام للسياسة الخاصة بفيتنام، وبالتالى، أدت إلى قرار الرئيس جونسون المذهل بعدم إعادة ترشيح نفسه. وقد شكا جونسون فيما بعد لهنرى كيسنجر من «أنه تم تدميره إلى حد ما. . . بواسطة عملية منتظمة لتسريب الأخبار».

وبالمثل أدى تسريب خبر عن «الميل إلى باكستان» خلال الحرب الباكستانية - الهندية فى عام ١٩٧١ إلى أصداء سياسية خطيرة. وكان كيسنجر قد أبلغ إحدى قوات المهام الخاصة بين الوكالات أنه «كان يتلقى تقريراً شديداً من الرئيس نيكسون كل عشر دقائق» لأنه لم يكن حازماً إلى حد كاف مع الهند. وكان الأساس المنطقى وراء تعاطف البيت الأبيض مع باكستان يكمن فى الدور الذى قامت به حكومتها للإعداد لرحلة كيسنجر السرية إلى الصين فى العام السابق، وتأييدها لزيارة نيكسون المرتقبة لبكين. ومن الناحية الأخرى، لم تكن وزارة الخارجية متعاطفة معها، لأنها كانت ترى مصلحة متطابقة مع الهند فى خلق دولة مستقلة فى شرق باكستان (بنجلاديش). ومع ذلك، فإنه بناء على أوامر البيت الأبيض عقدت أنا وجوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية اجتماعاً خاصاً يوم السبت لإبلاغ مخبرى الصحف بياناً موجزاً بأن الهند هى الملومة عن إطالة أمد الحرب. وبعد بضعة أيام، قال كيسنجر نفس الأشياء فى «جلسة خلفية» وسط انتقاد جارف من الكونجرس، وقبل أن ينتهى اليوم، تم تسريب نسخة من البيانات الموجزة التى أعطيت للصحافة، ووضعت فى

سجلات الكونجرس. وكانت نتيجة ذلك أن السياسة الأمريكية تجاه شبه القارة الهندية كانت فى حالة يرثى لها وأصيبت هيبة الإدارة بضرر بالغ.

وفى كتاب «ليندون جونسون والعالم» استشهد فيليب جايلين بقانون جونسون «لا تمشى فوقى» فيما يتعلق بأحداث أدت إلى صدور قرار خليج تونكين الذى أثار الجدل فى عام ١٩٦٤. وكان المشى فوقه لسوء الحظ هوما فعلته أنا بشكل مجازى فى أوائل يونيو ١٩٦٥، عندما أكدت علنا وبصورة رسمية أن هناك تصعيداً هاماً فى حرب فيتنام، وأن مشاة البحرية الأمريكية كانوا مشتركين فى مهام قتالية. وقد دفع هذا الكشف صحيفة «النيويورك تايمز» إلى أن تعلن «إن موظفاً صغيراً بوزارة الخارجية أبلغ الشعب الأمريكى أن الولايات المتحدة فى حالة حرب». غير أن البيان الذى نشرته جاء لا باعتباره «تسرباً» وهو الوصف المبدئى الغاضب للرئيس جونسون لملاحظاتى، ولكن كرد على أسئلة متكررة من مخبرين صحفيين على مدى أيام عديدة، كانوا قد ساورتهم الريبة إلى هذا الحد، أو ممن حصلوا على مادة من شهود عيان من نظرائهم فى سايجون.

وقد أمضيت أنا وجيمس جرينفيلد، مساعد وزير الخارجية يومئذ، عدة أيام نبحث عن المعلومات التى كان جونسون يعتزم حبسها عن الصحافة حول كيفية توسيع مهمة مشاة البحرية، وقررنا، دون أية تصريح آخر، إذاعة المعلومات. وفى النهاية أقنع دين راسك الرئيس جونسون بأن مصداقية الإدارة ستكون أفضل حالاً إذا بقيت فى وظيفتى بدلاً من قطع رقبتى.

وقد ألقى هذا الحادث الضوء على ما كان مورى ماردار، المراسل الدبلوماسى لصحيفة «واشنطن بوست» أول من أطلق عليه اسم «فجوة المصداقية». ونتيجة لذلك اتجهت الصحف بشكل أكثر نحو الصحافة المؤيدة، وكان لابد من أن تصنع قرارات الحكومة التى تتعلق بالحرب داخل دائرة أكثر إحكاماً، وكانت فى العادة تقتصر على الرئيس، ووزيرى الخارجية والدفاع، ومستشار الأمن القومى، وشخص أو إثنين من الآخرين.

وكان ميل الرؤساء وآخرين إلى أن يروا تسريب المعلومات فى كل مكان، يُظهر غالباً جهلاً بالكيفية التى تعمل بها عملية الأخبار فعلاً فى واشنطن. وقد

عرض دين راسك، بعد تركه لمنصبه، وصفاً واقعياً للعملية كما يلى:

> يغادر أحد مخبرى الصحف وزارة الخارجية فى نهاية اليوم عندما يرى سيارة السفير السوفيتى وهى تنطلق بعيداً. فيحسب أن السفير جلب رسالة ما، فيعطى من حوله فرصة للعمل، ثم يبدأ فى إجراء مكالمات هنا وهناك. وبعد أن يقال له فى مكاتب عديدة أنه يسير فى الطريق الخطأ، يتصل بالزميل الموجود فى برلين، والذى كان قد قيل له ألا يكذب قط على الصحافة بصورة مباشرة. ويقول له المخبر الصحفى: «لقد عرفت أن السفير السوفيتى جاء لتوه برسالة بشأن برلين»، ومن ثم فإن الرجل يقول: «آسف، فإننى لا يمكننى أن أقول شيئاً عن ذلك، ولا أستطيع مساعدتك فى ذلك».
>
> ويطلق المخبر صيحة انتصار... فقد حصل على ما يريد، إذ أنه مع عدم وجود نفى مطلق، فهو يسير إذن فى الطريق الصحيح . وهو يتخيل كيف تبدو مشكلة برلين، ثم يتصل بصديق له فى السفارة السوفيتية ويقول له: «بهذه المناسبة، ما هو موقف الاتحاد السوفيتى بشأن هذه النقطة بالذات عن برلين؟» ويستمع بضع لحظات، ثم يكتب قصته التى تظهر فى الصباح التالى عن الرسالة الى أحضرها السفير السوفيتى. والاحتمالات المتوقعة هى أن الرئيس سوف يتصل بوزير الخارجية ويسأله: «من الذى يقوم بتسريب الأخبار فى وزارة الخارجية بحق الجحيم؟»

هذا السيناريو فيه من الحقيقة أكثر مما فيه من خيال، وهو يظهر ما يغفل ذكره دائماً فى الافتراضات عن تسرب الأخبار ـ وهو أن لدى مخبرى الصحف عقولاً مثلما أن لهم عيوناً وآذاناً وأقداماً ، وأنهم لا يجلسون هنا وهناك فى انتظار استدعائهم بواسطة «مركز تسريب الأخبار». ومن الممكن أن يكون المسئولون جاهلين إلى حد يثير الرثاء عن كيف يعمل الصحفيون، وكيف يجرى زرع المصادر ويعمل بعضها

ضد الآخر، وكيف يستطيع مخبرو الصحف أنفسهم أن يرتبوا قصة من الممكن تصديقها عما حدث أو يحدث فى منطقة معينة. وبعد قليل، فإن ايماءة من مسئول ما قد تكون هى كل ما يحتاجه المخبر الصحفى لتأكيد سبق صحفى. علاوة على ذلك، فإن بعض الموظفين مازالوا يميلون إلى افتراض خاطىء بأن السلطة التنفيذية هى المستودع الوحيد للمعلومات عن الأمن القومى، ولا يعرفون أن منظمات الأخبار يمكنها أن تعين شراذم من المخبرين لتغطية القصص الهامة. وباختصار، فإن ما قد يبدو للوهلة الأولى بأنه قائم على تسريب صريح للأخبار، يحتمل أن يكون تجميعاً لمعلومات جاءت نتيجة لمغامرة أو ذكاء فطرى، وقد تعلمت ذلك بالطريق الصعب.

وباعتبارى سفيراً لدى هولندا فى عام ١٩٧٧، كنت مقتنعاً فى البداية بأن قصة والتر بنكاس عن «قنبلة النيوترون»ـ وهى القنبلة التى «تترك المبانى والدبابات قائمة، ولكن الكميات الضخمة التى تطلقها من النيوترونات تقتل الأشخاص» ـ هى خبر تم تسريبه عمداً يستهدف التخلى عن البرنامج. ومثل زملاء آخرين لى فى غرب أوروبا، كانت لدى تعليمات منذ شهور لحث الحكومة الهولندية على أن تقبل وضع هذا السلاح فى أراضيها. وعقب قصة بنكاس، حدثت مظاهرات، وكان من المستحيل فعلاً السماح بجلسة استماع علنية – وخاصة فى وسائل الإعلام الخبرية ـ عن عرض من المسئولين لدينا عن قنبلة النيوترون. ولم أدرك إلاً بعد ذلك بوقت طويل أن بنكاس، وهو واسع الاطلاع فى ميدانه، رتب القصة فعلاً مستخدماً معلومات من شهادة قبل ذلك فى الكونجرس .

والشىء الذى لم يتوقع أحد حدوثه فى هذه القصة هو التسريب النهائى: أن يلغى الرئيس جيمى كارتر هذا السلاح. وحتى الآن لايزال مصدر ما انفرد به ريتشارد بيرت فى صحيفة «النيويورك تايمز» غير معروف. والواقع أنه لايزال من غير المؤكد إن كانت القصة قد سببت أو أكدت فقط القرار الذى كان قد اتخذ بالفعل. وقد وضعت مصداقية الإدارة لدى حلف شمال الاطنطى فى موضع شكوك خطيرة بالتأكيد.

وكان لهذا الحدث عدة تحولات خاصة: إذ كان بيرت قد ذكر أن مصدره «غير أمريكى» وأن المعلومات قدمت فى «مقابلة عادية عارضة». وكان بنكاس قد حصل

على معلومات سرية مماثلة من رئيس تحرير لصحيفة «البوست» (الذى كان قد حصل عليها من عضو بالكونجرس)، ولكن رفض استخدامها «لأنه لم يصدق فقط أنه بعد كل هذه الشهور التى كان كل شخص يقول فيها كل شىء، سوف يلغى كارتر هذا الأمر». وكان هناك انعطاف واحد أخير: فقد خلف بيرت ليزلى جيلب فى وزارة الخارجية، وهو نفسه صحفى سابق، وكانت مهمته أن يفسر هذا الإلغاء المحرج والذى زاد سياسة الأمن القومى تفاقماً.

ولم تكن هناك سياسة خلال فترة من السنوات تحت رحمة تسريب المعلومات مثلما كانت فيه استراتيجية الأسلحة النووية. إذا أنه خلال إدارات متتابعة، أصبحت خيارات التفاوض هى القذائف فى معارك الأزقة فى السلطة التنفيذية ، مع نتائج تتوقف أحياناً على عدد بوصات العمود الصحفى الذى يمكن الحصول عليه من جانب أو آخر. وأصبح موضوع الاستراتيجية النووية، الذى كان فى يوم ما دائرة اختصاص عدد قليل نسبياً من المسئولين واهتمام عدد أقل من الصحفيين، هو التيار السائد لقصص الأخبار. وأصبحت المعلومات الخاصة بها يمكن الحصول عليها بسهولة، ويسارع الأيديولوجيون إلى الإشارة إليها. أمَّا إلى أى حد كانت وسائل الإعلام الخبرية تستخدم فيه ـ أو تسمح لأنفسها بأن تستخدم ـ فى الجدل حول الاستراتيجية النووية، فتلك مسألة تثير الاهتمام.

لقد تحدث رونالد ريجان عن أسلافه، وإن لم يكن عنيفاً مثل ليندون جونسون عندما أعلن أنه فاض به الكيل من تسريب الأخبار. وكان كثيرون من الرؤساء فى التاريخ الحديث قد لجأوا إلى إجراءات يائسة أملاً فى وقفة باستخدام أجهزة النسخ والتصنت على المكالمات التليفونية، وتقييد المعلومات الرسمية، أو إجراء تحقيقات لتحديد مصادر التسريب. غير أنه نادراً ما حققت هذه الإجراءات نجاحاً.

ويقال أن مسئولاً أمريكيا لا يعرف اسمه قال فى مكان ما من مستنقع مسألة «إيران ـ كونترا»: «كنا نعتقد أنه لن يكون من المحتمل أن يقوم شخص إيرانى بتسريب القصة، لأن آية الله سوف يقتله، وهو رادع فعلى للتسريب». وكان هذا هو نوع التفكير المهمل الذى جر المتاعب على الحكومة. إذ أنه على الرغم من أن وسائل الإعلام الأمريكية لم تفطن إلى التسريب الأول للخبر بواسطة مجلة مغمورة فى

بيروت لمدة أسبوع تقريباً، فإن الأمر كان مسألة وقت فقط، قبل أن تكتشف العمليات التى تجرى فى بدروم البيت الأبيض.

قانون ماكلوسكى

من الممكن التنبؤ بأن تسريب المعلومات من الحكومة سيكون فى تناسب مباشر مع مستوى السرية التى تحيط بالسياسة وصنع القرار. وبالتالى فإن الإدارات التى تولع بالسرية، والتلاعب بتدفق المعلومات (وتشمل حملات تشويه المعلومات) تقدم نفسها للاختيار بواسطة التسرب. والخوف من حالات التسرب يفرض ثمنه على الحكومة، لأنه كما لاحظ هنرى كيسنجر وآخرين «هناك صراحة أقل بين المسئولين ... وبالتالى فإن الشعب لا يعرف كيف ومتى تصنع القرارات». ويضيف كيسنجر علاوة على ذلك: «إن السرية المفرطة فى بعض الحالات تجعل الحكومة تفقد السيطرة على جدول الأعمال».

ولا ينازع الأشخاص الجادون، والصحفيون من بينهم، فى أن الحكومة ليس لها الحق فى الحفاظ على أسرار والمسئولية عنها، وخاصة فيما يتعلق بشئون الأمن القومى. وقد استجابت منظمات الأخبار فى الواقع بشكل إيجابى لمطالب مسئولى الحكومة بمنع نشر بعض المعلومات على أساس أن إفشاءها يعرض المصالح القومية للخطر. غير أن المشكلة هى أن الإدارات كثيراً ما تلجأ إلى امتياز خاص بها لتحيط مسائل، هى موضع اهتمام مشروع للجمهور، بغطاء من السرية.

وفى نفس الوقت فإن القدر الذى تتحكم به حالات التسرب فى جدول الأعمال، تتناسب بصورة عكسية مع المدى الذى تستجيب فيه الحكومة على تساؤلات وسائل الإعلام علناً. وتكون النتيجة هى أنه كلما كان السجل العام لأعمال الحكومة واقعياً، قل الحافز لدى أى شخص لكى ينغمس فى تسريب الأخبار أو أن يرتعب منها.

ولا يمكن بطبيعة الحال أن تنجو الصحف من الانتقاد. إذ أن تسلط فكرة الانفراد بالأخبار عليها - مدفوعة بمنافسة ضارية، والرغبة فى التميز - تضطرها إلى الاعتماد بإفراط على الأخبار المتسربة. وفى السعى وراء القصص، لا يثير مخبرو

الصحف غالباً أية أسئلة فى جلسات البيانات الرسمية الموجزة من أجل إبعاد الأنظار عن الموضوع الذى يحققونه بصورة مستقلة. وهو أمر مثير للإحباط بالنسبة للمتحدثين الرسميين الذين يعملون بجهد شاق لمنع تسرب المعلومات بدافع مصلحة شخصية (لأنهم يريدون أن يكونوا الصوت الرسمى المعترف به)، والأهم من ذلك أيضاً أنهم يعتقدون أن المصلحة العامة ستكون خدمتها بصورة أفضل بالمعلومات المسموح بنشرها حيث يمكن أن تكتسب السياسة الاحترام الذى يأتى بالوضوح والثبات. ومع إعطاء الفرصة فإن هذا الهدف يمكن تحقيقه بدون عرقلة تدفق المعلومات بحرية أكثر.

وتلك ليست قضايا التعديل الأول، فالدستور لا ينتهك بالفوضى والتشوش اللذين يخلقهما التسرب أحياناً. كما أن «حق الشعب أن يعرف» فى الوقت نفسه ليست نصاً دستورياً. ولكن الحاجة إلى المعرفة أمر أساسى لمجتمعنا، الذى سوف يخدم بشكل أفضل بواسطة علاقات أقل احتكاكاً بين وسائل الإعلام والحكومة ـ مجتمع يكون فيه للعالم السفلى المجهول الهوية لتسريب المعلومات دوراً أقل فى اطلاع الجمهور وفى تقرير السياسة.

٨

أســرار

مايكل أ. ليدين

نتخذ نحن الأمريكيون مواقف متناقضة بشدة حول السرية[1]. ونحن نعرف أن أية دولة، حتى أكثرها «انفتاحاً»، ينبغى أن تكون قادرة على حفظ أسرارها عن أعدائها لكى تبقى على قيد الحياة، ومع ذلك فإننا نخشى أن تقوض السرية المجتمع الديموقراطى: وإذا لم نعرف الحقيقة كاملة، فكيف يمكن أن نتوقع اتخاذ قرارات تتسم بالمعلومات الوفيرة والذكاء بشأن مستقبلنا؟ إن كراهيتنا الفطرية للسرية تتجسد فى دعوة وودرو ويلسون من أجل «اتفاقيات علنية يتم الوصول إليها علناً». ويبقى هذا القدر الصغير من الحكمة التقليدية قويا، حتى إذا كان الكثير من أنجح أعمال السياسة الخارجية التى حدثت فى الماضى القريب ـ من انفتاح نيكسون ـ كيسنجر على الصين، إلى محادثات كامب ديفيد ـ كانت ستكون مستحيلة بدون الاتصالات والمناقشات السرية.

وجاءت أحدث مناشدة «للانفتاح» فى السياسة الخارجية من النائب لى هاملتون من ولاية إنديانا، وهو عضو أغلبية بارز فى لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب، والرئيس المشارك فى تحقيق مسألة إيران ـ كونترا، فقد أعلن أن السياسات التى

توضع فى السر تكون أقل شأناً من تلك التى تنبثق عن مناقشة كاملة مفتوحة، ذات مبادىء سامية رائعة لا تشوبها شائبة، كما أنها عملية فاشلة. وتتعارض هذه المبادىء المجردة مع عالم تشكل فيه السرية مطالبها الخاصة. وإذا لم يكن من الممكن حفظ الأسرار ـ من كل الأنواع ـ فإن السياسات الجيدة والعلاقات الطيبة تكون مستحيلة.

إن انعدام ثقة الأمريكيين فى السرية شىء فريد حتى بين المجتمعات التى تشاركنا التزاماتنا بالديموقراطية والحرية. ويوضح الحديث الذى تبادله ألكسندر دى مارنشيز الرئيس السابق للمخابرات الفرنسية وكريستين أوكرنت فى كتابهما الأخير، «فى سر الأمراء»، الذى نال رواجاً هائلاً، الفجوة الكبيرة بين الولايات المتحدة والدول الديموقراطية الأخرى ببراعة، حيث يقول:

> (دى مارنشيز): . . .إن الصحافة التى تبحث عن الإثارة لا تستطيع أن تقاوم الخبطات الصحفية. . . لأنها وجدتها من خلال طرق شريفة تقريباً (ومن يعلم أين؟) ولنقل مثلاً وثائق يزعم أنها جاءت من البنتاجون وعندئذ سوف تنشر الصحف أشياء تساعد العدو فقط بينما تضر بالولايات المتحدة. وهو أمر أجده غير مسئول كلية.

> (أوكرنت): بعبارة أخرى، أن الصحافة الأمريكية التى يميل المرء إلى رفعها إلى مرتبة النموذج ستكون فى رأيك صحافة غير مسئولة؟

> (دى مارنشيز): كلا. هناك فرق طفيف للغاية فى معنى ما أقولة. ولكن هناك عناصر معينة فى الصحافة الأمريكية خطيرة لأنها تعمل ضد مصالح الولايات المتحدة. . .

ترى ما الذى يجعل مواقف الأمريكيين حيال السرية مختلفة إلى هذا الحد؟ أول كل شىء، هناك فكرتنا الفريدة عن السيادة الشعبية. فالأمريكيون يعتقدون أن السلطة تتدفق من الشعب إلى المسئولين المنتخبين مباشرة، وأنه ينبغى على المسئولين المنتخبين

أن يخضعوا باستمرار للمساءلة أمام الجمهور. وهناك مجال صغير للغاية فى هذا الكون السياسى لفكرة «مبرر الدولة»: فكرة أن الدولة ذاتها لديها مصالح، قد تسبق مصالح المواطنين عند الاقتضاء. وفكرة «الدولة» ذاتها عند أغلب الأمريكيين شىء مجرد لا معنى له فى الواقع. وحتى بالنسبة لأقرب حلفائنا الديموقراطيين، فإن «سبب الوجود» هو تبرير يمكن قبوله تماما للعمل.

ولا يقسم المسئولون المنتخبون عندنا اليمين للدفاع عن المصلحة القومية؛ فهم يقسمون على تأييد الدستور، الذى يحدد بدوره حقوق المواطنين الأفراد. وفى كل مكان آخر، يُقسم الزعماء على الدفاع عن مصالح الأمة. ونحن نؤمن بأن كل المواطنين متساويين سياسياً، ومن ثم فإن لهم الحق فى الحصول على نفس المعلومات؛ وفى أغلب الدول الأخرى من المسلم به أن الصفوة السياسية لها الحق فى معلومات أكثر من الجمهور بكثير بوجه عام.

ولا يعنى هذا القول أنه ليست هناك مطالب فى الدول الأخرى لانفتاح أكبر (وهناك ذلك غالباً، وكثيراً ما تعتبر الولايات المتحدة نموذجاً إيجابياً لأولئك الذين يناضلون ضد القيود على تدفق المعلومات)، كما أنه ليس هناك أمريكيون يهتمون بشأن الزيادات فى المشاركة فى المعلومات فى الولايات المتحدة. ولكن ليست هناك أية دولة أخرى تبلغ فيها الكراهية الفطرية للسرية مثل هذه القوة، أو مثل هذه الشدة فى التوتر بين السرية والانفتاح. وحتى بريطانيا، التى تعتبر النموذج لثقافتنا السياسية فى نواح عديدة، لديها قانون للأسرار الرسمية - وتشريع للتشهير - يجعل الحكومة البريطانية - ووسائل الإعلام ـ أكثر إغلاقاً للأفواه من وسائلنا . واستعـداد الحكومـة البريطانـية لخوض معركة قانونية واسعة ضد إصدار كتاب «صائد الجواسيس» أو الاقتباس منه، وهو مذكرات حديثة لمسئول مخابرات بريطانى سابق، سيكون أمراً لا يمكن تخيله هنا فى أمريكا.

متطلبات السرية

تعتمد السياسة الجديدة على كل من معلومات جديدة، وتقدير جيد، ويمكن تحقيق التقدير الجيد بشكل أفضل من خلال مناقشات مريحة داخل جماعة صنع

السياسة. فإذا كان صانعوا السياسة لدينا لا يمكنهم أن يتحدثوا معاً عن أفكارهم بشكل علنى، فإن أخطاءهم فى التقدير تكون أقل احتمالاً لأن تكتشف وتصحح. وهم لن يتحدثوا علناً إذا كانوا يخشون من أن تكشف ملاحظاتهم للعالم بوجه عام، كاملة مع حشو لم يتم حذفه.

ومتطلبات الصراحة فى جماعات صنع السياسة غالباً ما يساء وصفها، وكأنما السرية هى العدو الذى لا مفر منه للمناقشات المفتوحة. وفى حين أن ذلك يكون صحيحاً إذا مضى الإصرار على السرية إلى نهاية الشوط بحيث لم يعد صانعو سياستنا يصغون إلى مجموعة الآراء الكاملة حول المسائل، ويحبسون المعلومات التى هى من حق الجمهور، ومن المهم عدم الخلط بين نوعين من «الانفتاح»: أحدهما يشير إلى الصراحة، والآخر إلى عدد المشتركين. فنحن نحتاج إلى الصراحة، ولكننا لسنا فى حاجة إلى اجتماعات كبيرة أو أعداد كبيرة من المشتركين، أو أن تجرى مناقشة عامة كاملة «عند كل مرحلة» من العملية السياسية، أو حتى كل جانب من جوانب السياسة.

ومع ذلك فإن المسألة أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالعلاقات مع الزعماء الأجانب. فمن المسلم به فى أغلب الثقافات، أنه من الضرورى أحياناً أن يفعل الزعماء أشياء لا يرغبون فى الاعتراف بها علناً. غير أنه من الأمور الملحة أن تعرف الحكومة فى الولايات المتحدة الرغبات والنوايا الحقيقية لهؤلاء الزعماء، بالمقارنة بوضعهم العلنى. ولا يمكن كشف هذه النوايا إلا من خلال محادثات خاصة إذا كانت حقاً خاصة. وإذا كانت محتويات المحادثات الخاصة يتم تسريبها إلى الجمهور، فسوف يتوقف الزعماء الأجانب عن الحديث بصراحة مع المسئولين الأمريكيين مما يصيب المصلحة القومية الأمريكية بضرر بالغ.

ومنذ بضع سنوات، عندما كانت المناقشات حول اتفاقية «سولت ـ٢» تدور بعنف فى الكونجرس، كنت حاضراً فى مناقشة تجرى بين زعيم أوروبى كبير، واثنين من المسئولين الأمريكيين السابقين ذوى النفوذ الكبير للغاية. وكان الأوروبى ـ الذى كان قد دعا علناً إلى التصديق على معاهدة «سولت ـ٢» -يتوسل إلى الشخصين الأمريكيين أن يبذلا كل ما فى وسعهما لإحباط المعاهدة. وقال أحدهما للأوروبى فى

سخرية: «إذا نجحنا فى ذلك، فهل لن تشجب الولايات المتحدة لفشلها فى تأييد موقف رئيسنا فى المفاوضات، ولأننا حلفاء لا يمكن الاعتماد عليهم؟» ورد الأوروبى قائلاً: «إن الأمر كذلك تماماً، ولكن لابد مع ذلك أن تحاولا عرقلة المعاهدة».

وكثيراً ما يصدم الأمريكيون بهذا النوع من النفاق، وتطالبنا غريزتنا بأن نفضحه. غير أن هذا لن يؤدى إلاَّ إلى زيادة الأمور سوءاً، لأن الأثر الوحيد لهذا الانفضاح هو أن يحرمنا ذلك من الأفكار الأمينة للزعماء الأجانب وما يعرفونه أيضاً. وعقب الفضائح التى شملت وكالة المخابرات الأمريكية والبيت الأبيض فى السبعينيات، قرر الزعماء الأجانب أن الحكومة الأمريكية غير قادرة على حفظ الأسرار، وهكذا تم حبس قدر كبير من المعلومات. وكانت الحكومات الأجنبية تتقاسم معرفتها عن موضوعات حساسة مثل الإرهاب مع حفنة من الأصدقاء الأمريكيين الموثوق بهم، بعضهم فى الحكومة والبعض خارجها. ولكن الجهاز البيروقراطى الأمريكى لم يحصل على المعلومات قط، وهكذا فإنه عندما كان أناس مثل ألكسندر هيج ـ الذى كان قد تعلم الكثير من الأوروبيين خلال عمله كقائد لحلف شمال الأطلنطى ـ يطلبون لفت نظر الكونجرس والجمهور إلى الدور السوفيتى فى الإرهاب الدولى فى أوائل الثمانينيات، اكتشف أن المعلومات لم تكن متاحة داخل الحكومة الأمريكية. وقد جعل هذا مطلب وضع سياسة عقلانية لمكافحة الإرهاب أكثر صعوبة.

وقد توصل مسئولونا المنتخبون إلى نتائج مماثلة عن تكتم الجهاز البيروقراطى، مما أدى إلى استخدام غرباء «كقنوات سوداء» بين كبار المسئولين الأمريكيين ونظرائهم الأجانب. وكانت أشهر هذه الحالات هى المخبر الصحفى لشبكة إيه. بى. سى الذى كان الوسيط السرى بين الرئيس كنيدى وخروشوف زعيم الحزب الشيوعى السوفيتى خلال أزمة صواريخ كوبا. وفى مثل تلك الحالات يكون من المناسب استخدام وسيط واحد، دون أن تكون هناك ضرورة للمضى من خلال الجهاز البيروقراطى المعتاد. وبالإضافة إلى الفائدة [حيث يمكن صنع القرارات بواسطة حفنة من الأشخاص، بدلا من مسئولين لا يمكن إحصاءهم] فإنه من الأسهل أيضاً إبقاء المسألة برمتها سراً. وأخيرا، فإنه إذا حاول الذين يتحاورون معنا استغلال الاتصالات

من أجل أغراضهم الخاصة، فإن أى شخص غريب يمكن التبرؤ منه بسهولة. ومن الأصعب كثيراً تبرؤ الحكومة من مسئول متفرغ. ومن الطريف أنه فى كل الحالات تقريباً، أدت هذه القنوات وظيفتها جيداً، مع أقصى قدر من الأمن.

هذا النمط إذن هو النقيض للنمط الذى تطالب به الحكمة التقليدية: إن السرية تشجع فعلاً على التدفق الحر للمعلومات والتعبير الصريح، فى حين أن كشف الأسرار يقيد تدفق المعرفة ويضطر كبار المسئولين إلى الكلام بحذر، هذا إذا تكلموا.

وإذا كانت السرية مهمة فى التدفق الحر للأفكار سواء داخل الحكومات أو فيما بينها، فإنها تعتبر حيوية بصورة قاطعة فى مجال المخابرات. إذ أن هناك ما هو أكثر تعرضاً للخطر: فنحن نتعامل فى أرواح بشرية. ونحتاج بشدة فى كثير من دول العالم إلى أشخاص يرتكبون خيانة عظمى باسم مصالحنا، وليس من الممكن أن يأتى الكثير من المعلومات التى نحتاج إليها للدفاع عن أنفسنا إلاَّ من أفراد يخاطرون بمستقبلهم أو حتى بأرواحهم لإخبارنا بالحقيقة. ولا يحتمل أن يفعل أغلبهم ذلك إذا كانوا يخشون الافتضاح عن طريقنا؛ وحفنة من أمثال تلك الحالات سوف تردع عدداً أكبر كثيراً من هؤلاء الأشخاص من التعاون معنا الآن وفى المستقبل. وهذا هو الوضع الذى نجد أنفسنا فيه اليوم بالضبط، حيث عزز سيل المفاجآت المذهلة التى برزت من التحقيقات المختلفة فى مسألة «إيران ـ كونترا» مخاوف منتصف السبعينيات. وكما ذكرت صحيفة «النيويورك تايمز» فى أغسطس ١٩٨٧ أن حلفاءنا عادوا مرة أخرى إلى تقييد تدفق المعلومات الحساسة إلى الحكومة الأمريكية.

وتنطبق الحاجة إلى السرية على كل المعلومات التى يتم جمعها بوسائل سرية، سواء كانت تتضمن مصادر بشرية أو وسائل أكثر آلية لجمع المعلومات. وقد أصيب مجتمع المخابرات بصدمة منذ بضع سنين، عندما اكتشف أن موظفاً صغيراً فى وكالة المخابرات المركزية يدعى وليم كامبلز باع للمخبرات السوفيتية (مقابل ٤٠٠٠ دولار) معلومات عن قدرات معظم أقمار التجسس الأمريكية السرية (ك هـ ـ١١ KH-11). وقد أثار ضياع المعلومات السرية عن هذه الأقمار موضوع دقة «المعلومات» التى تجمعها مثل تلك الأقمار، لأنه بمجرد معرفة السوفيت ما يمكن أن تراه هذه الأقمار، أصبح فى استطاعتهم اتخاذ خطوات لخداعه، أو إخفاء أشياء عن مجال رؤيته. بل أنه لم

يكن من الضرورى إعطاء المعلومات مباشرة إلى منظمة مخابرات معادية لإحداث مثل هذا الضرر بالمصلحةالقومية: ففى كل مرة يكشف فيها صحفى عن «اكتشاف» نوع ما من البرامج السرية لجمع المعلومات، سواء كان قمراً للمراقبة، أو طائرة مجهزة إلكترونياً، أو سفن تمخر البحار، أو علاقة عمل مع حكومة أجنبية، ندفع نحن ثمناً باهظاً. ومن التناقض الظاهرى القول بأن المخاطرة تتم سواء كان «الكشف» الصحفى صحيحاً أو زائفاً، لأنه يجعل أهداف عمليات جمع المعلومات دائماً أكثر احتراساً مما يجعل معرفة أشياء عنها أكثر صعوبة.

البحث عن سياسة عملية

هل هناك وسيلة للموازنة بين مطالب مجتمع ديموقراطى - وفى المقام الأول، مطلب أن يعرف الجمهور ما يفعله الزعماء - مقابل الضرورة الملحة للسرية؟

إن الحلول التى اخترناها تتجسد فى عملين تشريعيين هما: قانون حرية المعلومات، و «المراقبة». وهذا المصطلح الغريب - الذى يعنى من الناحية الفنية شيئاً يختلف تماماً عن العملية التى استهدف وصفها - يشير إلى استخدام مجموعات صغيرة، سواء فى الكونجرس أو فى دور القضاء لمراقبة السلوك الجارى للسلطة التنفيذية، للتأكد من أنه لن تقع أية انتهاكات لقوانين حماية الفرد أو نوايا الكونجرس. وكان من المعتاد أن يكون هناك عدد لا يقل عن ثمانية من أمثال «لجان المراقبة» فى الكونجرس، ولكن العدد نقص فى السنوات الأخيرة ولله الحمد، إلى اثنين هما: اللجان المختارة الخاصة بالمخابرات فى كل من مجلسى النواب والشيوخ الأمريكيين. ويشيد المدافعون عن عملية «المراقبة» باعتبارها مقدمة «للانفتاح»، ولكنها فى الحقيقة مجرد طريقة لكى يوسع بها الكونجرس نطاق عمله. ومن المتوقع أن يحافظ المشرِّعون على الأسرار وكأنهم أعضاء فى مجتمع المخابرات. ولن يعرف الجمهور وحده شيئاً عن الأسرار إلاَّ إذا انتهك أحد قسمه على الاحتفاظ بالسرية. ومن ثم فإن «المراقبة» سوف توسع فقط عدد الأشخاص الذين يعرفون، ولكنها لن تزيد قدرة الجمهور على تقييم أداء الحكومة.

وللمراقبة، من ناحية أخرى، تأثير محدود على السلطة التنفيذية، إذ أن هناك

أنواع معينة من الأعمال السرية التى تتسرب دائماً عند التطبيق عندما يشترك فيها الكونجرس. وقد سمعت بوبى إينمان ـ نائب مدير المخابرات المركزية يومئذ ـ منذ بضع سنين، وهو يجادل علناً ضد عمل سرى مقترح، على أساس أن «هذا النوع من الأشياء يتسرب دائماً من لجان المراقبة». وقد تم التخلى عن الاقتراح، كما حدث لغيره، عندما هدد السناتور جوزيف بيدن بأنه سيقوم بتسريب معلومات إذا وضعت موضع التنفيذ ضد توصياته. وهكذا فإنه بادخال الكونجرس فى العمل تجرى عرقلة بعض الأعمال السرية، ويتم تخريب أعمال أخرى بتسريب مشرعين معادين لها.

وفى محاولة أكثر جدية للتأكد من اطلاع الجماهير بصورة معقولة، وافق الكونجرس منذ بضع سنوات على «قانون حرية المعلومات»، الذى يتيح للأشخاص المعينين (ولا داعى لأن يكونوا من مواطنى الولايات المتحدة) طلب أن تذيع السلطة التنفيذية معلومات كانت محاطة بالسرية فيما سبق.

وقانون حرية المعلومات، إذا روعت كل الاعتبارات هو شىء جيد، وإن لم يكن جيداً كما كان ينبغى أن يكون. وإلى الحد الذى يمكن فيه رفع السرية عن المعلومات، وإذاعتها للدارسين والصحفيين، وحتى لرجال الأعمال، سنكون، كشعب، أفضل حالاً به. غير أن عيوب القانون كبيرة:

(١) إن القرارات الخاصة برفع السرية يتخذها أحياناً أناس ليسوا فى وضع يجعلهم قادرين على تقييم حساسية المعلومات. ولهذا فإنه قد يسمح بنشر معلومات تضر بالأمن القومى الأمريكى.

(٢) إن القانون يطبق فقط على السلطة التنفيذية، لا على السلطة القضائية أو على الكونجرس، (ربما لأن أعضاء الكونجرس هم الذين كتبوا القانون فى المقام الأول). وهكذا فإنه من الصعب رؤية الأمور فى محيطها الكلى، حيث أنه فى كثير من مسائل السياسة الخاصة بسلطة واحدة من الحكومة قد لا تكون كاملة، بل وحتى مضللة إلى أبعد حد. وإذا كنا نهتم «بحق الجمهور فى أن يعرف»، فإنه ينبغى علينا أن نتأكد من أن الجمهور سوف يحصل على أكمل صورة ممكنة للأحداث.

ولابد أيضاً من تطبيق حرية المعلومات على الكونجرس والسلطة التنفيذية أيضاً.

(٣) إن إجراءات رفع السرية كثيراً ما تكون بطيئة إلى حد السخط، وتعكس المبدأ الأساسى بأن تصحيح غلطة أصلية اصعب كثيراً من تجنب الخطأ فى المقام الأول.

(٤) إن أكثرالنتائج تدميراً لقانون حرية المعلومات هى أن المسئولين فى السلطة التنفيذية، خوفاً من أن أى شىء يكتبونه قد يظهر أمام أنظار الجمهور فى وقت ما فيما بعد، يحرصون على أن يعدوا وثائقهم المكتوبة بحيث أنها لا يمكن أن تسبب لهم حرجاً فى المستقبل. ويعنى ذلك أن العديد من أكثر القرارات حسماً لا يمكن توثيقها - إذ أن المسئولين إما أنهم لا يدونونها كتابة، أو يكتبونها بطريقة تضعهم هم أنفسهم فى أكثر الأضواء الممكنة إرضاء. وهكذا فإن المؤرخين فى عالم ما بعد قانون حرية المعلومات سوف يواجهون وقتاً عصيباً للغاية فى إعادة تنظيم الأحداث المعاصرة. وقد قالت شخصية هامة هى الدكتور هنرى كيسنجر أنه من الآن فصاعداً ستكون المحادثات الحرجة بين مسئولى الحكومة منطوقة ـ إما وجهاً لوجه، أو فى التليفون - بدلاً من كتابتها.

وهكذا انتهت المحاولات مرة أخرى لجعل الحكومة أكثر انفتاحاً على الفحص العلنى إلى ظهور الأثر العكسى.

وسائل الإعلام

يحدث العديد من انتهاكات السرية عن طريق وسائل الإعلام، التى يستخدمها أولئك الذين يحتفظون بالأسرار لنقل معلومات سرية إلى الجمهور. ولما كانت وسائل الإعلام تقوم بمثل هذا الدور الرئيسى فى الصراع بين الانفتاح والسرية، فهى دائماً فى مركز الجدل. ويكون هذا أحياناً أمراً غير عادل، إذ أنه ينبغى أن يقع

العبء الرئيسى لحفظ الأسرار على عاتق أولئك الذين يحتفظون بها: أى مسئولى الحكومة الأمريكية. وفى الحالات التى تقع فيها إساءات فى استخدام السلطة، قد لا يكون هناك أى سبيل آخر لمحاسبة الذين يمارسونها غير «تسريب» الوقائع إلى وسائل الإعلام. ولكن هذا لا يعنى أنه ينبغى إعفاء وسائل الإعلام من المساءلة، رغم أن بعض المتحدثين باسم وسائل الإعلام الأمريكية قد ذكروا مزاعم تضعهم فى نفس هذا الوضع.

وفى الحالات المتطرفة ، طالبت وسائل الإعلام لنفسها بحقوق وامتيازات وكالة مخابرات سرية وهى: حماية تامة للمصادر والوسائل ، وأن يكون لها الحق وحدها فى أن تقرر أن تدفع ثمناً للمعلومات، ومتى، وهل تذيعها ، ورفض إخضاع تحليلاتها أو حتى مزاعمها لسلطة خارجية لتقييمها باعتبارها مسائل أمر واقع. ومثل هذا الوضع فى جوهره هو بمثابة حق شامل لسرية وسائل الإعلام، مع كل المخاطر التى تصاحب إساءة الاستخدام التى قد توجد فى المؤسسات الأخرى. إن الديموقراطية تحتاج إلى صحافة حرة، ولكنها تحتاج أيضاً إلى صحافة مسئولة. وإذا كانت الحكومة- كما يزعم المتحدثون باسم وسائل الإعلام باستمرار - هى فقط التى يمكن إخضاعها للمساءلة إذا كانت مفتوحة، فلماذا ينبغى أن تتجنب وسائل الإعلام - وهى الوحيدة بين المؤسسات الأمريكية الهامة - المساءلة بمنحها الحق فى السرية التامة؟

وترد وسائل الإعلام على ذلك بالتأكيد على أهمية حماية مصادرها، وتحاول التدليل على أنه إذا طلب من الصحفيين بشكل روتينى الكشف عن هذه المصادر، فسوف يحدث بلا ريب نقص فى المصادر «الداخلية». وهناك شىء بالنسبة لذلك، فالأشخاص يفضلون تقديم معلومات مثيرة تحت ستار مجهول الاسم بدلاً من تقديمها «مسجلة» بأسمائهم. ويحتاج المجتمع المفتوح إلى تشجيع الأشخاص على قول الحقيقة للجمهور، حتى عندما تكون الحقيقة محرجة بصورة رهيبة. إنه من الضرورى حماية مصادرها كلما أمكن ذلك. ولكن هل ينبغى أن تمتد هذه الحماية إلى حالات يحتفظ فيها الصحفيون بمعلومات جوهرية للتعرف على مجرمين؟ وهل يجب أن تطبق على حالات تعطى فيها معلومات إلى وسائل الإعلام وعن طريقها إلى أعدائنا ويكون من الواضح أنها تضر بالأمن القومى؟ وإذا لم يكن من حق أى إنسان أن يصيح قائلاً

«النار» فى مسرح مزدحم - كما يقول القاضى هولمز - فهل يكون لوسائل الإعلام الحق فى تعريض الأمن القومى للخطر لأن معلومات حساسة وضعت فى أيديها؟

وإذا اتفقنا على أنه ليس لوسائل الإعلام حقاً مطلقاً لكشف الأسرار، وتمت صياغة ذلك فى قانون، فسوف تبقى بعض المعلومات التى تصل حالياً إلى الجماهير سرية. وعلى عكس ما يزعم الذين يطالبون بانفتاح أكبر باستمرار، فإن هذا قد يساعد العملية السياسية فعلاً. وذلك لأن أعضاء الكونجرس لن يستطيعوا ابتزاز السلطة التنفيذية بواسطة التهديد «بتسريب» معلومات عن أعمال لا يوافقون عليها. وإذا لم يوافق المشرعون على أعمال مقترحة، فإنهم - كغيرهم ممن يتحملون المسئولية نحو السياسة الخارجية - سيكون عليهم أن يثبتوا أنهم على حق بشكل مقنع داخل مجال صنع السياسة. وعلاوة على ذلك، فإنه بدون التهديد المستمر بأن تجد المعلومات السرية طريقها إلى وسائل الإعلام، سوف تزداد صراحة، مما يجعل ظهور سياسة جديدة أكثر احتمالاً. وأخيراً، فعندما تدرك الحكومات الأجنبية أنه يمكن الاحتفاظ بالأسرار فى الولايات المتحدة، فسوف يشاركوننا فى كم أكبر من المعلومات الحيوية مما يكون له نفع أكبر لسياساتنا.

ويظهر كتاب «الستار Veil » الذى ألفه بوب وودوارد كل عيوب الحالة الحاضرة للأمور. ويقدم وودوارد عشرات القصص عن عمليات مزعومة لوكالة المخابرات المركزية، بعضها صحيح، وبعضها زائف، والبعض نصف حقيقى، وهو أمر لا مفر منه مع شخص يكتب تحت ضغط موعد نهائى للطبع عن مسائل معقدة للغاية. وليس هناك اهتمام كبير بالأمن القومى، (والواقع أنه إذا كان يذكر الحقيقة، فإنه يكون قد حكم بالتأكيد تقريباً على مصير العديد من المواطنين الأجانب الذين ارتكبوا غلطة التعاون مع حكومة الولايات المتحدة) وهناك ضرر فى بعض النواحى الهامة سواء كان هذا الكتاب دقيقاً أم لا. وبالنسبة لأى شخص يفكر فى إحضار معلومات حساسة إلى مسئول حكومى أمريكى، فإن كتاب مثل «الستار» سوف يجمد الدماء، إذا أنه يظهر أن المسئولين الأمريكيين يتحدثون عن موضوعات ينبغى أن تكون سرية، وأن الصحافة الأمريكية سوف تكتب عن أى شىء، حتى مع احتمال دفع الثمن من الحياة أو فقد الأطراف أو المصلحة القومية. وفى رأيى أن مثل

هذا الكتاب كان لا ينبغى أن ينشر.

وسوف يعترض البعض بأن هذه دعوة إلى الرقابة، مهما كانت محدودة. وهذا صحيح تماماً، ولكن تجربة دول ديموقراطية أخرى مع الرقابة على معلومات الأمن الحساسة ينبغى أن تشجع المتشككين على أن يقرروا أن المكاسب سوف تفوق الخسائر التى لا يمكن إنكارها.

ويدهش الأمريكيون عادة عندما يعرفون أنه حتى فى دول تعتبر فيها المصلحة القومية بوضوح هى أعظم متطلبات حرية الكلام، كثيراً ما يجد الصحفيون أن هذه الترتيبات مرضية تماماً. وقد حضرت منذ ثلاث سنوات ندوة عقدت فى إسرئيل حول الرقابة العسكرية؛ وكان المشتركون بلا استثناء ينتقدون بشدة حكومة بيجين التى كانت فى الحكم يومئذ، ومن المتوقع أن يهاجموا تطبيقها للرقابة العسكرية. وقد ادهشنى أن أسمعهم جميعاً - وبينهم رؤساء تحرير الصحف الرئيسية فى البلاد - يتفقون على أنهم لم يُمنعوا قط عن نشر أية قصة يرون أنها يجب أن تقال بصورة عاجلة وملحة. والواقع أن كثيرين منهم كانوا يتمنون لو كان الرقيب أكثر نشاطاً فى حالات معينة، لأنهم نشروا قصصاً، يودون عندما ينظرون إلى الوراء لو أنهم لم ينشروها.

إن الصحافة الإسرائلية مناضلة وعتيقة تماماً لا تتقيد بأى ضابط مثل مجموعة الصحف الأمريكية المتنوعة، وينبغى أن يعطينا رد فعل الإسرائيليين جميعاً وقفة قصيرة. وهناك من ناحية أخرى الأخطار الواضحة للتجاوزات فى ممارسة الرقابة، كما أعتقد أنه حدث فى المحاولات البريطانية لحظر كتاب «صائد الجواسيس» وهو كتاب يقدم معلومات جديدة قليلة للغاية، (فقد ظهر أغلبها فى كتب نشرت فى بريطانيا) ولا يكشف عن أية أنشطة حساسة حدثت خلال الخمسة عشرة عاماً الأخيرة. ونحن فى حاجة إلى أن نجد أرضاً متوسطة معقولة بين أولئك الذين يعتقدون أن السرية مسئولية الحكومة وحدها (ومن ثم فإن وسائل الإعلام يجب أن تقرر بنفسها ما إذا كانت تنشر أو تذيع أى شىء يكون فى حيازتها) وأولئك الذين يعتقدون أن أى شىء «يعتبر سرياً» يجب أن يبقى بعيداً عن نظر الجمهور.

نحو توازن عادل

إن مطالب السرية إزاء الانفتاح تحدث تعارضاً بين مصلحتين مشروعتين ولكنهما متعارضتين. فالسياسة الجيدة، والعلاقات الطيبة، والعمليات الناجحة، تتطلب كلها قدراً معيناً على الأقل من السرية، ولن يفيد دعاة الانفتاح أن يطالبوا بأن تصبح كل أو حتى أغلب المعلومات السرية معروفة للجمهور. ومن الناحية الأخرى فإن للجمهور الحق فى معلومات كاملة بصورة معقولة.

إن الحل المثالى هو أن تقوم السلطة التنفيذية بشرح سياستها، والفكر الذى أدى إلى وضعها، وذلك فى أكمل صورة ممكنة، حتى تستطيع الجماهير على الأقل أن تتابع العملية التحليلية. ولا يستطيع أحد أن يطالب بشكل معقول أن تشرك الحكومة العالم بوجه عام فى أسرارها، ولكن من المعقول بالتأكيد أن نتوقع من زعمائنا أن يشرحوا لنا ماذا يفعلون و [إلى الحد الممكن] لماذا يفعلون ذلك. وهكذا فإنه فى حين أن الجمهور ليس من حقه أن يعرف ما ذكره زعماء أجانب للمسئولين فى بلادنا خلال محادثات خاصة، فإنه ينبغى أن يكون كبار صانعى سياستنا قادرين على إعطاء الجمهور الأمريكى «الدروس التى تعلموها» من أمثال تلك المحادثات. وينطبق نفس المبدأ على مجالات أخرى، تقوم فيها المعلومات السرية بدور فى السياسة: فالأسرار يجب أن تبقى سرية، ولكن نتائج الأسرار يجب أن تكون موضع مشاركة.

ولا ريب أن هذا المثال أسهل كثيراً فى القول منه فى التطبيق، إذ أن الحكومات- حتى فى أفضل إدارة فى العالم - يجب أحياناً أن تحجب بعض المعلومات عن الجمهور. ولكن ذلك يتعلق غالباً بالعمليات لا بالسياسة الكلية. والاستثناء من هذه القاعدة، هى العملية السرية التى إذا نجحت فإنها ستؤدى إلى تغيير جوهرى فى السياسة برمتها، كما هو الحال فى الدبلوماسية السرية التى أدت إلى سعى نيكسون نحو الجمهورية الشعبية الصينية. ولما كان أغلب الأمريكيين يوافقون على نتائج الدبلوماسية السرية، فقد كان هناك قليل من النقد للطريقة التى تم التصرف بها. ولكن العديد من الهجمات اللاذعة التى وجهت إلى طريقة ريجان لمعالجة مبادرات «إيران - كونترا» يمكن توجيهها بنفس السهولة إلى سياسة نيكسون وكيسنجر تجاه سياسة الصين، أو فيما يتعلق بروزفلت لمساعداته السرية لبريطانيا فى

فترة ١٩٣٩ ـ ١٩٤١. وكان كلاهما يتعارض مع الأهداف المعلنة للسياسة الخارجية الأمريكية. وتم تنفيذ كليهما من وراء ظهر الكونجرس. والفرق بين هذه المبادرات وكارثة ريجان، هو أنها حققت أهدافها حتى قبل الكشف عنها. وهنا لا توجد أية وصفة للخلاص: فقد قوبلت الحالات الناجحة بالتصفيق، بينما استنكرت حالات الفشل، وهذا ما حدث. ولكن فى حالتى نيكسون وروزفلت معاً، فإنه لو كانت السياسة معلنة فى الوقت الذى كانت تدار فيه، لكانت صرخات الاحتجاج الوطنية تصم الأذان، ولتحطمت السياسة. فهل كان السيدان إينويه وهاملتون سيقران إجراء تحقيق كامل بأثر رجعى فى كلتى المسألتين، مع كشف علنى لدور العملاء الأجانب (مثل إنتربيد) والمواطنين الأمريكيين الخاصين فى العمليات؟ وهل كان السيد هاملتون قد ألقى محاضرة على الرئيس فرانكلين روزفلت عن تفوق السياسة التى تناقش علناً على العمليات السرية، عندما كان من المحتمل للغاية أن تنهار بريطانيا بدون المساعدات الأمريكية السرية؟

ومهما كان تقييم سياسة معينة، فليس هناك ما يقال عن إفشاء الأسرار المذهل الذى يصاحب المناقشات والتحقيقات. وقد حدث الكثير حول النزاع بين الكونجرس والسلطة التنفيذية خلال جلسات الاستماع فى مسألة إيران ـ كونترا، ولكن من الإنصاف للمشرعين فإنه لابد من القول بأن أكبر عملية تسريب للمعلومات إلى حد بعيد جاءت من السلطة التنفيذية. وقد أظهر البيت الأبيض، ووزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية منذ البداية تبلداً حيال متطلبات السرية. فقد تم الكشف عن أسماء اتصالات أجنبية حساسة، وأشكال وأحجام وثائق أمريكية سرية (مثل نتائج التحقيقات الرئاسية) والتى أذيعت علناً (وأتاحت بذلك للمخابرات السوفيتية أن تضع صوراً مزيفة أحسن) كما نشرت وسائل وأسماء اتصالات سرية، وعرضت الأعمال الداخلية لمجموعة المخابرات للبحث العلنى. وخلاصة القول أنه تم تزويد الراغبين فى الحصول على أسرارنا بالكثير منها، وأعطوا خريطة طريق لمن يرغب فى الحصول عليها مستقبلاً. وفى حين أن الكثير من هذه المعلومات قد خرجت من الشهادات، والإيداعات، والوثائق التى أذاعتها لجان التحقيق المختلفة بالكونجرس، فإن الجزء الأكبر أصبح متاحاً من جانب البيت الأبيض وحده، ونشر كثير منها

بواسطة لجنة تاور التى أنشأها الرئيس.

وقد يمكن تقديم حجة ضعيفة للرفض المثير للدهشة للبيت الأبيض لتأكيد أى درجة من «امتياز السلطة التنفيذية» فى هذه المسألة (رغم أن هؤلاء الأجانب الذين تعاونوا معنا اعتقاداً منهم بأننا لن نكشف هوياتهم سوف لا يوافقون على ذلك بلا شك)، بل أن هناك القليل مما يمكن أن يقال عن تسليم وثائق سرية بالجملة «للمحامى المستقل»، القاضى والش. وحصل أعضاء الهيئة العاملة معه على تراخيص فورية، ولم يكن من الممكن أن يحصلوا على نوع التحقيقات المرهقة عن خلفياتهم، والتى يخضع لها كاتبو الوثائق السرية. وعلى عكس مسئولى الحكومة ذاتها، لم يكن مطلوباً من رجال «والش» حاجة شرعية لأن يعرفوا محتويات كل وثائق مجلس الأمن القومى التى تتعلق بالإرهاب الدولى والخطوات التى اتخذتها الدولة لمكافحته على سبيل المثال. وهناك كثير من الحكومات الأجنبية كانت تود معرفة محتويات تلك الوثائق، فهل اتخذت خطوات للتأكد من الأمان الكامل لعملية «والش»؟ إن المرء لا يستطيع إلا أن يقول، على أساس رحلات قليلة إلى مكاتبها، أن هناك القليل جداً من مظاهر الأمن الفعلى الكامل. ولكن تلك ليست المسألة الرئيسية هنا. فالنقطة الأساسية هى أن السلطة التنفيذية تخلت بسرعة بالغة عن النضال لإبقاء أسرارها سراً؛ وبعد ذلك، أصبح الكثير من الأسرار القومية فى أيدى مجموعة متنوعة من الأشخاص، كان الكثير منهم يقرأون أول وثيقة سرية بالنسبة لهم. وهكذا، ترى هل أظهرت إدارة ريجان افتقارها إلى الجدية فى الدفاع عن أسرارها؟

وإذا أريد أن يكون هناك أى أمل فى إيجاد أسلوب معقول لموضوع السرية، فسيكون على السلطة التنفيذية أن تعمل بصورة أفضل كثيراً، وأن تناضل من أجل حق الاحتفاظ بالأسرار، فى نفس الوقت الذى تظهر فيه حساسية أكبر لحق الجمهور فى الاطلاع على العناصر الأساسية فى سياستنا الخارجية. وينبغى أن تبدأ الجدل القومى حول الحاجة إلى حماية الأسرار، بما فى ذلك بعض الإجراءات لجعل وسائل الإعلام خاضعة لحساب أكبر. ولابد لها من أن تشترك مع الكونجرس، والمحاكم، ووسائل الإعلام لكى تقدم حلاً وسطاً عملياً بين المطلبين المشروعين ـ من أجل السرية والانفتاح - والذين هما اليوم فى صراع عنيف فى مجتمعنا. وحيث أن إدارة

ريجان تفتقر إلى الرؤية بوضوح، والإرادة لكى تبدأ السير فى مثل هذا المشروع الذى يتم بالتحدى، فإننا لا نستطيع إلا أن نأمل فى أن تكون الإدارة التى سوف تخلفها قادرة على أن تفعل ذلك.

ملاحظة

١ - ظهر هذا المقال لأول مرة فى «المصلحة القومية ١٠» The National Interest 10 (شتاء ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨)؛ وقد أعيد طبعه بإذن خاص.

الجـــزء ٣

هل تهم وسائل الإعلام ؟

٩

وسائل الإعلام الخبرية والأمن القومى

ريتشارد ر. بيرت

أصبح الجدل العلنى حول الأمن القومى أكثر تعقيداً وأكثر أهمية. غير أن وسائل الإعلام فشلت فى مجاراته فى شرح قضايا الدفاع والرقابة على التسلح لجمهور أمريكى مشوش الفكر. والواقع أن أداء الصحافة، والصحافة المذاعة فى نشر وتحليل تلك القضايا هو أحد أسباب لماذا أصبح الجدل حول الأمن القومى فى الولايات المتحدة (والغرب على نطاق أوسع) يسوده الفوضى والتبسيط، وقلة الاطلاع والمعرفة بصورة متزايدة.

وهذه نظرية استفزازية، وهناك بعض الجوانب المتتابعة. فوسائل الإعلام مثل المؤسسات الهامة الأخرى فى المجتمع الأمريكى لا تحدث تغييراً فحسب، بل أنها تعكس أيضاً اتجاهات ثقافية وسياسية أكثر اتساعاً. ومن ثم فإن التدهور فى الجودة والترابط المنطقى فى معالجة وسائل الإعلام للأمن القومى، لابد قبل كل شئ أن

ينظر إليها فى مقابل تطورات أشمل داخل النظام السياسى الأمريكى، والسياسة الخارجية الأمريكية ووسائل الإعلام ذاتها.

وهناك تغيير هام، لوحظ بواسطة محللين سياسيين بدأ من «بات كاديل» إلى «لى آتواتر»، هو نمو مبادئ حزب الشعب الأمريكى فى السياسات الأمريكية خلال العقدين الأخيرين. ولم يكن هذا يعنى أن «الغرفة المليئة بالدخان» قد فوجئت بالانتخابات الأولية وتقنيات الإعلان الضخمة، بل أن القضايا السياسية ذاتها أصبحت فى متناول الجمهور، مع النتائج المتناقضة ظاهرياً والضارة التى زادها تأثير المجموعات الصغيرة التى تحركها المصلحة.

وكان لتبسيط السياسات وجعلها فى متناول الجمهور تأثيره الهام على الجدل حول الأمن القومى. فمن الناحية التقليدية، كان جوهر مسائل الأمن القومى فى الولايات المتحدة - السياسة النووية، وأهداف المبدأ النووى، ونشر القوات، وأهداف الرقابة على التسلح وموضوعاته ـ منصبة على مجموعة محدودة من مسئولى الحكومة، والسياسيين المهتمين، ومجموعة من الخبراء الأكاديميين فى البحوث. وقد نمت تلك المجموعة بصورة أكبر مع وفرة مجموعات جديدة من الخبراء، وحصول العديد من رجال الكونجرس على مستشارين خاصين للأمن القومى. وكما أن الأحزاب السياسية القومية أخذت تفقد السلطة بصورة مطردة فى فترة تبسيط السياسات الأمريكية، فقد حدث المثل للمجموعة التقليدية للأمن القومى. وكانت نتيجة ذلك هى انخفاض فى الفهم والتأييد بين الجماهير الغربية لمفاهيم مثل الرادع الممتد واستبدالها بحلول أكثر شعبية وضد الأسلحة النووية، تتراوح بين التجميد على اليسار، إلى «ترس الفضاء» على اليمين.

ويوضح الجدل الذى دار فى السنوات الأخيرة حول « الدفاع الاستراتيجى » هذه النقطة. فمنذ الستينيات، بحثت مجموعة الأمن القومى الحجج المؤيدة والحجج المعارضة لدفاع الصاروخ ذاتى الدفع «الباليستى» بما فى ذلك دراسة جدواه الفنية، وتأثيره على الردع والمشكلات الأكثر تعمقاً عما يشكله أى رادع كاف. ولايزال الجدل الذى دار فى مجلس الشيوخ فى ١٩٦٩ - ١٩٧٠ حول نشر الصواريخ المضادة للصواريخ ذاتية الدفع، مع ما شمله من شهادات واسعة نتيجة تفكير عميق من

محللين يمثلون طرفى القضية، حتى هذا اليوم هو التفسير الكلاسيكى للقضية. ولم يكن للجدل حول مبادرة الدفاع الاستراتيجى شىء من القوة والتماسك أو الوضوح الذى كان لهذه المشاورات. وبدلاً من ذلك فإنه تتضاءل إلى حد كبير ليصبح نضالاً مبسطاً بين مجموعات المصالح وأقليات متحمسة التى صوّرت مبادرة الدفاع الاستراتيجى من ناحية باعتبارها الفرصة الوحيدة للدولة للنجاة من تهديد الدمار النووى، أو من ناحية أخرى، كوسيلة مؤكدة لجعل مثل هذا الدمار ممكناً. وتم تشكيل لجان عمل سياسية تعتنق واحدة أو أخرى من وجهات النظر هذه، وأُنتجت أفلام بيعت لمحطات التليفزيون المحلية، وراح متحدثون متحمسون يزرعون البلاد جيئة وذهاباً برسائلهم العاطفية والمبسطة.

وكان لهذه المجموعات نفوذ. ففى الانتخابات الأولية للمؤتمر الحزبى لولاية آيوا، على سبيل المثال، نجحت مجموعة معادية لمبادرة الدفاع الاستراتيجى تدعى «ستارباك» فى جعل أغلب المرشحين الديموقراطيين للرئاسة يؤيدون برنامجاً لا يعارض البحوث الخاصة بمبادرة الدفاع الاستراتيجى فحسب، بل وأيضاً صواريخ إم. إكس، وميدجيتمان، وترايدنت -٢، وكل تجربة للصواريخ البالستية. ولا عجب إن كانت وسائل الإعلام قد عكست الجدل العلنى المبسط حول مبادرة الدفاع الاستراتيجى بينما تغاضت عن مسألة أساسية، وهى عما إذا كان حصول الولايات المتحدة - فى ضوء بناء السوفيت لقدرة التدمير السريع للأهداف الصعبة - على مستوى ما من الدفاع الاستراتيجى سوف يدعم الرادع.

وقد تم تعزيز أثر حزب الشعب الأمريكى على تغطية وسائل الإعلام للأمن القومى (ونسب إليه) تطور آخر طويل المدى: وهو فشل الولايات المتحدة فى عصر ما بعد الحرب، وبصفة خاصة بعد اضطرابات حرب فيتنام، فى إيجاد إجماع رأى متين حول وضع استراتيجية تجاه الاتحاد السوفيتى، أو مفهوماً لالتزامات الولايات المتحدة ووجودها فى الخارج. وفى حالة الاتحاد السوفيتى، كانت السياسة الأمريكية والرأى العام يتأرجحان بشدة بين تفاؤل بلا ضرورة وتشاؤم لا مبرر له. وقد شهدنا فى الخمسة عشر عاماً الماضية الآمال المبالغ فيها من أجل وفاق أمريكى - سوفيتى فى أوائل السبعينيات وقد حل محلها مخاوف متزايدة من سيطرة عسكرية سوفيتية، والتى

استبدلت بدورها الآن بما يطلق عليه "هوس جورباتشوف".

وفشلنا الواضح فى بناء إطار عمل السياسة قادر على التوفيق بين المنافسة الأمريكية - السوفيتية، والتعاون المحدود أدى إلى أن تبالغ وسائل الإعلام فى كل انحراف أو منعطف فى هذه العلاقة. والافتقار المماثل إلى الثبات من الممكن مشاهدته فى مجال التزامات الولايات المتحدة فى الخارج. ومن الواضح أن هناك حاجة متزايدة للولايات المتحدة ، فى عصر محدود الموارد، لأن ندخل فى حوار مع حلفائنا الرئيسيين للمشاركة فى الأعباء. غير أن هذه القضية الهامة شوهها الانعزاليون، ودعاة العمل من جانب واحد على كلا جانبى النطاق السياسى. وفى ١٩٨٨ كانت النتيجة مرة أخرى هى أن تقييماً هادئاً لوضع جوهرى موثوق به للولايات المتحدة فى الخارج قد حجب فى وسائل الإعلام بواسطة حملة انتخابية عاطفية سطحية تصور أحد المرشحين للرئاسة وهو يحذر من «إراقة الدم الأمريكى فى الخليج الفارسى» وأعضاء الكونجرس وهم يدفعون بعنف الذين يهاجمون أحياء الأقليات على درجات الكابيتول.

وكانت التغييرات الأكثر اتساعاً داخل «ثقافة وسائل الإعلام» فى الولايات المتحدة أيضاً ذات تأثير معاكس على التغطية الجادة للأمن القومى. وأسهم التليفزيون فى إضعاف اهتمام المشاهدين وخاصة الشباب منهم. وعلى الرغم من وفرة برامج الأخبار فى التليفزيون، فإن نوعية وشمول تغطية مسائل الأمن القومى قد تدهورت. واختفت الأفلام التسجيلية المتعمقة التى بدأتها شركة كولومبيا للإذاعة خلال عصر مارو - فريندلى، وحلت محلها إذاعة أنباء خاطفة فى التليفزيون ساعة الإفطار. كما تطورت برامج أحاديث يوم الأحد التقليدية التى كانت تتيح للمسئولين ومخبرى الصحف وقتاً لاستكشاف القضايا، إلى مواجهات «ملائمة لوسائل الإعلام» التى كان يعتقد أن الآراء والمواقف الغريبة لمقدمى الأخبار، مثل سام دونالدسون، أكثر إثارة للاهتمام من المسئولين والخبراء الذين يتحدثون معهم. وربما عجلت المنافسة التى خلقتها البرامج التى تذاع من عدة محطات ووكالات الأنباء، عمليات دمج الأخبار والترفيه فى التليفزيون. وتعتبر «مجموعة ماكلافلين» و «النيران المتقاطعة» وما فيها من دردشة «داخل البيسبول» من البرامج المشوقة، ولكنها لا تسهم كثيراً فى فهم

حقيقى لمبادرة الدفاع الاستراتيجى وسياسة الولايات المتحدة فى أمريكا الوسطى، أو مستقبل الثالوث الاستراتيجى.

وبينما برز التليفزيون باعتباره المصدر الرئيسى للأخبار بالنسبة لأغلب الأشخاص، كان على الصحف أن تسارع إلى إعادة تحديد دورها. وكانت بعض التغييرات إيجابية، مثل زيادة التعليقات والتحليلات فى الصحف اليومية، كما يتمثل فى صفحة الافتتاحيات. غير أن الاتجاه بوجه عام نحو تغطية «أخبار ماك» والتى يمثلها بشكل مصغر صحيفة «يو. إس. إيه توداى» USA Today: حيث يوجد تأكيد شديد على أنشطة وقت الفراغ، والرياضة، والتسلية، مع أخبار واقعية جادة، حظيت بتغطية مختصرة. والأسوأ من ذلك أن ظاهرة «أخبار ماك» أثرت على كل الصحف اليومية والمجلات، حتى أكثرها جدية. وخلال فترة عملى فى صحيفة «النيويورك تايمز» مثلاً، حيث انكمشت بشكل واضح المساحة المخصصة لما يسمى نشر «الأخبار الجادة» والتحليلات بقرار الانتقال إلى توضيب الصحيفة من ثمانية أعمدة فى الصفحة إلى ستة (لجعل الصحيفة أكثر «قراءة») والأكثر أهمية من ذلك، إخلاء حيز لأقسام خاصة تغطى أسلوب الحياة، والرياضة، والطعام، والترفيه[1].

وتساعد هذه الاتجاهات الواسعة فى السياسات الأمريكية ووسائل الإعلام فى شرح لماذا أصبحت تغطية قضايا الأمن القومى أكثر سطحية وتفاهة وإثارة. ولكنها لا تحكى القصة برمتها. وتعتبر منظمات الأخبار الفردية، ومخبرو الصحف، ورؤساء التحرير، والمديرون الذين تضمهم هذه المنظمات مسئولين أيضاً. فالمخبرون ورؤساء التحرير، سواء كأفراد أو مجموعة، فى حاجة إلى معالجة ما قد يسمى «عيوباً فى الصنعة» فى تغطية شئون الأمن القومى.

الافتقار إلى خبرة أساسية

رغم أنه صحيح أن هناك أمثلة تم فيها استخدام أفراد قليلى الخبرة فى قضايا الأمن والرقابة على التسليح لتغطية تلك الموضوعات، إلا أنه تبقى حقيقة أن الغالبية العظمى من مخبرى الصحف الذين يكتبون عن هذه القضايا ليست لديهم الخلفية اللازمة للكتابة أو الحديث بشكل مترابط منطقياً وموثوق به. وفى أغلب الأحيان،

كان المخبرون يفتقرون إلى المفاهيم الضرورية، والإطار التاريخى لفهم الأحداث تماماً ووضعها فى السياق الصحيح.

والأمثلة على ذلك عديدة للغاية للاستشهاد بها. فهناك مثلاً «صناعة أزمة» صحفية فى تغطية التطورات داخل حلف شمال الأطلنطى. وفى أى وقت تقريباً تبرز فيه خلافات داخل الحلف، يبدو الصحفيين على جانبى المحيط الأطلنطى مضطرين إلى الإشارة بأن هناك أزمة وشيكة الوقوع، وأنها يمكن أن تهدد دعامات العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية ذاتها. ومن ثم، فإنه عندما أعرب كثيرون من الأوروبيين عن تشككهم حيال الغارة الأمريكية على ليبيا فى عام ١٩٨٦، نشر فى مرات عديدة فى كل من الصحف الأمريكية والأوروبية أن هذه هى «أسوأ أزمة فى تاريخ الحلف». وليس فقط أن هذا النزاع القصير العمر لا يكاد يذكره أحد اليوم، بل إن تغطيته فى ذلك الحين كان يبدو أنه شيئاً طواه النسيان فى التاريخ الطويل من الخلافات الأوروبية - الأمريكية حول استخدام القوة فى العالم الثالث (السويس ، فيتنام، إيران، وأفغانستان). علاوة على أنه كان يبدو أنه ليس هناك فهم كبير بأنه على قدر أهمية هذه الخلافات حول الحملات العسكرية «خارج المنطقة» فإنه ينبغى أن ينظر إليها فى سياق إجماع طويل للرأى داخل حلف شمال الأطلنطى حول استراتيجية جوهرية لردع العدوان فى أوروبا.

وتعتبر معالجة وسائل الإعلام لمسألة «قنبلة النيوترون» ذات السمعة السيئة، مثالاً آخر. إذ أنها تركت القضية معلقة، لا بالنسبة لما إذا كان نشر سلاح نووى أكثر تمييزاً سوف يزيد من مرونة استراتيجية حلف شمال الأطلنطى فى الرد أم لا (وإن كنت أعتقد أنه سيكون كذلك). ولم تناقش وسائل الإعلام قط القضية من هذه النواحى. وبدلاً من ذلك فإنها ركزت على الإدعاء غير الصحيح، وهو أن السلاح يدمر الأشخاص لا الأشياء، ومن ثم فإن هذا هو آخر «سلاح رأسمالى». ولعل ذروة إثارة الانزعاج، أن التغطية السطحية تحققت بواسطة صحيفة «واشنطن بوست» التى أطلقت على السلاح فى مقال افتتاحى اسم «رأس الحرب القاتلة» وكأنما عشرات الآلاف من الذخيرة النووية والتقليدية الأخرى الموجودة يومئذ فى الترسانة الأمريكية تنقصها هذه الخاصية.

وكان لتغطية المناقشات حول الصاروخ إم. إكس، والأسطول الذى يضم ٦٠٠ سفينة نوعية تثير السخرية. كانت مناقشات الصاروخ إم. إكس قد عرضت أساساً فيما يتعلق بما إذا كان ينبغى الحصول على صاروخ جديد أكثر قدرة. ولم يجر أى استكشاف لعلاقة الصاروخ إم. إكس بهذه القضايا. وفى الجدل حول الأسطول الذى يضم ٦٠٠ سفينة، تركزت التغطية أساساً على التكاليف المطلوبة لا على مسألة الأدوار والمهام البحرية، بما فى ذلك القضية المبدئية «للتصعيد الأفقى».

ورغم أنه كان صحيحاً أنه كانت هناك زيادة تدريجية فى الخبرة الإجمالية عن الأمن القومى داخل جميع وسائل الإعلام، فإن الأشخاص الذين درسوا وتابعوا قضايا الأمن بدقة أكثر لم يكونوا غالباً ممن سيتابعون نشر التطورات الهامة. وأعنى بذلك الكادر الصغير من الأخصائيين القادرين على إعداد أجزاء «التفكير» التحليلى، والذين قل أن يكونوا صحفيين معهود إليهم فعلاً بتغطية أحداث تصنع الأخبار. فمراسل البيت الأبيض هو الذى يكشف أهم القصص، مثل قمة ريكيافيك أو خطاب ريجان فى مارس ١٩٨٣ عن مبادرة الدفاع الاستراتيجى[٢].

ولابد للجهد الذى يبذل للوصول إلى خبرة أكبر أن يناضل مع اتجاه موازى فى الصحافة ـ وهو الرأى المنحرف، ولكن مازال راسخاً أن أفضل مخبرى الصحف هم الذين «يقومون بأعمال عديدة». ومازال هناك اعتقاد قوى لدى رؤساء التحرير بأن المهارات «الحرفية» فى كتابة الأخبار لها الأسبقية على الخبرة فى موضوع محدد، أو كما أخبرنى أحد رؤساء التحرير منذ بضع سنين قائلاً: «إذا كنت تعرف كيف تغطى موضوع حريق كبير، فإنك تستطيع أن تغطى كل شىء». والواقع أن هناك اتجاهاً لدى رؤساء التحرير والزملاء الصحفيين أيضاً إلى الشك فى أى زميل له خبرة خاصة، على أساس أنه يتعاون بشكل ما مع الاشخاص أو المؤسسات التى يكلفون بتغطية أخبارها. وهكذا فإن الجهل المطلق كثيراً ما يتنكر فى شكل أنه «تفاوت مهنى».

صحافة القطيع والمنافسة

من العسير على غير الصحفيين فهم ضغوط المنافسة الرهيبة فى الصحافة،

وخاصة فى واشنطن. وفى رأيى أن المنافسة مسئولة عن الظاهرة المألوفة الآن لصحافة القطيع: اتجاه وسائل الإعلام إلى تغطية نفس الأحداث بنفس الطريقة تقريباً، وتجاهل التطورات والقضايا الأخرى. ويحاول فريق الصحافة فى البيت الأبيض، ووزارة الخارجية وغيرها من الوزارات غالباً أن يقرروا بشكل جماعى ما هو الموضوع الذى سيكون قصة اليوم. والسبب بطبيعة الحال هو أن مخبرى الصحف لا يريدون أن يؤخذوا على غرة (وعندئذ يجدون رئيس تحرير غاضب على التليفون) وذلك إذا ظهر زميل ما فجأة بقصة فاتتهم. ومن ثم فإن من الأسلم الاتفاق مسبقاً، والسير مع القطيع.

ومما يثير السخرية إن صحافة القطيع تقدم للمتحدثين الحكوميين فرصاً متزايدة لتحديد الأخبار، وذلك بتوجيههم نحو قصة اليوم. والشىء الأكثر أهمية هو أنه يعنى أن قصصاً عديدة هامة لا تتم تغطيتها قط. كما أنه يؤدى إلى أسلوب «متعاقب» للأخبار ـ سيل من قصص مختلفة من يوم إلى يوم، ومن أسبوع إلى أسبوع، تنشر بلا سياق أو منظور. والنتيجة هى أن بعض القصص مثل موضوع «الشتاء النووى» تنشر فى إيجاز فقط، ثم تنتهى. وهناك قصص أخرى، مثل نشر القوات النووية الدولية، والرقابة على التسليح تنشر فى أجزاء فقط، بحيث يصعب على الجمهور إيجاد صلة بين قرار حلف شمال الأطلنطى للطريق المزدوج فى عام ١٩٧٩، وقرار النشر الفعلى للصواريخ فى عام ١٩٨٣، والوصول إلى اتفاق بعد ذلك بأربع سنوات.

صحافة الخبطات الصحفية

يعنى ضغط المنافسة فى صحافة واشنطن، إن «الخبطات الصحفية» لها الأسبقية على التحليلات السياسية. ويؤدى ذلك إلى خلق مشكلات عديدة. أولاً، أن البيئة المتنافسة تشجع تسريب المعلومات التى يمكن أن تضر بعمليات ومفاوضات حساسة مع الأصدقاء والأعداء. فهناك ببساطة معلومات يجب على المسئولين الأمريكيين عدم الإفضاء بها للصحف، وإذا حدث ذلك فإنها يجب ألا تنشر. وتعتبر حالات الإفشاء عن علميات أمريكية سرية مثالاً لذلك. ولكن من الصعب للغاية أن تعدل منظمة

خبرية عن نشر خبر مثير مسرب.

ثانياً، إن الكثير من الخبطات الصحفية غير دقيق تماماً، ولكن نظراً لأنها تتعلق بسياسة حساسة أو قضايا تتعلق بالمخابرات، فإنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل إصلاح الأمور. وعندما كنت موظفاً بوزارة الخارجية فى مطالع الثمانينيات، قرأت روايات عديدة فى الصحف عن اجتماعات مجلس الأمن القومى، ليست لها أية علاقة، أو علاقة قليلة بما حدث فعلاً [٣]. ولكن لأسباب واضحة، لم يكن هناك إلا القليل الذى تستطيع الوزارة عمله لتصحيح ما نشر. ثالثاً، إن «عقلية الخبطات الصحفية» لدى مخبرى الصحف ورؤساء تحرير عديدين يمكن أن تشوه تحديد الأخبار ذاتها. وحقيقة أن قطعة ما من المعلومات «الخاصة» تبدو أحياناً ذات أهمية أكبر من مضمون المعلومات نفسها. وخلال عهود نيكسون ـ فورد وكارتر، على سبيل المثال، وضعت الصحف مكافأة كبيرة على كشف تفاصيل مواقف التفاوض الأمريكية فى محادثات «سولت» والتطورات داخل المفاوضات ذاتها التى كانت تعقد فى سرية محكمة. أما حكومة ريجان من الناحية الأخرى فقد كانت تميل إلى اتخاذ موقف أكثر علانية بشأن تطورات مفاوضات مراقبة التسليح إلى حد كشف النقاب عن المواقف الأمريكية فى خطب الرئيس، واطلاع مخبرى الصحف على المعلومات بالتفصيل فيما بعد. فلا عجب أن كان هناك اهتمام صحفى أكبر كثيراً بالفروق الضئيلة فى المواقف الأمريكية، عندما كان الحصول على هذه المعلومات أكثر صعوبة مما هو فى الوقت الحاضر.

وأخيراً، فإن للخبطات الصحفية تأثيراً معاكساً على الكيفية التى تعالج بها الحكومة ذاتها المعلومات، وإتاحة الحصول على معلومات حساسة. وكما كان الحال فى إدارات سابقة، فقد أدت صحافة الخبطات، والتهديد بتسريب المعلومات إلى أن تقوم إدارة ريجان تدريجياً بتضييق دائرة الأشخاص الذين يشاركون فى صنع القرار والتحليلات. وهكذا فإن القضايا التى تمت دراستها وبحثها بواسطة مجلس الأمن القومى الكامل فى عام ١٩٨١، تقررت فيما بعد فى مجموعات تخطيط للأمن القومى أصغر كثيراً. وقد قلل ذلك إمكانية تسريب المعلومات، ولكنه قلل أيضاً تنوع الآراء وكمية الخبرة الخاصة التى يمكن أن تعالج مشكلة ما. وهذا بالتأكيد هو أحد جذور مسألة إيران - كونترا.

تناول «مجلة بيبول» للأمن القومى

ربما مع بدء تلاشى «دروس» ووترجيت، حدث انحدار فى صحافة «الخبطات». ولكن هناك خطر من أنها سوف تستبدل بتركيز أسلوب «مجلة بيبول» على معارك شخصيات مع البيروقراطية، بينما تتجاهل جوهر القضايا السياسية. وقد كانت هناك دائماً جاذبية نحو الذهاب وراء الكواليس فى تغطية واشنطن، وكثيراً ما يكون مثل هذا النشر مفيداً فى فهم كيف ولماذا تتخذ القرارات. فالكثير من أجزاء «دقات الساعة» التى تصف صياغة خطاب ريجان عن مبادرة الدفاع الاستراتيجى فى مارس ١٩٨٣ كانت مفيدة فى تصوير صنع القرار داخل الإدارة. ولكن التشدد المتزايد على إلقاء الضوء على الخلاف الشخصى والتنظيمى فى نشر أنباء واشنطن غالباً ما يعنى أن القضايا الحقيقية شملها النسيان.

وقد تكشفت مزايا وحدود مثل هذا النهج بشكل معبر فى كتابى ستروب تالبوت (المباراة الأخيرة، والمناورات القاتلة) والكثير من الأجزاء فى مجلة «تايم» عن المفاوضات الأمريكية ـ السوفيتية حول الرقابة على التسليح خلال السبعينيات والثمانينيات. ويعتبر كتاب تالبوت الأسبق دقيق ومدروس جيداً بشكل رائع، وهو على وجه الإجمال دقيق. ولكن هناك شىء مفتقد، وهو أنه باختصار هذه التجربة المعقدة للغاية إلى حكايات عن ذاتيات فردية، ومعارك داخل الجهاز البيروقراطى، تضيع فرصة استكشاف الدروس الأكبر عما فعلته الرقابة على التسلح، ولم تنجزه خلال تلك الفترة. وأحدث كتب تالبوت «أستاذ اللعبة» عن الرقابة على التسلح، هو وصف وتحليل عمل وآراء بول نيتز لإصلاح هذه العيوب. وبينما يحافظ على تركيز بيروقراطى، فإنه يقدم فعلاً محيط تحليلى يتسم بفكر عميق، لتقدير الإسهام الذى تستطيع الرقابة على التسلح عمله للأمن القومى.

أن تكون هناك

إن كلاً من تغطية «الخبطات الصحفية» و«مجلة بيبول» لقضايا الأمن القومى هى مجرد انعكاسات للدور المتزايد لوسائل الإعلام وقدرتها على تحقيق نجاح أكبر.

ووسائل الإعلام الخبرية اليوم أكبر مما كانت، ويمكنها توصيل المزيد من المعلومات بسرعة أكثر. والناس والمؤسسات هنا وفى الخارج على استعداد لإمدادها بمزيد من المعلومات ولديهم القدرة على ذلك. ولهذه الاتجاهات تضمينات إيجابية بوجه عام للأفراد الأمريكيين والولايات المتحدة إجمالاً، ولكنهم يثيرون مسائل صعبة فعلاً فى مجال الأمن القومى.

وقد ألمحت إحدى هذه القضايا بالفعل إلى: أين ينبغى أن يرسم الخط بين حرية الصحافة وحماية المسائل الحساسة للأمن القومى؟ وقد أحست أغلب منظمات الأخبار منذ نشر «أوراق البنتاجون» أنها حرة فى أغلب المناسبات لنشر أية معلومات تستطيع الحصول عليها. علاوة على أنها تنتقد محاولات الحكومة، مثل اختبارات كشف الكذب لوقف من يسربوا الأخبار ووقف تدفق المعلومات السرية. فهل يمكن الاحتفاظ بهذا الوضع على المدى الطويل؟ وهل يجب أن يسمح لمجلة «ذى نيشان» The Nation بنشر نواح فنية تتعلق بتجميع الأسلحة؟ وهل ينبغى أن يذكر بوب وودوارد ـ كما فعل فى كتابه «الحجاب» إن خوزيه نابليون ديوارت رئيس السلفادور السابق، ويوجينيا تشارلز رئيسة وزراء الدومنيكان الحالية، يستخدمون كمصادر قوية لوكالة المخابرات المركزية؟ وهل يجب أن يقدم مخبرو الصحف لقرائهم معلومات تفصيلية عن قدرات المخابرات الأمريكية المستخدمة للتحقق من الرقابة على التسلح؟

وهناك أسئلة صعبة بصورة مماثلة تثيرها تغطية الصحف عن استخدام القوة العسكرية الأمريكية. وهناك الآن مكتبة ضخمة عن دور وسائل الإعلام الخبرية فى حرب فيتنام فى تشكيل (أو إساءة تشكيل) للمفاهيم الأمريكية عن الحرب. وهناك سؤال طرحه بيتر بريستراب فى كتابه «قصة كبيرة» وهو هل تستطيع وسائل الإعلام الخبرية، وخاصة التليفزيون، أن تقدم القصة الحقيقية فى مواقف قتال معقدة ومشوشة؟ ويذكر بريستراب بالتفصيل كيف أن الهجوم الذي وقع فى عيد «تيت» فى فيتنام، وصف على نطاق عالمى باعتباره كارثة عسكرية أمريكية هامة مفاجئة، فى حين أنه انتهى فى الواقع بانتصار أمريكى. وهناك قول مأثور في دوائر الحكومة الأمريكية يقول أنه عندما تنشب أزمة دولية، «تكون الأخبار الأولى التى تنشر عنها خاطئة دائماً». ولكنها فى الغالب تكون الأخبار الوحيدة التى يطالعها أناس كثيرون.

وثمة سؤال آخر، وهو ما إذا كان ينبغى دائماً وفى كل الظروف السماح لوسائل الإعلام الخبرية أن تغطى بشكل مباشر استخدام القوات العسكرية الأمريكية. ومن الواضح أن هناك ظروفاً تحترم فيها حتى وسائل الإعلام حق السرية للقوات الأمريكية المسلحة. ولم ينازع أحد (على قدر علمى) فى أنه كان ينبغى أن يدعى مخبرو الصحف لتغطية مهمة إنقاذ الرهائن الأمريكيين المشئومة فى إيران. ولكن عندما منعت إدارة ريجان، وهى تحذو حذو مسز ثاتشر فى حرب فوكلاند، المخبرين عن مشاهدة المراحل الأولى فى حرب جرينادا، حدث احتجاج شعبى صاخب إلى حد رهيب.

ولدى البريطانيين بطبيعة الحال تقاليد مختلفة للغاية فى التعامل مع الصحافة (وتكميم) أفواهها، ولكن التاريخ العسكرى لبريطانيا يثير أسئلة محيرة فعلاً. إذ أن المحفوظات البريطانية عن الحرب العالمية الثانية التى أذيعت فى السنوات الماضية، تكشف أن الجلاء عن دنكرك فى عام ١٩٤٠، كان فى كثير من النواحى عملية مؤسفة. إذ أن القوات البريطانية الموجودة على الشاطىء لم تطلق النار على حلفائها الفرنسيين لمنعهم من الاشتراك فى الجلاء فحسب، بل أن تشرشل حتى آخر لحظة كان ينفى للفرنسيين أن هناك حتى مجرد تفكير فى الجلاء. ونجحت الحكومة البريطانية بمساعدة الإذاعة البريطانية فى وصف الجلاء بأنه كان عملية إنقاذ رائعة تمت بواسطة أسطول صغير من القوارب والسفن الخاصة، يقودها بحارة متحمسين. والواقع أن كثيرين من أصحاب السفن البريطانية رفضوا القيام بهذه الرحلة وجعلوا سفنهم تصادر للأغراض العسكرية. ومن الممكن فهم أن تشرشل ورفاقه كانوا فى وقت هذه الأزمة فى حاجة إلى تكوين «أسطورة» دنكرك. غير أن السؤال الذى يثيرالاهتمام هو: ما هو الأثر الذى كان سيحدث للروح المعنوية البريطانية ومسيرة الحرب العالمية الثانية، لو كانت هناك أطقم تصوير تليفزيونية على الشاطىء؟ وهل كانت دنكرك سيكون لها أثر مثل هجوم عيد «تيت»؟

حكومة بواسطة بيانات صحفية

ربما كان من أكثر القضايا طرافة، والتى تتدفق عن الدور الأكبر لوسائل الإعلام

الخبرية وحريتها فى الوصول، هو تأثير ذلك على صنع قرار الأمن القومى ذاته. وهناك أمر واضح: وهو أن المسئولين الأمريكيين، ينتابهم القلق بشأن ما سوف تقوله وسائل الإعلام عنهم وعن قراراتهم لفترة أطول مما هو متصور لدى الجمهور أو وسائل الإعلام ذاتها. وتركز اجتماعات الصباح الباكر للعاملين فى وزارات الحكومة على مشكلات الصحافة بقدر تركيزها على المشكلات «الحقيقية»، وعلى كيفية وصف سياسة ما للصحافة، بنفس القدر الذى تفعله بالنسبة لما ينبغى أن تكون عليه السياسة فى المقام الأول. وكلما ازداد المرء ارتفاعاً داخل الجهاز البيروقراطى، زاد الوقت المخصص «لتلفيق القصص» للصحافة والحد من الضرر.

ونتيجة ذلك، زاد عدد العاملين فى الشئون العامة، وزاد عدد المتحدثين الرسميين. وتذاع الأخبار «الطيبة» لكى تتوافق مع نشرات أخبار المساء، بينما تُقطِّر تدفق الأخبار «السيئة» فى ساعة متأخرة من ليلة يوم الجمعة ، أو خلال عطلة نهاية الأسبوع. وقد زادت الجهود الأمريكية فى الخارج للتأثير على الصحف الأجنبية، بينما برز إلى الوجود فى الداخل جهاز بيروقراطى كبير «للدبلوماسية العلنية» لا يعتمد على وكالة الاستعلامات الأمريكية فحسب، بل وعلى وزارة الخارجية أيضاً، والبنتاجون، ووكالات المخابرات، وموظفى مجلس الأمن القومى. وهذاه الخطوات ليست حتمية فى عصر وسائل الإعلام فحسب، بل أنها مفيدة إيضاً. ولكن هناك خطر من صنع السياسة من خلال النشرات الصحفية وحدها، وأن تتخذ القرارات على أساس حجج وسائل الإعلام بدلاً من حجج المحللين السياسيين. ومن ثم فإن الخطوة التالية لوسائل الإعلام الخبرية التى تبسط القضايا المعقدة مثل مبادرة الدفاع الاستراتيجى أو نشر صواريخ إم. إكس، قد تكون حكومة تفعل نفس الشىء (من السلطة التنفيذية والكونجرس) إلى حد سواء.

تأثير التليفزيون

أشرت من قبل إلى الدور الذى يحتمل أن يقوم به التليفزيون فى إعادة تشكيل مناقشات مجلس الأمن القومى، وكيف أن انخفاض مدى اهتمام جيل التليفزيون، والمتطلبات المرئية لهذا الوسيط، يمكن أن تسهم فى جعل وسائل الإعلام الخبرية

تافهة. ولكن وسائل الإعلام الخبرية، وخاصة التليفزيون، هى التى تخلق الأخبار ذاتها. وإذاعة إدوارد ر. مارو الشهيرة «شاهده الآن» التى شجبت بشدة جوزيف مكارثى، تعتبر أنها تشكل نقطة التحول فى مستقبل السناتور الذى أثير الجدل حوله. ولكن فى السنوات الأكثر حداثة، كانت قدرة التليفزيون على إنتاج أحداث جديدة تعتمد بشكل أقل على قدراته فى الإقناع وبشكل أكثر على قيمته الترفيهية.

وفى عام ١٩٨٣، عندما اقتربت حركة التجميد النووى من ذروتها فى الولايات المتحدة، وسارت مظاهرات الاحتجاج على نشر القوات الدولية النووية فى أوروبا، عرض فيلم «اليوم التالى». وكان هذا حقاً أحد أحداث وسائل الإعلام عن العصر الحديث، حيث قامت منظمات الأخبار بتغطية الجدل الذى أثاره فيلم سينمائى من الدرجة الثانية صنع من أجل التليفزيون. ولاشك فى أن المنتجين كانوا يعتقدون أنهم يصنعون عرضاً هاماً للأخطار التى تصاحب سباق التسلح. وهذا بالتأكيد ما جاء فى وصف وسائل الإعلام للبرنامج. ولكن التأثير النهائى للبرنامج كان شيئاً مختلفاً على الأرجح.

فبعد أن استقبل فيلم «اليوم التالى» فى الولايات المتحدة بإثارة كبيرة، سرعان ما طواه النسيان داخل الأوساط السياسية فى واشنطن. أما فى أوروبا وخاصة ألمانيا الغربية، حيث عرض عدة مرات، فإنه قد دعم على الأرجح عزيمة حركة السلام. فى حين أن البرنامج فى تقديمه صورة مثيرة للعاطفة وغير دقيقة عن كيف يمكن أن تبدأ حرب نووية وما هى النتائج التى ستكون لها، أسهم فى تحيز متزايد بين الجمهور الأمريكى ضد الأسلحة النووية، الذى زاد من تعقيد مهمة الحفاظ على التأييد للسلاح الرادع.

بعض مقترحات

نظراً لأن العديد من المشكلات التى أوجزناها هنا تعكس اتجاهات أعمق داخل وسائل الإعلام الخبرية والحكومة والمجتمع الأمريكى، فإنه من الصعب أن تقترح أية حلول شاملة لها. ومن الواضح أنه من المشكوك فيه أن تكون أية حلول أمراً مرغوباً فيه. وبينما تطرح «ثورة المعلومات» المتعددة الوجوه الصعوبات فى معالجة قضايا

السياسة العامة بطريقة رزينة تتسم بالمسئولية، فهى قد تسهم أيضاً على المدى الطويل فى أمن الولايات المتحدة، بسبب التحديات الأكبر التى تمثلها بالنسبة لمجتمعات أكثر انغلاقاً مثل الاتحاد السوفيتى.

ومع ذلك فإن وسائل الإعلام، شاءت أم لم تشأ، أصبحت مشاركة فى صنع قرار الأمن القومى، ومن ثم فإن لها الحق فى أن تطلب أداء محسناً من جانبها. وقد قدمت المقترحات التالية من أجل ذلك.

أولاً، يجب على منظمات الأخبار والصحفيين الأفراد أن يعملوا من أجل تحسين فهمهم لمشكلات الأمن القومى. وهناك عدد من الوسائل الواضحة التى يمكن عمل ذلك بها، تتراوح بين بذل الجهد لتجنيد مخبرى الصحف ذوى المعرفة المتخصصة فى هذا المجال، كما فعلت صحيفة «نيويورك تايمز»، حتى يستطيع غير المتخصصين اكتساب خبرة أكثر. ولدى مدرسة جون ف. كيندى لعلم السياسة بجامعة هارفارد برنامج أمن دولى لموظفى الحكومة فى منتصف حياتهم العملية. فلماذا لا نوسع هذا البرنامج وبرامج أخرى مشابهة، لاستيعاب العديد من مخبرى الصحف؟ وكذلك تستطيع الحكومة أن تقوم بدور مساعد. وخلال عهد إدارة ريجان، كانت وكالة الرقابة على التسلح ونزع السلاح ترعى حلقات دراسية فى نهايات الأسبوع بعيداً عن واشنطن تسمح لكبار المسئولين بالحديث والاختلاط بمخبرى الصحف الذين يقومون بتغطية الرقابة على التسلح بصورة منتظمة. ويجب جعل هذه الحلقات الدراسية نمطاً منظماً وأن تحذو الوكالات الأخرى حذو وكالة الرقابة على التسلح ونزع السلاح. كما يمكن لوزارة الخارجية أن تعقد مؤتمرات حول الاتحاد السوفيتى أو أمريكا اللاتينية مثلاً، بينما يستطيع البنتاجون أن يقيم جلسات منعزلة مع المخبرين حول ميزانية الدفاع والتوازن العسكرى.

ولكن على الحكومة أيضاً أن تبحث وسائل حديثها مع الصحف. ومن رأيى أن عصر المتحدث الحكومى أخذ يضعف. ومع أن مسئولى الشئون العامة سوف يظلون ضروريين، فإن أفضل من يتحدث عن الأمن القومى هم مسئولو صنع السياسة أنفسهم، من الرئيس ووزيرى الخارجية والدفاع فما دونهم. ولا يعنى ذلك أن منسقى أخبار التليفزيون يجب أن يُختاروا لشغل هذه المناصب (رغم أنه لا ضرر من

أن يصبح ممثل سابق رئيساً للدولة). وهو ما يعنى أنه يجب على المسئولين من المستويات العليا والمتوسطة أن يصبحوا أكثر تحفظاً مع وسائل الإعلام وكيفية استخدامها. وينبغى أن يمضى ذلك إلى أبعد من معرفة ماذا تعنى «الخلفية العميقة» لفهم فعلى لكيفية عرض مشكلات معقدة بشكل مترابط منطقياً وواضح، وبهذا يمكن تجنب التحريفات وعمليات التبسيط. وفى عصر وسائل الإعلام، فإنه من الممكن أن يظهر مسئول من الأمن القومى بين حين وآخر فى التليفزيون. ومن المدهش أن كثيرين غير معدين كلية لعمل ذلك. وبينما كان ستروب تالبوت فى كتابه «المناورة القاتلة» متأثراً إلى حد بعيد بمهارات ريتشارد بيرل البيروقراطية، فإننى أكثر انبهاراً ببراعته التليفزيونية الفائقة. وبعبارة أخرى، فإن نصيحتى لمسئولى الأمن القومى بشأن التليفزيون هى: «إذا لم تستطع التغلب عليهم (ونحن لا نستطيع) فانضم إليهم».

وعندى نفس النصيحة إلى مجموعات الخبراء، والجامعات، والمؤسسات، وهو أن الولايات المتحدة تكاد تنفرد بأن لديها «قطاع خاص» كبير فى مجال الأمن القومى. ومنذ تأسيس شركة «راند» فى الخمسينيات، كانت أغلب الإسهامات الإبداعية فى الأفكار بشأن الدفاع ورقابة التسلح تأتى من هذا القطاع. ولكن ينبغى أيضاً أن يتكيف مع عصر وسائل الإعلام. ومما يثير السخرية أن جماعات ضغط مثل رابطة الرقابة على التسلح أو مؤسسة التراث التى تقوم بالقدر الأقل فى العمل المتعمق حول قضايا الأمن القومى، هى الأكثر نجاحاً فى عرض آرائها فى الصحافة. وفى حين أن معاهد أكثر توجهاً للبحوث قد تعتقد أنها غير مناسبة للعمل عن قرب مع الصحافة، فإن هذا اعتقاد خاطىء. ويسعدنى أن أرى أن بعض المعاهد على الأقل تدرك ذلك. وتحت قيادة بيتر تارنوف مثلاً، بدأ مجلس العلاقات الخارجية سلسلة من المشروعات التى تهدف إلى زيادة أنشطة المجلس فى التليفزيون.

وأخيراً، هناك مسألة تسريب المعلومات المثيرة للقلق وحوافز المنافسة لوسائل الإعلام لمجاراتها. وتستطيع الحكومة أن تساعد فى حل هذه المشكلة بمعاقبة أولئك الذين يسربون الأخبار الذين يمكنها ضبطهم، ولكن هذا نادراً ما يكون الرد. فوسائل الإعلام الخبرية يجب أن تدرك مسئولياتها فى هذا المجال. ونظام للرقابة على المنوال

الإسرائيلي أمر خارج الموضوع، ولكن قد يكون من الممكن وضع إجراء للرقابة الذاتية. وإنني أشك في أن تشترك منافذ هامة للأخبار في شكل ما من ترتيبات مجلس الصحافة الذي سوف يبدي ملاحظاته عما إذا كانت أخبار تم نشرها قد أضرت بالأمن القومي، ولكن من الممكن مناقشة الفكرة على الأقل. وهناك فكرة أخرى، وهي أن تستخدم منظمات الأخبار مسئولين كبار سابقين كمستشارين لتقديم نصائح تتسم بالخبرة حول ما إذا كانت تنشر قصصاً يحتمل أن تكون حساسة وكيف. ولدى الشبكات والصحف اليومية الآن مستشارين قانونيين لتقديم النصحية لها حول الأخبار التي يحتمل أن يكون فيها تشهير. ومع أن مجال الأمن القومي أقل كثيراً في الوضوح، فإن الضرر المحتمل فيه أكبر. وباعتباري مخبرا صحفياً سابقاً، فإنه حتى هذه الخطوات المتواضعة تجعلني لا أشعر بالراحة. ولكن كما قال البعض يوماً، إن التعديل الأول للدستور ليس ميثاقاً للانتحار.

ملاحظات

١ - أخبرني سلفي ليس جيلب Les Gelb في صحيفة «التايمز» إن متوسط قصص الأخبار التي ينشرها هو ١٢٠٠ كلمة تقريباً. وعندما جئت إلى صحيفة «التايمز» طلب مني أن أجعل القصة حوالي ٩٠٠ كلمة في المتوسط. وعندما تركتها، كان يحثون المخبرين على أن تكون القطع حين يقدمونها أقل من ٧٥٠ كلمة.

٢ - كانت تجربتي هنا مفيدة زاخرة بالمعلومات. ورغم أنني كنت أقوم بتغطية مستمرة تقريباً للمفاوضات التي أدت إلى عقد معاهدة «سولت - ٢» لصحيفة «التايمز»، فإنه لم يسمح لي بتغطية قمة كارتر - بريجينيف عام ١٩٧٩ في فيينا أو حتى حضورها. وكان سبب ذلك أن المراسلين الآخرين، وخاصة في وزارة الخارجية والبيت الأبيض كانت لديهم اختصاصات لتغطية الحدث.

٣ - لقد وجدت من قبل باعتباري صحفياً، أن الكثير من المعلومات «المسربة» التي حصلت عليها كانت أساساً معلومات مضوهة: معلومات غير دقيقة يقدمها موظفون لهم أهداف خاصة أو ناقمين، سعياً وراء تقويض أو تغيير قرار حقيقي سبق اتخاذه.

١٠

تناول الصحافة للرقابة على التسلح: غير وافٍ بصورة يؤسف لها

كنيث ل. أديلمان

تحدث جورج ف. كينان بحق عن الكيفية التى تقدم بها الصحافة أخباراً «متعجلة، مفككة، غير مترابطة» للنشر ـ وهو ما أسماه «قرابين» ـ عن الشئون الخارجية. وأضاف: «إن المستوى التعليمى المنخفض لأغلب مخبرى الصحف، يجعلهم ينزعون إلى «الإفراط فى إضفاء الإثارة والمبالغة فى تغطية الجولات الخارجية، وأقوال الشخصيات ذات المراكز الكبيرة والإقلال من تغطية الاتجاهات الأكثر عمقاً للحياة الدولية».

وليس هناك مكان ينطبق عليه هذا النقد بشكل أكثر حدة من مسألة الرقابة على التسلح. فمخبرو الصحف، مثل أغلب الأمريكيين، يرتعدون لمجرد توقع تصنيف تعقيدات الأسلحة النووية - مثل صواريخ كروز التى تطلق من الغواصات، والصواريخ البالستية ذات الدفع الذاتى، وصواريخ س س ـ ١٨، والاشتعال الخلفى، واحتمالات الخطأ غير المباشر، وما إلى ذلك. ومن العسير فهم كل ذلك،

والأصعب منه وضعه فى لغة إنجليزية يفهمها القارىء العادى - بل ومتوسط التعليم. وينجح بعض مخبرى الصحف فى عمل ذلك، ولكن الغالبية العظمى لا تنجح. وكما يقول الدكتور جونسون، فإن ما تنشره الصحف كثيراً ويمثل هذا الإسهاب عن الرقابة على التسلح أشبه بكلب يسير على ساقيه الخلفيتين - وهذا لا يتم بصورة جيدة، ولكنك تندهش من أن تجده يتم بالفعل.

ومع ذلك فإن ذلك يحدث. وقد حدث. كميات غريبة من النسخ فى وسائل الإعلام المطبوعة؛ وموضوعات خاصة لا نهاية لها وأحاديث يوم الأحد فى وسائل الإعلام الإلكترونية؛ إن كميات التغطية عن الرقابة على التسلح تثير الدهشة، ونوعيتها تثير الاشمئزاز.

وسائل إعلام تخدم ووسائل إعلام تفكر ملياً

إن كبار مسئولى الإدارة - فى أية إدارة، وحول أى موضوع رئيسى - يكرسون حوالى ثلث أوقاتهم لشئون وسائل الإعلام. وهذا، إلى حد ما، يساعد فى تعليم الجمهور ودفع الرأى العام نحو وجهات نظر الإدارة.

ويساعد ذلك، إلى حد ما أيضاً، فى إرضاء الغرور. ويستمتع أغلب من يعينهم الرئيس بأنهم أصبحوا «شخصيات عامة» - وهو أحد المزايا القليلة للحكومة، أو بصورة أكثر دقة، ما يستطيع مخبرو الصحف أن يمنحوه. والاقتراب من الصحفيين يفيد عندما يكتبون لمحة موجزة عن الشخصية، وعندما يقدمون للنشر يومياً صورة تلقى الضوء على دور المسئول باعتباره «لاعباً كبيراً».

ويعزز هذه اللعبة أكثر نظم واشنطن إفساداً، وهى قصاصات الصحف. ففى كل صباح تقوم كل وكالة حكومية بتصوير نسخ مقالات من الصحف اليومية الكبرى عن عمل الوكالة موضوع البحث. ويقوم البنتاجون بنسخ رقم مذهل هو ٥٠٠٠ صورة من قصاصات «الطبعات المبكرة» فى الصباح و ٥٠٠٠ أخرى من طبعات بعد الظهيرة، مع مزيد من المقالات من الكثير من الصحف فى أجزاء أخرى من البلاد.

وخلال تولى منصبى كانت قصاصات «وكالة الرقابة على التسلح ونزع السلاح» أصغر، سواء فى عدد الصفحات وعدد النسخ معاً، ولكنها لم تكن أقل هدماً. لأن

القصاصات تساعد على تشكيل جدول أعمال الوكالة كل صباح على الأقل، إن لم يكن اليوم بأكمله. وهى تحفز البيروقراطيين المهتزين، بطريقة أخرى، لكى يتدافعوا للحصول على تفسيرات ـ كيف يمكن أن تحدث كارثة جديدة ما فى أى وقت، وماذا يجب أن يقول رئيسهم عن قضية جديدة ملتهبة لم يواجهوها من قبل.

وتأثيرها له نفس الضرر على رئيسهم، بعد أن أصبح يعتقد أن خدمات وكالته ومشكلاتها فى المقدمة من أذهان كل أمريكى. وقراءة من خمس عشرة إلى عشرين صفحة من مقالات الرقابة على التسلح يوماً بعد يوم ـ لا تخففها أخبار أخرى عن الرياضة أو الترفيه، أو إعلانات الملابس الداخلية (وكلها تنشر فى الصحف اليومية العادية) – ومن الممكن أن تقنع أكثر الأفراد اتزاناً بأن الأمريكيين فى كل مكان يمعنون الفكر عند الإفطار كل صباح فى مسألة التحقق من الرقابة على خفض الأسلحة متوسطة المدى.

نواحى النقص فى الصحافة

هذا بالنسبة «للأشخاص الصالحين» فى الحكومة. ومن الآن فصاعداً إلى انتقاد للصحافة العاملة. (ملاحظة: إذا فاتكم المعنى، فإن «الصحافة العاملة» تستبعد كتاب الأعمدة الصحفية، الذين وفقاً لتعريفات هذا الكاتب، هم «أشخاص صالحون» للغاية). دعونى أحصى الطرق التى تسىء بها الصحافة العاملة تناول قضايا الرقابة على التسلح. وهناك خمس طرق شنيعة بصفة خاصة:

١ – *إن الخبطة الصحفية هى كل شىء:* والأنباء التى يجرى تسريبها تعامل باعتبارها أكبر من الأخبار المباشرة. وما لا تعلنه الحكومة يحظى بعرض أكثر إبرازاً مما تعلنه فعلاً.

وعلى سبيل المثال، فإن الصحافة كانت تنشر شائعات لعدة شهور عقب قمة ريكيافيك، التى عقدت فى أكتوبر ١٩٨٦، حول كيف فاجأ الرئيس ريجان العالم باقتراح إزالة كل الصواريخ البالستية. وكان قد اقترح شىء كهذا (الذى كان غير مناسب حقاً ـ ولكن هذه حكاية ليوم آخر) غير أنه لم يكن ينبغى أن تعتبر مفاجأة.

إذا أنه قبل شهر من عقد القمة، كان ريجان قد اقترح نفس الفكرة فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويبدو الدرس واضحاً وهو: إن أفضل طريقة لإبقاء اقتراح للرقابة على التسلح سرياً هو أن يعلنه الرئيس أمام الأمم المتحدة فى خطاب يذاع تليفزيونياً. وأسوأ طريقة لذلك هى أن يطرحه المفاوضون أمام السوفيت فى مفاوضات خاصة. ومن الإنصاف (للحظة)، فإن خطاب الأمم المتحدة جعل الفكرة تبدو مبهمة فى الزمان والنطاق، بينما عرضها فى ريكيافيك جعلها أكثر تحديداً وجزءاً من محادثات أكبر حول إزالة كل الأسلحة النووية، مما دق نواقيس الخطر عبر أمريكا وأوروبا. غير أن الجماهير لم تكن مستعدة لفكرة «الصواريخ البالستية الصفر» مهما كان غموضها أصلاً، ومن ثم فإنها جاءت صدمة أكثر مما كان ضرورياً.

وهناك مثال آخر أقل أهمية وإن كان أكثر وضوحاً، حدث خلال الجدل الحامى حول معاهدة (سولت ـ٢) فى عام ١٩٨٦. وتحكى قصة شهيرة رواها والتر بنكاس فى صحيفة «الواشنطن بوست» (١٩ أبريل) نقلاً عن مصادر لم تذكر هويتها، تقول أن الرئيس كان قرر بشكل مؤقت أن ينشط «الوضع الولايات المتحدة فى حالة انتهاك فنى ... لمعاهدة سولت ـ ٢ لأول مرة». وبعد ثلاثة أيام، قالت قصة أخرى، شارك بنكاس في كتابتها، عن قيام الولايات المتحدة بخطوات «للبقاء داخل حدود معاهدة سولت ـ٢». وقد حصلت القصة الأولى، الخبطة الصحفية، على تغطية فى الصفحة الأولى، وكانت خاطئة. أما القصة الثانية، الحقيقية، فقد أحيل نشرها إلى صفحة ٢٠ ـ أ وسط إعلانات البقالة؛ مع أنها كانت صحيحة.

٢- *إن أى اقتراح يحصل على عرض كبير:* إن أى اقتراح سوفيتى جديد عن الأسلحة، أو حتى احتمال تقديم اقتراح، يحصل على أعلى إعلان ـ بغض النظر عن قيمته، وبغض النظر عن احتمال أن يؤدى إلى عالم أكثر أماناً. أما الأخبار عن زيادة المساعدات العسكرية لنيكاراجوا أو أنجولا، أو فيتنام، وأخبار إذاعات صوت أمريكا إلى داخل الاتحاد السوفيتى، أو راديو «الحرية» داخل أوروبا الشرقية ـ فكل هذه تحال إلى الصفحات الخلفية، رغم أنها يمكن أن تفعل للسلام العالمى أكثر بكثير.

ويكون هذا التزامن أكثر وضوحاً من خلال الموضوعات التى تنشرها الصحف قبل مؤتمرات القمة. حيث تجرى تغطية العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية، وكأنها تدور حول مسألة الرقابة على التسلح وحدها تقريباً. وتتبع ذلك سلسلة لا نهاية لها من القصص التى تتساءل عما إذا كان السوفيت سوف يقترحون أو لا يقترحون كذا وكذا، مما يجعل المفاوضين الأمريكيين يردون بكذا وكذا. ويرد السوفيت على الأرجح بتقديم ورقتهم الرابحه بكذا وكذا.

وقد ظهر هذا المشهد فى إحدى روائع سيسيل ب. دى ميل، قبل القمة الأولى بين ريجان وجورباتشوف فى نوفمبر ١٩٨٥. وسوف يدهش أى باحث عندما يفحص الصفحات الأولى من صحيفة «البوست» خلال الأسبوعين السابقين للاجتماع من عدد مثل هذه القصص. ولم يكن أى من التخمينات قائم على حقيقة. ولم يتحقق أى منها. ولن يقدم أى منها إسهاماً كثيراً حتى لو كان صحيحاً وحدث فعلاً.

إن الصحافة كانت توجه دائماً سؤالاً واحداً فى هذا المجال وهو: هل سيكون لدينا اتفاق للرقابة على التسلح يتم توقيعه فى هذه القمة، أو على الأقل فى القمة التالية؟ وما أشبه ذلك بمخبر صحفى يسأل عضو مجلس الشيوخ: هل سيكون لديك مشروع قانون جاهز للتوقيع عليه قبل عطلة المجلس؟ إن السؤال الفعلى ليس هو ما إذا كان هناك مشروع قانون، بل أى نوع من مشروعات القوانين؟ وما هو التأثير الذى يستهدفه؟ وما هو التأثير الذى لا يستهدفه؟ إن هذه الأسئلة هى نموذج لنشر الأخبار التى تنبض بالحياة، والتى هى القاعدة لمخبرى الكونجرس، وهذا هو نوع النشر الذى قل أن يفعله مخبرو الرقابة على التسلح.

وبدلاً من ذلك فإن المجموعة فى فترة القمة تركز على الرقابة على التسلح صعوداً أو هبوطاً؟ والقليل جداً يركز على التقدم فى قضايا إقليمية، وهى السبيل الحقيقى إلى أية مواجهة أمريكية ـ سوفيتية، والتى هى بالتالى الطريق إلى أى تبادل نووى يمكن تصوره.

وفى إيجاز، فإن القطيع المذعور للصحافة الأمريكية العاملة يعكس أولوياته عن المسائل الأكثر أهمية للسلام والحرية. وتصحيح مثل هذه الأولويات، مع كل ذلك، هو المسئولية الأولى للصحافة.

٣ - *فجوة الذاكرة التاريخية:* نادراً ما تقدم الصحافة ـ إن قدمت ـ سياقاً تاريخياً لقصصها. وهو أمر يمكن التسامح فيه بالنسبة لأغلب القصص. ولكنه لا يكون كذلك بالنسبة لقصص الرقابة على التسلح. لأن هذا يسمح للسوفيت ببيع نفس المقترحات مرة بعد أخرى دون أن يذكر للشعب الأمريكى أن المقترحات ليست الا مصيدة أعيد تسخينها.

وأوضح مثال لهذا العيب وقع فى ١٥ يناير ١٩٨٦، عندما قدم جورباتشوف اقتراحه المسمى «اقتراح ـ ميجا» ـ وهو الاقتراح الذى يدعو إلى الإزالة الكلية لجميع الأسلحة النووية على ثلاث مراحل حتى نهاية القرن. وقد حظى هذا العرض بعناوين رئيسية مدوية فى أنحاء العالم، كما يمكن أن يتوقع المرء الذى يعرف معنى التزامن الذى وصف آنفاً وهو «إن أى اقتراح سيحصل على عرض كبير».

غير أن عرض جورباتشوف كان مماثلاً تقريباً «لاقتراح ميجا» الذى قدمه نيكيتا خروشوف للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٥٩، والذى دعا أيضاً إلى إزالة كل الأسلحة النووية تماماً، وفى النهاية كل الأسلحة التقليدية والكيميائية على ثلاث مراحل. ورغم أن خطة خروشوف كان تنفيذها يستغرق خمس عشرة سنة، فإن خروشوف - الذى كان أحد أمرين، إما أكثر طموحاً أو أقل اخلاصاً - فكان يحتاج إلى عقد واحد فقط. (ومن المثير للسخرية، أن اقتراح خروشوف كان سيحقق أهم آثاره فى عام ١٩٦٢، فى الوقت الذى كانت فيه صواريخه تتسلل فعلاً إلى كوبا).

ورغم التماثل التقريبى بين الاقتراحين - حتى فى صياغة فقراتها الأساسية المتشابهة - فإن أحداً من الصحفيين لم يشر إلى عرض خروشوف السابق. وكان الشيء الأكثر تأثيراً هو رد الصحافة الذى صاحب عرض خروشوف: إن التحمس لأحدث المقترحات كان يتناقض بشدة مع اللامبالاة الثلجية والعداء اللذين استقبل بهما خروشوف.

ومنذ ربع قرن مضى، نشرت صحيفة «التايم» صورة فوتوغرافية للزعيم السوفيتى وقد كتب تحتها «اعتبار العالم أبلهاً». وعرضت «التايم» فى عام ١٩٨٦ صورة متملقة للزعيم السوفيتى الجديد وكتبت تحتها: «جورباتشوف: اقتراح منزوع السلاح». كان مقال «التايم» فى عام ١٩٥٩ انتقادياً بلا حياء:

> كان الرد فى قاعة الأمم المتحدة على كذبة خروشوف الخطابية الضخمة سكوتاً مذهلاً، لم يقطعه غير مرة أو مرتين ضحك ساخر من شرفة الصحافة... وتبقى حقيقة أن طلب خروشوف بنزع السلاح الكلى كان غير معقول وغير عملى إلى حد يجعله مهينا.

واختتم المقال بملاحظة أكثر انحطاطاً..

> وفى عرض أمام جمهور المشاهدين واستغلالاً بلا رحمة للخوف الكامن من محرقة نووية، فإن مناورة خروشوف الوقحة قد تكسبه بعض ميزات الدعاية لدى الأشخاص البسطاء فى أنحاء العالم... ولكن نيكيتا فى انطلاقة بمثل هذه الفظاظة من منصة الاطلاق بالأمم المتحدة، عرض عبارات ساخرة وحشية أثارت نفور رجال الدولة المسئولين فى كل مكان. وقد قال مندوب أسيوى لدى الأمم المتحدة: «إن الأمر يبدو من السهولة إلى حد أننى اعتقد أنه يعتبرنا بلهاء».

وقد تناول مقال مجلة «تايم» فى عام ١٩٨٦ خطاباً مماثلاً رائعاً بصدر رحب إلى حد ما، وذلك فى مقال عنوانه «وداعاً للسلاح»، ووصف الخطاب بأنه «برنامج جرىء لجعل العالم خالياً من الأسلحة النووية». وبالتأكيد يوجد به بعض العيوب، ولكنه مع ذلك «خليط من الأمانى الخادعة من القديم والجديد».

ولم تنشر «التايم» فى عام ١٩٨٦ شيئاً عن «القديم» كما فعلت «التايم» فى عام ١٩٥٩. وعندما كان الناس يهتمون يومئذ أكثر بالتاريخ، تحدثت «التايم» عن كيف أن خروشوف «صقل وجدد فقط خطة سوفيتية قديمة لنزع السلاح الكلى، كان الروسى الراحل ماكسيم ليتفينوف قد اقترحها أولاً فى عام ١٩٢٧»، ولكى تقضى على هذه الفكرة السيئة كتب مقال منفصل يسخر مرة أخرى حتى من هذه الخطة.

وقد وصفت خطة جورباتشوف فى مقال ١٩٨٦ بأنها «اقتراح جديد جارف وغير متوقع للرقابة على التسلح، أذهل ... مسئولى واشنطن. ورغم كل ما بها

من غموض ومجال دعائى، فإنها تلمح إلى تنازلات كافية لحفز مفاوضات جادة».

والواقع أنها لم تحث على شىء من هذا النوع. ففى خلال أيام، كان قد تم طرحها جانباً بسرعة من المفاوضين الأمريكيين. وخلال أسابيع كان المفاوضون السوفيت قد نسوه. ومنذ ذلك الحين، سقط فى أعماق الذاكرة التاريخية، لكى يقبع هناك حتى يعاد إحياءه، ويرتفع إلى عالم بلا شكوك وريب، باعتباره شيئاً جديداً ومثير للفضول بعد بضع سنوات من الآن.

إن هذا الافتقار إلى المنظور، بل والذاكرة القصيرة الأمد، تؤلم أحياناً نفس المخبر عن نفس القضية. ففى ١٣ يناير ١٩٨٣، على سبيل المثال، كتب داسكو دودر فى صحيفة «البوست» مقالاً شهيراً عنوانه «يقال أن أندروبوف سيعرض تدمير بعض الصواريخ»، وكان المقال يتحدث عن صواريخ س س ـ ٢٠. وبعد بضعة شهور، وفى ٢٧ أغسطس ١٩٨٣، كتب دودر مقالاً آخر شهيراً بعنوان «أندروبوف يعرض بعض عمليات التفكيك من ترسانة الصواريخ»، وقد نوه فيه عن نفس المسألة بالضبط، ولكن دون أية إشارة إلى مقاله السابق.

وحتى أكثر القراء ذوى الضمائر الحية سوف يفترض بشكل معقول أن أندروبوف عرض خطوة أخرى نحو السلام، دون أن يذكر له أحد أن الزعيم السوفيتى كان يبيع نفس «التنازل» فقط مرتين، ولم يذكر إلا أقل كثيراً فى أن أياً من هذه «العروض» لا يعنى شيئاً على الإطلاق. وإن السوفيت لم يصبحوا جادين بشأن القوات النووية عابرة القارات إلا فى ريكيافيك فى أكتوبر ١٩٨٦، ولم يتحركوا قريباً من موقفنا بشأن عقد صفقة إلا بعد عام.

٤ - *-الاتجاه اللغوى:* إن الاتهام الذى يعتز به المحافظون بشأن التحيز الأيديولوجى فى الصحافة خاطئ، لأنه يستخدم بصورة عامة فيما يتعلق بالقصص الخبرية. وإن كان صحيحاً حيث قلَّ أن يستخدم فيما يتعلق باختيار اللغة.

ووقع هجوم فى الصحافة من «المعتدلين» ضدنا نحن «من الجناح اليمين» فى معارك الرقابة على التسلح. وليس هناك أحد يعتبر من «الجناح اليسارى» هذه الأيام- لا السناتور آلان كرانستون، ولا حتى بول وارنكى (الذى يفترض أنه لن يجد بأساً

فى هذا النعت). ولا يمكن أن أتذكر أننى وجدت أحداً «من الجناح اليسارى» فى شىء مطبوع. ومن الناحية الأخرى، فإن هؤلاء الذين يقاتلون هؤلاء «المعتدلين» انفسهم يوصفون دائماً بأنهم محافظون. ونحن «المتشددون» لا نعارض قط «غير المتشددين»؛ ولم أر قط هذه العبارة مرة مطبوعة، ولكن «التشدد» يظهر يومياً تقريباً، وخاصة كوصف لمسئولى إدارة ريجان وسياساتها.

وبالمثل، فإن برنامج بحوث الرئيس حول الدفاع الاستراتيجى يلقب «بحرب النجوم» كثيراً (إن لم يكن أكثر) من مبادرة الدفاع الاستراتيجى، حتى ولو كان هذا التعبير مشحوناً. فمن هو الذى يؤيد أية «حروب» فى النجوم أو على الأرض؟ ولاعجب أن كانت استطلاعات الرأى تجد أن الجمهور يؤيد مبادرة الدفاع الاستراتيجى، ولكنه يعارض «حرب النجوم».

٥ - *الموضوعات المثيرة:* تضفى الصحافة طابعاً مثيرا وشخصياً بصورة أكثر بشاعة على الرقابة على التسلح، وتعامل هذا الميدان مثلما تعامل «مجلة بيبول» العالم إلى حد كبير. فالمخاطر لا يمكن أن تكون أكبر من ذلك ولا القتال أكثر ضراوة (حتى ولو كان الكثير منها يحتل مكاناً داخل الحكومة الأمريكية).

وفى مطبوعات قليلة كانت الإشارة أعلى منها فى مجلة «تايم». كما أن إضفاء الطابع الشخصى لا يمكن أن يكون أكبر مما كان ينشره ستروب تالبوت رئيس مكتبها السابق فى واشنطن، ولعله أشهر مؤلف عن الرقابة على التسلح.

وكان غلاف «تايم» فى ٣١ يناير ١٩٨٣ نموذجياً. فقد كان يظهر صاروخاً أمريكياً من طراز بيرشنج ٢ - لا صاروخاً سوفيتياً طراز س س ـ٢٠، والذى كان قد تم نشره قبل ست سنوات، والذى يفترض أنه كان يمثل تهديداً أكثر لقراء مجلة «تايم» من الصاروخ بيرشنج. وكانت الكلمات المكتوبة على الغلاف هى: «البوكر النووى: المخاطر تزداد ارتفاعاً وارتفاعاً» تمثل جوهر القضية. وكان المقال الرئيسى للمجلة الذى كتبه تالبوت مثيراً للمشاعر يومئذ، بقدر ما يبدو مثيراً للسخرية اليوم: «لقد مضى شهر بالكاد على عام الصاروخ، غير أن الإحساس بالإلحاحية شديد فعلاً، والنشاط الدبلوماسى محموم... وقد قال أحد كبار المساعدين فى البيت

الأبيض "إن الرقابة على التسلح هى القضية الكبيرة التالية، وعلينا أن نواجهها"، ونشك فى أنه كان يفهم القضية».

وفى ٢٢ أغسطس، كانت المخاطر قد ازدادت، لو كان ذلك ممكناً. فقد قالت جريدة «تايم» وتالبوت محذرين: «يبدو الآن أن السوفيت قد يتجهوا إلى تحويل عام الصواريخ إلى إعادة عرض لأزمة الصواريخ الكوبية، فى بعدها الرمزى على الأقل، كصدام للإرادات بين القوى العظمى».

وفى ١٩٨٣ كان الموقف خطيراً. ولكن لا يمكن أو كان يمكن أن يتصور بدقة بأنه كان مساوياً فى الخطورة لأزمة الصواريخ الكوبية. إذا أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى اتجهتا فعلاً يومئذ إلى حافة مواجهة نووية. وفى عام ١٩٨٣، وقعت بين الاثنتين مواجهة، حسناً، ولكن إحداهما انتهت فقط بقرار لحلف شمال الأطلنطى اتخذ قبل ذلك بأربع سنوات. وحتى لا ينسى المرء، فإن حلف شمال الأطلنطى اتخذ فى عام ١٩٧٩ التزاماً بنشر صواريخ القوات النووية عابرة القارات فى أوروبا إذا لم تنجح محاولات الرقابة على التسلح. وفى عام ١٩٨٣ كان واضحاً إلى حد بعيد أنها لم تنجح.

إن كتاب تالبوت «المناورات القاتلة» الذى أحدث ثورة عارمة فى ذلك الحين، أصبح شيئاً عتيقاً اليوم. إذ أن موضوعه الرئيسى، وهو أن «الخيار ـ صفر» كان اقتراحاً أمريكياً شائناً ليس من الممكن تصور أن يقبله أى زعيم سوفيتى، وثبت أنه خاطئ. فهل تمت أية محاسبة فى هذا المجال، أو فى الشئون الخارجية بوجه عام ـ أى تسجيل عمن كان تحليله وتنبؤه صائباً، وأيهم كان خاطئاً ـ وقد تزداد الآمال فى نشر صحفى أفضل. ولكن يبدو أن هناك احتمالاً قليلاً فى ذلك.

العلاج

كيف نعالج مثل هذه العيوب وغيرها فى الصحافة؟ ففى الأعوام الخمس الماضية بذل المسئولون فى وكالة الرقابة على التسلح ونزع السلاح عدة جهود للعمل مع الصحافة من أجل تحسين المناقشات العامة حول قضايا الرقابة على التسلح (وإن كان نجاحها قليلاً). ذلك أن كبار العاملين جعلوا من الممكن للمخبرين المسئولين ـ وكان

هناك كثيرون منهم - أن يتصلوا بهم لشرح الخطوط الرئيسية العامة، ومناقشات القضية التى بين أيديهم. وقد رفضت أن أعطى تفاصيل «خبطات صحفية» لأوضاعنا التفاوضية (إلاَّ إذا عُرفت عن طريق آخر)، أو تفاصيل السياسات البيروقراطية لمن يواصل بحثه بشأن القضية. وكان فى استطاعة أعضاء الصحافة الحصول على كل ذلك من آخرين فى الإدارة، وفعلوا ذلك. وقد ركزت على الأدلة المؤيدة والأدلة المعارضة فى القضية، وحاولت شرح أهميتها الإجمالية.

وكنت أحابى البعض. فبالنسبة لصحفى يقدر المسئولية، وله سجل من النشر لا شائبة فيه، كنت أتيح له الاتصال بى تليفونياً أو شخصياً بسرعة. أما بالنسبة للآخرين فقد كنت أتركهم وشأنهم، وبعد فترة توقفوا عن الاتصال. وقد دفعت ثمن ذلك - ولا شىء يتحقق فى واشنطن بدون ثمن - أن كنت محل نقد أو تجاهل فى تقارير هؤلاء المخبرين، وأصبحت «تفاحة فاسدة» أو أننى «لست من اللاعبين» وهو أمر مماثل فى سوءه.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن وكالة الرقابة على التسلح ونزع السلاح ومعهد آسبن قاما برعاية حلقة دراسية صحفية للصحف الرئيسية وصحفيى وسائل الإعلام الذين يقومون بتغطية مسائل الرقابة على التسلح. وكنا نعتكف فى كل ربيع فى مزرعة «واى» لمدة يوم ونصف يوم لمناقشة القضايا الهامة مع مسئولى الحكومة، وخبراء خارجيين، بل والخصوم. وفى عام ١٩٨٤ كان هناك تقديماً عن موقف والتر مونديل مرشح الديموقراطيين للرئاسة من الرقابة على التسلح بواسطة أحد مستشاريه وهو والت سلوكومب، وفى عام ١٩٨٦ ناقش جون راينلاندر قضية تفسير معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية. وفى كل هذه الاجتماعات ناقشنا ببعض التعمق التجارب النووية وقبولها ، وأعطينا تقريراً للوضع حول كل من المفاوضات النووية، وحول مبادرة الدفاع الاستراتيجى، مع محاولة إعطاء منظور تاريخى. وتحتاج مثل هذه الجهود إلى أن تستمر، كما تحتاج الصحافة إلى التحقيق بشكل أكثر عمقاً فى كل من تعقيدات الرقابة على التسلح، وبصفة خاصة ما تستطيع الرقابة على التسلح أن تؤديه حقيقة لجعل العالم أكثر أماناً.

١١

المخابرات الأمريكية:
مشكلات حالية من منظور تاريخي

وليام إى . أودوم

أثارت جلسات استماع فى الكونجرس عن المخابرات فى منتصف السبعينيات مسائل مزعجة للمشرعين، والسلطة التنفيذية، وبقدر أقل، لوسائل الإعلام. هل يمكن التوفيق بين حاجة مجتمع ديموقراطى إلى مناقشات مفتوحة واطلاع واسع، وبين حاجته إلى السرية فى إدارة سياسة فعّالة للأمن القومى؟ وهل من الممكن عمل ذلك داخل خطوط توجيهية دقيقة تقررها قوانين تشريعية؟ لقد شاركت السلطة التنفيذية والقوات المسلحة لمدة مائتى عام فى أنشطة للمخابرات، ولكن بلا أساس قانونى محدد. وخلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، كان الكونجرس يمول هذه الأنشطة بصورة مستمرة. غير أن كثيرين فى كلا مجلسى الكونجرس، وفى كلا الحزبين كانوا يعتبرونها عملاً غير لائق وغير مشروع. فضلاً عن أنه بدون قوانين محددة لتفويض هذه الأنشطة وتوجيهها وحكمها، كان من الصعب غالباً تحديد أى أعمال جماعة المخابرات يعتبر مشروعاً. وخلاصة القول أنه كانت هناك حاجة ملحة لوضع أساس

قانونى أفضل لأنشطة المخابرات.

غير أنه ثبت أن العثور على هذا الأساس القانونى أمر عسير. إذ أن أنشطة المخابرات، مثل أعمال الحرب والعدوان، تتنافى بطبيعتها ذاتها مع الممارسات الطبيعية للدول؛ حيث تُلوى القواعد المقبولة للسلوك، وتُنتهك القوانين أحياناً. والمخابرات الناجحة تتطلب السرية والخداع. ولكن مثل هذه المتطلبات قل أن تتمشى مع حكم القانون. ويعكس فشل إعداد مواثيق فعالة للمخابرات فى أواخر السبعينيات الصعوبات التى يطرحها هذا المأزق.

وتلك ليست بالقضية الهينة. إذ أن ضباط المخابرات الذين أقسموا اليمين على احترام الدستور، هم أيضاً مواطنون يقدرون قيمة حقوقهم الدستورية. ولا يريدون تقويض القوانين حتى وإن كان أحد الأنشطة يبدو فى مفهومه المباشر أنه يخدم المصلحة القومية. وفكرة «المصلحة القومية» قد تكون شيئاً غامضاً سيىء السمعة، عندما يقوم بتعريفها أشخاص لهم مصلحة شخصية فى تعريفها بشكل فضفاض. ومن ثم، فإن على ضباط المخابرات أن يعنوا بتجنب التعريفات التى تكون مجرد ذريعة، وهى تعريفات تكون طيعة للغاية فى وضع حدود قانونية. وعلى المرء أن يستشير التاريخ والسوابق، والأدوار التنفيذية والتشريعية المتغيرة لمعالجة هذه المشكلة، إذ أن ليس من المحتمل قط أن يتم حلها كلية بواسطة تفسيرات قانونية فقط.

ويقدم التاريخ الكثير من معالم الطرق المفيدة لتقييم الحاجة والملاءمة لعمليات المخابرات. وقد أدار جورج واشنطن عملية مخابرات ناجحة ممتازة. وكان بين جواسيسه الناجحين ألكسندر هاملتون، وبنيامين فرانكلين، وغيرهم من العاملين فى الدعايات السوداء (أى تحريف للمعلومات يستهدف تضليل البريطانيين عن طريق الصحافة العلنية) والتقاط الاتصالات البحرية البريطانية. وقد اختار بعض عملاء الجنرال واشنطن أن يموتوا علناً فى خزى وفقر مدقع، على أن يفشوا هويتهم الحقيقية.

وبينما كان واشنطن يوصل إلى «الكونجرس القارى †The Continental Congress» قدراً كبيراً عن الأموال التى أنفقها، فإنه لم يكشف قط تفاصيل عمليات مخابراته. ولم يبد قط أن هذه القضية قد أثيرت، وذلك لأن عمليات المخابرات كانت تعتبر

على الأرجح من نفس صنف العمليات العسكرية ـ جزء من الحرب، وشىء ضرورى بوضوح لبقاء الجمهورية الوليدة. وقد احتفظ بمفهوم أن المخابرات عامل مساعد للعمليات الحربية حتى فى كتابة الدستور. وكان المفهوم أن الشئون العسكرية والخارجية هى اهتمامات قومية معهود بها إلى الحكومة القومية. ومع أنه لم يرد أى ذكر محدد فى الدستور عن «أنشطة المخابرات»، فإن الحاجة إلى «السرية والسرعة» فى إدارة جوانب معينة من شئون الدولة كان أمراً مفهوماً بوضوح. علاوة على أن الدستور ينص بصفة خاصة على أنه، فى الاحتفاظ بسجلات يومية لمحاضر جلساته فإن الكونجرس سوف ينشر نفس هذه المحاضر «فيما عدا الأجزاء التى يرى أنها تتطلب السرية».

وقد أدير المؤتمر الدستورى ذاته تحت ستار من السرية يحسدها أى مسئول فى مخابرات اليوم. وقد ذكر مؤلف كتاب «الاتحادى رقم ٦٤»: «كم نحتاج فى أغلب الأحوال وبصورة أساسية حتى الآن إلى السرية والسرعة (فى إدارة شئوننا) حتى أن الدستور سيكون معيباً بصورة لا تغتفر إذا لم يوجه أى اهتمام إلى هذه الموضوعات». ومن ثم فإن المزارعين أعدوا خطة للحكومة يعطى للسلطتين التنفيذية والتشريعية بمقتضاها مسئولية عن الشئون العسكرية والخارجية، على أن يكون مفهوماً، إن تنفيذ هذه المسئوليات سوف يتطلب فى حالات معينة «السرية والسرعة». وتشكل أنشطة المخابرات واحدة من تلك المسئوليات، وباعتبارها كذلك فإنها رسخت بقوة فى نسيج الدستور.

ولا عجب أن تاريخ المخابرات الأمريكية قد سجل بصورة هزيلة. وفيما يتعلق بالجيش، فإن المخابرات لم تتخذ شكلاً قانونياً هاماً حتى الثمانينيات من القرن الماضى، وعندئذ فقط اعتبرت مكتب لجمع المعلومات غير المجدية نوعاً ما. وعندما أنشئت الأركان العامة للجيش بواسطة إيليهو روت فى عام ١٩٠٢، أعطيت المخابرات وضعاً منفصلاً ومساوياً بين أقسام الأركان العامة الأربعة. وقد أدت دراسة التنظيمات الأوروبية إلى أن يعتقد روت وآخرون أنها يجب ألا تكون تابعة للعمليات كما كان الحال فى جيوش عديدة. ورغم ذلك فإن مخابرات الجيش كانت بطيئة فى نموها. وقد شكَّل الكولونيل فان ديمان أول كيان حقيقى لها فى عام ١٩١٧، وكانت

واحدة من أنجح العمليات التى بدأها فى مخابرات سلاح الإشارة. وقد تركز هذا النشاط حول هـ. أو. ياردلى، وهو كاتب شفرة ممتاز سابق فى وزارة الخارجية، وحول برنامج الشفرة الذى أنشأه، والمسمى «بالغرفة السوداء». وقد أثبتت نتائجها أنها كانت مفيدة إلى حد كبير لصانعى السياسة القومية طوال الحرب.

ولم تكن المخابرات فى جميع الاحتمالات تشكل أية مآزق قانونية فعلية خلال القرن ونصف القرن الأولين من وجود هذه الأمة، لأن نشاطها كان مقصوراً غالباً على زمن الحرب. غير أن ياردلى ظل يعمل فيه بعد الحرب العالمية الأولى، ومنح المفاوضين الأمريكيين فى مؤتمر واشنطن البحرى فائدة كبرى بإمدادهم بأوضاع المساومة للمشتركين الآخرين فى المؤتمر وخاصة اليابانيين. غير أنه عندما أصبح هنرى ستيمسون وزيراً للخارجية، وعلم بأمر «الغرفة السوداء»، أغلقها، وقال فى ملاحظة ساخرة: «إن السادة المهذبين لا يقرأون بريد سادة آخرين». والطريف أن آراء ستيمسون قد تغيرت بصورة ملموسة على مر الزمن. وبعد عشر سنوات كان ستيمسون باعتباره وزيراً للحربية فى إدارة روزفلت خلال الحرب العالمية الثانية هو المنتفع الرئيسى من النجاحات البريطانية والأمريكية. ولم يسجل عنه أنه كان له أى رد فعل سلبى لهذه النجاحات، والواقع أنه كان يشرف على الكثير من النمو الضخم فى قدرات علوم الشفرات السرية الأمريكية، الذى حدث خلال تلك الحرب. ومع ذلك فإنه من الفضول أن نتساءل عن مدى زيادة فاعلية المخابرات الأمريكية، إن لم يتم تفكيك الغرفة السوداء قبل الحرب.

وقد استمرت أنشطة المخابرات الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية. وكان لخلفاء ستيمسون فكرة أخرى تماماً عمًّا ينبغى أن يقرؤه السادة المهذبون المكلفون بالدفاع القومى. وكان إجماع الرأى السياسى الذى حظيت به الدولة لسياستها العسكرية والخارجية قد سمح لجماعة المخابرات بأن تنمو وتصبح جزءاً لا يتجزأ من أمننا القومى. ولكن مع انتهاء هذا الإجماع فى الرأى، عادت إلى الظهور المشكلة القديمة لجعل المخابرات «مشروعة» فى كل الجوانب. فلم يكن من الممكن أن يعمل المرء، ويظل الكونجرس جاهلاً أساساً بالتفاصيل، كما كان يفعل الرئيس واشنطن. فقد أصبح الكونجرس شريكاً ومصدراً لتمويل ضخم، ومؤيداً قوياً. ولم يكن من

السهل تبرير أنشطة المخابرات باعتبارها «عمليات عسكرية» بحق، بينما تكون الولايات المتحدة فى حالة سلم رسمياً. وفكرة وجود حالة مطولة من الاستثناء لا تتفق مع التجربة أو المواقف الأمريكية. غير أن حقيقة المسألة هى أن أمريكا كانت تحاول إقامة نظام أمن دولى بعد الحرب فى وجه معارضة من الاتحاد السوفيتى، الذى كان من الناحية القانونية فى حالة سلم ولكنه فى حالة حرب مع الولايات المتحدة سياسياً.

وتبقى المخابرات الأمريكية فى حالة حرب اليوم ، حتى خلال فترة من سلام ظاهرى. وبينما تُدرب قواتنا المسلحة وتُطور أسلحة وتعاليم جديدة، فإن جماعة مخابراتنا تكافح لكى تعرف قدرات ونوايا الخصم المحتملة، فى الوقت الذى تقاوم فيه اقتحامات مخابراته. وهنا يكمن التوتر الأساسى الذى يلقاه ضباط مخابراتنا مع قانونهم ومجتمعهم. إن دولتنا من الناحية القانونية فى حالة سلم. أما بالنسبة لضباط المخابرات فإنها فى حرب.

وقد خلقت إدارة «حرب المخابرات» هذه توترات داخل الحكومة. ولكنها ليست توترات «دستورية» على الأقل بمعنى أن سلطة الحكومة فى إدارة أنشطة المخابرات فى موضع شك جدى نوعاً ما. إذ أنها «قانونية». وتتركز القضية حول الدور الصحيح للسلطتين التنفيذية والتشريعية فى إدارة هذه الأنشطة. إذ كانت السلطة التنفيذية، فى أغلب فترات تاريخنا، تمارس وظيفة المخابرات، مع رقابة قليلة نشطة من الكونجرس. غير أنه عندما أخذ إجماع الرأى حول السياسة العسكرية والخارجية يضعف، حتى تفتت فى النهاية خلال حرب فيتنام، أصبح الكونجرس الذى تساوره الشكوك يؤكد بشدة على امتيازاته. وقد أظهر هذا التأكيد وجوده فى تشريعات مثل قرار سلطات الحرب، وقانون رقابة المخابرات الخارجية ـ وكلاهما يعتبر غزوات للكونجرس فى مجالات كان محتفظاً بها بشكل خاص لأعمال السلطة التنفيذية وحدها.

ولم تسفر تحقيقات الكونجرس فى عمليات المخابرات فى السبعينيات عن وضع ضوابط قانونية فحسب (مثل قانون رقابة المخابرات الخارجية)، بل وحثت أيضاً على وضع سلسلة من إجراءات السلطة التنفيذية، مثل الأوامر التنفيذية وإجراءات عمل تفصيلية لتنظيم أنشطة المخابرات. ولم تنعكس هذه الأعمال على اهتمامات السلطة

التنفيذية فحسب، بل أنها كانت محاولة لتوقع وربما استبعاد أى تدخل قانونى آخر أيضاً. وأخيراً فإن تأكيد الكونجرس يمكن أن يشاهد فى رقابته لأنشطة المخابرات، التى تلاحظ الآن فى الفحص والتحقيق المتزايد، والخلافات أحياناً حول السياسة مع الرئيس. وقد وجهت هذه الإصلاحات إلى الحفاظ على حقوق المواطنين الأمريكيين وحمايتها، بتأييد واسع من الحزبين فى كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية. ولكن حيث كان «الإصلاح» يتضمن إعادة تنظيم الممارسة التاريخية للسلطات القانونية فيما يتعلق بالسياسة العسكرية والخارجية، فإنه لايزال هناك توتر متخلف. وتمثل أنشطة المخابرات «الخط الأمامى» فى مناقشات السياسة العسكرية والخارجية، ولهذا فإنها تتأثر حتماً بهذا التوتر.

وليست هناك وسيلة لإزالة هذا التوتر تماماً. وسوف يظل قائماً، باستثناء لحظات نادرة من إجماع رأى قومى حول السياسة الخارجية. ومن حسن الحظ، فإن مشرعينا ومسئولى السلطة التنفيذية يؤيدون أنشطة المخابرات. إذ يرون بوضوح أنها ضرورية لضمان الدفاع العام. كما تؤيدها أغلب الجماهير تماماً. ومن ثم فإنه عندما يواجه التوتر على أساس يومى، فإنه يجب ألا يغيب عن ذهن المرء هذا الإجماع فى الرأى أو نقصه. ولا يمكن أن يتجاوزه بانتهاك روحه فى العمليات؛ كما يجب ألا يعمل المرء بطرق تتفادى القيود التى يفرضها عدم وجوده؛ ويجب ألا يشعر المرء بالإحباط لأن إجماع الرأى عندما يوجد فعلاً ويطالب بنتائج عملية فعالة.

غير أن مسئولى المخابرات لا يستطيعون الإعلام عما يحرزونه من نجاح من أجل كسب التأييد. ويجب أن يثقوا فى الزعامة السياسية للدولة لفهم خدمتهم الجيدة والدفاع عنهم لدى الجماهير. كما أن ضباط المخابرات لا يمكنهم اعتبار مسئولى السلطة التنفيذية أو الكونجرس أعداءً لهم. وقد أيد الكونجرس والرئيس وكالات المخابرات فى الأوقات العصيبة فى السنوات الأخيرة. وعندما توضع قيود قانونية، فإن على ضباط المخابرات أن يتقيدوا بها. وهم لا يستطيعون اللجوء إلى تعريفاتهم السرية للمصلحة القومية. ولا يمكن افتراض أنهم أكثر حكمة من النظام السياسى أو القانونى. وهم كالضباط العسكريين، يستطيعون التدليل على صحة قضيتهم حتى سلسلة القيادة، كما يمكنهم اللجوء إلى نظام المفتش العام، ولكن هذا هو الحد

الأقصى للآراء المعارضة. ومن واجبهم الحفاظ على هذا النظام، حتى وإن بدت سياساته أحياناً قصيرة النظر أو تنقصها الحكمة، وليس من مسئوليتهم تغيير السياسات فى السر، ولا معارضتها بواسطة تسريب المعلومات للصحافة.

وقد أثبتت المخابرات جدارتها. وقليلون من الأشخاص فى الحكومة أو بين الجماهير بوجه عام من يفهم تماماً حرب أنظمة الاستطلاع التى تجرى يوميا بين كبار الخصوم فى العالم. كما أن القلائل من الأشخاص من يدركون ضخامة جهود المخابرات ضد الولايات المتحدة. وقد أظهرت الأحداث الأخيرة قضايا الجواسيس أمثال ووكر، ويتويرث، بلتون وبولارد، إن أجهزة المخابرات الأجنبية ليست خرافية. فهذه الأجهزة مؤثرة كماً وكيفاً. وجهودها ترهق مواردنا وانفتاحنا كمجتمع معاً. وتتجاوز أعداد العملاء الأجانب قدرتنا على تحييدهم إلى حد كبير، بينما ييسر مجتمعنا المفتوح سبل وصولهم إلى المعلومات وإمكانية تجنيد جواسيس.

ورغم ذلك تظل جماعة مخابراتنا سليمة وقوية. فهى تسهم فى الردع والسلام بنفس القدر الذى تفعله قواتنا العسكرية. ولا يحتمل إلى حد كبير أن تقع «بيرل هاربور» أخرى اليوم. ولن يغيب أى تجمع كبير للقوات من أجل الحرب عن ملاحظتنا المبكرة على الأرجح. كما أنه ليس من المحتمل أن يحدث تشوش لدى جماعة سياستنا بشأن النوايا السياسية والعسكرية للدول فى أية أزمة عالمية، كما كان حال الزعماء الأوروبيين فى يوليو وأغسطس عام ١٩١٤. وتستطيع الولايات المتحدة اليوم على وجه الإجمال أن تفخر بأن لديها أوسع مخابرات عرفها العالم الغربى وأكثرها فاعلية.

ولا يعنى ذلك أنه ليست هناك أية مشكلات بالنسبة للمخابرات. فهناك مشكلات. بعضها يمكن حله، مثل التجزىء التنظيمى، والافتقار إلى التعاون بين الإدارات فى مجتمع المخابرات. والبعض الآخر، مثل نقص الموارد الكافية، كان موجودا باستمرار فى الماضى، وسوف يستمر باقيا بلا شك فى المستقبل. ولاتزال هناك أشياء أخرى، مثل تزايد الطبيعة الفنية والمعقدة لمكافحة الجاسوسية، تتطلب المزيد والمزيد من الاهتمام.

ولعل أصعب مشكلة تواجه جماعة المخابرات اليوم، هى مشكلة تسريب

الأخبار ونشر معلومات ضارة بعمليات مخابراتنا. وقد برزت تلك المشكلة فى السبعينيات، كما نشأ اتجاه يثير المخاوف إلى حد ما فى الثمانينيات. ولم ينتج عن ذلك مجرد ضياع معلومات، بل وتكاليف مالية باهظة أيضاً. فالذين يسربون المعلومات ويفشون الأسرار من غير المسئولين أمام دافعى الضرائب، بددوا أموالاً عامة بشكل متهور.

ويعكس هذا الاتجاه الخطير، الانتهاء من الإجماع السياسى الذى ساند عمليات مخابراتنا خلال الحرب العالمية الثانية والعقدين التاليين لها. ويفسد مسربو الأخبار مصادر المخابرات بفرض تغيير أو تأييد السياسات. ويجادل البعض بأن هذا هو ثمن أداء الأعمال فى نظامنا الديموقراطى، ولكن هذا الرأى يعتبر مبالغة فى التبسيط. إذ لم ينتج عن حالات إفشاء لمعلومات غير مرخص بها إلاً تحسينات أو نجاحات قليلة للسياسة. وعلى العكس، فإن هناك نتيجتين معاكستين تحدثان غالباً عندما يصبح تسريب المعلومات هو السلاح الرئيسى فى صنع السياسة. أولاً، أن تصبح السياسة فى حالة شلل. وثانياً، أن تميل المخابرات إلى إسقاطها من الحساب ومعاملتها باعتبار أنها منحازة. والنتيجة الأخيرة تؤدى إلى اتخاذ قرارات سياسية تفتقر إلى الاطلاع الحسن، وإساءات كبرى فى التقدير. وتعتبر المناقشات غير الحاسمة حول نمو وبناء القوات السوفيتية الاستراتيجية فى الستينيات والسبعينيات، وتدهور وسائل التحقق من الرقابة على التسلح، وعدم قدرة الحكومة الأمريكية على مكافحة أنشطة الإرهابيين على قدم المساواة، كلها أمثلة للعواقب الضارة لتسريب المعلومات.

إن المصدر الأول لتسريب المعلومات بطبيعة الحال هو الحكومة، ولكن قل أن تعتبر الصحافة شريكاً عن إدراك أو بلا إدراك. ويحاول كثيرون فى وسائل الإعلام بلا كلل أن يصلوا إلى الاطلاع على معلومات بالغة السرية. وعندما ينجحون فى ذلك، فإنهم يلقون اللوم على من سربها لهم، ويرفضون قبول أية مسئولية شخصية أو مهنية. وهم على حق فى انتقاد مسربى المعلومات، ولكنهم يخدعون أنفسهم والجمهور بشأن دورهم وتأثيره على المصالح القومية الحقيقية التى تحظى بمساندة شاملة من الجماهير والكونجرس والسلطة التنفيذية. وعندما تواجه إفشاءاتهم للأسرار تحدياً، فإن وسائل الإعلام تلجأ بشكل آلى إلى التعديل الأول فى الدستور.

واستشهاد وسائل الإعلام بالتعديل الأول يتضمن دائماً ترديد كلمات مبهمة فيما يتعلق بحق الجمهور «فى أن يعرف». غير أن التعديل الأول لا يضمن مثل هذا «الحق الشامل فى أن تعرف» صراحة أو ضمناً. ولا يتصور النظام الدستورى للحكومة الذى نعيش فى ظله أسلوب «اجتماع البلدة» لإدارة السياسة العسكرية والخارجية القومية، حيث تعرض كل قضية بغض النظر عن حساسيتها إلى الجمهور لاتخاذ قرار بشأنها. ومرة أخرى نجد مثال المزارعين أنفسهم، الذين يعكس قرارهم بإبقاء محاضر المؤتمر الدستورى سراً، إدراكهم بأن بعض القضايا، بل وربما أكثر القضايا الأساسية اليوم، حساسة بحيث لا يمكن ولا ينبغى أن تناقش بصورة علنية.

إن فكرة أن وسائل الإعلام تقف ضد موظفى الدولة مثل محقق الشكاوى غير المنتخب والمفوض دستورياً لاستخراج كل المعلومات عن أنشطة الحكومة، ونشرها على الجمهور، ليس لها أى أساس تاريخى أو قانونى. ولتأكيد مثل هذا التفويض فإن وسائل الإعلام تحرف المعنى والهدف الحقيقيين للتعديل الأول، فى حين أنها تشجع رواية خيالية تلقى من خلال تكرارها قبولاً متزايداً. ولم تقبل أية محكمة قط مبدأ الحق غير المقيد للجمهور فى «أن يعرف»، والتأكيد السطحى لوسائل الإعلام لهذا الحق «الوهمى» يمنع المناقشة البناءة للحاجة إلى الحفاظ على سرية أنشطة المخابرات الوطنية.

وهناك مشكلة أخرى خطيرة تتعلق بوضع التعديل الأول لدى وسائل الإعلام وهى العجز عن الاعتراف بأى مبدأ للمسئولية أو الحساب. وبينما تستفيد وسائل الإعلام إلى حد كبير من الحمايات المحددة والفريدة التي يقدمها التعديل الأول، فإنها فشلت إجمالاً فى أداء وظيفتها بإحساس بالمسئولية. وغالباً ما يعرف مخبرو الصحف الجريمة الجنائية التى يرتكبها من يسرب المعلومات، غير أنهم لا يرون أن هناك أى خطأ فى تضخيم أثر هذه الجريمة باستخدامها كقناة لنشر تلك المعلومات بصورة واسعة وضارة.

لقد تسببت إفشاءات أسرار المخابرات فى ضياع أرواح، أحياناً بصورة فورية، وأحياناً فيما بعد، نتيجة لارتباط سببى لا يمكن التعرف عليه بصورة مباشرة. وكثيراً ما ينتج عن ذلك خسائر مالية فادحة للحكومة بسبب العائد الضائع على الأموال

العامة التى استثمرت فى المخابرات، والحاجة إلى أموال جديدة لاستعادة المصادر. إن إساءة استخدام أو تبديد بضعة آلوف من الدولارات فى مجالات غير المخابرات تسبب صيحات احتجاج ضخمة من نفس الصحافة التى تتسبب فى ضياع دولارات أخرى عديدة بإفشائها أسرار وسائل حساسة لجمع المعلومات. غير أنه لأسباب مفهومة جيداً، لا يمكن اعتبار وسائل الإعلام قابلة للمساءلة قانونيا عن أعمالها. ولن يرحب المدَّعون العامون بسخط وسائل الإعلام، ووسائل الإعلام مشهورة بأنها تنفر من انتقاد أنفسها مثلما تفعل نقابة الأطباء الأمريكيين التى تحرم أعضاءها من عضويتها بسبب عدم الكفاءة. ولابد من البحث عن أنواع علاج أخرى. وربما إذا اطلع الجمهور على الأضرار التى حدثت، فإنه سوف يجبر وسائل الإعلام على أن تعمل بصورة أكثر مسئولية. ولكن ممثلى وسائل الإعلام لا يطلعون الجمهور بطبيعة الحال على الأضرار التى تسببوا فيها، حتى عندما يكون مسئولو المخابرات قادرين على إثباتها لهم.

ومن الإنصاف القول بأن هناك صحفيين ورؤساء تحرير كثيرين مسئولين يحاولون بالفعل انتهاج سياسة حكيمة فيما ينشرونه. وهم يفعلون ذلك رغم تعريض أنفسهم لبعض الأخطار، لأن صحيفة أو شبكة أخرى قد تسبقهم فى إذاعة معلومات اعتقدوا أنها يجب أن تمنع. فإذا رفضوا نشر ما يذكره لهم أحد مسربى الأخبار، فإنه قد يهدد بالذهاب إلى مكان آخر بمعلوماته السرية. وفى السنوات الأخيرة كان هناك إدراك متزايد فى بعض أوساط وسائل الإعلام للأخطار التى يشكلها تسريب الأسرار للأمن والمصالح الأمريكية. ولكن هذا الاهتمام لم يؤد لسوء الحظ إلى وضع إجراءات فعالة لعكس الاتجاه الضار.

وقد كان من الصعب للغاية تعزيز فهم الجمهور لهذه المشكلات. غير أنه إذا لم يتم كبح هذا الاتجاه لتسريب المعلومات وإفشاء الأسرار الضارة، فإنه قد يدمر فى النهاية قدرة نظامنا الاستطلاعى لمنع الهجمات المفاجئة وتشوش السياسة. وقد تخسر الولايات المتحدة حرب الاستطلاع، ومعها السلام فى النهاية. وبينما يمدّ مسربو المعلومات ووسائل الإعلام الحكومات الأجنبية بصورة نظامية بالمعلومات عن قدراتنا، فسوف يسعى خصومنا بشكل نظامى مماثل إلى تحييد أو خداع جهودنا لجمع المعلومات.

ولكن هذا الاتجاه يمكن كبحه، وانقاذ قدرات مخابراتنا بدون تعريض حقوق التعديل الأول فى الدستور للخطر. والأمر المطلوب هو إدراك عام بأن المصالح القومية فى مواقف معينة، يمكن ويجب أن تقيد الممارسة غير المكبوحة لحقوق الأفراد. وليس من السهل تحديد هذه المواقف دائماً، ولكن من الواضح تماماً أن إفشاء المعلومات السرية بواسطة وسائل الإعلام خلال العقد الماضى قد قطع شوطاً بعيداً للغاية. وأعرب كثيرون من أعضاء الكونجرس، الذين يدافعون بصلابة عن قوانيننا وحقوقنا، عن مشاعر مماثلة لذلك. كما أيد الرئيس رونالد ريجان، وأعضاء حكومته، وكبار القادة العسكريين نفس الرأى، بل وبحماسة أكبر.

ترى ماذا نفعل؟ إننا نستطيع أن نبدأ بالاعتراف بأنه ليس هناك حل يصل إلى حد الكمال. ومن ثم فإننا يجب أن نحسن فهمنا عن المكان الذى يكمن العيب فيه. أولاً وفى المقام الأول، أن الجهة الجديرة باللوم تكمن فى السلطة التنفيذية. ولابد أن يضرب صانعو السياسة المثال بمعاملة حالات التسريب باعتبارها مسألة خطيرة، واتخاذ عمل سريع وفعال عندما تحدث. وثانياً: إن الخطأ يقع على عاتق الكونجرس، رغم اتخاذ إجراءات فى الكونجرس لوقف حالات التسرب، أكثر جدية مما هو معروف بوجه عام.

وأخيراً، علينا أن نتعلم العيش مع التوترات الفطرية فى الأساس القانونى للمخابرات ـ توترات تنشأ عن الحاجة إلى بذل جهد كبير للمخابرات فى أوقات السلم، ومن الافتقار إلى نوع من إجماع الرأى السياسى الذى يوجد بشكل عام فى أوقات الحرب. ولن نستطيع العودة إلى الظروف التى كانت سائدة خلال الحرب العالمية الثانية، كما أنه لا يمكننا أن نعمل بدون إشراف كما كان يفعل جورج واشنطن. ولابد لضباط المخابرات من جانبهم أن يظهروا بوضوح أمانة مهنية فى التقيد بأدوارهم كحماة للدستور. وينبغى على السلطتين التنفيذية والتشريعية أن يدركا وينفذا صيغة لتخفيف هذه التوترات القانونية. وعلى رؤساء التحرير ومخبرى الصحف أن يعينوا ويغرسوا داخل مجتمعهم ذاته معايير جديدة للمسئولية وإمكانية المحاسبة. وعندما يتم عمل هذه الأشياء، سوف يستطيع الأمريكيون حماية مصالح أمنهم القومى، والحفاظ على مجتمع حر ومفتوح وحسن الاطلاع معاً.

١٢

وسائل الإعلام والسياسة الخارجية:
رؤية من السلطة التنفيذية

روبرت سى. ماكفرلين

هل من الممكن تعديل تفاعل موظفى الحكومة مع وسائل الإعلام لتحسين مستوى الحديث العلنى فى هذا البلد حول مسائل الأمن القومى؟ هناك أسس قوية للشك فى هذا الأمر. فقد أدت ضغوط المنافسة فى الصحافة إلى أن يركز مخبرو الصحف ورؤساء تحريرهم، وخاصة فى وسائل الإعلام الإلكترونية، تركيزاً متزايداً على النجاح الباهر أكثر من تركيزهم على التنوير الثقافى. وقد حالت هذه الضغوط على مر الزمن، وبتكرار أكبر إلى العصف بالمعايير الأساسية للأفراد والمسئولية المشتركة والاستقامة. وعلى الجانب الآخر الثقافى، كان هناك تدهوراً ملموساً فى كفاءة مسئولى الحكومة، على الأقل إذا قورنت بالمعايير المتحررة لعصر أسبق. وتتجاوز مؤهلات المنصب العام القدرة على تصور سياسة ملائمة معقولة. وينبغى أن يكون هؤلاء الذين يعهد إليهم بصياغة سياسة الأمن القومى قادرين على شرح تلك السياسة من خلال وسائل الإعلام، وعليهم وهم يفعلون ذلك أن يبتعدوا عن العادات القديمة، والتعصب المذهبى. كما يجب أن يدرك المسئولون العامون، وخاصة

عندما تسيطر أحزاب مختلفة على البيت الأبيض والكونجرس، أن المصلحة العامة تتطلب حلاً وسطاً.

إن هذا التدهور فى كل من صانعى السياسة وناشريها يجب أن يكون مثار قلق لدى كل الأمريكيين. ولكن أولئك الذين سوف يسعون إلى علاج المشكلة لابد أن يكونوا مدركين للأبعاد الكلية والقوى المتنوعة التى أحدثتها.

مسئولية الحكومة

إن التدهور فى قدرة مسئولى الحكومة على التعامل مع برنامج الشئون الخارجية له جذوره فى نظامنا السياسى ذاته. ويكفى أن يفهم المرء كيف جاء أغلب مسئولينا العامين إلى مناصبهم: إن العملية التى ينتخب عن طريقها المسئولون فى هذا البلد، للبيت الأبيض والكونجرس، هى عملية يتم بها اختيار الرؤساء وأعضاء مجلسى الشيوخ والنواب أولاً من أجل مؤهلاتهم فى السياسة الداخلية. وهذا بطبيعة الحال أمر غير جديد. إذ أنه يصدق على أغلب تاريخنا كأمة. ولكن فى أغلب تلك الفترة كان يحمينا محيطان، ومنذ أواخر الأربعينيات كانت تحمينا قوتنا الاقتصادية والعسكرية المتفوقة.

غير أن هذه الظروف المعتدلة لم تعد متاحة. فقد أصبحت المنافسة الاقتصادية الدولية أكثر ضراوة؛ وزاد أمننا الاقتصادى تقلباً. وهكذا ازدادت المطالب على المسئولين التنفيذيين وممثلى الشعب فيما يتعلق بالمسائل الخارجية. ومن الأسف أن نظامنا ليس أفضل إعداداً عما كان من قبل لتقديم زعامة مؤهلة. ولاتزال العادات الإنعزالية فى ذهن الدولة، والتى ولدت منذ حوالى مائة عام راسخة بعمق، ومستمرة فى التعبير عن ذاتها فى انتخابات رؤساء ذوى طابع "محلى".

والطريقة الوحيدة للبدء فى تنوير مجتمع إنعزالى عن اعتماده على العالم الخارجى - وكيف أن وظائفنا، ومرتباتنا ورفاهياتنا، من دى موان بولاية أيوا، إلى جراهام بولاية تكساس، تتأثر بأحداث خارجية - هى عن طريق عملية تعليم منتظمة. وفقط عند إيجاد جيل من الأمريكيين من خلال نظام مدرسى يبدأ (على سبيل التغيير) بتعليم أشياء أجنبية، من اللغة والجغرافيا إلى التاريخ، والسياسات

والاقتصاديات المقارنة، سوف نبدأ فى إنتاج ناخب يقول "بالله، هذا أمر يهمنى. يجب أن أهتم بكفاءة زعمائنا فى هذه المجالات".

ولكننا حتى إذا نجحنا، بعد سنوات عديدة من الجهد، فى إحداث تغيير واسع فى الموقف القومى تجاه البيئة الدولية وفهمها، فسوف تبقى مشكلة كيف تُصنع السياسة الخارجية. وحتى إذا كانت السلطة التنفيذية مأهولة بأكثر الأشخاص تنوراً من ذوى الخبرة السياسية والمهارة، فإن العلاقة بين السلطة التنفيذية والكونجرس الحافلة بالشكاوى، والمثقلة باعتبارات غير جوهرية تُبقى العملية السياسية فى حالة فوضى وارتباك. وبدون إصلاح داخلى للكونجرس، والابتعاد عن أسلوب المواجهة الذى كان مفضلاً فى السنوات الأخيرة، فإن الآمال فى إيجاد سياسة قومية فعالة تتسم بالتنوير، سوف تظل خافتة.

درس فيتنام

إن عدم مبالاة الناخبين بوجه عام بالشئون الخارجية، والتغييرات التى تحدث فى البيئة الدولية والتى تؤثر على وضعنا الآمن، والحرب الضروس بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، كلها مشكلات لا يمكن معالجتها إلا على مدى طويل، وعلى أية حال فإن علاجها يفوق قدرة أغلب المسئولين فى السلطة التنفيذية.

غير أن فى إمكان المسئولين التنفيذيين أن يفعلوا المزيد بأنفسهم لعرض قضايا أساسية عن سياسة الأمن القومى والتخطيط على وسائل الإعلام، وعن طريقها إلى الجمهور. وقد كان أهم حدث سياسى وعسكرى فى حياتى، هو خسارة حرب فيتنام، وهى حرب كانت نتيجتها كما أعتقد مفروضة أساساً بسبب عجز الرئيس عن شرح أهدافه للشعب الأمريكى من خلال الصحافة. وكانت هناك أسباب عديدة أخرى بطبيعة الحال لهزيمتنا. ولكن ذلك كان هو صميم الفشل. والدرس الحتمى لهذه التجربة، هو أنه لا يكفى تصور سياسات معقولة. والنصف الآخر الأكثر صعوبة من المشكلة هو تفسيرها لهم.

وباعتبارى شخص شارك فى حرب فيتنام، فقد قررت إننى إذا وصلت فى أى وقت إلى منصب سياسى، فسوف أضع التزاماً جوهرياً بأن أشرح وأوضح سياساتنا

بصورة منطقية للصحافة والجمهور. والواقع أننى باعتبارى مستشاراً للأمن القومى، اعتقد أنه لم يكن من غير المناسب أن أقضى ربع وقتى فى شرح سياسة الأمن القومى. وقد اعتبرت أن هذا عمل حساس وهام لوظيفتى مثل وضع سياسات فعالة يمكن تصديقها.

السياسة الاستراتيجية ومبادرة الدفاع الاستراتيجى

إن أكثر ما فشل فيه المسئولون بوضوح فى مجال الشئون الخارجية هو شرح سياساتنا الاستراتيجية. وكنتيجة لفشل السلطة التنفيذية لأكثر من أربعين عاماً فى المشاركة الجدية فى تشجيع المناقشات العامة وفهم القضايا التى تشملها فى إقامة رادع يعتمد عليه والحفاظ عليه، فإن سياستنا الاستراتيجية هى أقل الأشياء المفهومة فى برنامج أمننا القومى. وقد تكشفت نتائج هذا الفشل على أعلى مستوى ممكن فى نشوء وتقديم مبادرة الرئيس ريجان للدفاع الاستراتيجى.

وعندما دخلت البيت الأبيض لأول مرة فى عام ١٩٨٢ كنائب للقاضى وليام كلارك، كانت الجهود تبذل فى الحزبين معاً لأكثر من ست سنوات لإعادة الاستقرار إلى التوازن الاستراتيجى النووى. ورغم هذه الجهود الجادة التى توصلنا بها إلى النقطة التى يكون فيها التوازن ممكناً فى القوة المضادة، وفى القدرة السريعة على تحطيم هدف متين، فإن الميزان كان يميل للغاية لصالح الاتحاد السوفيتى، وأصبحت أنظمة القوة المضادة المقامة على الأرض لدينا معرضة للخطر إلى حد كبير. ووضعت عدة تصورات معقولة بواسطة إدارة الرئيس كارتر للتغلب على اختلال هذا التوازن الاستراتيجى عن طريق صواريخ جديدة وخطة لنشرها قادرة على البقاء. غير أن المقترحات الأساسية لم تقبل. وقد تابعت إدارة ريجان اقتراح كارتر بثلاثة تصورات أخرى، وهى خطة لقوات محمولة جواً، وخطة "دنسباك" وخطة أخرى - وبحلول عام ١٩٨٢ كان مآلها جميعاً الفشل. وفى نهاية العام كان قد أصبح واضحاً أن حالة الأمور التى كانت قد بدأت تتطور قبل ذلك بست أو سبع سنوات لم تتغير بشكل مادى. وكنا قد وصلنا إلى طريق سياسى مسدود.

وفى رأيى أنه كان من الخطأ أن نحاول منافسة السوفيت من ناحية كمية

الصواريخ ذات القواعد الأرضية. غير أننا كنا نواجه موقفاً خطيراً طالما ظلت أنظمتنا معرضة للخطر. وإذا لم يكن ممكناً التغلب على هذه المشكلة عن طريق خطط جديدة لقواعدنا، وإذا لم توجد أية طريقة أخرى لتعويض هذا الاختلال فى التوازن، فإن الأسلوب الوحيد الآخر هو أن نجعل السوفيت يقللون عدد قواتهم فى القواعد الأرضية. ولكن حيث أنه ليس من المحتمل أن يقوم السوفيت بخفضها من جانب واحد، فسيكون من الضرورى العثور على وسائل أخرى لإقناعهم بعمل ذلك. وبوجود هذه الفكرة فى ذهنى، أصبحت أعتقد أن الوقت قد حان لإعادة النظر فى إمكان إنشاء نظم دفاعية.

إن ميزتنا فى التنافس مع السوفيت - وهى تقدمنا التكنولوجى - قد استثمرت فقط فى إقامة نظم دفاعية من ١٩٤٥ إلى ١٩٨٣. وعلى مر الزمن انحدرت المكاسب الممكنة من أية استثمارات إضافية فى الهجوم بشكل حاد. وكنت أعتقد أن التنافس مع السوفيت وفقاً لشروطهم الخاصة بنشر صاروخ مقابل صاروخ سيكون بمثابة أن نتصرف لصالحهم. أما إذا كان علينا أن نبحث عن وسائل أخرى لاستغلال ميزتنا التكنولوجية، فقد ننجح فى إجبار السوفيت على معالجة مشكلة تثير الكثير من القلق الكبير لنا، وهى مشكلة اختلال توازن القوة المضادة. وخلاصة القول أن مبادرة الدفاع الاستراتيجى جديرة بالبحث باعتبارها استراتيجية استثمار، وحلا لمشكلة عسكرية.

وكانت آراء الرئيس عن مبادرة الدفاع الاستراتيجى وأهدافها مختلفة تماماً. وكانت آراؤه من الممكن الدفاع عنها. فقد كان الرئيس يشعر بمسئولية عميقة للوفاء بإلتزام كان قد قدمه باعتباره رئيساً للسلطة التنفيذية لحماية الشعب الأمريكى، ومن وجهة نظره هذه كانت فكرة القيام بهذا العمل بواسطة تهديدات باستخدام عنف شديد أمر غير أخلاقى. وعلى أية حال فإنه كان يعتقد أننا يجب أن نحاول العثور على وسائل أخرى للدفاع عن البلاد.

وكانت آراء الرئيس عن مبادرة الدفاع الاستراتيجى معروفة جيداً. ولمزيداً من القول، فإن الرئيس ومستشاريه للأمن القومى كانوا مدفوعين بأغراض مختلفة أساساً حول هذه القضية الرئيسية. فقد كانت أهداف كليهما عسكرية، ولكن الاستراتيجيات الأكثر أهمية كانت مختلفة بصورة أساسية. وكانت الورطة التى خلقها ذلك عميقة

وهى: كيف يكون من الممكن ترويج سياسة عندما يكون الرئيس والمسئول الأخير عن تنفيذها غير متفقين فى النهاية على طبيعة المشكلة وكيفية حلّها؟

وأخيراً، كان خطاب الرئيس فى ٢٣ مارس ١٩٨٣ قائماً على مستوى «أخلاقى»، وقد مس نداءه وتراً عاطفياً حساساً لدى الجمهور. فقد قرر الرئيس أن يقدم المبادرة على هذه الشروط وهو يعرف تماماً كل التعقيدات لاستقبالها المحتمل من الحلفاء، أى قضايا الإمكانيات التكنولوجية، وتكاليفها المحتملة، وتأثيرها الممكن على الاستقرار الاستراتيجى. وكان قد تم اطلاعه على موجز وافى عن كل هذه المسائل. ولكنه كان يعتقد أن هناك مستوى أعلى ينبغى أن نسعى إليه فوق كل هذه الاعتبارات السياسية والتكنولوجية والمالية. وكان يعتقد أنه بتعزيز الفكرة على هذه الأسس فإنها سوف تفوز.

وكان نجاح المبادرة فى النهاية يتوقف أيضاً على ثقة السوفيت فى قدرتنا على تطوير التكنولوجيا لتحقيق حلم الرئيس. غير أن المأزق السياسى برز من مسألة كيف ستقدم المبادرة إلى الصحافة. فالصحفيون قد يفهمونها جيداً من حيث أنها وسيلة وكمحاولة لاستخدام الميزة النسبية للولايات المتحدة فى التكنولوجيا الرفيعة لإجبار السوفيت على أخذ اهتماماتنا باختلال التوازن الاستراتيجى بشكل جاد. ولكن مثل هذه الطريقة تصبح خارج الموضوع إن لم تكن مضللة، إذا كان الأساس الواضح لوضعك مختلفاً.

والواقع أننا حاولنا شرح السياسة لمدة حوالى عام بعد خطاب الرئيس فيما يتعلق باستراتيجية ذات طريقين. وقد سلمنا بأنه غير معقول على الأرجح، إن لم يكن أمراً غير حكيم، أن نحاول تحقيق حلم الرئيس عن عالم غير نووى مع افتراض أحدث فنون التحقق، وافتراض التأكد الفعلى من أن السوفيت لن يوافقوا على التعاون. ولكننا حاولنا أيضاً أن نوضح أن المبادرة قد طرحت أساساً لمعالجة مشكلة عسكرية، وهى مشكلة يمكن أن تعالج إما بإنتاج أدوات دفاعية إضافية لدفاعنا أو بإقناع السوفيت على إزالة بعض قواتهم الهجومية.

ومما يثير الدهشة، أن الصحافة لم تلحظ كثيراً التباين الصارخ بين الأساس المنطقى للرئيس والأساس المنطقى لأعلى موظفيه. وقد يكون السبب إلى حد ما أن

الصحافة فهمت أنه إذا قدمت المبادرة باعتبارها وسيلة ضغط، فإن فاعليتها سوف تخف بمجرد أن يصبح من الواضح أن هذا هو مقصدنا. والأهم من ذلك أن الرئيس ريجان نفسه كان يصرف النظر عن الفكرة كلما طرحت للبحث. وربما كان السبب هو أن الصحافة، مثل الروس، يصغون أساساً إلى الرؤساء.

الجزء ٤

■

الطريق الدائرى

١٣

السياسة الخارجية والصحافة الإقليمية

تشارلز و. بايلى

أصبحت موضة لدى محترفى السياسة الخارجية، ولا سيما الأكاديميه، أن ينتقدوا الصحف الأمريكية لفشلها فى تقديم تغطية كافية تتسم بالفكر العميق للأخبار الخارجية. ومن نماذج أمثال هذه الشكاوى تلك التى كتبها والتر لاكير فى «واشنطن جورناليزم ريفيو Washington Journalism Review» عدد يونيو ١٩٨٣:

> إن نوعية [تغطية الأخبار الخارجية] أسوأ الآن مما كانت قبلاً، وعقب الحرب العالمية الثانية مباشرةً. وهى ليست بالتأكيد فى مثل الجودة التى نراها فى أغلب الدول الأخرى التى لديها صحافة حرة ... وعلى أساس المعلومات والتعقيب الذى يقدم فى وسائل الإعلام الأمريكية وحدها، فإنه من الصعب، وربما من المستحيل، أن يظل المرء على علم واسع بوضع العالم، فما بالك بشأن المسائل السياسية والاقتصادية، والعسكرية المحددة[١].

وكتب ناقد أكاديمى آخر، هو بارى روبين فى عام ١٩٧٦ أن الصحف الأمريكية لا تخدم «الصفوة من الجماهير» ولا «السواد الأعظم من القراء» بتغطياتها الخارجية.

وانتقد بصفة خاصة صحف المدن الكبرى: «إن تقصير الصحف اليومية فى المدن الكبيرة يعتبر خطيراً بصفة خاصة - فى بوسطن، شيكاغو، فيلادلفيا، وسان فرانسيسكو، ومناطق المدن الأخرى - والتى لديها جماهير هامة من الصفوة للأخبار الخارجية»[٢]. وكانت أنواع العلاج التى اقترحها روبن كميه فى المقام الأول. فقد اقترح، بين أشياء أخرى، «تخصيص أجزاء خاصة للأخبار الخارجية لنشر التحليلات ومقالات أطول».

واستطرد يقول: «إن المقالات الطويلة التى تقدم منظوراً تاريخياً، وشرحاً دقيقاً، وتفاصيل شاهد عيان عن الموقف السياسى فى دولة ما، أو عن قضية دولية بارزة، يمكن أن تروق لكل من لديه قدر قليل من المعرفة عن الموضوع وللقراء من «الصفوة» الذين يبحثون عن بيانات تفصيلية وتحليلات»[٣].

وكان بعض النقاد مثل لاكير وروبن يودون أن تماثل الصحف الأمريكية الصحف الأوروبية المتخصصة - «الإيكونوميست»، و«التايمز» (لندن)، و«لوموند» Le Monde الفرنسية، و«نيو زوريتشر تسايتونج Neue Zuricher Zeiting» الألمانية وما إليها. وقد أظهروا بذلك - كما فى مقترحات أخرى - عدم معرفتهم بهيكل واقتصاديات الصحافة اليومية فى هذا البلد. إذا أنه حتى ما يسميه هؤلاء النقاد هنا «بصحف ذات اعتبار»، وصحف «الصفوة» هى فى الواقع مطبوعات ذات توزيع جماهيرى؛ وهى تعتمد على إيرادات الإعلانات، والتى تتوقف بدورها على التوزيع، والذى يعتمد بالتالى على اجتذاب والحفاظ على اهتمام قراء أوسع نسبياً. والنتيجة هى أن هناك جواً من عدم الواقعية فى اقتراح روبن بإنشاء أقسام تخصص لمقالات تحليلية وتاريخية طويلة تروق للقراء الخبراء، وغير المتعلمين على السواء.

إن مثل هذه المفاهيم الخاطئة ليست الخاصية الوحيدة للأكاديمية. إذ قد يكون الأشخاص الذين فى الحكومة (بل والبعض فى الصحافة) غير واقعيين بالمثل. ويعيش أغلب صانعى السياسة الخارجية فى واشنطن؛ وهم يطالعون بانتظام صحيفتين أو ثلاث صحف يومية غير نموذجية، تصدر إما فى واشنطن أو مدينة نيويورك. كما أنهم يقضون فى التحدث إلى مخبرى التليفزيون وقتاً أطول مما يقضونه فى مشاهدة النشرات الإخبارية فى التليفزيون. والواقع أن صانعى السياسة

فى واشنطن ومخبرى الصحف يقللون على الأرجح من تأثير برامج الأخبار التليفزيونية، لأن أغلبهم لايرى هذه البرامج ببساطة. ويحتمل أن يكون صانعو السياسة ومخبرو الصحف لايزالون فى أعمالهم عند إذاعة هذه النشرات. وهكذا فإنه لأن أخبار المساء لا تشكل آراءهم بشكل هام، فإنهم قد يفترضون أنها لا تؤثر أيضاً على الرأى العام بشكل جدى.

ولكن إذا كان محترفو السياسة الخارجية يميلون إلى الإقلال من شأن الأهمية الحالية للتليفزيون فى التأثير على الرأى العام، فإنهم يظهرون فهما أقل للتغييرات التى تحدث داخل عملية أخبار التليفزيون ـ ومن المحتمل أن هذه تغييرات سوف تقلل من تأثير السياسة الخارجية فى التليفزيون. والحقيقة أنه بينما يصبح التليفزيون هو الناقل الرئيسى للأخبار للجمهور الأمريكى، فإن شبكات التليفزيون الرئيسية، والتى كانت تسيطر لبعض الوقت على مضمون ولهجة الأخبار الخارجية، بدأت تفقد هذه السيطرة. وكما أوضح ديفيد ويبستر فى عام ١٩٨٦[٤]، بأن التقدم المماثل فى الأقمار الصناعية وغيره من التكنولوجيات التى مكنت الشبكات من جلب الأخبار الخارجية بسرعة وحيوية إلى غرفة المعيشة الأمريكية، هى ذاتها التى أدت كذلك إلى إمكان الحصول على مدى واسع من المادة الإخبارية المتنافسة. وسهولة الوصول إلى مثل هذه البرامج البديلة تسمح للمحطات التليفزيونية المحلية بالإقلال من تحكم الشبكات فى الأخبار الخارجية وأيضاً الأخبار القومية والمحلية. ومع التسليم بطبيعة مادة الموضوع، والقيود المتأصلة فى هذا الوسيط، والتركيبة الذهنية لمديرى المحطة فإنه من المحتمل أن يكون تأثير الشبكة ـ فى المدى القصيرعلى الأقل ـ انخفاضاً فى كمية وجودة الأخبار الخارجية الجادة التى تتاح لمشاهدى محطات التليفزيون المحلية. وعندما يمكن حذف هذه المادة بسهولة من برامج الأخبار، فإن هذا هو ما سيحدث على الأرجح.

وحتى عندما تذيع المحطات المحلية أخباراً خارجية، فإنه يحتمل أن تستخدم التكنولوجيا الجديدة لكى تجعلها «محلية» ـ وهى عملية سوف تجعلها تافهة أيضاً على الأرجح، إذا راعينا الطريقة التى تغطى بها أغلب محطات التليفزيون الأخبار. وهكذا فإنه عندما عاد الرئيس ريجان من لقائه بميخائيل جورباتشوف فى جنيف عام ١٩٨٥، توجه مباشرة إلى مبنى الكابيتول ليخطب فى اجتماع مشترك لمجلسى الشيوخ

والنواب. وتم نقل ظهوره على الهواء فى التليفزيون. غير أن السرد تم تقديمه فى إحدى محطات التليفزيون الرئيسية بمنيابوليس، لا بواسطة مراسلى الشبكة التى كانت تغطى مؤتمر القمة، والقضايا التى نوقشت هناك، بل بواسطة فريق منسقى الأخبار لبرنامج «أخبار شاهد عيان» فى المحطة المحلية. وكان فى استطاعة المحطة، وهى إحدى فروع شبكة الإذاعة الأمريكية ABC أن تذيع رسالة وتعليق بيتر جيننجز، وسام دونالدسون ، وجورج ويل. وقد اختارت بدلاً من ذلك أن تستخدم شخصيات محلية معروفة ليست لديها أية مؤهلات واضحة لمعالجة القصة[٥].

وهكذا يحصل الجمهور اليوم على جزء متزايد من أخباره من وسيط، يبدو أنه من المحتمل أن تخصص منافذه الإذاعية نصيباً ضئيلاً من برامجها للتغطية الجادة للمسائل الخارجية. وسوف يقضى المشاهدون مزيداً من الوقت على الأرجح فى مشاهدة التليفزيون، ولكنهم يقضون وقت أقل لكى يتثقفوا فى الشئون الخارجية بواسطة أشخاص مثل جيننجز، وجون تشانسلور أو برنارد كالب، لأن محطات التليفزيون المحلية سوف على الأرجح تنقل أخباراً أقل من إنتاج الشبكات.

أنباء طيبة لوسائل الإعلام المطبوعة

إن انخفاض إذاعة التليفزيون للشئون الخارجية، يقدم للصحف اليومية فرصة جيدة. وكانت الصحف قد فقدت منذ زمن طويل وضعها باعتبارها الوسيط الجماهيرى المسيطر، والناقل الأول للأخبار التى تصل فى وقت متأخر. غير أنها لاتزال تقوم بدور كبير للغاية لا فى نشر أخبار المسائل الدولية فحسب، بل وفى التأثير أيضاً على ما يذيعه التليفزيون. ويظل التليفزيون غير واثق من نفسه ـ إلى أن تؤكد الصحف صحة تقديراته على الأقل.

وبينما يبدو الآن أن شبكات التليفزيون تفقد على الأقل بعض من ترابطها المنطقى فى مجال الأخبار الخارجية، فإنه لدى الصحف اليومية فرصة لا لأن تواصل دورها فى صنع جدول أعمالها فحسب، بل وفى دعم مكانتها باعتبارها المورد المهيمن للأخبار العالمية لكل من يهتم بها من أعضاء الجمهور.

إن هناك أناساً يهتمون بالمسائل الخارجية أكثر مما يعتقد البعض فى واشنطن

ونيويورك. وهناك الكثير من المعلومات والاستفسارات التى تدعم هذا التأكيد. ويمكن العثور على بعض من أكثر الأدلة إقناعاً فى الاستفتاء الذى أجراه لو هاريس Lou Harris فى أواخر السبعينيات. وقد ذكر الاستطلاع أنه حتى فى ذلك الوقت (خلال ذروة انقشاع الوهم عقب فيتنام) أعرب ٤١ فى المائة ممن سئلوا عن اهتمامهم القوى بالأخبار الدولية ، فى حين اعتقد خمسة فى المائة فقط من عينة منفصلة من رؤساء التحرير ومخبرى الصحف أن لدى الجمهور اهتمام قوى بها. ويعرف كل من عمل فى استطلاعات الرأى حول القراءة، إن الاهتمام بموضوعات ما شيء، والقراءة عنه شيء آخر. ولكن الشيء الذى يهم هو التباين بين موقف الجمهور، وإدراك الصحفى الحسى لهذا الموقف.

وقال جون ماكسويل هاملتون فى كتابه «الشارع الرئيسى فى أمريكا والعالم الثالث» الذى أصدره فى عام ١٩٨٦: «هناك قاعدة غير مكتوبة بين الصحفيين بأن الأخبار المحلية هى الأخبار، أما الأخبار الأجنبية فإنها شيء خارجى، وإن الناس يريدون المزيد من الأولى، وسوف يتحملون جرعات صغيرة فقط من الثانية[٦]». وقد أيد كثير من الصحفيين ومن صانعى السياسة هذا الرأى، الذى توجد فيه بعض الحقيقة. ولكننا، كما أظهر هاملتون فى كتابه، يجب ألا نمطها إلى حد بعيد. ويستطيع الصحفيون - وفى المقام الأول العاملون فى صحف يومية إقليمية أو محلية- أن يحولوا الأخبار الخارجية إلى أخبار محلية. أو عندما يفعلوا ذلك سوف يجدون الكثير من القراء المهتمين. وهذا بدوره يستطيع فقط أن يمنح تنويراً ثقافياً لصحف السياسة الخارجية.

بناء اهتمام محلى بالأخبار الخارجية:

مينيابوليس ستار آند تريبيون

إن تجربةصحيفة يومية محلية - هى «مينيابوليس ستار آند تريبيون» - تقدم صورة عن كيفية نجاح هذه العملية. وهى قصة غير عادية، ولكنها فريدة فى نوعها، وفيها دروس لكل من الصحفيين والمسئولين فى جماعة السياسة الخارجية.

وكانت صحف مدينة مينيابوليس من أنجح أكبر دور النشر العائلية الإقليمية طوال خمسين عاماً. وكان جون كاولز الكبير قد انتقل إلى مينيابوليس من «دى موان» فى منتصف الثلاثينيات، حيث كان والده المصرفى قد اشترى صحيفة يومية وجعلها تزدهر. وفى سنواته الست الأولى فى مينيابوليس اقتنى كاولز الشاب ثلاث صحف منفصلة وأنشأ احتكاراً سرعان ما أصبح مسيطراً على منطقة تضم أربع ولايات. واليوم أصبح ناتج هذا الاحتكار، وهى صحيفة «ستار آند تريبيون» يتجاوز توزيعها اليومى ٤٠٠ ألف نسخة، وطبعة الأحد ما يقارب ٦٥٠ ألف نسخة. وعلى الرغم من أنها لم تعد توزع على طول الطريق من غرب ويسكونسين حتى خط مونتانا، فإنها لاتزال تتمتع بنفوذ فى أنحاء منطقة الغرب الأوسط العليا.

وعندما انتقل جون كاولز إلى مينيسوتا، كانت أكثر الولايات انعزالاً سياسيا. وكانت مواقفها الدولية تنعكس فى شخصيات عامة مثل تشارلز ليندبرج المتحدث باسم الأبطال الأوائل فى أمريكا. أما فيما يتعلق بصحفها اليومية فقد كان موقفها تمثله تلك المقالة الافتتاحية فى صحيفة «مينيابوليس تريبيون» التى سبقت عصر كاولز، التى صورت فى سبتمبر ١٩٣٩:

> يبدو أن مصابيح أوروبا قد أطفئت مرة أخرى... ولكن مصابيح أوروبا كانت تطفأ وتضاء منذ قرون، ومازال العالم باقيا. وقد يكون هذا هو نهاية الحضارة التى نعرفها حقاً، غير أن هناك مصابيح أخرى قد تظل مشتعلة، ومن خلال ضوئها يبقى الأمل فى وجود عالم يسوده النظام...
>
> وهناك واحد من مثل هذه المصابيح يضىء اليوم فى الولايات المتحدة... ولو أن هذا ضوء المصباح خبا فى أى وقت، فسيكون ذلك تحت وطأة الحرب. ولو أنه أضاء الطريق إلى عالم أفضل نظاماً، فإننا سوف ننجح إذا لم نتركه بينما نقوم برعاية مصابيح أوروبا[٧].

وكان كاولز نفسه أحد أعمدة المنشأة الجمهورية القومية، ولكنه سافر أيضاً إلى

الاتحاد السوفيتى فى مطلع العشرينيات. وكان صديقاً مقرباً ومؤيداً رئيسياً لويندل ويلكى فى عام ١٩٤٠، وقد صحب ويلكى فى رحلاته إلى الخارج خلال فترة الحرب. كما كان كاولز من أوائل المؤيدين الرئيسيين لترشيح دوايت أيزنهاور للرئاسة فى عام ١٩٥٢. وكان ملتزماً بالتعاون الدولى فى زمان ومكان كانت العزلة فيهما هى المذهب الشائع.

وكان كاولز يعتقد أن صحفه اليومية يجب أن تنشر الأخبار وتعلن آراءها - دائماً فى صفحات مختلفة. غير أنه كان يرى أيضاً أن على الصحف اليومية التزام بتعليم وإطلاع الجمهور والتسلية. وكتب هيوبرت همفرى عن كاولز يوماً فقال:

> وهناك أوقات لم يكن يستطيع فيها أن يقاوم استخدام صحفه لكى يخبر قراءه عن أشياء يعتقد أنهم يجب أن يعرفوها، حتى إذا تصادف أن تكون أشياء لم يطلبوا معرفتها... وكانت هذه الصحف تدعو بقوة إلى الحاجة لأن تشارك أمريكا فى الشرق الأقصى، وذلك قبل أن يكون من المعتاد أو حتى أمراً شائعاً أن تفعل ذلك[٨].

وقد اختار كاولز لإدارة صحفه فى مينيابوليس أشخاصاً ذوى خبرات واسعة فى نشر وتحرير الأخبار الخارجية. وكان جيديون سيمور رئيس التحرير التنفيذى يبعث أخباره إلى وكالة الأسوشيتد برس من أربع قارات؛ وكانت كارول بايندر مديرة للخدمات الخارجية بصحيفة «ديلى نيوز» فى شيكاغو قبل أن تتولى صفحات الافتتاحيات فى مينيابوليس. كما كان كاولز مستعداً لشراء الأخبار الخارجية، والتأكيد من أنها سوف تنشر. وقد أوفد أعضاء هيئة التحرير (وبينهم رؤساء التحرير وكتاب افتتاحيات) إلى الخارج. كما سافر هو نفسه حول العالم. واستخدم مراسلين خارجين قبل أن تفعل أغلب الصحف الإقليمية ذلك بوقت طويل. وقد فكر فى وتولى مع جامعة مينيسوتا رعاية برنامجاً طموح وهو «برنامج الشئون العالمية» الذى اجتذب آلافاً من طلبة المدارس الثانوية فى أنحاء المنطقة إلى اختبارات موجزة أسبوعية حول المسائل الخارجية.

ومن الأربعينيات إلى الثمانينيات، كان مخبرو ومصورو مينيابوليس يسافرون إلى الخارج. ولم يكن الهدف هو تغطية أخبار هامة - إذ كانت الخدمات البرقية للصحيفة تكفل ذلك - بقدر ما كان الهدف هو استكشاف وإجراء بحوث قد تؤكد أزمات وحروب مستقبلة. وفى الخمسينيات غامر مخبرو صحيفة «تريبيون» من قسم الأخبار المحلية بالذهاب إلى الخارج فى رحلات إلى الاتحاد السوفيتى، وجنوب أفريقيا، والهند، وفيتنام، وإلى المؤتمر التأسيسى لحركة عدم الانحياز الذى عقد فى باندونج بأندونيسيا. وفى الستينيات سافروا إلى أرجاء أوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية، وآسيا. كما تم إيفاد مراسل من واشنطن لتغطية الإذاعة فى المناطق الريفية بالاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٦٣. ومن أجل تحسين قدرته على تغطية القصة، تم إيفاد مراسل الصحيفة فى البيت الأبيض فى عام ١٩٦٧ لكى يمضى شهرين فى فيتنام، رغم أن صحيفة «تريبيون» كان لديها أشخاص يقيمون هناك. وفى السبعينيات، قامت فرق من المخبرين والمحررين بإلقاء نظرات طويلة على المكسيك، وأيرلندا الشمالية، والشرق الأوسط، وإيران وجنوب الصحراء الأفريقية . وسافر فريق آخر خلال ست من أفقر دول العالم لإجراء تحقيقات صحفية والكتابة عن أسباب وآثار الفقر فى العالم. ومنذ وقت أكثر حداثة رحل مراسل الصحيفة المتجول عن مينيابوليس فى زيارات طويلة إلى أثيوبيا، والسودان، والفلبين، وأمريكا الوسطى، والشرق الأوسط.

ولا تعتبر صحف مينيابوليس نموذجية على الإطلاق فى اهتمامها المستمر بالشئون الخارجية، ولكنها ليست فريدة فى ذلك أيضاً. إذ أن صحيفة «شيكاغو تريبيون» التى كانت فى يوم ما أكثر الصحف ذات النزعة الإنعزالية تحت إدارة الكولونيل روبرت ماكورميك، قامت بعمل مماثل إلى حد كبير، وكذلك فعلت صحف إقليمية أخرى.

النتائج والدروس

ليست هناك أية وسيلة دقيقة لقياس الأثر طويل المدى على الرأى العام من نوع تغطية الأخبار الذى تقدمه صحف مينيابوليس لقرائها. غير أنه من الممكن استخلاص

التقديرات التقريبية من استطلاعات رأى الجماهير. ففى عام ١٩٤٤، وهو العام الأول لاستطلاعات صحيفة «مينيابوليس تريبيون» فى مينيسوتا، أيد اثنان من كل ثلاثة من المقيمين البالغين فى تلك الولاية، التى كانت فى يوم ما ذات نزعة إنعزالية، عضوية الولايات المتحدة فى «مجلس الأمم» الذى أنشىء عقب الحرب. وارتفع الرقم إلى أربعة من كل خمسة فى يوليو ١٩٤٥؛ وفى عام ١٩٥٣، ورغم الحرب الكورية، أيد سبعون فى المائة من أبناء ولاية مينيسوتا استمرار العضوية فى الأمم المتحدة.

وكان الشعور بحركة التعاون الدولى بين الدول قويا فى قياسات استطلاعات أخرى للرأى. وفى عام ١٩٥٣، كان ٧١ فى المائة ممن سئلوا ضد التحقيقات فى الإنفاق على الدفاع الأمريكى؛ وأيد ٨٥ فى المائة استمرار عضوية الولايات المتحدة فى منظمة اليونيسكو؛ كما أيد ٥٥ فى المائة استمرار المساعدات الاقتصادية لأوروبا؛ و٦٤ فى المائة استمرار منح فائض للأغذية للخارج؛ بينما أيد أكثر من النصف استمرار المعونة الاقتصادية للهند وباكستان. علاوة على أنه فى أكثر قضايا تلك الفترة إيلاما ـ الحرب الكورية ـ لم ينخفض تأييد أبناء ولاية مينيسوتا لتورط الولايات المتحدة فيها قط تحت ٤٠ فى المائة. وفى مايو ١٩٥٣ ارتفع هذا التأييد فعلاً إلى ٥٢ فى المائة رغم حملة انتخابات الرئاسة المريرة فى ١٩٥٢.

إن الدرس الذى يستخلص من تجربة مينيابوليس ليس مجرد أن فى استطاعة صحيفة يومية أن تؤثر بقوة على مواقف الجماهير إذا كرست مساحة كبيرة، والمال، والطاقة لتغطية القضايا الدولية. فهناك عنصر حاسم فى موقف مينيابوليس، وفى جهود مماثلة ولكنها أصغر بواسطة صحف إقليمية أخرى، وهو أنه كان هناك اهتمام مستمر بما يتعلق بهذه الموضوعات. فماذا تعنى تلك القصة لقراء تلك الصحيفة التى تكسب قوتها فى هذه المنطقة؟ وكيف ترتبط تلك الأخبار بهذه الكنيسة، وهذه الأعمال، وتلك الوظائف، وهذه المزرعة التعاونية؟

ولأن أغلب الأخبار التى تنشرها مينيابوليس لم تكن تأتى من مراسلين فى واشنطن أو لهم قواعد عبر البحار، بل من مخبرين يعيشون ويعملون بين قرائهم، فإن من الأسهل والأكثر طبيعية ألا تغيب عن بالنا مثل هذه المسائل الوثيقة الصلة بالموضوعات. فكاتب الشئون الخارجية فى واشنطن العاصمة، والمراسل المقيم فى

الخارج يبعث رسائل عادة إلى صحف قومية، أو إلى وكالة أنباء لها عملاء فى أجزاء عديدة من البلاد. وفى بعض الأحيان، كما فى حالة مراسلى «النيويورك تايمز»، و«الواشنطن بوست»، و«لوس أنجلوس تايمز»، وصحف نايت ريدر، فإنه يبعث أخباره إلى كليهما.

وستكون للمخبر بقسم الأخبار المحلية فى مينيابوليس خبرة سابقة أقل من كتّاب الشئون الخارجية، ولكن هذا المخبر سوف يعرف أكثر بكثير أيضاً عن اهتمامات واحتياجات قراء معينين من الأخبار. وإشباع احتياجات واهتمامات محدودة هو أفضل طريق لضمان نسبة قراء عالية وحد أقصى للتأثير. وليس هناك بطبيعة الحال بديل للتجربة فى مهمة خارجية، ولابد أن يكون نوع الأخبار ذا القاعدة المحلية، الذى تم وصفه هنا مساعداً للعمل المستمر للخبراء المقيمين فى الخارج - وليس بديلاً له.

وفيما يتعلق بتعليم الجمهور عن السياسة الخارجية وقضايا الأمن القومى ـ وهو أمر يهم صانعى السياسة ـ فإن نشر الأخبار على أساس محلى يثمر أيضاً فوائد. حيث يجد مخبرو الصحف المشاركون فيه أنفسهم مطلوبين كثيراً للظهور والتحدث فى اجتماعات، وفى الكليات الجامعية فى بلدهم. ولأنهم جزء من المجتمع الذى يخاطبونه، فإنه لابد أن يكون لهؤلاء الصحفيين مصداقية أكبر مما هو معروف عن ممثلى وسائل الإعلام على النطاق القومى.

وقد يبدو ذلك أمراً مثيراً للملل، وبالتأكيد فإن الحديث فى عرض للشرائح المصورة فى مدينة كيوانيس يبعد كثيراً عن العاصمة واشنطن، فما بالك ببيروت أو بكين. ولكن الأمر الذى يثير الاهتمام هو ملاحظة القرار الذى أصدرته وزارة الخارجية فى عام ١٩٨٦ بإنشاء منصب جديد فى مكتب نائب الوزير يخصص لهدف دعم التأييد الداخلى للسياسة الخارجية لأمريكا. وقد ذكرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية أن المنصب قد أنشىء «لتسويق ميزانية الشئون الخارجية[٩]». ونوع النشر المفضل فى هذا الموضوع هو المعادل الصحفى لهذا المنصب بوزارة الخارجية، باستثناء أن الهدف ليس هو تأييد الميزانيات، بل أن الأصح هو زيادة فهم الجمهور للمسائل الخارجية. ومع التسليم بالأهمية التى يعلقها مسئولو السياسة الخارجية على هذا

الهدف، فقد كان من الواجب منطقياً أن يترتب على ذلك أن ينشر على أساس محلى يستحق تشجيع وسائل الإعلام والحكومة.

بناء قاعدة إعلام محلية

لابد من أن يبدأ ممثلو وسائل الإعلام الكبرى والحكومة التفكير بشكل مختلف فى أعمالهم وجمهورهم. وعليهم فى المقام الأول أن يتذكروا شيئاً ينسى بسهولة عندما يعمل المرء وقتاً طويلاً فى واشنطن أو فى الخارج، وهو: إن «الأخبار الخارجية» يمكن تعريفها بوسائل عديدة، كما أنها تأتى بأشكال متعددة، ولها أنصار كثيرون.

ويعتبر كتاب جون هاملتون أفضل مصدر متاح عن الوسائل العديدة لنشر الأخبار «الخارجية» على النطاق المحلى. ويقول بيتر جيننجز منسق أخبار هيئة الإذاعة الأمريكية فى تصويره لهذا الكتاب: «لا شك فى أن الكثير من التحسن فى الفهم والنشر يمكن، بل ويجب أن يكون له مكان فى الجماعات الأمريكية. إذ أنه فى حين لا يوجد بديل عن المراسلين الأجانب، فإنه ليس هناك أيضاً بديل للتأثير القوى الذى تصنعه وجهة النظر المحلية فى كشف أثر العلاقات الأجنبية[١٠]».

وهناك مثال لوجهة النظر المحلية هذه، وهو التأثير الاقتصادى المحلى للتطورات الدولية. ويستكشف كتاب هاملتون الوسائل العديدة التى يتأثر بها رجال الأعمال، والمزارعون، ورجال المصارف، وتجار التجزئة المحليون - بل وكل شخص فى الواقع تقريباً فى بعض المجتمعات - وذلك بالصادرات والواردات، وديون العالم الثالث، والمشروعات المشتركة، وما إلى ذلك. وهذا هو بالضبط أسلوب النشر المفيد بالنسبة لوزارة الخارجية فى محاولة «تسويق ميزانية الشئون الخارجية» - والأكثر أهمية بكثير- أنه وثيق الصلة بالقراء المحليين.

وكما أنه يجب إدراك الدور الحاسم لوجهة النظر المحلية فى إثارة اهتمام الجمهور بالمسائل الخارجية، فإنه ينبغى أيضاً إدراك مجىء أنصار جدد للأخبار الدولية. والكثير من هذه، مثل تجمعات سكان الريف عقب حرب فيتنام، لها مصالح لا علاقة لها كلية بالاهتمامات الاقتصادية. علاوة على أن بعض هذه

المجموعات المناصرة الجديدة للسياسة الخارجية - مثل الخدمات الاجتماعية للجماعات اللوثرية والكاثوليكية عبر البحار، ومنظمات الإغاثة فى المجاعات - يمكن أن يكون لها قيمة ثمينة للغاية كمصدر للأخبار، حتى ولو كانت غير تقليدية. على سبيل المثال، فإن مخبرى مينيابوليس الذين زاروا أماكن مختلفة مثل أثيوبيا والسودان، والفلبين، قد يعملون بجهد فى شبكات للمعلومات، وادخلوا إلى مناطق نائية، لم يكن ممكن الوصول إليها بغير مساعدات شخصية من أشخاص فى مناطقهم الوطنية.

وأخيراً، ينبغى أن يضع المشتغلون بالسياسة الخارجية فى الحسبان المستويات الجديدة للمشاركة الحكومية - على مستوى الولاية والمحليات - فى قضايا مثل العقوبات ضد جنوب أفريقيا، وإيواء اللاجئين من أمريكا الوسطى، ومجموعة متنوعة من المسائل النووية. وقد يبدو هذا الاشتراك أمراً لا صلة له بالموضوع، أو حتى أمراً مزعجاً للمشتغلين بالسياسة الخارجية، ويظهر الاهتمام الشعبى الواسع الانتشار بقضايا خارجية معينة، ويلقى الضوء على موضوعات مرموقة للصحفى الذى يبحث عن وسائل لتوسيع نطاق قرائه لأخبار المسائل الدولية[١١].

وهذه الأخبار تكون محلية بقدر ما يمكنك الحصول عليها، ولكنها فى الحقيقة «أخبار خارجية». وصنع الارتباط للقارىء هو المفتاح. وهناك عدد هام من القصص «المحلية» ذات صلات خارجية. ففى فلوريدا، على سبيل المثال، قد تشمل التجارة، وآفات الموالح، وتجارة المخدرات، والإيدز، والمهاجرين غير المشروعين، وثمن عشرات من المنتجات التى يشتريها أبناء فلوريدا.

وبطبيعة الحال فإنها تعمل أيضاً بالترتيب المعاكس. فالكثير من الأخبار التى تبدو «خارجية» لها تأثير محلى واضح. فالنزاع التجارى الراهن بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية يمكن النشر عنه بعبارات عامة مجردة، أو قد توصف حول ما يتعلق ارتفاع سعر مشروب الجين من نوع «بيف إيتر» والكونياك الفرنسى، أو من تكديس حبوب العلف فى المصعد الريفى المحلى لأنه لم يعد ممكنا بيعها إلى أسبانيا. ولابد للمخبر الصحفى أن يصنع هذه الصلة إذا أراد أن يهتم قراؤه بما يكتب.

وعندما تُصنع مثل هذه الصلات، يمكن للصحف فى كل الجماعات أن تقوم بدور أكبر فى تشكيل مواقف الجمهور حول قضايا السياسة الخارجية. وسيكون على

الصحف أن توسع من التزاماتها - فيما يتعلق بالأموال لسفر المخبرين الصحفيين، ومساحة الأخبار التى تخصص لعمليات تغطية إضافية، والوقت الذى يستغرقه المخبرون ورؤساء التحرير فى تعلم موضوعات جديدة وما إلى ذلك. وسيكون على المشتغلين بالسياسة الخارجية فى واشنطن، فى الحكومة والصحافة معاً، أن يتقبلوا أية فكرة جديدة: إن قدراً كبيراً من أكثر الأخبار فائدة والتى تنشر عن السياسة الخارجية والأمن القومى يمكن عملها من خارج الطريق الدائرى.

ملاحظات

1. Walter Laqueur, "Foreign News Coverage: From Bad to Worse," *Washington Journalism Review,* June 1983, 32.

2. Barry Rubin, *International News and the American Media* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 1976), 65.

3. Ibid., 66.

4. David Webster, "What's to Become of Network News," *Washington Post*, September 9, 1986, A - 24.

5. William Drummond, "Is Time Running Out for Network News?" *Columbia Journalism Review,* May/June 1986, 50.

6. John Maxwell Hamilton, *Main Street America and the Third World* (Washington, DC: Seven Locks Press, 1986), 1.

7. Quoted in Bradley Morrison, *Sunlight on Your Doorstep* (Minneapolis: Minneapolis Star and Tribune Co., 1966), 36.

8. Ibid., Foreword.

9. *Washington Post,* January 7, 1986, A - 19.

10. Hamilton, op. cit., x.

11. For a longer discussion of this, see Michael H. Shuman, "Dateline Main Street: Local Foreign Policies," *Foreign Policy,* no. 65 (Winter 1986/87), 154.

١٤

الفتح النورمندى:
حرية الصحافة فى بريطانيا وأمريكا

هارولد إيفانز

خدع عضو كبير، من أعضاء السلطة التنفيذية، عن عمد السلطة التشريعية والمواطنين بشأن قضية سياسة خارجية ذات أهمية بالغة ومثيرة للنزاع. واكتشف الخداع وتم افتضاح أمرهم أمام الرأى العام. فماذا حدث بعد ذلك فى دولة ديموقراطية تدار بطريقة مرضية؟ كان الأمر الأكثر احتمالاً أنه سوف يتبع ذلك إجراء تحقيق لإثبات درجة الخداع، وإعلان الحقيقة وتقديم الذى ارتكب الخداع إلى المحاكمة ومعاقبته.

وهذا هو ما حدث بالفعل خلال جهود العاملين فى مجلس الأمن القومى لجمع أموال ومساعدات أخرى لجبهة الكونترا. والكذب على الكونجرس جريمة. وفى هذه الحالة رأى كل من روبرت ماكفرلين المستشار السابق للأمن القومى وممثلو النيابة العامة أن قبولهم الاعتراف بالذنب جعل التهمة مجرد جنحة.

ففى أى نوع من الديموقراطية ستكون النتائج مختلفة؟ إنه مما يثير الدهشة أن إحدى الإجابات على هذا السؤال كانت ـ فى نوع الديموقراطية الذى يوجد فى

بريطانيا. لأنه ليست هناك عقوبات فى بريطانيا على خداع الشعب أو البرلمان. بل على العكس إن العقاب يكون من نصيب من يجرؤ على فضح الخداع.

ولنأخذ أولاً حالة كليف بونتنج. كان بونتنج موظفاً كبيراً بوزارة الدفاع خلال حرب فوكلاند بين بريطانيا والأرجنتين. وكانت مجموعة هامة من الرأى العام البريطانى تعتقد أنه من الممكن حل النزاع بوسائل دبلوماسية، وقد اعتبرت أن إغراق البارجة الأرجنتينية «بلجرانو» عملاً استفزازياً وقاسياً. وكان وضع البارجة ونواياها الظاهرة أمراً حاسماً فى تصعيد الجدل السياسى. ونتيجة لذلك، أمر وزير الدفاع بونتنج بأن يقوم بإعداد ردود مضللة على أسئلة البرلمان عن الحادث برمته. وقد فعل ذلك بشكل لا إرادى، وفى نفس الوقت، كتب إلى أحد أعضاء البرلمان الميالين للانتقاد وكشف الخداع.

وكانت النتيجة أن كليف بونتنج، وليس الوزير، هو الذى واجه المحاكمة. وقامت الحكومة بفصل بونتنج بسرعة، وسعت إلى سجنه بمقتضى قانون الأسرار الرسمية، الذى يجعل إفشاء أية معلومات رسمية بدون ترخيص جريمة جنائية. وانتهى الأمر بوزير الدفاع إلى مواجهة أسئلة معادية من نواب المعارضة، ولكن لم يخطر ببال أحد قط أن يحاكمه بسبب خداع البرلمان.

وهناك بعد ذلك حالة سارا تيسدال، وهى كاتبة صغيرة بوزارة الدفاع، بعثت إلى صحيفة «الجارديان وثيقة» تكشف استراتيجية الوزير بشأن العلاقات العامة حول نشر الصواريخ. ولم تفش أية أسرار عن الأمن القومى، وكانت حالتها مجرد مسألة ضمير بشأن الخداع. غير أنه بناء على طلب الحكومة، أمرت إحدى المحاكم صحيفة «الجارديان» بتسليم الوثيقة. وتم التعرف على سارا تيسدال ومحاكمتها بمقتضى قانون الأسرار الرسمية، مما انتهى بها إلى قضاء ستة شهور فى السجن. بينما برأت ساحة بونتنج، ولكن ليس قبل، وربما بسبب، إجراء محاكمة سريعة بشكل غير عادى بواسطة القاضى ماك جوان، الذى وجه المحلفين إلى إصدار قرار ضد بونتنج على أساس أن مصالح الدولة وسياسات الحكومة متماثلتين بطبيعتهما. ووفقاً لهذا الاستنتاج، فإن أية مصلحة عامة لا يمكن أن ترجح أهمية الولاء لسياسة الحكومة.

إن الجانب الوحيد الجدير بالإطراء فى قضية بونتنج هو حكم المحلفين، الذى

عرض تقريراً أفضل للنظرية الدستورية البريطانية، وإن لم يكن تطبيقها، وهى تعترف بأن دولة بريطانيا المستقلة تشمل أكثر من مجرد التاج أو السلطة التنفيذية. فالواقع أنها تشمل التاج فى البرلمان، والبرلمان يتكون من وزراء الملكة ومعارضتها المخلصة. ومن ثم فإن بونتنج فى حديثه إلى أحد النواب يعتبر أنه يتحدث إلى عضو من أعضاء الدولة المستقلة.

وقد أدت هزيمة الحكومة على يد المحلفين إلى إعادة التفكير، ولكن ليس حول حكمة إدارة الحكومة بواسطة السرية والخداع. بل أن الهزيمة دفعت الحكومة إلى إعادة النظر فى وسائل تطبيق نظام السرية حتى لا تخاطر مرة أخرى قط بالحكم الذى يصدره عامة الشعب. ومع ذلك فإننا قبل أن ننقب فى مسألة تغيير رأى الحكومة، فإن من الضرورى إجراء تحليل للبنيان السياسى البريطانى ودور وسائل الإعلام داخله.

بريطانيا، أمريكا وحرية الصحافة

بلغ من شعور المشاركة بين البريطانيين والأمريكيين فى روابط الدم، والتراث السياسى، وفى ثقافة اللغة المشتركة، والزمالة فى أقرب تحالف فى زمن الحرب فى التاريخ الحديث، إلى حد أنهما غالباً ما يعتبرون أنفسهم مجتمعاً واحداً ذا قيم مشتركة. وهو ما يخلق بينهما مشاعر دافئة، ولكنها مضللة. فهناك اليوم خلاف عميق بين بريطانيا والولايات المتحدة يزداد سرعة، وهو خلاف يستطيع كل منهما أن يتعلمْ منه.

وتعتبر الاختلافات فى البنيان السياسى بشكل تقليدى مجرد زخارف لنظامين مختلفين لحكم نيابى، يقوم على احترام حكم القانون وحقوق الإنسان. والديموقراطية البرلمانية الوحدوية فى بريطانيا تدعمها التقاليد والعرف، واستمرارية الدولة فى ظل نظام ملكى دستورى، شيئاً يتناقض بوضوح مع أية جمهورية فيدرالية ديموقراطية ذات دستور مكتوب. ولم تمنع هذه الاختلافات وغيرها قط أحداً فى القرن الماضى من المساواة بين حب الدولتين للحرية.

والواقع إن بعض موظفى الحكومة الأمريكية الشهيرين مثل دوجلاس ديللون

ولويد كاتلر طالبوا بتحويل الدستور الأمريكى إلى شبيه للنموذج البريطانى. وهم يجادلون بأن مثل هذا التغيير سوف يجعل الحكومة أكثر فاعلية فى إنجاز السياسة الخارجية والداخلية، مع الحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية. وهناك آخرون اجتذبتهم الطريقة البريطانية فى معالجة مسائل السرية والأمن القومى. فقد دعت مجلة «الكلية البحرية الحربية» الأمريكية مثلاً إلى إصدار قانون لصحافة الحرب يقوم على أساس قانون الأسرار الرسمية البريطانية، كوسيلة لإضفاء شرعية على استبعاد المخبرين الصحفيين من بعض الأحداث مثل غزو جرينادا. وقد اعتاد ماكس كامبلمان قبل أن يتولى مهمة مسألة الرقابة على التسلح أن يزعم أن حريات المواطن فى بريطانيا "يحافظ عليها مثلما" فى أمريكا، رغم وجود قوانين مقيدة للصحافة.

ويوجد هنا سوء فهم أساسى. فقد تكون الخلافات فى الدولتين بين الحكومة والصحافة حول بعض القضايا المتماثلة. وقد اتهمت كل من الحكومتين البريطانية والأمريكية الصحافة بمساندة الإرهاب بمنحه أوكسيجين العلانية. وسوف تفضل كل منهما إدارة السياسة الخارجية بدون فحص. كما أن القضايا التى أثارت اتهامات بعدم المسئولية والاتهامات المضادة للرقابة متماثلة فى كل الديموقراطيات السياسية.

ولكن وجوه التماثل تنتهى هنا. فالنظام السياسى البريطانى نظام نيابى مع سلطة تنفيذية مسيطرة. والواقع أنه، كما قال اللورد هيلشام رئيس مجلس اللوردات السابق، قد تطور إلى دكتاتورية منتخبة بسبب سلطة رئيس الوزراء فى إقالة الوزراء وحل البرلمان. وهناك قيد عملى صغير من «المسئولية الجماعية» لمجلس الوزراء، وقيد أقل على أغلبية الهيئة التشريعية، التى يتقيد أعضاؤها بالنظام الحزبى بأسلوب غير مألوف لدى الكونجرس. كما أن هناك فى الحياة السياسية والاجتماعية البريطانية ما يسمى صدع سان أندرياس ـ وهو شرخ فلسفى ضمنى فى تناول الدولة لحرية الصحافة. ولدى بريطانيا صحافة نصف حرة، ولا تجد الصفوة الحاكمة شيئاً يمكن الاعتراض عليه فى ذلك. وأية مراجعة للقانون البريطانى تؤيد هذا التأكيد.

أسرار رسمية

إن المصطلحات الخاصة مثيرة. وفى بريطانيا قانون للأسرار الرسمية يعاقب أى

إفشاء غير مرخص لمعلومات رسمية. والقانون الوثيق الصلة بهذا فى الولايات المتحدة هو قانون حرية المعلومات، الذى ينص على أن كل سجلات الحكومة الاتحادية يجب أن تقدم لكل شخص لدى طلبها، إلا إذا انطبق عليها واحد من تسعة شروط محددة. وتتعلق هذه الشروط أساساً بالدفاع القومي، والحياة الخاصة، وقانون الأسرار التجارية المتمتعة بامتيازات، أو السرية وتنظيم المؤسسات المالية. وقانون الأسرار الرسمية، من الناحية الأخرى، يجعل إعطاء وتلقى أية معلومات رسمية جريمة، بغض النظر عما إذا كانت المصلحة العامة سوف تستفيد من ذلك. وقد عارضت الحكومة البريطانية كل دفاع على أساس المصلحة العامة، عندما تمت الموافقة على «قانون للإصلاح» فى عام ١٩٨٩. ولايزال التشريع الجديد يسمح بكتمان أية معلومات رسمية تختار الحكومة أن تبقى سراً. وقد يتم كتم المعلومات لأسباب قانونية أو لمجرد أن الحكومة تجد أنه من غير المناسب سياسياً أن تخبر الشعب البريطانى عما يجب أن يعرفوه ولهم حق فى معرفته.

وكان قانون الأسرار الرسمية فى الماضى قد وضع للاستخدامات المخزية والحمقاء معاً. فقد استخدم فى الستينيات لإخفاء سلسلة من الفضائح تشمل أخطار إشعاعات ذرية. وقد حذر السكرتير الدائم لوزارة الخارجية البريطانية صحيفة «الديلى إكسبريس» من نشر خبر عن تسرب إشعاعى فى ويندسكيل. وامتنعت الصحيفة خوفاً من المحاكمة بتهمة إفشاء سر هذه المعلومات ـ ذات الأهمية المباشرة التى لا جدال فيها لصحة الجمهور، والسياسة النووية طويلة المدى. وقد أبقى الجمهور وهو لا يعرف أن هيئة الطاقة النووية بالشكل المكونة به عاجزة عن التأكد من إزالة تسرب الإشعاعات، وهو عجز ظهر بوضوح فيما تكشف فى الثمانينيات عن أن محطة ويندسكيل ذاتها كانت تقوم بتصريف البلوتونيوم باستهتار فى بحر الشمال.

وقد حاولت حكومات متعاقبة أن تسىء استخدام نصوص القانون، واستطاعت بالتأكيد إساءة استخدام القانون الجديد. وقد قدم جوناثان إيتكين رئيس تحرير صحيفة «صانداى تلجراف» ذات مرة للمحاكمة بتهمة نشر معلومات خطيرة عن القدرة العسكرية لحكومة نيجيريا الاتحادية خلال حرب بيافرا. وقد استهل دفاع التاج دعواه بلهجة مثيرة تزعم أنه تم الكشف عن أسرار عسكرية هامة. وبعد يومين، وبعد بضع

استجوابات، ظهر أن كل حقيقة عسكرية نشرها إيتكين سبق نشرها فعلاً. علاوة على أنه عرف أن الملحق العسكرى البريطانى الذى كان الخبر المنشور يقدم عى أساس الوثيقة المتسربة منه، كان هو نفسه قد قرأها فى مؤتمر صحفى على أساس عدم نسبتها إليه. وهكذا فإنه فى منتصف الطريق خلال المحاكمة اضطر التاج إلى التسليم ببراءة إيتكين.

الإشعار ـ د

وكما أن إساءة استخدام الحكومة لقانون الأسرار الرسمية قد استخدم للقضاء على فائدته، فإن إساءة الاستخدام الرسمى لأداة أخرى، وهى الإشعار - د استخدم أيضا لتقويض أساسه. فإشعار - د هو أحد الآثار الباقية من زمن الحرب، وهو نظام تطوعى يتم بموجبه اتفاق مسئولى الدفاع والأمن الحكوميين العاملين مع وسائل الإعلام على المعلومات التى تعتبر منطقة محظورة على الصحافة. وهو أمر يمكن فهمه من حيث المبدأ. إذ ليس هناك أحد فى الصحف المسئولة، حتى فى الصحف الشعبية البريطانية السفيهة ، يريد أن يفشى دون قصد أسراراً هامة لعدو محتمل. ولكن من الناحية الأخرى فإن أحداً لا يريد أن يواجه حظر للمعلومات، وهى فى الواقع مسألة سياسية وليست مسألة أمن.

وكان إشعار ـ د يعمل بالطريقة التالية. فهناك لجنة من موظفين حكوميين ورؤساء تحرير للصحف تجتمع بوزارة الدفاع. وهناك تناقش اللجنة ما هى الموضوعات التى يمكن أن تقدم للصحافة بصورة مناسبة باعتبارها حساسة، ومن ثم فإنها توضع على إشعار ـ د. وبعد أن تصل اللجنة إلى اتفاق، فإنه يتم إبلاغ بقية الصحف مع تشجيعها على أن تلتمس الإرشاد من سكرتير لجنة الإشعار ـ د قبل نشر أى شىء تغطيه المراجع ذات السطر الواحد فى إشعار ـ د. ومع ذلك فإن رؤساء التحرير مازالوا يفضلون تجاهل إشعار ـ د، ولكنهم يفعلون ذلك وهم يعرفون أن المحاكمة الحكومية أمر محتمل.

وإشعار - د فى الواقع طريق لتقنين عمل ما يتم عمله فى الولايات المتحدة عن طريق اتصالات غير رسمية للحكومة بالصحف. فمنذ وقت قريب، على سبيل

المثال، قام وليم كاسى المدير الراحل لوكالة المخابرات المركزية بالاستعانة بجون بويندكستر مستشار الأمن القومى والرئيس رونالد ريجان فى محاولة ناجحة لإقناع صحيفة «واشنطن بوست» برفع بعض المعلومات من قصة عن رونالد و. بلتون محلل وكالة الأمن القومى. وكان بلتون قد باع للاتحاد السوفيتى أسراراً عن تقنيات الاعتراض الإلكترونى.

ويقول رؤساء التحرير الذين عملوا فى لجان إشعار - د، أنها يمكن أن تعمل جيداً. ويعتمد الكثيرون على سكرتيرها الدائم والحكومة القائمة. ويمكن أن تكون هناك ثقة ومعاملة عادلة. وباعتبارى كنت رئيساً لتحرير صحف قومية وإقليمية، فإننى كنت أطيع إشعار - د وأتحداه معاً. ففى الستينيات أطعت الإشعار ـ د بعدم الكشف عن الأماكن السرية التى سوف تقيم فيها الحكومة البريطانية فى حالة نشوب حرب نووية.

وفى حالة أخرى لم أعبأ بإشعار - د الذى أعيد إصداره بصفة خاصة فى محاولة متأخرة لإثباط عزم صحيفة «صانداى تايمز» عن النشر حول مسألة كيم فيلبى. وقد حظر الإشعار نشر أى شىء يتعلق بأعضاء المخابرات السابقين والحاليين. وقد تجاهلته، لأنه فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة البريطانية على علم تام به كانت «صانداى تايمز» قد قضت أكثر من عام فى تحقيق موضوع كيم فيلبى، وكنا على وشك أن نعلن حقيقة أنه كان جاسوساً سوفيتياً كبيراً، وكان يرأس القسم البريطانى لمكافحة الجاسوسية السوفيتية.

وكان التحقيق فى مسألة فيلبى قد أدى بالضرورة إلى مقابلة كثيرين من أعضاء جهاز المخابرات - وهو عمل فذ لم يسمع عن مثله فى ذلك الحين. وقد قررت فعلاً منع نشر اسم أحد عملاء المخابرات العاملين فى سنغافورة، وقد ورد اسمه فى تاريخ فيلبى، ولكننى واصلت نشر سلسلة مقالات عن خيانة فيلبى وافتضاحه. وقد فعلت ذلك لأننى كنت مقتنعاً بأن كل المعلومات كانت معروفة فعلاً للسوفيت، وإن الإشعار ـ د كان مجرد محاولة لمنع إحراج موظفين حكوميين وسياسيين معينين. فقد كشفت السلسلة إهمالاً مروعاً من جانب (وكالة المخابرات البريطانية الخارجية) المعروفة باسم م ـ ١٦ وإفشاء أسرار عمليات فى أوروبا الشرقية، وتسرب معلومات

ذرية من الولايات المتحدة ورشوة الصحافة، والكذب على البرلمان وأشياء أخرى كثيرة. ولهذا السبب فإن وزير الخارجية، وكان ثائرا إلى حد ما يومئذ، وهو جورج براون اتهمنى بأننى خائن - على أساس أن ما كشفته صحيفتى سوف يضعف ثقة أمريكا فى المخابرات البريطانية. وكانت وكالة المخابرات المركزية بطبيعة الحال تعلم جيداً من قبل الضرر الذى أحدثه فيلبى، كما كان السوفيت يعرفون ذلك.

ولايزال نظام الإشعار ـ د سارياً فى بريطانيا، ولكن أية ثقة متبقية فيه دمرتها أعمال مسز مرجريت ثاتشر ضد البرنامج الإذاعى المقترح وهو: «هل وطنى على صواب أم خطأ». ففى أعقاب الإثارة التى أحدثها كتاب «صائد الجواسيس» أجرى هذا البرنامج أحاديث مع عملاء سابقين فى المخابرات. وكان دونالد تريلفورد رئيس تحرير صحيفة «الأوبزوفر» وعضو لجنة إشعار - د، يرى أنه برنامج مسكن، وليس أكثر من عرض حذر للقضايا. وقد استمعت اللجنة إلى شرائط مسجلة للبرنامج قبل أن يذاع، وأعلن سكرتير اللجنة أن المخابرات ليس لديها أية اعتراضات عليه.

ومع ذل فإن مسز ثاتشر سعت وحصلت على أمر قضائى بمنع البرنامج، إلى جانب برنامج آخر مماثل فى التليفزيون. وقد تم تطبيق الحظر لا على أساس الأمن القومى، بل على أساس الثقة: إن المسئولين الذين تحدثوا فيه انتهكوا ضمانات الثقة التى تستمر طوال حياتهم.

قانون الثقة

فى حالات أخرى استخدم قانون احتقار المحكمة وقانون عام مبهم «للثقة» للحد من حرية الصحافة. وكلا الوسيلتين تعتبران تحايلاً على نظام المحلفين. وفى حالات الأمن القومى، كما لاحظ أحد قضاة المحكمة العليا البريطانية، أنشأ استخدام الحكومة لهذه الوسائل مبدأ سرية مطلقة غير معروف على هذا الجانب من الستار الحديدى. وعندما وصفت فى محاضرة ألقيتها فى جرينادا جيلدهول فى عام ١٩٧٤ الصحافة البريطانية بأنها نصف حرة، أشرت إلى أن قانون الثقة سوف يتطور إلى أداة قمع قوية. وفى ذلك الوقت كنت أعتقد أننى متحرر بعض الشىء وكان قرائى يعتقدون ذلك على الأرجح. أما اليوم فإن قانون الثقة الذى كان يومئذ سحابة ضئيلة

في الأفق، يغرق المنطقة الآن فى الظلام. وقد لجأ كثيرون من أعداء الصحافة له، وأغلب القضاة الذين حكموا بموجبه خضعوا لمبادىء السلطة التنفيذية. وزعموا أن القرارات الوزارية هى أعمال من حق الدولة ولا مجال فيها للمراجعة القضائية، وهذا هو الطريق الخطير.

ولا يوجد قانون للثقة فى الولايات المتحدة حتي الآن، ولكن ظهور واحد ليس أمراً يتعذر تصوره. ومن ثم فإننا لكى نمنع حدوث ذلك فى أمريكا، يجدر بنا أن نصف كيف ظهر القانون فى بريطانيا.

لقد غرست البذور الأولى لقانون الثقة فى ١٨٤٩ عندما حصل رجل يدعى «سترينج» على بعض نسخ من كليشيهات للملكة فيكتوريا والأمير ألبرت مطبوعة بصفة خاصة، واقترح أن يصدر كتالوجاً وصفياً لها. وكانت قوانين الملكية وحقوق النشر والعقود لم يكن لها أية صلة بهذا الموضوع، لأن كل ما كان مثار خلاف هو معلومات فجة، ومن ثم فإن القضاة استخدموا عن طيب خاطر قانوناً للثقة لوقف «سترينج» من نشر الكتالوج، على أساس أن المعلومات كانت ملكية خاصة للأمير. وتعتبر هذه هى أول استخدام لأمر قضائى لمنع معلومات بهذه الصورة، لا معلومات فى شكل فريد من الكلمات. وعبر السنين وضع القضاة هذه السابقة فى القانون التجارى لحماية تركيبات الأدوية المسجلة، والغراء، وتصميمات للآلات الرافعة، والملابس الداخلية. وفى النهاية استخدمت هذه المبادىء التجارية على قضايا اجتماعية وسياسية، وهكذا أصبحت حقوق الملكية، لا الحقوق الشخصية، هى القضية القانونية الحاسمة.

وفى قضية فريزر ضد إيفانز، دخل قانون الثقة المعاصر دائرة الاختصاص القضائى الذى يؤثر فى الصحافة حالياً. ففى عام ١٩٦٧ كانت صحيفة «صانداى تايمز» على وشك أن تفشى أن الكولونيلات اليونانيين قدموا رشوة لنائب بريطانى، وذلك عندما أمر أحد القضـاة بسحب القصة. وفى الأسبوع التالى خسرت الصحيفة دعواها أمام المحكمة العليا، حيث صـدر حكم بأن الوثيـقة التى يقوم عليها خبر «الصانداى تايمز» تعتبر ملكية سرية لمن قدموا الرشوة. وفى الاستئناف كسبت الصحيفة الدعوى، لأن دافعى الرشوة، وهـى الحكومة اليونانية ارتكبت خطأ بعدم

وجود من يمثلها فى المحكمة.

وقد استخدم قانون الثقة لمنع فضح مغسلة غير شريفة، وعصابة لسرقة الممتلكات، والآثار الخطيرة لعقار الثاليدوميد الذى أدى إلى تشويه مئات الأمهات والأطفال. وقد لاحظ نائب قاضى القضاة "وود" ذات مرة أنه لا يمكن استخدام قانون الثقة لمنع إفشاء حالات «الظلم». ولكن قل أن يعتبر أى شىء جائراً إلى حد يكفى لإرضاء القضاة البريطانيين. ففى قضية العقار الثاليدوميد أصدر القاضى تالبوت حكماً ضد صحيفة «صانداى تايمز» وزعم: «أنه حتى إذا أمكن إثبات الإهمال [ضد شركة العقاقير] فإنه لا يستطيع أن يشكل استثناء من الحاجة إلى الاحتفاظ بالسرية».

وكانت نتيجة كل هذا أن المدعى العام يستطيع الآن الزعم بأن القانون العام للثقة ينطبق على المعلومات السياسية الداخلية، وأيضاً على الغراء والعقاقير. وكانت أول مرة اختارت فيها الحكومة الاعتماد على هذا القانون فى قضية سياسية داخلية، عندما حاولت حكومة هارولد ويلسون منع نشر مذكرات ريتشارد كروسمان وزير مجلس الوزراء فى حكومته. وقد تضمنت المحاكمة نفس المبادىء القانونية التى استخدمت فى قضية أوراق البنتاجون، باستثناء عدم السماح بالحجج الخاصة بالمصلحة العامة. وقد وافق كبير القضاة على التوسيع الجذرى لقانون الثقة، واختار ألا يطبق هذا التوسع فى قضية مذكرات كروسمان التى اعتبرها، خطأ، أنها تافهة إلى حد لا يجعلها ذات صلة وثيقة بالموضوع. ومع ذلك فإن إقرار قانون الثقة كان كارثة للصحافة لم يتم التنبه لها. وقد كتبت فى ذلك الوقت أن كبير القضاة قد أعطى الحكومة سلاحاً جديداً قوياً - وهو سلاح سيستخدم إن عاجلاً أو آجلاً لكبت مسائل تتعلق بالمصلحة العامة. وهو ما فعلته مسز ثاتشر بالضبط فى محاكمات كتاب «صائد الجواسيس»، حيث أن قانون الثقة الذى ينازع فيه أمام أحد القضاة فقط أثبت أنه أكثر ملاءمة من قانون الأسرار الرسمية، مع الحاجة إلى صحافة مزعجة.

النتائج

لقد أصبحت قوانين الأسرار الرسمية، والإشعار ـ د، وقوانين الاحتقار والثقة، كلها قوانين أوسع نطاقاً مما كان مفهوماً بشكل عام، وتمس مسائل عديدة عن الصحة

العامة، والسعادة، مما لا يرتبط بالأمن القومى ولو من بعيد. وكان على ضحايا عقار الثاليدوميد الذين لم يحصلوا على تعويضات، أن يعانوا لمدة إثنى عشر عاماً بسبب غطاء السرية الذى فرضته قوانين الاحتقار والثقة. وقد عينت لجنة فرانكس واحدا وستين نصاً قانونياً أخرى، استخدمت لإخفاء معلومات ذات مصلحة عامة. وعلى سبيل المثال، فإن القسم ٢٦ من قانون الهواء النظيف، يجعل إفشاء أن جريمة جنائية قد ارتكبت، جريمة جنائية. وكانت نتيجة ذلك أن أصحاب مصنع يقوم بتفريغ مادة السيانيد فى نهر، يواجه عقوبة حدها الأقصى ١٠٠ جنيه، فى حين أن مفتش النهر الذى يعلن نتائج تحاليله للجمهور يخاطر بحبسه ثلاثة شهور. وهذه الأمثلة (وهناك الكثير منها) ذكرت لإظهار كيف يفلت زمام القوانين القمعية.

وكانت نتيجة القوانين البريطانية الواقية، يمكن تمثيلها بمجرد إظهار أنه لم يكن ممكناً قط أن تكشف وسائل الإعلام الأمريكية فضيحة ووترجيت لو أنها كانت تعمل تحت القيود القانونية البريطانية. إذ أنه منذ اللحظة التى وجه فيها الاتهام إلى الأشخاص الخمسة المشهورين، فى ١٧ يونيو ١٩٧٢، كما فى الدعوى الخاصة بقضية أطفال عقار الثاليدوميد، لأن التأكد من أنه بمقتضى لوائح المحاكمة فى بريطانيا فإن تهمة احتقار المحكمة، كانت ستمنع نوع التحقيق الصحفى الذى حدث. ولم يكن أحداً يعرف عندئذ أن طريق الشر سيؤدى إلى رئيس الجمهورية، وحتى لو كان البعض يعرف فعلاً، فإنه لم يكن ليسمح لأية مناقشات حول المصلحة العامة بأن تؤثر على قضية أمام إحدى المحاكم. وحتى إذا كانت الصحافة قد أجرت تحقيقات، فإن قانون الاحتقار كان سيمنع نشر أية نتائج لمدة سنوات، حيث كان الاتهام يتلوه اتهام آخر. وبمقتضى القانون البريطانى، فإن كشف أشياء مثل وعد الحكومة بمساعدة الشركات التى ساهمت فى تمويل حملة ريتشارد نيكسون لم يكن ليحدث. والشىء الأكثر احتمالاً هو أن قانون الثقة أيضاً كان سيلجأ إليه من أجل تكميم الصحافة. وسوف يذكر الناس أن وودوارد وبرنشتين استطاعا الحصول على قائمة عضوية لجنة «كريب»* (لإعادة انتخاب الرئيس) والتحقيق فيها. أما فى بريطانيا فإن هذا كان سيتوقف فى غمضة عين قضائية بمجرد الإشارة إلى قضية الأمير ألبرت ضد سترينج،

---

* CREEP, "The Committee to Re-elect the President".

حيث أن الأسماء والعناوين، لا مجرد التعبير عن حقوق النشر، سوف تعتبر أمراً «سرياً».

ويريد بعض كبار السياسيين أن تدمج بريطانيا الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان فى القانون البريطانى. وستكون تلك خطوة ممتازة، لأنها سوف تعطى الحقوق الشخصية أذناً صاغية مضمونة مثل حرية الكلام. ولم يكن ذلك ليحدث تحت حكم مسز ثاتشر. كما أنه لا أمل فى قانون لحرية المعلومات مع المجموعة البرلمانية الضعيفة لمسز ثاتشر، ومع مجموعة من المحامين فى بريطانيا تتخذ موقفاً رجعياً من قضايا حرية الكلام. وقد قامت نقابة المحامين الأمريكيين فى الولايات المتحدة بدور هام فى إقرار قانون حرية المعلومات. ولا يمكن التفكير فى أن يفعل المحامون البريطانيون مثل ذلك.

فلسفات مختلفة

فى صميم الاختلافات بين بريطانيا والولايات المتحدة فارق لا يحظى بتقدير كاف بين الرأى والواقع. وليس فى أى من الدولتين تلك السلطة القاهرة للدولة التى كثيراً تستخدم ضد التعبير عن رأى ما. وتتجسد تعاليم ملتون، ولوك، وميل فى ضمير كل إنسان. وفى ركن الخطباء فى بريطانيا، يقوم شرطى يبتسم بابتهاج بحماية المشاغبين الذين يقفون على مرمى السمع من قصر بكنجهام، يحرضون على الإطاحة العنيفة بالنظام الملكى. وفى الولايات المتحدة تزدحم المروج المواجهة للبيت الأبيض بتماثيل ساخرة للرئيس ولافتات تشجب إدارته. والواقع أن الساسة والقضاة وزعماء الاتحادات، وبطبيعة الحال رؤساء التحرير فى كلا الدولتين يشيدون بأصوات رنانة بقيمة حرية الكلام. غير أنه على الرغم من هذه الجوانب المتماثلة، فإن هناك اختلافات هامة بينهما، ترتكز على فروق فلسفية أساسية.

فالفلسفة السائدة فى أمريكا، وإن لم تكن بلا أعداء، هى كلمات ماديسون: إن حكومة شعبية، بدون معلومات شعبية، ليست إلا تمهيد لمهزلة أو فاجعة. ويجبر القانون الوكالات الحكومية على أن تفشى المعلومات الرسمية. ويقول التعديل الأول فى الدستور بعبارة ذات مغزى « لن يصدر الكونجرس أى قانون يقلل من حرية

الكلام أو الصحافة [مع إضافة مشددة]». وبعبارة أخرى، إن الكونجرس يجب ألا يقيد القانون الذى يكفل الحقائق. والفلسفة المقارنة فى بريطانيا فيما يتعلق بحرية الصحافة، صاغها القانونى العظيم بلاكستون وهى: «إن حرية الصحافة أمر جوهرى حقاً لطبيعة الدولة الحرة، ولكن هذا يتكون من عدم وضع قيود مسبقة على النشر. ولكل إنسان حر حق لاريب فيه، فى أن يعرض أية مشاعر كما يشاء أمام الناس، ومنع ذلك هو بمثابة القضاء على حرية الصحافة». ولاحظ كلمة «المشاعر».

وبينما كانت بريطانيا تنتقل من النظام الملكى إلى النظام الأرستقراطى، إلى نظام حكم الأقلية، وأخيراً إلى ديموقراطية الجماهير، بقى الافتراض بأن الحقائق التى يقوم عليها أى رأى يمكن الحصول عليها. وكان دائماً افتراضاً محفوفاً بالمخاطر، ولكن ربما كان من الممكن تحمله فى مجتمع من تكتلات صغيرة للغاية للسلطة. وكان بالتأكيد محتملاً مثلما كان الافتراض الكلاسيكى لدى الاقتصاديين عن التدفق الحر للسلع والخدمات فى سوق مثالية. غير أنه فى فترات قريبة، فشل وصول المواطن إلى المعرفة فى مجاراة الاتساع الكبير فى الدولة والسلطة المشتركة. غير أنه لم يحدث أى تغيير فى الفلسفة. ففى جلسة الاستماع بمجلس اللوردات لقضية عقار الثاليدوميد، حكم لورد ريد الراحل، والذى كان يعتقد أنه أعظم قاض فى البلاد، بأن من حق صحيفة «صانداى تايمز» أن تنشر رأياً ولكن لا تنشر الوقائع التى يقوم عليها الرأى. وقد حظى هذا الحكم، الذى يحظر المقالات عن الثاليدوميد، بتأييد كل سادة القانون الآخرين.

وهناك موقفان يبدو أنهما يشكلان الأساس لممارسات بريطانيا المقيدة. أولهما، أن المعلومات كثيراً ما يعتبرها القضاة والساسة مملوكة للحكومة لا للشعب. والثانية، أنه فى الحالات التى واجهت فيها حرية النشر نوع من التحدى، رجعت المحاكم البريطانية إلى سوابق القانون العام المتأصلة فى حقوق الملكية. وليس هناك أى قانون للحقوق يضع الحقوق الشخصية فى الميزان. وقد تم رفض قانون الحقوق على أساس أنه سوف يحد من سيادة البرلمان. وكانت النتيجة أن البرلمان لم يعد رقيباً فعالاً على السلطة التنفيذية، ولا مدافعاً موثوقاً به عن حقوق الأفراد.

وهناك اليوم أساس لاقتناع جيفرسون بأن المفهوم المحافظ أو النورمندى للحقوق

هو السائد: وهو أنها منح من التاج. وهذا المفهوم يختلف عن مفهوم حزب الأحرار أو الساكسون، الذى يرى أن الحقوق شىء طبيعى للشعب وليس للتاج أية سلطات عدا تلك التى منحت خصيصاً له. وكان جيفرسون يعتقد أن فكرة الشعب الأمريكى عن السيادة الشعبية لها أصولها فى حقيقة أن أسلافهم الأنجلو - ساكسون كانوا يحتفظون بأراضيهم وممتلكاتهم بسيادة مطلقة إلى أن جاء النورمنديون. وألقى جيفرسون اللوم على رجال القانون النورمنديين لا على وليم الفاتح، لأنهم كدَّسوا على الأنجلو - ساكسون أعباءً إقطاعية قضت على حقوقهم القديمة.

وهكذا فإن بريطانيا وأمريكا مجتمعان يختلفان فى مسائل الحكم والحرية بطرق أهم من البنيان السياسى. وإغفال هذه المسألة، وفرض الأساليب البريطانية على النظام الأمريكى سوف يكون كارثة وأمراً غير دستورى أيضاً.

وقد حدث اختصار للتعديل الأول فى الولايات المتحدة بطبيعة الحال. وعلى سبيل المثال، قانون التحريض على الفتنة، وقانون الجاسوسية، وقانون سميث. كما كانت هناك فترات تعادى المعارضة السياسية، والبحث عن الحقيقة. غير أن التعديل الأول فى الدستور لايزال هو أساس الحرية الأمريكية. وكان له تأثيره المقيد فى الأحكام القضائية للمحاكم، وتأثيراً مشجعاً على إدارة الصحافة. ولهذا فإنه يجب على الأمريكيين ألا يتسامحوا فى أى إضعاف للتعديل الأول، ولو بحجة الأمن القومى.

وفى الوقت ذاته، على المرء أن يدرك أنه لا يمكن تعزيز أى حق بواسطة ممارسته بطريقة غير مسئولة. وكان ألكسندر هاملتون مخطئاً فى شكه فى قيمة قانون الحقوق، كما أظهر التاريخ، ولكنه كان على حق عندما كتب أنه: «مهما قد يتم من إدخال بيانات ممتازة فى أى دستور فإنها يجب أن تعتمد كلية على الرأى العام والمزاج العام للشعب والحكومة».

ولابد من أن تتصرف الصحافة بإحساس بالمسئولية. ولكنها ينبغى أيضاً أن تكون على حذر من الغجر الذين يحملون الهدايا. فهناك مخاطر الإرباك والتلوث فى قوانين تبدو مفيدة تتعلق بامتيازات للصحفى، مثل قوانين الوقاية لحماية المصادر. وينبغى أن تقاوم هذه الإغراءات بإزدراء، لأنها سوف تؤدى إلى أن تعزف عليه

المحاكم الأقل درجة والمشرِّعين باستمرار، ولأنها كما أظهرت التجربة البريطانية تزيد مخاطر السوابق الخطيرة التى تعمل ضد الصالح العام. فقد اقترحت استثناءات للتعديل الأول، على سبيل المثال، لحماية المعلومات التى ستسبب «ضرراً خطيراً للأمن القومى يتعذر إصلاحه». وهو أمر يبدو معقولاً إلى حد كاف، ولكن العبارات المنذرة بالشر ليست بديلاً للروح الوطنية الحقيقية. فالروح الوطنية الحقيقية تتطلب دائماً من الأشخاص الذين يتحملون التضحية أن يزنوا المخاطر. ومع كلمات مبهمة مثل الأمن القومى، فمن يعرف أى المجالات سوف يبقى للعثور على الحقيقة، ومناقشة تلك القضايا الهامة بالضبط عندما تكون هناك حاجة إليها؟ وقد تكون السرية أحياناً ضرورية فى العمليات العسكرية، وفى التكنولوجيا الجديدة، حيث يجرى إخفاء السياسة عن فحص الجمهور الدقيق، وهذا فى العادة هو نذير بالكارثة. إن مسائل غزو خليج الخنازير فى كوبا، وقضايا لاوس، وكمبوديا، وعقوبات البترول الزائفة ضد روديسيا، والتجارب النووية غير جيدة الإعداد وتقديم السلاح لإيران وتحويل الأموال إلى جبهة الكونترا ـ هل يمكن اعتبارها قضايا من الأفضل تركها دون كشف أو مناقشة؟ وكما قال القاضى جورفين ذات مرة: «إن الأمن لا يدافع عنه من وراء الاستحكامات فقط، بل فى قيم مجتمع حر». وأمريكا ـ وهى مسألة قابلة للجدل ـ هى أفضل طبعة لمجتمع حر، وآمن، تعتنق مجموعة من القيم التي تجد أوضح تعبير لها فى التعديل الأول. وهذا التعديل لا ينبغى التضحية به، حتى فى وجه أكثر المناشدات «الوطنية» فصاحة.

١٥

الصحافة الإيطالية ومسألة مورو

جون ل. هاربر

فى صباح يوم ١٦ مارس ١٩٧٨، تعرض ألدو مورو رئيس الحزب المسيحى الديموقراطى وحارسه الذى يأوى ثياباً مدنية لكمين عند ناصية شارعى ماريو فانى وستريسا، على مقربة من منزل مورو شمال غرب روما[١]. وفى أقل من خمس دقائق، قامت مجموعة من «الكوماندو» من تسعة أعضاء بسد الطريق على سيارتى حاشية مورو، حيث قتلوا وأصابوا خمسة من حرس مورو الخاص بإصابات قاتلة، وقبضوا على رئيس الحزب، وانطلقوا به بسرعة إلى «سجن الشعب» السرى. وكان الرجال المسلحون (وامرأة واحدة) أعضاء فى جماعة الألوية الحمراء وهى منظمة يسارية سرية هدفها الإطاحة بالدولة الإيطالية.

هكذا بدأت «مسألة مورو» وهى دراما غير عادية اجتذبت اهتمام العالم، حتى انتهت كما بدأت بموت عنيف، بعد خمسة وخمسين يوماً من تحليل للذات، وإثارة للشفقة، والترقب القلق. وقد عثر على جثمان مورو، وبه إحدى عشرة رصاصة، يوم ٩ مايو فى الحقيبة الخلفية لسيارة حمراء من طراز رينو - ٤، كانت تقف فى شارع كايتانى، وهو شارع صغير فى وسط روما على مقربة من المقرين الرئيسيين

لكل من الحزب المسيحى الديموقراطى والحزب الشيوعى.

كان ألدو مورو هو أهم زعيم سياسى إيطالى. والآن وبعد أكثر من عشر سنوات على اختطافه وقتله يمكن أن تعتبر هذه الأحداث نقطة تحول فى تاريخ إيطاليا بعد الحرب. وكان اختفاء مورو علامة على بداية النهاية فى التعاون بين الحزب المسيحى الديموقراطى والحزب الشيوعى الإيطالى، والذى كان مورو نفسه قد شجعه. كما أنه قدم الصدمة التى أدت إلى أن يعبىء النظام السياسى كل طاقاته بصورة حاسمة ضد هجوم الإرهاب اليسارى. وفى النهاية، أشعلت مسألة مورو مناقشات حاسمة وإن كانت جذابة ومفيدة حول سلوك وسائل الإعلام الإيطالية خلال حادث إرهابى خطير. وقد قامت الصحافة الإيطالية المطبوعة بدور نشيط خلال ما كان يعتبر حالة طوارىء وطنية هامة، وحدث إخبارى لا يقاوم.

وقد أثارت القصة التى تكشفت تدريجياً، وإن كانت ذات طابع إيطالى خاص، أسئلة تتسم بطابع عالمى أكثر: أولها، هو هل ينبغى على الصحافة أن تكفل منبراً للإرهابيين بنشر الحدث ومطالب الخاطفين؟ ثانياً، من هو العدو، وماذا يريد هذا العدو حقاً؟ ثالثاً، ما هو حد المصداقية الذى يجب أن يعطى للأسير، وخاصة إذا كان رجل دولة، بمجرد أن بدأت عمليات الضغط من أجل حياته؟ وأخيراً، هل يمكن للدولة أن تتفاوض مع الإرهابيين بدون التسليم بالاعتراف السياسى للمجرمين وتشجيع الإرهاب مستقبلاً؟

لقد كانت كل من الصحافة والدولة تتحسسان الطريق تجاه هذه الأسئلة فى مراحل مختلفة خلال أسر مورو. ويمكن تقسيم تلك الفترة إلى ثلاث مراحل هى: من ١٦ إلى ٣٠ مارس، حيث كان الاهتمام الأساسى هو سلوك الصحافة ذاتها، وطبيعة الألوية الحمراء، وقضية التفاوض. وعقب رسالة مورو الأولى فى ٣٠ مارس، التى طالبت بتبادل الأسرى، تحول الاهتمام إلى الرهينة ذاتها، وزادت مناقشة مسألة المفاوضات. وفيما بين ٢٠ أبريل عندما أصدرت الألوية الحمراء إنذارها النهائى، وبين النهاية الفاجعة للمسألة فى ٩ مايو، برز جدل واسع النطاق بين معسكرين منقسمين بصورة واضحة.

وعلى مر الزمن، أصبح الجانبان معروفين باسم «حزب الحزم» و«حزب

المفاوضات» وهو أصغر ولكنه أعلى صوتاً. وكان الأول يعارض المساومة على حياة مورو، ويميل إلى رفض الاستقلال الأخلاقى والفكرى للأسير. بينما يعارض الأخير التضحية بحياة بشرية على مذبح دولة ما، أو باسم تحالف غير مقدس بين الصفوة السياسية المسيطرة. وكان رأيهم فى أن مورو رجلاً صافي الفكر يناضل من أجل حياته يتكهن بمناظرة الروائى الصقلى ليوناردو سكياسكيا فى هجومه اللاذع على «صحافة النظام» والمؤسسة السياسية (المسيحيين الديموقراطيين، والحزب الشيوعى الإيطالى) والذى نشر فيما بعد فى نفس العام باسم «مسألة مورو».

ويجب أن يلاحظ أن الصحف التى غطت الأزمة، كانت تعتبر نفسها من أنصار القضية وليست مجرد مراقبين سلبيين. وذلك لأن الصحف الإيطالية المملوكة ملكية خاصة اعتادت الاشتراك بشكل تقليدى بشدة فى الجدل والمناقشات الحزبية أكثر من نظيراتها فى الولايات المتحدة. كما أنها كانت معرضة لضغط أكبر من الأحزاب السياسية ذاتها. وتستخدم الأحزاب السياسية الإيطالية قنوات متعددة من النفوذ، تشمل السيطرة على أنواع معينة من القروض المالية، ومعلومات سرية، وإطار تنظيمى تعمل الصحافة داخله. وهناك سيطرة مباشرة فى حالة صحافة الحزب الرسمية، مثل «يونيتا» (الحزب الشيوعى الإيطالى) و«إيل بوبولو» (الحزب المسيحى الديموقراطى) و«لافانتى» (الحزب الشيوعى الاشتراكى الإيطالى). ولكل من هذه الصحف دور فى المسألة ، مثلما كان لصحف مستقلة ذات نفوذ مثل «إيل كوريرى ديلا سيرا»، و«لاريبوبليكا»، وإلى حد أقل الصحف واسعة الانتشار «لاستامبا»، و«الجيورنالى نيوفو»، و«الرستو ديل كارلينو».

المرحلة الأولى: ١٦ مارس إلى ٣٠ مارس

«لقد ساعدنا الحظ فى عملنا. إن أفعالاً كهذه لا تمضى قط على مايرام من أول مرة، ولكن فى ذلك الصباح كان كل شىء مهيأ تماماً بصورة سلسة». هذه الملاحظة ذكرها بعد سنوات فاليريو موروتشى، وهو أحد المسحلين فى شارع فانى يوم ١٦ مارس. وفى الحقيقة أن الفعالية «التيوتونية» الظاهرة وقسوة العملية أذهلت البلاد، وألقت نوبة سحرية على المسألة برمتها. وكان للتناقض بين كفاءة الألوية

الحمراء، وضعف الدولة الإيطالية، الذى تجسد فى رجال شرطتها القتلى، تأثير دائم ومتناقض. فقد كان الضعف الواضح للدولة بالنسبة لأغلبية عظمى يتطلب رداً قوياً بصورة غير عادية، على الأقل لإنصاف رجال الشرطة الخمسة. غير أن ما حدث فى شارع فانى أثار لدى آخرين مسألة ما إذا كانت الدولة الإيطالية من الممكن الدفاع عنها، أو تستحق الدفاع عنها حقاً، بعد أن ظهر أن مؤسساتها عاجزة عن حماية أهم خدامها.

وقد اجتذب العنوان الرئيسى لصحيفة «كوريرى ديلا سيرا» التى تصدر فى ميلانو يوم ١٧ مارس وهو: «اختطاف مورو... البلاد ترفض الابتزاز التهديدى» بدقة رد فعل أغلب القراء. وفى اليوم التالى وصف يوجينيو سكالفارى رئيس تحرير صحيفة «لا ريبوبليكا» التى تصدر فى روما أى تبادل مفترض بأنه «ليس مستحيلاً فقط بل أنه لا يمكن اقتراحه». واستشهد سكالفارى بقضية ماريو سوسى قاضى جنوا الذى كانت الألوية الحمراء قد اختطفته فى ١٩٧٤. ولم تعقد أية صفقة فى تلك الحالة، وتمسك سكالفارى بأنه لا يمكن معاملة مورو بشكل مختلف عن أى مواطن آخر. وعلى الفور تفجرت مجادلات حول الدفاع عن الدولة، وأصول الألوية الحمراء. وانتقدت صحيفتى «الكوريرى» و«لاريبوبليكا» بقسوة لا جهاز أمن الدولة فحسب، بل وأيضاً موقف صحيفة «لوتا كونتينوا» وهى تنطق بلسان اليسار خارج البرلمان وتقرأ على نطاق واسع، وتصف نفسها بأنها «ليست مع الدولة ولا مع الألوية الحمراء».

ومع ذلك فقد كان أسوأ شىء أنه كان يبدو أن الخط الذى تسير عليه «لوتا كونتينوا» كان يحظى بتأييد ضمنى من اثنين من القصصيين المثقفين، هما ألبرتو مورافيا، وليوناردو سكياسكيا. وفى ٢٠ مارس، نشر مورافيا مقالاً مطولاً أعلن فيه أنه لا صلة له بالموضوع بالنسبة للعملية برمتها. أما سكياسكيا الذى كان قد فشل فى إصدار بيان شعائرى بتأييد الدولة، فقد شجبته صحيفة «بايزا سيرا» المملوكة للشيوعيين فى روما. وقد رد عليها بأنه كان «مستاءً وقد سئم من تشويه آرائه بواسطة الجهلة والأغبياء». والواقع أن سكياسكيا كان مشمئزاً مما أسماه فيما بعد «ميلودراما حب الدولة» وهو موقف كانت الصحف والسياسيين يحاولون فيه أن يبز بعضهم

بعضاً في «مباراة عناد» تتسم بالرياء.

وفي ٢٠ مارس، نبهت مكالمة تليفونية من الألوية الحمراء صحيفة «المساجيرو» التي تصدر في روما إلى توزيع البلاغ الأول للألوية الحمراء ومعه صورة للأسير. وأعلنت الرسالة «محاكمة» ألدو مورو، الذي أسمته العامل الرئيسي في تحويل إيطاليا إلى «دولة إمبريالية متعددة الأجناس». ونصحت الألوية الحمراء الجمهور بألا يصدق «صحافة النظام» (الصحف اليومية والتليفزيون) وذكرت أنها سوف تنقل نتائج المحاكمة علناً. ولكن الألوية الحمراء ذاتها كانت تعتمد على «صحافة النظام» في الوصول إلى الجماهير العامة، وتسعى بوضوح إلى استخدام الصحف للتأثير على ما كانت ترى أنهم جماهير واسعة من المتعاطفين معها. وقد نشرت كل الصحف الكبرى صورة مورو التي التقطت له وخلفه علم الألوية الحمراء كما نشرت الصحف (باستثناء صحيفة «يونيتا» الشيوعية التي نشرت رواية منقحة) النص الكامل لبلاغ الألوية الحمراء.

وقد حوّل وصول الصورة اهتمام الجماهير إلى محنة الأسير، بينما أثارت رسالة الألوية الحمراء (وهي الأولى من تسع رسائل) قضية الصحافة ذاتها. وتوقعا لانتقاد سكياسكيا، لاحظ العالم أومبرتو إيكو في أواخر مايو أن الصحافة قد خلقت صورتين لمورو خلال الاختطاف ، لا تمت أيهما إلى الحقيقة: مورو السوبرمان، الذي يقاوم ببطولة، ومورو كاتب الرسائل، المحطم والمنهك بصورة مأساوية. والواقع أن المتعاطفين من الحزب المسيحي الديموقراطي الداعين إلى الحزم، كانوا يميلون في البداية إلى تعزيز مورو، وقد كانت الصورة بالطبيعة مناسبة لهذا الغرض. كان مظهر الأسير هزيلاً، غير أن الملامح الكئيبة الرزينة، كانت تبين بشكل لا يشوبه الخطأ أنها ملامح مورو في ظروف أكثر طبيعية. ومن ثم فقد كان في إمكان من يشاهدها أن يفترض أن السجين لابد أنه كان يقاوم الألوية الحمراء، ويقدم درساً للدولة وللجمهور بوجه عام.

ورغم أن بعض المراقبين كشفوا أمنية معينة وخداع للنفس في معالجة الصحف المبدئية لسجن مورو، فإن نشر صورة مورو والمناقشات التي تلت ذلك، عززت صورة سجين سياسي مثالي – قوى العزيمة في وجه المحنة – ومن ثم فإنها عززت دعوة

الصحف الأولية، الانعكاسية أساساً، إلى الحزم. وبغض النظر عن المزايا الضمنية لهذا الخط، فإن الصحف لم يكن فى استطاعتها أن تناقض نفسها بدون الاعتراف بارتكابها سوء تقدير مبدئى خطير.

وعن قرار الصحافة بأن تنشر بلاغ الألوية الحمراء، كتب أومبرتو إيكو فيما بعد ملاحظاً: «لم تفعل الصحف فى الشهرين الأخيرين شيئاً إلا مناقشة موقفها، وإمكانياتها الخاصة، ومسئولياتها، وتكيفها». وهذا صحيح بصفة خاصة عن المدة من ٢١-٢٣ مارس، عندما عالجت سلسلة من المقالات مسألة الإرهاب والرقابة. ففى ٢١ مارس نشرت صحيفة «الكورييرى» حديثاً مع يوجينيو مونتالى الشاعر الفائز بجائزة نوبل، والصحفى أحياناً، تحت عنوان «قضية لضمائرنا». وقد وافق مونتالى على قرار نشر الصورة، ولكن ليس البلاغ، الذى تصور أنه يمكن أن «يغذى خيال الشباب». وفى ٢٣ مارس قدمت صحيفة «الكورييرى» حديثاً مع الخبير الشهير فى الاتصالات الجماهيرية، مارشال ماكلوهان. وقد حبذ ماكلوهان تخفيض التغطية بل ومنع النشر تماماً. وأعلن أن الإرهابيين يبحثون عن صورة لذاتهم فى «هوية جديدة» وهم يستخدمون وسائل الإعلام من أجل أغراضهم. وأن منع النشر الكلى لكل الأخبار، بما فيها التليفزيون، سوف يعيد «إحساساً بالواقع» لبعض الوقت على الأقل. ومضى ماكلوهان إلى مناقضة نفسه، فقال إنه ليست هناك قواعد آلية للسلوك فى مثل تلك الظروف.

غير أن سياسة منع النشر تماماً كانت بالنسبة للغالبية غير ممكنة بشكل عملى فى إيطاليا، وليس هناك أى دليل على أن الحكومة بحثتها بشكل جدى قط. وقد تحدث باولو جراسى رئيس شبكة (راى) التليفزيونية الحكومية عن لسان الكثيرين، عندما قال فى ٢٥ مارس: «إن دولتنا يجب أن يتم توجيهها بالإقتناع لا بأوامر عسكرية». وبالنسبة لأغلبية واضحة، فإن الرقابة الحكومية سوف تكون خطوة نحو نوع النظم القمعية التى يسعى إليها الألوية الحمراء أنفسهم. وفى النهاية نشرت كل الصحف تقريباً رسائل مورو، التى بدأت فى الوصول بعد ٣٠ مارس.

وقد كان قرار الصحف الرئيسية إعطاء تغطية كبيرة لكل تفاصيل القضية، وبالتالى أصبحت منبراً للألوية الحمراء، ويعزز سياسة الحزم للصحف ذاتها، مع

افتراض معارضة الجمهور للتفاوض من أجل إطلاق سراح مورو. وسرعان ما أصبحت أهمية سياسة الحزم الصارمة بالنسبة للشيوعيين والمسيحيين الديموقراطيين واضحة (وخاصة أن الانتخابات الإدارية كان مقرراً إجراءها يوم ١٤ مايو فى بعض المدن). وفى ذلك الحين كان الحزب الشيوعى الإيطالى حساساً بصفة خاصة للتهديد بزعزعة استقرار الديموقراطية الإيطالية بواسطة مجموعة مشتركة من القوات الداخلية والخارجية. وكان الحزب قد أعد استراتيجية «حل وسط تاريخية»، وهو يضع فى ذهنه انقلاب شيلى فى ١٩٧٣ ، وكان يعتبر نفسه هدفا رئيسياً للألوية الحمراء ومن يفترض أنهم وراءهم. كما كان الشيوعيون يعترفون أيضاً بأن الألوية الحمراء تحظى بتأييد فعلى فى بعض المصانع، وتستمد قوة من رد فعل شعبى ضد اتجاهات المراجعين فى الحزب الشيوعى الإيطالى. والواقع أن الألوية الحمراء لم تخف رغبتها فى أن تستولى على الرموز العاطفية، وتقاليد المقاومة، وقاعدة تأييد الحزب الشيوعى الإيطالى. وكان عداء زعامة الحزب الشيوعى تجاه الألوية الحمراء عميقاً وشديداً، وإذ كان أى تلميح بالانحراف عن سياسة الحزم سوف يشجع بالتأكيد توجيه اتهامات بالنفاق من مراقبين معادين للشيوعية مثل كاتب العمود الصحفى الشهير ألبرتو رونشى، ومن نقاد «الشيوعية الأوروبية» فى الولايات المتحدة وكل مكان آخر. ولنفس السبب كان دفاع الحزب الشيوعى الإيطالى عن الدولة الإيطالية يعتبر نوعاً من «طقوس المرور» من المتعاطفين غير أعضاء الحزب. وقد أبدى أوجو لامالفا رئيس الحزب الجمهورى، وهو من أكثر المؤيدين الرسميين لمنح الحزب الشيوعى دوراً فى الحكومة، ملاحظة فى إبريل ذكر فيها أن موقف الشيوعيين غير المرن، أثبت أنه هو ومورو ذاته كانا على حق فى الثقة بهم. ورغم أن مورو كان أهم محاور معهم، والذى لا غنى عنه على الأرجح، فإن الشيوعيين لم يجدوا أمامهم خياراً إلا وأن يعارضوا عقد صفقة لإنقاذ حياة مورو من أجل حماية الدور الجديد للحزب الشيوعى الإيطالى فى النظام السياسى، والذى كان مورو نفسه قد ساعد فى جعله ممكناً.

وكانت أغلبية من زعامة الحزب المسيحى الديموقراطى مهتمة مثل الحزب الشيوعى الإيطالى بتجنب أى شىء يشابه الحل الوسط، إذ أنها كانت حساسة بالنسبة للاتهامات التى كانت توجه بأن الحزب المسيحى الديموقراطى هو المسئول

الأساسى عن ضعف الدولة، كما أنها كانت لا تريد أن يحتل الحزب مكاناً ثانياً بعد الحزب الشيوعى الإيطالى فى حبه لسياسة الصرامة والقسوة. وكان الحزب المسيحى الديموقراطى يخشى حدوث حركة ارتجاعية عنيفة من الجماهير والبوليس قد تنجم عن أية صفقة لإنقاذ مورو. وكان من الصعب توثيق الضغوط من الحكومتين الأمريكية والألمانية الغربية على الحزب المسيحى الديموقراطى، ولكن لا شك أنها قامت هى أيضاً بدور. وقد بدا أن الرأى العام يؤيد سياسة الحزب المسيحى الديموقراطى، حيث أظهر استطلاع للرأى أجرى فى أوائل ابريل أن ٧٧ فى المائة من الشعب يعارضون أية صفقة تعقد مع الألوية الحمراء. وأخيراً فإنه بغض النظر عن حسابات أعضاء الحزب الذين يحتمل أن تتحسن أوضاعهم بوفاة مورو (مثل رئيس الوزراء أندريوتى) أو أولئك الذين زعموا أن خط مورو السياسى كان أكثر أمناً بدون مورو بعد ١٦ مارس، فقد جادل أصدقاؤه، ومن بينهم بنينو زاكانينى سكرتير الحزب، بنية طيبة على أن سياسة الحزم كانت تعبيراً عن رسالة مورو السياسية الخاصة.

وكان من الواضح أن هناك ضغطاً كبيراً من رجال السياسة وصحافة الحزب على الصحف المستقلة لتأييد سياسة الحزم. وقد ناقشت صحيفتا «يونيتا» و«البوبولو» بعضها البعض فى إظهار إخلاص متفان لسياسة التشدد. بل أن المرء يمكن أن يستنتج أن هناك تفاهماً شفهياً تقريباً منذ البداية بأنه ينبغى ألا تكون هناك أية محاولة فعلية للسيطرة على الصحافة، وأن تكون المعلومات عن القضية متاحة طالما كانت غير مضرة بموقف الحكومة. وقد مضى جيورجيو بوتشا المعلق المعروف إلى أبعد من ذلك عندما أكد على أن «الصحف ووسائل الإعلام وضعت نفسها بطريقة تتسم بالانضباط والخضوع تحت أوامر الأحزاب السياسية». غير أن مثل هذه الاتهامات تجاهلت دوافع أخرى خفية لسلوك الصحافة، تشمل إقتناع الكثيرين بإخلاص بأنه ليس هناك فعلاً أى بديل لسياسة الحزم. ورغم رفض الصحف للرقابة، فإن الصحف كانت تتألم بشكل واضح من مشكلة الشكل والمأزق الأخلاقى الذى يرتبط بتهيئة منبر للألوية الحمراء، وقد استمرت تغطية مسألة مورو وسط تضارب جدى من جانب الصحافة ذاتها.

وبصورة جوهرية أنه ما أن قررت الصحافة فى الواقع أن تستغل محنة مورو إلى

أقصى حد لتبيع الصحف، ولكى تقدم دعاية مجانية للألوية الحمراء خلال ذلك، حتى أصبح تأييد فكرة المفاوضات أمراً لا يمكن التفكير فيه بالنسبة لأغلب رؤساء التحرير. وبالإضافة إلى عوامل أخرى كانت تميل إلى تعزيز سياسة الحزم خلال الأيام الأولى من هذه المسألة - الأثر المذهل للعملية ذاتها، وتفسير الصورة الفوتوغرافية لمورو، والضغط السياسى الحتمى - فإن «الحزم» كان يعكس أيضاً قلق الصحافة على صورتها العامة، وتمثل فى بعض الحالات على الأرجح صفقات عقدها رؤساء التحرير والصحفيين بضمائرهم الخاصة القلقة.

المرحلة الثانية: ٣٠ مارس إلى ٢١ ابريل

بدأت المرحلة الثانية من المحنة برسالة مورو فى ٢٩ مارس إلى فرانشيسكو كوسيجا وزير الداخلية، يطالب فيها بإجراء مفاوضات. وأصبحت مسألة صحة رسائل مورو هى أكثر الأشياء المثيرة للجدل والانقسام المرير حول المسألة. ويبدو واضحاً، بعد أكثر من عشر سنوات، إن رسائل مورو كانت مكتوبة بخطه أساساً، رغم أن كثيرين كانوا يعتقدون فى ذلك الحين أنها انتزعت، أو كتبها آسروه المهرة بشكل شيطانى بارع.

ومع كل ذلك، فإن السمة المميزة للنهج السياسى لمورو، كان السعى إلى حوار مع اليسار، ومحاولة تتسم بالصبر والثبات لإحداث انقسام فى المعارضة، بالتعاون مع العناصر المعتدلة وعزل المتطرفين. وإذا كان مورو قد رأى فى الألوية الحمراء ظاهرة سياسية لا إجرامية، وحاول أن يعيدهم إلى جادة الصواب وإحداث انقسام بينهم، فقد كان ذلك أمراً طبيعياً، مثلما كانت رغبته فى ألا يصبح شهيداً لما يعتبره نموذجاً نظرياً وغير إيطالى «للدولة».

وتشير الروايات التى ذكرها خاطفو مورو فيما بعد، إلى أن مورو سرعان ما فهم من هم الألوية الحمراء، وما الذى يطلبونه ثمناً لحياته. وبالإضافة إلى إطلاق سراح زملائهم فى السجن، والمعلومات التى فى حيازة مورو (أو هكذا كانوا يعتقدون) عن الفضائح المالية للحزب المسيحى الديموقراطى، والارتباطات مع إرهاب الجناح اليمينى فيه، فقد كانت الألوية الحمراء تسعى للحصول على نوع من الشرعية

السياسية، تتمثل ضمناً فى مفاوضات مباشرة مع الدولة (أو الحزب المسيحى الديموقراطى) مقابل تبادل «المعتقلين السياسيين». ووفقاً لذلك، فإنه يبدو أن فكرة أول رسالة كانت محاولة من مورو لفتح قناة سرية، تجرى من خلالها وساطة بين الألوية الحمراء والدولة. وإذا كان يجب أن يبقى ذلك سراً، فقد كان ذلك واضحاً من فقرات الرسالة ذاتها. ويمكن للمرء أن يتخيل رد فعل مورو عندما قررت الألوية الحمراء أن يفيدوا من قيمة الدعاية المفترضة للرسالة وجعلها متاحة للجمهور. (وقد لاحظت الألوية الحمراء فيما بعد رغبة مورو فى أن تبقى رسائل معينة سراً).

وقد مضت الرسالة بسرعة إلى حميم المسألة، حيث شرح مورو أنه يواجه:

> خطر أن يطلب منه أو يحث على أن يتحدث بطريقة يمكن أن تكون كريهة وخطيرة فى مواقف حاسمة... إن المبدأ الذى يقول أنه لا يجب أن يجلب الاختطاف فوائد أمر يحتمل الأخذ والرد فى حالات عامة، يكون الأذى فيها للضحايا أمراً محتملاً إلى حد بعيد. ولكنه لا يصمد فى ظروف سياسية، حيث يكون الضرر المؤكد والذى لا يمكن حسبانه لا للشخص المعنى فحسب، بل للدولة أيضاً. إن التضحية بالبرىء باسم مبدأ مجرد من الشرعية، فى حين أن حالة واضحة من الضرورة يجب أن يقنع المرء لإنقاذه، أمر لا يمكن السماح به.

ومع افتراض الصورة السائدة لمورو، فإن نشر الرسالة أحدث صدمة كبرى. وقد طالبت صحيفة «الكوريرى» بمعرفة: «من الذى كتب هذه الرسالة؟ أهو ألدو مورو رئيس الحزب المسيحى الديموقراطى ورجل الدولة.. أم أنها كتبت بواسطة رجل له نفس ملامحه... ولكنه أصبح واهناً فى سجن قاس؟» ورأت صحيفة «لا ريبوبليكا» أن التعذيب النفسى لمورو كان أمراً محتملاً، وأعربت عن عدم تصديقها أن مورو سوف يضحى بسمعته من أجل إنقاذه الجسمانى. وفى نفس اليوم أظهرت الصفحة الأولى لصحيفة «كارلينو» رسماً ليد مورو وهى تمسك قلماً، وقد برزت اليد من فوهة بندقية. واستبعدت افتتاحية صحيفة «يونيتا» بعنوان «الحزم» صحة الرسالة، وصحة

أية رسائل قد تظهر مستقبلاً من «سجن الشعب» للألوية الحمراء.

ولم تكد الصحف تهضم رسالة كوسيجا، حتى وصلت نسخة من رسالة ثانية إلى مكتب صحيفة «لا ريبوبليكا» فى ميلانو يوم ٤ ابريل، وكانت هذه المرة موجهة إلى زاكانينى سكرتير الحزب. وظهرت الرسالة مع البلاغ رقم ٤ فى أغلب صحف اليوم التالى. ولم يبذل مورو الآن أية محاولة لإخفاء استيائه، وجاء فيها:

> أننى سجين سياسى وضع فى موقف لا يمكن تحمله بقراركم الفظ لإغلاق أية مناقشة تتعلق بأشخاص آخرين محتجزين... وأود أن أوضح لكم أننى أقول هذه الأشياء بفكر واضح تماماً وبدون معاناة لأى قهر شخصى... على الأقل بالقدر من الوضوح الفكرى الذى يمكن أن يكون لدى المرء فى موقف غير عادى، حيث لا أحد يعزيه وهو يعرف ما ينتظره. والحقيقة أننى أشعر أيضاً بأنكم جميعاً قد تخليتم عنى قليلاً .

وقد أدت الرسالة الثانية إلى إصدار بيان رسمى من الحزب المسيحى الديموقراطى، يعلن أن مثل هذه الكلمات لا يمكن أن «تنسب معنوياً» إلى مورو. وأعلن يوجينيو سكالفارى رئيس تحرير صحيفة «لا ريبوبليكا» أنه على الرغم من أن الألوية الحمراء قد فشلت فى الفوز بكشف أية معلومات هامة من مورو، أو استخدامه لإثارة انقسام فى الحزب المسيحى الديموقراطى، فإنها نجحت فى تحويل «رجل إلى وضع دمية». ولم يكن لدى مونتانلى أى شك فى أن مورو كان مقهوراً، رغم أنه يعترف «بأننا لا نعرف أية وسائل استخدموها لانتزاعها منه، سواء كانت التعذيب، أو العقاقير، أو مسدس فى العنق». وأخيراً أكدت صحيفة «أوزرفاتورى رومانو» بأنه لا يمكن التعرف على «قيم ومبادىء» مورو فى رسالة زاكانينى.

وقا أشارت الرسالة الثانية إلى محادثات أجريت قبل عدة سنوات مع رفاق فى الحزب، أيد فيها مورو مبدأ المساومة مع الخاطفين. وأكد لويجى جوى أحد هؤلاء الرفاق، كلمات مورو، ولكن آخر هو باولو إميليو تافيانى أنكرها. وفى ١٠ ابريل،

تلقت الصحف مذكرة طويلة من مورو، ترسم صورة مليئة بالعبارات الساخرة لمستقبل تافياني السياسى. وآثار مورو ضمناً إلى أن تافيانى عندما كان وزيراً للدفاع والداخلية كان صنيعة للأمريكيين، الذين ربما كانوا، إلى جانب الألمان، وراء الرفض الحالى للتفاوض.

وكان هجوم مورو العلنى على حزبه هو القشة الأخيرة بالنسبة للكثيرين، بل أن إعلانات عن موته السياسى جاءت قبل بلاغ الألوية الحمراء فى ١٥ ابريل الذى أعلن نهاية مورو والحكم بإعدامه. ويرى جيانفرانكو بياتسيزى الآن، أنه حتى لو كان مورو قد عاد، فإنه «لم يكن فى أية حال هو الزعيم المسيحى الديموقراطى ذا المكانة العليا والسلطة». ولاحظ ساندرو فيولا أن مورو لم يكشف عن شىء جديد، وأن ما تبين الآن هو «سقوط مورو الإنسان». وأعلن مونتانلى فى مقال بعنوان «جنازة سياسية» أن الشخص الذى تحتجزه الألوية الحمراء، وتجبره على الكلام لم يعد رئيساً للحزب المسيحى الديموقراطى. ونحن نأمل بكل قلوبنا أن يعاد مورو إلى أسرته، ولكنه اختفى كشخصية سياسية فى ١٦ مارس». وكان بين الأصوات القليلة التى حوت كلمات رقيقة نوعاً ما، صحيفة «كارلينو» التى تصدر فى بولونيا، والتى ذكرت أنه إذا كانت الألوية الحمراء قد نجحت فى أن تنتزع من مورو مجرد هجوم عنيف غير ضار على تافيانى، فان «النسيج المعنوى» لمورو لابد أن يكون أقوى مما لدى خاطفيه. والواضح أن الألوية الحمراء اعترفت فيما بعد أن الأسير كان غير راغب، أو غير قادر على أن يقدم أية معلومات جديدة مثيرة.

وكان من الطبيعى أن يمنح أكثر مؤيدى سياسة الحزم تشدداً تصديقاً أقل لنداءات مورو لإجراء مفاوضات، وأن يصابوا بخيبة أمل كبرى من سلوك الأسير. كما كان من الطبيعى أيضاً أن يقر أولئك الذين كانوا يؤكدون القدرات غير العادية للألوية الحمراء أن الرسائل ليست من مورو فحسب، بل وإنها جزءاً من مشهد مسرحى متقن. ولكن مثل هذا المنطق كان من الصعب أن يبتلعه أولئك الذين كانوا يشككون فى سياسة «الحزم» منذ البداية، وقد استخدم حكم الإعدام الذى أصدرته الألوية الحمراء، لزيادة حدة الجدل. وقد رفض إنزو فورتشيلا، وهو صحفى على صلة بالحزب الشيوعى الإيطالى، «التفسير الرسمى» ورأى أن مطالبة مورو بإجراء

مبادلة، أمر يتفق تماماً مع مفهومه الكاثوليكى للسياسة. وفى نفس الوقت، قال جيوفانى جويزو للصحف، وكان محامياً عن الألوية الحمراء فى محاكمات تورين، أنه لايزال من الممكن إنقاذ مورو، وأن المشكلة الحقيقية [كانت] هى الاعتراف بالوضع السياسى للألوية الحمراء.

وفى ١٩ ابريل نشرت الصحف «البلاغ الزائف» الشهير رقم ٧ ، الذى أعلن أن الألوية الحمراء قد نفذت الحكم، وأنه من الممكن العثور على جثمان مورو فى بحيرة جبلية متجمدة محاطة بالجليد فى ذلك الحين. وكانت الآراء متفاوتة حول حقيقة وصحة الوثيقة، واستمرت المناقشات بينما كان رجال البوليس الذين حملتهم طائرتهم الهليكوبتر يفتشون البحيرة. وقد تأكد موقف المتشككين فى اليوم التالى، عندما بعثت الألوية الحمراء صورة فوتوغرافية لمورو وهو يمسك نسخة من صحيفة «لا ريبوبليكا» الصادرة فى اليوم السابق. ولأول مرة طالبت الألوية الحمراء بإجراء تبادل مع «المعتقلين الشيوعيين» على أن يأتى الرد خلال يومين.

وكانت العناوين الرئيسية للصحف فى ٢١ ابريل تعكس الإحساس بأن ذروة القصة تقترب من نهايتها. فقد ذكرت افتتاحية صحيفة «لا كورييرى»، «أنه لن تتم المقايضة على الجمهورية». وقال سكالفارى إنه لا يمكن أن تكون هناك حلول وسطى: «فإما التضحية بحياة إنسان أو ضياع الجمهورية». ولكن الصحيفة استشهدت أيضاً بقول لجويسبى برانكا الرئيس السابق للمحكمة الدستورية، (وهى أعلى هيئة قضائية فى إيطاليا) الذى ذكر إن «حماية الهيئة المفترضة للدولة لا تساوي حياة إنسان شريف». وفى حديث آخر، لاحظ جيانى باجيت بوزو، رجل الدين المؤرخ، «إن عقد صفقة لن يكون استسلاماً، ولكنه (سيكون) عملاً نبيلاً من دولة يضع دستورها القيمة الأولى للحياة البشرية كأحد غاياته النهائية... ولن تستطيع الحديث عن مبادىء سخيفة لدولة يعقوبية حرة لم يعد لها وجود».

وظهر نداء فى صحيفة الجناح اليسارى «لوتا كونتينوا» يدعو إلى اتخاذ خطوات «ضرورية ورسمية» لإطلاق سراح مورو، وكان ذلك يوم ١٩ ابريل. ورغم أن البيان تعمد أن يكون مبهماً بشأن إجراء مبادلة، فقد وقعه سبعون من «أصدقاء مورو» البارزين، وكان بينهم رجال لاهوت، وفنانون، ومثقفون. كما أصدر المؤتمر الأسقفى

الإيطالى(للأساقفة الكاثوليك) نداء مماثلاً فى نفس اليوم. وفى مساء اليوم التالى، وصلت رسالة ثانية إلى زاكانينى، تسربت محتوياتها خلال الأيام العديدة التالية، وقد جاء فيها:

> سوف أقول بوضوح: أننى من جانبى لن أغفر أو أبرر موقف أى شخص.. إن البلاد تتجه إلى الحزب المسيحى الديموقراطى فى المقام الأول لأن هذه هى مسئوليته، وبسبب الحكمة التى يظهرها دائماً فى تبنى الاعتبارات الأخلاقية الإنسانية لسبب وجود الدولة. فإذا قدر للحزب أن يفشل الآن، فستكون هذه هى أول مرة. وسوف ينجرف الحزب فى الدوامة وينتهى... إن دمى سوف يقع عليكم، على الحزب وعلى الدولة. فكروا فى ذلك بعناية يا أصدقائى الأعزاء. كونوا مستقلين. ولاتنظرو إلى الغد. بل انظروا إلى بعد غد.

وفى ٢١ أبريل، وهو اليوم التالى لوصول الرسالة، والبلاغ رقم سبعة للألوية الحمراء معاً، التقى بتينو كراكسى مع كبار زملائه فى الحزب بروما. وكان كراكسى قد تم تثبيته فى منصب سكرتير الحزب الاشتراكى فى المؤتمر الحالى للحزب في تورين، وكان على اتصال منذ ذلك الحين مع جيوفانى جويزو الاشتراكى ومحامى الدفاع فى محاكمات الألوية الحمراء بتورين. وفى ٢١ ابريل حصل كراكسى على الضوء الأخضر من حزبه لمحاولة إنقاذ مورو. وكانت مبادرته هى الخروج الحقيقى «لحزب المفاوضات» وبداية المرحلة الأخيرة للمسألة.

المرحلة الثالثة: ٢١ ابريل إلى ٩ مايو

لقد أيد أشخاص مختلفون سياسة «الحزم» لأسباب مختلفة، تتراوح بين المصلحة السياسية والقلق على استقرار النظام، أو خليط من الإثنين. وللسبب نفسه، كانت المفاوضات تجتذب أناساً لأسباب عاطفية، ودينية وسياسية متنوعة. وبعد ٢٠ ابريل، كان من الطبيعى أن تجرى محاولات محمومة لإيجاد بديل لعدم عمل أى

شيء، والاعتراف رسمياً بالألوية الحمراء. وفى ٢٢ ابريل نشرت الصحف نداء البابا بولس السادس المكتوب باليد إلى «رجال الألوية الحمراء» لإطلاق سراح مورو «بلا شروط». وبعد ثلاثة أيام قدمت الألوية الحمراء فى (بلاغهم الثامن) أسماء ثلاثة عشر سجيناً لمبادلتهم، بينهم ريناتو كورتشيو مؤسس الألوية الحمراء. وفى اليوم التالى عرض التليفزيون ونشرت الصحف نداء من كورت فالدهايم سكرتير عام الأمم المتحدة إلى الألوية الحمراء.

كان كراكسى على استعداد للمضى إلى أبعد من ذلك، وكانت أسبابه سياسية بصفة أساسية. كان هدف كراكسى أن يجعل حزبه الاشتراكى هو القوة الثالثة الحاسمة فى السياسة الإيطالية. وكان يبحث عن وسائل لجعل الحزب الاشتراكى الإيطالى متميزاً سياسياً وأيديولوجياً عن الحزب المسيحى الديموقراطى، وعن الحزب الشيوعى الإيطالى بصفة خاصة. كما كان هدف كراكسى على المدى المتوسط، هو الائتلاف مع الحزب المسيحى الديموقراطى، وبذلك يضطر الشيوعيين للعودة إلى المعارضة. وهكذا فإنه كان يبحث عن وسائل لتحطيم منطق «الوفاق الوطنى»، أى إحداث انقسام فى التحالف بين المسيحيين الديموقراطيين والحزب الشيوعى الإيطالى. وكان اقناع المسيحيين الديموقراطيين بأن تتخلى عن سياسة الحزم وسيلة واضحة لعمل ذلك. وكان كراكسى يحسب أنه سوف يكسب دعاية إيجابية سواء نجح فى ذلك أم لا. كما كان يعتمد على كسب أصدقاء فى الجناح اليمينى للمسيحيين الديموقراطيين الذين كان يأمل فى أن يصبح الحزب الاشتراكى حليفاً لهم فى النهاية (وقد فعل ذلك فى أوائل ١٩٨٠). وأخيراً فقد كان كراكسى مقتنعاً كما يبدو بأن هناك شخصاً وراء الألوية الحمراء. وأنه لو أمكن معرفة الشخص الخارجى الذى يستغلهم خلال المفاوضات وقد تبين - كما كان كراكسى يشتبه - من أنه من الشرق، فسيكون هذا أفضل كثيراً لكراكسى وأسوأ كثيراً للشيوعيين.

وكان كراكسى يدرك أن الجماهير لا تريد مبادلة صريحة للمسجونين، وكان حريصاً على أن يتحدث عن «حل إنسانى» أو «مبادرة من جانب واحد». وفى ٢٨ ابريل، اقترح الحزب الاشتراكى الإيطالى سراً على الحزب المسيحى الديموقراطى فكرة عرض العفو عن عدة إرهابيين محكوم عليهم بتهم طفيفة (أو إطلاق سراح معتقلين

لم يحاكموا بسبب سوء حالتهم الصحية) وتحسين الأحوال فى السجون الخاصة التى يحتجز فيها الإرهابيين. ورغم أن تفاصيل خطة كراكسى لم يمكن الحصول عليها إلا فى ٣ مايو، فإن الجدل العام ازداد شدة حول مسألة عقد صفقة.

وقد عاد مورو نفسه إلى الدخول فى الجدل يوم ٢٤ ابريل. حيث عاد فى رسالة ثالثة إلى زاكانينى يكرر مناشدته لضمائر أصدقاءه المسيحيين الديموقراطيين، وربط إنقاذه بالمصالح العليا للدولة. وقال أن الحزب المسيحى الديموقراطى والدولة برفضهم «مبادلة عدة أسرى للحرب» سوف يعيدون فى الواقع إدخال عقوبة الإعدام التى كانت قد ألغيت بعد الحرب باعتبار ذلك «علامة أولى لإيجاد ديموقراطية حقيقية». «وأن منظمة الدولة [أى الحزب المسيحى الديموقراطى والبوليس] بجمودها والتمسك باسم سبب الدولة، سوف تصدر دون تفكير فعلى حكماً بالإعدام من أجل الدفاع عن حالة سجن بارزة [لزعماء الألوية الحمراء المعتقلين]. وهذا شىء بالغ الخطورة». وختم مورو نداءه بأنه يطالب بعدم حضور أحد من الحكومة أو مسئولى الحزب إلى جنازته، بل يحضرها فقط «القلائل الذين كانوا يهتمون بأمره فقط».

ولكن فى الأسبوع الأخير من ابريل، احتدم الجدل بين الذين استمروا فى التأكيد على سياسة الحزم، وأنكروا كتابة مورو للرسائل، وأولئك الذين كانوا يسعون للتفاوض مع الألوية الحمراء، ويصرون على أن الرسائل حقيقية. وفى ٢٥ ابريل نشرت صحيفة «إيل بوبولو» بياناً موقعاً من خمسين «من أصدقاء ألدو مورو القدماء»، وبينهم رجال دين عديدين ومثقفون كاثوليك، جاء فيه: «إن ألدو مورو الذى نعرفه، ببصيرته الروحية والسياسية والحصيفة... لا وجود له فى الرسائل المرسلة إلى زاكانينى، والتى نشرت على أنها منه». وكان باجيت بوزو واحداً من القلائل الذين لم يقبلوا رسائل مورو باعتبارها رسائله فحسب، بل أنه زيد أيضاً الخط الشبيه بتفكير مورو فى الرسائل التى قدمت. وكان صحيحاً أن التفاوض مع الألوية الحمراء يتضمن نوعاً من الاعتراف السياسى بالإرهابيين، ولكن الألوية الحمراء كانت تمثل أيضاً جمهوراً سياسياً معيناً. وتساءل بوزو قائلاً: «هل تستفيد الدولة من إضفاء طابع سياسى معين على الألوية الحمراء، أم أنه من الأفضل دفعهم إلى الوراء نحو أحياء الأقليات والعنف؟».

وفى ٣٠ ابريل نشرت الصحف رسالة مطولة، تبين أنها رسالة مورو العلنية الأخيرة. وهاجم مورو فيها بمرارة مرة أخرى فشل الحزب المسيحى الديموقراطى، حتى لإجراء مناقشة جادة حول إمكان حل بلا عنف. وكان «يشعر بحزن عميق» لأن أصدقاءه القدماء قد نسبوا حججه الخاصة إلى الألوية الحمراء وقال متسائلاً: «ليس هناك أدنى تماثل فى الآراء بينى وبين الألوية الحمراء». ووفقاً لأى منطق «يستطيع المرء أن يستنتج أن الدولة سوف تتدمر، فى حالات نادرة، إذا بقى إنسان برىء على قيد الحياة، وأن يتم التعويض عن ذلك بذهاب شخص آخر إلى المنفى بدلاً من ذهابه إلى السجن؟ إن السؤال بأكمله هنا تواً».

ورأى كراكسى وآخرون بصيصاً من الأمل فى إشارة مورو فى رسالته الأخيرة إلى إمكان مبادلة «مقابل شخص آخر» بدلاً من ثلاثة عشر شخصاً كما أشارت الألوية الحمراء فى ٢٤ ابريل. وفى اجتماع عاصف يسوده التوتر مع زعماء الحزب المسيحى الديموقراطى عقد مساء يوم ٢ مايو، اقترح كراكسى تقديم إيماءة من جانب واحد وذلك بإصدار عفو من رئيس الجمهورية عن إرهابى محكوم عليه (لا يكون واحداً من قائمة الألوية الحمراء الثلاثة عشر) ويكون ذلك فى الواقع هو مبادلة واحد مقابل واحد. وقيل أن كراكسى خلال الاجتماع انفجر قائلا: «إن البعض هنا يريد أن يموت مورو، وسوف أعلن ذلك فى الميادين العامة». وفى ذلك الحين، كان هناك ضغط شديد داخل الحزب المسيحى الديموقراطى نفسه لإحداث تغيير فى اتجاه كراكسى. وقد رفض زاكانينى عرض كراكسى بأن تتقدم الدولة بإيماءة مسبقة، ولكنه اقترح فى بيان رسمى أن الحكومة ستعرض عفواً كرد على إطلاق سراح مورو، واتباع سلوك آخر (لم يحدد) بواسطة الألوية الحمراء يشير إلى نبذ العنف. وكان هذا الموقف كثيرا جداً على أندريوتى رئيس الوزراء، والذى رأى أن فانفانى، وهو أحد زعماء الحزب المهمين ويعارض مثل كراكسى أى تعاون بين الشيوعيين والمسيحيين الديموقراطيين، قد أخذ الآن يتحرك لمساعدة الاشتراكيين. وفى ٣ مايو أصدر أندريوتى بياناً يؤكد فيه مرة واحدة أخرى سياسة حزم صارمة باسم الحكومة. وفى النهاية رفضت كل الصحف الرئيسية مبادرة كراكسى.

وعلى الرغم من أن الصحف نشرت أن أى اجتماع للمجلس القومى للحزب

المسيحى الديموقراطى لن يعقد إلا بعد انتخابات ١٤ مايو، فإن الهيئة الإدارية للحزب اجتمعت فى ٩ مايو لتحديد موعد اجتماع المجلس (الذي سيدرس قضية مورو). وفى الصباح أطلق الرصاص على مورو.

النتائج

لم يثير أى حدث وقع فى إيطاليا بعد الحرب مثل هذه الأسئلة الأساسية عن دور الصحافة أو بسبب اندلاع مثل هذا الجدل الحاد. فقد اتهم النقاد الصحف بأنها سمحت لأنفسها بأن يتلاعب بها سياسيو الحزب والألوية الحمراء معاً. وكلا الانتقادين مبالغ فيهما. ولأن أغلب الصحف كانت حساسة بالنسبة لكلا الاتهامين، فقد حاولت تجنب هذه الشراك سواء من الاستسلام للسلطة أو لخدمة الإرهابيين. وكانت أسباب مساندة أغلب الصحف لسياسة الحكومة متنوعة ومعقدة. وكانت تتضمن بلا شك اقتناعاً حقيقياً ، وحقيقة أن الجماهير ذاتها بوجه عام كانت تعتبر مؤيدة لسياسة الحزم. وعلى أية حال فقد أصبح تقويض «الخط المتشدد» أمراً لا يمكن التفكير فيه، بعد أن اتخذت الصحف قرارها المبدئى بمنح تغطية كاملة لأعمال وبلاغات الألوية الحمراء.

وفى الوقت نفسه، أعطت أغلب الصحف المستقلة مساحة وفيرة لخصوم سياسة الحزم وكانت تنتقد بشدة فشل الحكومة فى إحراز أية نتائج. ورغم أن الصحف رفضت فى النهاية حظر النشر الكلى للأخبار أو الرقابة الذاتية، باعتبارهما غير عمليين وغير مرغوب فيهما، فقد اتخذ القرار بعد مناقشات موجزة ولكنها حادة حول الموضوع. كما أن القضايا المثيرة للجدل عن أصول الألوية الحمراء وبعد نظر مورو، قد أذيعت بصورة كاملة وجرى تحليلها، والحزن عليها.

فماذا بشأن التهمة المقابلة بأن الصحف كانت تزايد على الألوية الحمراء؟ ليس هناك أى دليل على أن نشر بلاغات الألوية الحمراء قد أكسبتها أنصاراً أو متعاطفين جدد. بل على العكس فإن أعمال الألوية الحمراء من البداية إلى النهاية نجحت فقط فى إثارة الاشمئزاز، وساعدت على تحريك حملة أدت إلى اعتقال وإدانة أغلب الألوية الحمراء خلال السنوات العديدة التالية. وكان فشلهم فى إحداث بروليتاريا

ثورية، مثل فشلهم فى انتزاع اعترافات مثيرة من مورو، هى صورة من «الغباء القاتل» [كما قال سكياسكيا] والانعزال عن الواقع الذى كان يميز الألوية الحمراء.

وربما كان للتغطية الضخمة آثار أخرى أكثر خبثاً بلا قصد. وقد منحت أجزاء من الصحافة بالتأكيد للألوية الحمراء فعالية أكبر، وعدم مرونة، وحذقاً أكثر مما كانوا عليه فى الحقيقة. ولعل هذا التعزيز قد أثر على صورة الألوية الحمراء ذاتهم، وأدت بهم إلى المبالغة فى تقدير نفوذهم، وتأخير مناقشة الشروط إلى ما بعد وضع سياسة الحزم بقوة. ولا شك أن قوة الخط المتشدد التى تعززت وانعكست فى الصحافة، كانت مفاجأة للألوية الحمراء. وربما تكون قد أغرت الألوية الحمراء فى النهاية على تشديد موقفهم وقتل ألدو مورو فى لحظة غضب وإحباط وتحد.

إن معاملة الصحف لمورو نفسه ورسائله لم تزد بالتأكيد محاولات الأسير للتوسط فى إيجاد حل للقضية، أو لعمل ما كان يفترض أنه أحد نقاطه الأساسية، وإن كانت لأسباب واضحة لا تقال - وهى أن المفاوضات قد تحدث انقساماً فى الألوية الحمراء، ومن ثم فإن التعامل معهم قد يخدم مصالح الدولة. غير أن إعلان الصحافة عن موت مورو السياسى عقب رسالته فى ١٠ ابريل ربما يكون (إذا كان قد علم به) قد أثر على حسابات مورو الخاصة: فهو بعد أن أسقط مستقبله كسياسى، ربما أصبح أقل عزما بشأن تبرير دفاعه من أجل حياته. ولعل موته السياسى الظاهر جعل الألوية الحمراء تميل أيضاً إلى عقد صفقة، على أساس أن عودته لن تؤدى إلا إلى بذر بذور الانشقاق داخل صفوف العدو.

ويبدو من الواضح أن استراتيجية مورو لإنقاذ نفسه قد ارتبطت فى النهاية بمعرفته أن الصحف سوف تنشر رسائله، والأمل فى أن يحظى هذا النشر بتأييد جماهيرى وسياسى لحججه. وكانت تلك إساءة فادحة فى الحساب. غير أن التزام الصمت لن يحسن بالضرورة فرصه من أجل البقاء حياً. ومن الصعب ألا يشعر المرء بتعاطف كبير حيال مورو فى عزلته المأساوية. وقد اعترفت الألوية الحمراء ذاتها فيما بعد بوقاره وذكائه، وأنه رفض أساساً أن يعمل لحسابهم بتقديم معلومات مفيدة أو محرجة.

وفى التحليل الأخير، فإن الدروس التى يستخلصها المرء من القضية، وتقدير

المرء لسلوك الصحافة هى دروس صعبة، فقد كان من المستحيل فعلاً بالنسبة للإيطاليين فصلها عن تقدير المرء لسياسة الحزم ذاتها. ويتفق أغلبهم اليوم على أن التضحية بحياة مورو - إذ أن هذا ما حدث فعلاً - قد أسهم فى تفكك الألوية الحمراء، وتقوية النظام السياسى القائم. أما فيما يتعلق باستراتيجية مورو «للتضامن الوطنى» فقد كان يبدو أنه كان مقرراً لها أن تهزم على أية حال، رغم أنه لو بقى واضعها حياً، فربما كانت ستبقى إلى ما بعد أوائل ١٩٧٩ عندما انسحب الحزب الشيوعى الإيطالى من الائتلاف.

غير أن هذا لا يعنى القول بأن مبادلة السجناء كانت ستعجل بانزلاق إيطاليا إلى الفوضى، كما أعلن البعض. كما أن المرء لا يستطيع أن يستنتج أن الرفض الجازم للتفاوض مع الإرهابيين سياسة حكيمة أو عملية. ولكن الصحافة، مثل غالبية الجماهير - سرعان ما أدركت أن قضية مورو كانت فريدة فى نوعها. ولم يكن من الممكن مبادلة مورو على وجه الخصوص لأنه كان مورو - وليس مواطناً عادياً - وبسبب الظروف المروعة لاختطافه. إذ كان مورو يجسد أكثر من أى شخص آخر تقريباً «قلب الدولة» - دولة كانت عرضة للخطر، ولا تحظى بالتقدير ومن ثم فإنه كان ينبغى الدفاع عنها، وكما ذكر البعض يومئذ، بحزم غير إيطالى نوعاً ما.

ملاحظة

١ - ظهرت صورة موسعة من هذا المقال فى مجلة SAIS ، الجزء ٨ ، ص ٢ (صيف / خريف ١٩٨٨).

١٦

تكنولوجيا الاتصالات الجديدة
والعملية السياسية الدولية

ديفيد ويبستر

التنبؤ بآثار التغيير التكنولوجى عمل غير دقيق. ولايحتاج المرء إلا أن يتذكر مسئول الحكومة البريطانية، الذى كان يعتقد بشكل معقول تماماً، إن التليفون الكهربائى لن يقدر له الانتشار قط فى انجلترا، حيث يوجد هناك إمدادات وفيرة من حملة الرسائل الرخيصى الأجر. ومن العسير اليوم أن تجمع مجموعة من الأشخاص لمناقشة أثر وسائل الإعلام على العملية السياسية، دون أن يثير البعض، سواء بلهجة مفعمة بالأمل أو باستخفاف، مشكلة التليفزيون. وسوف يعقب ذلك حديث طويل محتدم إلى حد ما حول الآثار الواسعة، ولكنها لم تفهم جيداً، لهذا الوسيط الجماهيرى. ومع التسليم بأن هذا موضوع جديد يتطور بسرعة، تتكيف آراء أغلب الأشخاص عنه إلى حد كبير بواسطة أدلة من الروايات، فإن هذا التشوش لا يثير أية غرابة.

وهناك أمر واحد واضح - وهو أننا نكتشف اليوم التأثير الأولى فقط للأشكال

الجديدة من التوزيع الإلكترونى الدولى، وخلق «دبلوماسية شعبية». فالزعماء الوطنيون، يوجهون نداءاتهم بصورة متزايدة إلى جماهير الناخبين فى دول أخرى بصورة مباشرة. وهذا الحديث السياسى الذى كثيراً ما يشمل لاعبين غير مفوضين من طبقة الموظفين يوجد إلى جانب المعاملات التقليدية والمحكومة بين الحكومات.

ويسبب هذا التوتر بين هذين الشكلين من الاتصالات بالفعل قدراً كبيراً من الشقاء، ويتطلب تعديلا هاماً فى الطريقة التى نحاول بها إدارة شئوننا الخارجية. وليس هناك وجود للشئون «الخارجية» بمعناها الدقيق من بعض النواحى. كما أن رسم خط فاصل بين قضايا السياسة الداخلية والخارجية أخذ يزداد صعوبة، حيث تتسع دائرة جماهير المعلومات وتصبح متأثرة بسيول متدفقة عبر الحدود من معلومات أقل تصفية بصورة متزايدة.

وتتخذ تلك النظم من التوزيع الإلكترونى أشكالاً متعددة، تعجل وتزيد تفاعل المعلومات على المستوى الفردى والجماهيرى. ولا ريب فى أن من أهم هذه الأشكال، وخاصة بالنسبة للجمهور، وبالتالى للعملية السياسية، هو التليفزيون. ولهذا فإن التركيز هنا سيكون على التليفزيون. لأن تفهم ما يفعله التليفزيون الآن للدول أمر ضرورى إذا أراد المرء أن يمعن الفكر فيما يمكن أن يفعله للعالم مستقبلاً.

ثورة التليفزيون

كلما تحدث المرء عن الأهمية المتزايدة للتليفزيون عبر الحدود، فسوف يسأل البعض بالتأكيد عن السبب الذى يجعل تأثيره مختلفاً عن التكنولوجيا الأكثر قدماً، كالإذاعة ذات الموجة القصيرة، وبرقيات الصحف، والتلغراف الكهربائى لصمويل مورس، أو حمامات رويتر. والرد على ذلك لن يكون مختلفاً إلى هذا الحد، لولا حقيقة أنه جزء من عملية، وصلت إلى جماهير خطيرة. ونتيجة لذلك، فإنه يحدث ثورة فى العملية، لا مجرد استمرارها فحسب.

وكانت أغلب التكنولوجيات التى تغير الحملات السياسية القومية اليوم فى الولايات المتحدة كانت موجودة بالفعل فى عام ١٩٨٤، ولكنها فى حملة ١٩٨٨ استخدمت لأول مرة بشكل شامل ـ ولكن لم تستغل بعد إمكانياتها الكاملة. وإدخال

تكنولوجيا جديدة فى مصطلحات التسويق الاستهلاكى الحديث يمر عادةً بفترة فاصلة لمدة عشرين عاماً على الأقل قبل أن يبدأ تأثيرها الهام. وهو ما يصدق على التليفزيون، وأجهزة تسجيل شرائط الفيديو، والأقمار الصناعية.

لقد بدأ التليفزيون على أساس قومى فى كل من الولايات المتحدة وأوروبا يتخذ على الأرجح دوراً هاماً حقاً فى العملية السياسية الداخلية فى الستينيات. ونحن نشهد الآن تأثيراته على العملية الدولية وسوف يزداد إدراكنا لها بصورة حيوية خلال التسعينيات. وكان لابد للاضطراب الشديد الذى أصاب سوق المال «وال ستريت» فى أواخر ١٩٨٧ من أن يجعل الجميع يدركون فى ألم وجود وأهمية التجارة الداخلية على مدار الساعة، يحفزها تطور تكنولوجيا الآلات الحاسبة وإرسال الأقمار الصناعية. وهناك تطورات مماثلة بدأت تنشط فى الحياة السياسية العالمية. ونحن نعرف النظام المالى الدولى العصبى بمعاملاته الفورية، ولكننا لسنا على علم تام بمعادلاته الدبلوماسية والسياسية. ورجال المال، كالعادة، على رأس المنعطف.

ولقد أصبحنا الآن معتادين على الوجود المنتشر فى كل مكان للتليفزيون، ومن الصعب تماماً أن نتذكر العالم الذى لم يكن موجوداً فيه. فمنذ ثلاثة وخمسين سنة، فى عام ١٩٣٦، هزم فرانكلين روزفلت منافسه آلف لاندون بأغلبية ساحقة، وبدأ المتحررون الفاشيون حصار مدريد، وكان سوموزا على وشك اغتصاب السلطة فى نيكاراجوا، بينما كان إدوارد الثامن فى إنجلترا يوشك على التخلى عن عرشه. ولم يظهر أى من هذه الأحداث فى التليفزيون أو يذاع بواسطته. وفى نفس العام، ابتكر جراح برتغالى، هو الدكتور إيجاز - مونيز، أولى تقنيات العملية الجراحية فى فصوص المخ الأمامية، وفى تطور قد يبدو أنه لا صلة له، تم افتتاح أول خدمة تليفزيونية منتظمة فى العالم بواسطة هيئة الإذاعة البريطانية، وشاهدتها قلة مختارة على معدات بدائية باهظة الثمن.

إن التليفزيون يتخطى الآن كل الطبقات والحدود. وبخلق صوراً فورية عبر الحدود من الصعب تقييمها، ومن المستحيل السيطرة عليها، فقد زاد تعقيد العلاقات الدولية. والتليفزيون، لا الواقعى فقط بل والخيالى أيضاً، يخلق الأيقونات والصور العالمية المشتركة، ويكفل أوسع محيط ثقافى، يتم فيه حل شفرات الرسائل السياسية

المعقدة بصورة صحيحة أو غير صحيحة. ويرى بعض الدبلوماسيين التقليديين إن الأمواج المتلاطمة للسياسات العالمية، قد أصابها الخبل بواسطة تدخل التليفزيون. غير أن العاملين فى التليفزيون يقولون أنه يستخدم لاطلاع الناس. وإن الأسلوب الذى يؤدى به التليفزيون عمله، والدوافع التحتية هى شىء جانبى. وسوف يكون على الساسة ومسئولى الحكومة أن يتعلموا كيف يمخرون عباب تلك المياه المتلاطمة، مثلما كان على جنرالات حرب القرم فى الأيام الغابرة أن يتكيفوا مع وجود وليم هوارد راسل، والانتقادات القاسية لصحيفة «التايمز» اللندنية.

ومن الممكن تحديد بعض الآثار المحتملة الطويلة المدى للعيش مع التليفزيون. وبالمثل يستطيع المرء أن يحلل التأثير الذى لا مثيل له لنمو الاتصالات عبر الحدود، فى دول كانت قد ضبطت نظم التليفزيون قبل ذلك.

وهناك نموذج صغير وإن كان مفيداً وهو جزيرة برمودة، التى تجد نفسها داخل مخروط الإرسال لنظام الأقمار الصناعية المنخفضة الطاقة للولايات المتحدة. ويعتبر شعب برمودة بوجه عام فى بحبوحة من العيش، وكثيرون منهم ابتاعوا أطباق الأقمار الصناعية لاستقبال العديد من الإشارات التى لم تكن موجهة إليهم فى الواقع. وكان من نتائج ذلك ضعف القاعدة الاقتصادية لنظام التليفزيون الوطنى فى برمودة. وقد يترتب على ذلك عدد من النتائج غير المقصودة، اجتماعية وسياسية معاً. وقد كافحت كندا التى تعتبر أسواقها الأساسية فى متناول إشارات التليفزيون الأمريكى العادية، ضد هذه المشكلة سنوات. والآن، وبعد أن غيرت الأقمار الصناعية الأفكار التقليدية للمسافات، فقد أصبحت بقية العالم كندية بصورة ما.

ومن بين الفوائد الممكنة للتليفزيون أنه أعطى الكثيرين من الأشخاص منظوراً أوسع عن العالم. غير أنه لابد أن يكون بعض الشك قد ألقى على نوعية مثل هذا المنظور. فهو بالمقارنة بالمطبوعات ليس تخطيطياً، وليس عقلانياً أو تأثيرياً بصورة فطرية. وعندما يتناول التليفزيون موضوعات جادة فعلاً، فإنه يكون مشغولاً بالصورة، وقل أن يكون باعثاً على التأمل أو منظماً مثل الأشياء المطبوعة. وقد أصبح زعماؤنا يعتمدون على الصور بدلاً من الحجج والبراهين، ويعبرون عن أفكارهم بقضمات صوتية أو بإعلانات سياسية حادة. إن الحديث العقلانى تم تجنبه.

والمعلومات مؤثرة، ولكنها قل أن تحظى التحليل أو الشرح. وتصبح هذه المشكلة القومية أكثر شدة فى بلبلة تلاقى الثقافات الدولية من سوء الفهم.

وهناك ميزة رئيسية أخرى للتليفزيون وهى إلغاء الاعتماد على القرائن - حيث أن الزمان والمكان، ولاسيما فى عصر الأقمار الصناعية، قد اندثرا. وقد بلغت عدم الاستمرارية المتأصلة فى العملية التى بدأها صمويل مورس وتلغرافه الكهربائى نضجها فى عصر التليفزيون. وتختلف مشاهدة التليفزيون عن القراءة من نواح عديدة. فالعين لا يمكنها أن تنعم النظر فى جهاز التليفزيون مثلما تفعل مع الصحيفة، لكى تختار الأشياء التى تهمها من بين تلك التى لا تهتم بها، ولا تستطيع أن تتباطأ أمام فكرة مثيرة للاهتمام ـ إذا كانت هناك مثل تلك الفكرة.

إن أخبار التليفزيون ليست إلا قفزات فقط، والمشاهد أسير لها. وكثيرون من منسقى الأخبار يقرأون نهاية خبر ما فى الخبر التالى بصورة حمقاء دون توقف أو تغيير لطبقة الصوت، حتى لا يفلت المشاهد من قبضتهم. ويعتقد كثير من الأشخاص وخاصة الذين يتظاهرون بالجدية أن التليفزيون فى أفضل أحواله هو مذيع للأخبار من أنحاء العالم. والمشكلة هى أن التليفزيون يصر على إخبارنا بأشياء لم نطلبها وليست لدينا أية استجابة عليها. ومن الممكن أن يكون لنا جميعاً آراء، ولكن دون أية سلطة. والاستمرار فى إطلاعنا على المشكلات إلى الحد الذى يشعر فيه المرء بأنه عاجز عن التغلب عليها لابد أن يترك آثاره. ويصبح موقفنا هو إما الإحباط المؤلم، أو الأكثر احتمالاً، عزلة دفاعية. وحتى مجاعات أثيوبيا يمكن أن تفقد أثرها أو الاهتمام بها.

وقد بطلت محاولات إرسال معلومات ومناقشات معقدة فى التليفزيون، وذلك بالاندفاع الذى لا يكل لأغلب المحتويات الأخرى للتليفزيون وطبيعة الوسيط نفسه. علاوة على أن التليفزيون حتى فى أكثر أشكاله الخيالية يجد صعوبة كبرى فى التعامل بشكل يتسم بالغموض، لأنه درب مشاهديه فى دول عديدة على توقع التبسيط المستمر، والتنبيه، والإثارة، والحل البسيط للمآزق الإنسانية. وقد تناثرت تلك القيم لسوء الحظ على سياساتنا. وأصبحت الأعمال الاستعراضية تؤثر على تقديرنا للأخبار بصورة هامة. وبالتالى فإن تلك القضايا التى لا تكون لها فائدة

للميادين العامة، والولع بالأعمال الاستعراضية ـ ولعل أكثر اثنين منها إلحاحاً هما الرقابة على التسلح، والعجز فى الميزانية - لا يحظيان حتى بأقل تغطية.

وهناك تأثير وطنى ودولى آخر للتليفزيون يتضمن التهويل والتضخيم. ويبدو أن هناك قصصاً وقضايا واتجاهات، وطنية ودولية معاً يبالغ فيها التليفزيون. غير أن ذاكرة التليفزيون فى نفس الوقت غالباً ما تخطىء قليلاً. وهناك قصص درامية تعرض عبر الشاشة ليلة أو نحو ذلك ثم تختفى، دون أن تختتم أحياناً. ويتفاعل ذلك مع عامل آخر، وهو تعجيل التأثير. فالمعلومات تتحرك بشكل أسرع، ورد فعل الأشخاص يكون أكثر سرعة. ويساعد الرد الفورى والتفاعل الفورى على توليد هذه الأمواج المتلاطمة فى بحر السياسة الدولية. والاضطراب السريع لعمل التليفزيون المستمر والتفاعل شىء حقيقى ولابد من التعامل معه، ولكنه يمكن أن يكون مضللاً.

الثورة تأتى إلى أوروبا

سوف تكون آثار هذا التدفق من المعلومات فى أوروبا خلال العقد المقبل أكثر إثارة مما هو فى الولايات المتحدة، حيث يتناقص الدور الأبوى لخدمة الإذاعة العامة والمنظم إلى حد كبير. [ولم تجرب الولايات المتحدة هذا النظام الأبوى قط]. وسوف يدخل قادمون جدد مندفعون إلى السوق الأوروبية، مستخدمين نظم إرسال متنوعة للحصول على نصيبهم. وهناك لاعبون ذوو أسماء مثل ميردوخ، وماكسويل، وبيرلوسكونى، وهيرسانت، وبوبيج، وتيرنر، وموهن سوف يدورون ويتعاملون، وسيصبح البعض الملوك الجدد لهذه اللعبة العالمية الكبرى.

وسوف يركب القادمون الجدد موجة من الخصخصة. وستختفى القيود والالتزامات العامة لمؤسسات الإذاعة القديمة. وسوف تحطم أوروبا النظام القديم من أجل تنشيط صناعة التكنولوجيا العالية، وتجلب إلى الخدمات التليفزيونية أموالاً جديدة وطاقات جديدة. وقد تغيرت الاتجاهات الأيديولوجية، ولم يعد حكم الصفوة موضة شائعة. وستقوم السوق بالتوزيع، ويمضى التفكير، وهؤلاء الذين كانوا ينتحلون «المنافع الاجتماعية» التى كان يشجعها النظام الخاضع للتنظيم فيما سبق، سيكون عليهم فقط أن يجربوا حظوظهم. إنها ثورة ذات مغزى سياسى كبير.

وسوف تعنى من بعض النواحى مزيداً من حرية الاختيار، ولكن أحداً لا يعرف بعد ما يمكن أن يدمر أثناء ذلك.

وتقدر اللجنة الأوروبية أنه سيكون لدى أوروبا بحلول عام ١٩٩٠ تسعون قمراً صناعياً وقنوات تعمل بالكابلات عامة وخاصة معاً تقريباً. وسيكون ذلك بالإضافة إلى الشبكات الموجودة. وفى حين أن هذه الأرقام موضوع شك إلى حد بعيد، وقد لا تحمل الكثير من الواقع التجارى، فإنها مع ذلك، توضح تماماً بالفعل حقيقة أنه سيكون هناك تليفزيون أكثر عدداً وتنوعاً. وسيكون أقل تنظيماً وأقل قومية. كما أن الأموال التى يجرى استثمارها على قدرة إرسال الكابلات لها دلالتها. فألمانيا الغربية على سبيل المثال تستثمر حوالى عشرة بلايين دولار فى تليفزيون الكابلات، وتستثمر فرنسا ١٢ بليون دولار أخرى. وفى بريطانيا، بلايين من الأموال الخاصة التى تجرى المقامرة بها على القمر الصناعى للإرسال المباشر.

وتتوقع لجنة المجموعة الأوروبية إنفاق ملايين عديدة على برنامج لخدمات تليفزيون القمر الصناعى المباشرة، وأيضاً على أقمار صناعية ذات طاقة عالية. وكل هذا هو محاولة لتكوين سوق متحدة للإذاعة من ٣٢٠ مليون شخص ينتشرون عبر اثنتى عشرة دولة تتحدث تسعة لغات أساسية ولها قوانين مختلفة.

وتعتزم اللجنة الأوروبية أن تنشىء بحلول ١٩٩٢ سوقاً واحدة لكل السلع والخدمات، تشمل الإذاعة. ومن ثم فسوف تكون بعض التنظيمات الوطنية التى تحكم الإذاعة غير ضرورية أو غير مشروعة. غير أن ذلك ينطبق فقط على التجارة فيما بين المجموعة الأوروبية. أما فيما يتعلق بالبرامج التليفزيونية، فإن بعض أعمال اللجنة (تحت ضغط من الفرنسيين) موجه إلى حماية أوروبا من الولايات المتحدة.

وتشترط توجيهات اللجنة أيضاً أن تتخذ دول المجموعة الأوروبية برامج، ومعايير مشتركة للإعلان، وتقترح أن يتم صنع أغلب برامجها التليفزيونية، كلما أمكن، داخل نطاق المجموعة الأوروبية، باستثناء تلك التى تغطى الأخبار والرياضة. وهى تطالب الإذاعة والتليفزيون بأن ينفقوا كثيراً فى نظم الترجمة والتوضيح (الدبلجة)، بحيث يسمح للبرامج أن تذاع فى وقت واحد بلغات متعددة. كما تسعى اللجنة إلى تشجيع الإنتاج الأوروبى المشترك.

إن الاهتمامات التى تقف وراء محاولات اللجنة بناء صناعة أوروبية وحماية البرامج الأوروبية من المنافسة الأمريكية، تجارية وثقافية معاً. فإذا ضاعفت بسرعة عدد القنوات، فسيكون عليك بوضوح أن تكون حراً فى استيراد برامج بأسعار حدية لكى تملأ طاقة الاستيعاب هذه. ونظراً لأن تكاليفها الأصلية قد استهلكت فى سوقها المحلية الضخمة، فإن البرامج الأمريكية حدية فى سعرها. إذ بينما يتكلف صنع تمثيلية لمدة ساعة فى فرنسا ٥٠٠ ألف دولار على الأقل، فإن حلقة من مسلسل مثل «دلاس» يمكن أن تشترى بما لا يزيد كثيراً على ٣٠ ألف دولار. علاوة على أنه مهما كانت التحفظات التى قد تكون لدى بعض الشعوب والساسة الأوروبيين بشأن الهوية الثقافية، فليس هناك من ينكر الجاذبية التى للبرامج الأمريكية لدى المشاهدين الأوروبيين. وبالتالى، فإن الأوروبيين سوف يريدون أولاً تنمية قاعدة إنتاجهم الخاص، ولكنهم يعلمون أن مضاعفة قنوات توزيعهم تعتبر مهمة بسيطة نسبياً إذا قورنت بإيجاد القدرة على صنع برامج جيدة. وحقيقة أن نظم التوزيع يحتمل كثيراً أن تحصل على إعانات لأسباب تتعلق بالسياسة الصناعية تجعل هذا الإدراك أكثر وضوحاً.

إن هذه المشكلة التى سرعان ما سوف تصبح عالمية للحفاظ على الهوية الثقافية فى عصر التليفزيون العالمى تشاهد بصورة أكثر وضوحاً فى أوروبا، لأنه فى أوروبا يكون الإحساس بأكثر الآثار المفاجئة لنظم التوزيع الجديدة. ولن تمر أغلب الدول الأقل تقدماً بنفس التغيير، لأنها لا يمكنها تحمل تكاليف نظم الإرسال الضرورية، كما أنها لم تصبح بعد سوقاً جذابة إلى حد كاف. (ومع ذلك فإن بعض هذه الدول تقع فعلاً داخل مخروط خدمات إرسال الأقمار الصناعية الموجه إلى دول أخرى، ومن الممكن أن تصبح النتائج مدمرة لهذه الدول). ولن تمر الولايات المتحدة من جانبها بتجربة مثل هذا التأثير الواضح على الأرجح، لأنه لم يكن لديها نفس القدر من التنظيم، أو نفس القيود على منافذ التليفزيون، أو الإنتاج الذى يخضع لإعانات حكم النخبة.

غير أن التحول الرئيسى فى هيكل الاتصالات الجماهيرية فى أوروبا، وتحررها من الحدود الجغرافية التقليدية بسبب الأقمار الصناعية وتكنولوجيا الكابلات، سوف

يكون له تضمينات سياسية بعيدة المدى. ويمكن أن يشاهد هذا الإدراك بشكل أكثر وضوحاً فى فرنسا. وفى حين أن الصراع فى دول أوروبية أخرى قد يكون أقل حيوية إلا أنه ليس أقل حقيقة. ففى بريطانيا على سبيل المثال، كان يبدو أن مارجريت ثاتشر كانت تحاول المستحيل. إذ أن ثاتشر التى تؤمن فى حماسة بالقطاع الخاص وقوى السوق، تسعى لوقف الإذاعات التى لا توافق عليها - وهو موقف من العسير الحفاظ عليه، وخاصة عندما تبدأ الكثير من الإشارات من دول أخرى ذات سيادة.

إن التكنولوجيا، وطموح تنظيم العمل سوف يكون حافزاً على حدوث تغيير سريع غير متقن فى أنحاء العالم. وقد لا تبقى المعالم التنظيمية المألوفة. إذ أن إنتشار نظم الكابلات، وانتشار نظم أخرى من التوزيع المحلى عندما تتحد مع الأقمار الصناعية يمكنها توصيل إشارات حول العالم، سوف تربك كلاً من الأسواق والمشاهدين: ماذا نشاهد؟ من أين جاء وإلى من ينتمى؟ وسوف يصبح محامو حقوق النقل مشغولين وأغنياء معاً.

الأثر السياسى

وسوف تتأثر العملية السياسية الدولية أيضاً. فهناك بالفعل نظام إلكترونى عالمى لجمع الأخبار، وقد أصبحت إذاعات التليفزيون خلال السنوات القليلة الماضية على الهواء من أطراف الأرض أمراً شائعاً. ويتسع نشر هذه المعلومات إلى الجماهير العالمية الآن إلى حد كبير، كما أصبحت تنقح بصورة أقل. ولا يظهر التليفزيون اهتماماً كبيراً بالحدود الدولية أو الجغرافيا التقليدية. واقتصاديات القمر الصناعى لا تتأثر بالمسافات، فكل شىء يعتبر مجاوراً. وقد أخذت تكاليف الإرسال فى الانخفاض بينما ترتفع تكاليف العمال. وقد تكون هناك سلطة تحرير أقل تحفظاً. ونتيجة لهذا كله ستصبح المحادثات الدولية أقل تعقيداً وأكثر شعبية، وأكثر صعوبة فى الإدارة. ونحن نشهد رحيل حراس البوابات.

ونظراً للتقارب بين التكنولوجيات الأساسية، فإن الحكومات الوطنية أخذت تفقد السيطرة على اتصالاتها الوطنية الخاصة. وتجعل الأقمار الصناعية الجغرافيا التقليدية ومفهوم المسافات شيئاً تافهاً. كما أن الكابلات تضاعف نظم التوصيل

المحلية، وتمتص الإشارات البعيدة، كما تعطى أجهزة تسجيل شرائط الفيديو الأفراد القدرة على الاحتفاظ بالإشارات وعرضها، بينما تقوم الحاسبات الآلية بتصنيف المعلومات، كما أن تكنولوجيا تخفيض الحجم وإزالة لغز الفيديو تسمح باستخدامه بواسطة الأشخاص العاديين. وكانت هذه التقدمات التقنية مصحوبة بنمط لإلغاء القطاع العام والخصخصة ـ وأصبح هناك زواج مصلحة بين الأيديولوجيا والتكنولوجيا.

وكانت شبكة التليفزيون القديمة فى داخل دول معينة عامل تماسك تاريخى، وتجربة وطنية مشتركة. وقد أخذ هذا الموقف الآن فى الاختفاء، ذلك لأن التكنولوجيا تخلق فرصاً تجارية وأخطاراً معاً فى سوق دولية مجزأة، ولأن الشبكات الكبرى أخذت تفقد التحكم فى مواعيد برامج التليفزيون، وبالتالى فى المستهلكين. وسوف تظل بعض الحواجز بطبيعة الحال ـ السوق، والثقافة، والقواعد التنظيمية واللغة. وأيضاً تلك المعايير المختلفة للإرسال الفنى (وأحياناً تقام الحواجز بشكل متعمد لأسباب تتعلق بنزعة الحماية). وسوف تستطيع أية دولة تريد حماية وعزل نفسها حقاً عن المعلومات الاقتصادية العالمية أن تفعل ذلك، وذلك بإدارة نظام اتصالاتها الوطنى وفقاً لمعايير لا تتفق كثيراً مع تلك الخاصة بدول أخرى. غير أن الثمن سيكون فادحاً.

ويلوح فى الأفق عدد من تطورات جديدة سوف تؤثر على النطاق الدولى، لا للتليفزيون فحسب بل والصحف، وأجهزة الراديو والتليفونات وأشياء أخرى أيضاً. وسوف يؤدى وصول نظم الألياف البصرية إلى زيادة الروابط عبر العالم إلى حد مثير. كما سيقوم جيل جديد من الأقمار الصناعية، وخاصة فى أوروبا، بتوصيل إشارات ذات طاقة عالية إلى المستهلكين الذين لديهم أجهزة استقبال صغيرة. وهناك أقمار أخرى فى مرحلة الإنتاج سيكون لها مخروط إرسال يغطى كلاً من شرق الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. كما سوف توجد القدرة على تحويل الإشارات على الأقمار الصناعية.

كما سيكون هناك تقدمات هامة فى استخدام التصوير البعيد من الأقمار الصناعية «جاسوس فى السماء». وسيكون تأثير هذه التقدمات وزيادة إمكان الحصول

على هذه التكنولوجيا بالذات، تأثيراً هاماً على الشئون العالمية. ويعتبر التصوير من بعيد بواسطة الأقمار الصناعية بالفعل عاملاً فى الرقابة على التسلح، ولما كانت بعض قدراتها المتقدمة لم تعد هى الأرض الحرام المقصورة على جماعة المخابرات، فإنها تستطيع أن تقوم بدور حاسم فى إدارة الكوارث الطبيعية، وفى جمع الأخبار. كما يمكن أن يكون أثرها على القانون الدولى والتجارة كبيراً.

إن التنبؤ بأثر هذه التغييرات التكنولوجية بالضبط على الجهاز العصبى للعالم أمر عسير. وكل ما يمكننا التأكد منه هو أن كل ما هو مألوف لنا سوف يتغير. فالجمع بين التدفق الزائد من الأقمار الصناعية، وتكنولوجيا كاميرات تسجيل الفيديو، على سبيل المثال، سوف يجعل كل المجتمعات أكثر قابلية للانكشاف.

والخاصية المسيطرة لما نمر به الآن هو أنها خاصة أكثر منها حكومية. فهى الدافع إلى أسواق وأرباح مستقبلة، تنتج تقنيات مبتكرة، وتحطم الضوابط التنظيمية والحكومية. وقوى السوق هذه لها قوتها السياسية الخاصة، وهى فى دول عديدة تكمل سياسات الحكومة التى ترى أن صناعة المعلومات الإلكترونية شىء حيوى للرخاء الاقتصادى للدولة.

وفى عصر وسائل الإعلام الجماهيرية، والإشارات المتزايدة عبر الحدود، والمعلومات غير المنقحة، فإن المعلومات المتاحة بشكل علنى، والانطباعات الجماهيرية، تقرر بصورة متزايدة إدارة العلاقات الدولية. وتصيب الكارثة السياسى الذى يقلل من شأن قوة الصور فى أن تؤثر جذرياً على آراء وأمزجة جمهور ناخبيه. إذ أنه بسبب تكنولوجيا الاتصالات الجديدة، فإن تساع وتأثير هذه الصور يمكن أن يكون هائلاً. إننا نعيش اليوم فى عالم من الديموقراطية الشعبية. وإذا استعرنا كلمات رونالد ريجان، وهو أحد رجال الصورة، «فإنك لم تر شيئاً بعد».

لا بطلــة...

ولا شريــرة

سيمون سيرفاتى

إن العلاقة المناوئة بين السلطة التنفيذية للحكومة الأمريكية ووسائل الإعلام ليست أمر يمكن تفاديه، أو يثير الأسف. وكما كتب والتر ليبمان إن الرؤساء الأمريكيين «يعلنون، ويصرحون، وينكرون، ويجادلون. ولكنهم لا يستقيمون ويذكرون القصة، فيقولون لماذا فعلوا ما فعلوه، وما رأيهم فى ذلك، وكيف يشعرون حياله[1]». ونشر القصة هو ما يفعله الصحفيون فى الولايات المتحدة بشكل أفضل - وربما أحسن وأكثر من أية مجموعة أخرى من الصحفيين فى العالم.

وكان يبدو أن شكوى ليبمان التى كتبت بعد أسابيع من دخول أمريكا الحرب العالمية الثانية، تشجع الصحافة الأمريكية على أن تستمر فى تحدى التفسير الرسمى للأحداث، حتى فى لحظة طوارىء قومية بصفة خاصة. ولم يكن ذلك يعتبر أمراً غير عادى، أو غير ملائم على الأقل: فقد كانت هذه هى تقاليد الصحافة الأمريكية منذ أكثرمن ١٥٠ عاماً. غير أنه مع انتهاء الحرب، كانت العلاقة الفطرية المناوئة بين وسائل الإعلام والسلطة التنفيذية قد أخذت تخف تدريجياً، وغالباً ما كانت السلطة

والحقيقة يتبعان طريقهما المنفصلين. ويقول الرئيس أيزنهاور فى ذكرياته عن سنواته الأولى فى البيت الأبيض: «كانت عادة روتينية أن تنكر المسئولية عن حدث محرج عندما تكون هناك فرصة حتى بنسبة واحد فى المائة أن يصدقوك[٢]». وكانت السياسات التى تضعها السلطة التنفيذية على أساس أكثر الحسابات لا مبالاة بالمصلحة يجرى تبريرها بسهولة بعبارات منمقة لخدمة الذات (بل وأحياناً خادعة) وكانت تقبل من أغلب الصحفيين، بل ومن أغلب الدارسين أيضاً بالنسبة لهذه المسألة، دون أى انتقاد. ومع اتجاه الصحافة لكى تظهر نفسها باعتبارها شريكاً للحكومة، كانت إنكارات المسئولين تؤخذ عادة بمعناها الظاهرى: ففى كوريا، وجواتيمالا، ولبنان، وكوبا، وأماكن أخرى، كان استخدام القوات الأمريكية بشكل سافر أو مستتر نادراً ما يثير المناقشات التى صاحبت أعمالاً مماثلة فى السنوات الأخيرة. فقد كانت تلك سنوات تلقين تقريباً أصبح دور أمريكا خلالها ملفوفاً فى أساطير.

وفى الستينيات، حطمت حرب فيتنام الكثير من تلك الخرافات، وعدلت بشكل عميق شروط العلاقة بين الصحافة والسلطة التنفيذية، حيث كانت تلك العلاقة قد تطورت خلال العقد السابق. ومع ذلك فإن دور الصحافة طوال الحرب كان موافقاً بالكاد: فهى ليست بطلة أو أفضل من ذلك، ولا شريرة أو أسوأ، ونادراً ما كانت الصحافة تستحق الفخر أو اللوم عن ذلك، والذى تلقته على نطاق واسع لوضع نهاية للحرب. ومن ١٩٥٥ إلى ١٩٦٥، أخذ نطاق واتساع التدخل الأمريكى فى الهند الصينية يتصاعد باطراد، ولكن الصحافة الأمريكية ظلت طوال ذلك غير مبالية، بل ومحبذة للحرب. وفى أواخر ١٩٦٥ اتخذت أغلب الصحف مواقف فى افتتاحياتها تؤيد سياسات الإدارة فى الهند الصينية، بل وتصعيد التورط الأمريكى أيضاً. وكانت مطالبتها بالانسحاب عن طريق التفاوض غامضة فى جوهرها، قليلة فى عددها. وقالت صحيفة «نيويورك تايمز» فى ابريل ١٩٦٥ أن الرئيس ورط الأمة فى معركة كبيرة فى فيتنام، وأنه «ليس هناك غير القلائل من أنصار السلام. . . الذين يطالبون بانسحاب سريع. ويفهم الأمريكيون جميعاً بالفعل وجوب أن نبقى فى فيتنام حتى المستقبل القريب على الأقل». ومع تدفق المعلومات بل وسبل الوصول إليها نجح المصدر إلى حد كبير تحت إدارة الحكومة والقوات المسلحة، وبدا أن كثيرين من

الصحفيين الأمريكيين يميلون بشكل فردى إلى تأييد المجهود الحربى. وكتب ديفيد هالبرستام يقول: «إن فيتنام جزء مشروع من الالتزام [الأمريكى] العالمى، وربما كانت واحدة من خمس أو ست دول فى العالم التى تعتبر حيوية حقاً للمصالح الأمريكية. . . وربما تكون جديرة بالتزام أكبر من جانبنا (٣)».

وأخيراً، فإن الصحافة المناوئة لم تكن هى التى عجلت بالفشل الأمريكى فى فيتنام. وعلى العكس فإن الأدلة المتصاعدة على الفشل عجلت وزادت من تفاقم عداء الصحافة، التى زادت تغطيتها كثافة، وتحسنت فى التنظيم بعد أن بدأ الرأى العام الأمريكى يتحول ضد الحرب (٤). وبلا ريب، فإنه بسبب أن الصحافة كانت القناة الموصلة لمثل هذه الأدلة، فإنها قامت بدور هام فى تيسير هذا التحول. وكانت القناة الموصلة حاسمة بصفة خاصة فى حالة التليفزيون والذى كانت لصوره عن الحرب ـ من حقول الأرز فى فيتنام، إلى شوارع شيكاغو - تأثيراً لم يسبق له مثيل على الإدراك الحسى للجماهير. ولكن معارضة الحرب وجدت عاملاً مساعداً فى أماكن أخرى: حيث الانتقاد العلنى لسياسات الإدارة من زعماء الكونجرس والمسئولين السابقين، الذين كانوا يشجعون عبر السنين، ويؤيدون التدخل الأمريكى لا فى فيتنام فقط، بل وأيضاً السياسات التى ساعدت على حدوث هذا التدخل وشكلت توسعه.

وعلى أية حال، فإنه فى أثناء الجدل الشديد الممتد وبعده حول فيتنام، برز موقف يتسم بالشكوك فى أنحاء البلاد حول دور أمريكا فى العالم، والسياسات التى ابتكرتها السلطة التنفيذية للقيام بهذا الدور. وربما كانت الولايات المتحدة قد أسىء إعدادها تاريخياً لكى تتغلب على الآثار الجانبية لصعودها إلى القوة. فالديموقراطية لا تسمح كثيراً بالسرية: ومن هنا كان رد الفعل القوى بل والانفعالى لحالات إفشاء الحقيقة أو حتى ملاحظة الخداع. وهكذا فإنه بينما عكس حادث خليج تونكين نية أقل كثيراً [إذا كانت هناك أية نية] لتضليل متعمد، عند القمة على الأقل، عما كان معتقداً بصورة شائعة، فإن الاستنتاج الواسع الانتشار بأن إدارة جونسون قد خدعت شعبها بصورة تلقائية (والزعماء فى الكونجرس أيضاً) أضعف ثقة الجمهور (والكونجرس) بصورة انتشرت فى كل مكان. وكان الشعور بهذا الكشف أكثر عمقاً لأنه حدث فى وقت كان فيه أعلى ممثل للدولة - وهو الرئيس - يفتقر إلى المصداقية

التى كان يتمتع بها أسلافه المباشرون.

وقد بدا أن كلا من ليندون جونسون وريتشارد نيكسون يشتركان فى الميل إلى الخداع الذى أدى إلى تعميق الشكوك التى أثارتها أعمال كل منهما. وبينما ضعفت الثقة القانونية، أخذت الصحافة والإدارة يعتمدان بصورة متزايدة على علاقة أكثر سرية، تقوم على تلميحات من تسريب الأخبار والخدع. وأفسح الافتراض المسبق القديم بوجود «نحن» جماعية المجال إلى العديد من الجماعات والجماهير الأكثر ضيقاً وتمزقاً (ومن بينها لجان موسعة إلى حد كبير فى الكونجرس وهيئات العاملين فى اللجان الفرعية) مما زاد بصورة جوهرية عدد نقاط الدخول فى العملية السياسية.

ولا يمكن المبالغة فى تأثير هذه الانقسامات - داخل السلطتين التنفيذية والتشريعة للحكومة الأمريكية، وكذلك بينهما وبين الجماهير العامة المنقسمة بشكل مماثل. وفى الكونجرس تحول الإذعان اللا مبالى فى السنوات السابقة إلى تحد شرس للإدارة الدبلوماسية اليومية للحكومة. وقد زاد الجدل المرير بين السلطتين التنفيذية والتشريعة للحكومة من إرباك الجمهور بشأن مصالح الدولة ودورها فى العالم. وقد استمرت الانفعالات التى تكشفت أولاً خلال السنوات الأخيرة لحرب فيتنام، فى أن تشكل منازعات السياسة الخارجية التى كانت تزعج بطرق مختلفة كل إدارة من نيكسون إلى ريجان. وكما كان متوقعاً فإن اهتمام هذه المنازعات بالأفكار المطلقة أفقدها الحاجة إلى رؤية الفروق الضئيلة، ولعبة الارتباطات التى كانت غالباً تحدد النجاح أو الفشل فى السياسة الخارجية. وبصورة متزايدة، كانت أية جماعة معادية للسياسات أو لآراء جماعات أخرى حول قضايا تتراوح بين الرقابة على التسلح إلى أمريكا الوسطى، تجد فى الصحافة أفضل وسيلة لكى تُسمع وتؤثر على السياسة.

ولا ريب أنه كانت هناك دائماً فى الطريقة التى تدير بها أمريكا سياستها الخارجية دعوة مفتوحة للنضال من أجل الامتياز الذى لا جدال فيه لتوجيه تلك السياسة. ولكن النضال الآن كان يشن بصورة أكثر صخباً فى الصحافة وبواسطتها، والتى كانت تغطيتها العدائية للسياسات الرسمية تزداد وفقاً لذلك، حتى وإن كان أغلب حالات تسريب المعلومات التى تقوم عليها مثل هذه التغطية تأتى فى الأغلب من السلطة التنفيذية.

غير أن التصور الناتج عن الصحافة باعتبارها التجسيد المتماسك لحزب معارض والتى ساعدت يدها الخفية على تشكيل مواقف عامة زعزعت السياسة القومية، فمن الممكن المبالغة فيها بسهولة. إن الصحفيين لا يصنعون السياسات الأمريكية فى العالم: إنهم يقدمون هذه السياسات وتأثيرها فى العالم فقط لجذب اهتمام الشعب الأمريكى، والذى تقوض ردود أفعاله بعد ذلك حجم التأييد أو المعارضة التى تحظى بها الإدارة. وفى الستينيات تمت ترجمة الارتباك حول فعالية الطرق المستخدمة لتحقيق أهداف الدولة فى فيتنام، مهما كان من الممكن تحديدها، إلى شكوك عامة، وإعادة تقييم للأهداف، والطرق، والكفاءة، لا فى فيتنام فحسب، بل وفى كل مكان آخر فى العالم. وقد بدا أن الدولة قد عقدت العزم حينئذ على اتباع سياستين خارجيتين، إحداهما للحدود وفض الاشتباك، والأخرى للغفران وإعادة التجديد، وبذلك تدخلت صور من التذبذب والتشوش استمرت وازدادت بعد انتهاء حرب فيتنام. ولعل أهم الخطايا التى ارتكبتها الصحافة هى محاولة إعطاء بعض النظام لمثل هذه الفوضى، حيث أصبح مخبرو الصحف يجرى تشبيههم من بعض النواحى بالدارسين، الذين تعزى محاولاتهم لإعادة بناء وتفسير الأحداث، والقرارات، والسياسات، والتشريعات عامة إلى ترابط وتماسك نادراً ما كانا موجودين فى الوقت الذى تكشفت فيه الأحداث، وصنعت القرارات، وبدأت السياسات، وتم إقرار التشريعات. ولكن الصحافة بعملها ذلك لم تضع أى برنامج خاص بها، وعندما كان إجماع الرأى يظهر فعلاً حول أية قضية بعينها، كان من النادر أن يتحدد بواسطة تحيز يتم بالقضاء والقدر.

وعلى الرغم من أن ذلك كان مرتبطًا بالجدل المرير الدائر حول حرب فيتنام، فإنه يجب عدم الخلط بين الجدل الحالى حول دور وسائل الإعلام فى السياسة الخارجية، وبين الجدل التقليدى حول دور أمريكا فى العالم. وإذا طرحنا جانباً الانتقادات التى تركزت على قضايا سياسية معينة، أو كانت مدفوعة بتفضيلات أيديولوجية، فإن أى تقييم لدور الصحافة الأمريكية فى السياسة الخارجية يشير إلى ثلاث نتائج عريضة جعلت كلها نسبية بواسطة حدود إجماع رأى الأمة حول هذه القضايا، وأيضاً بالحدود الموضوعة للصحافة بواسطة مصالح جمهورها، وخاصة فى

حالة التليفزيون وطبيعة الوسيط ذاتها.

أولاً، إن التغطية المناسبة للأخبار الخارجية وفيرة بل وقد تكون فى ازدياد [٥].
وقد ساعدت مثل تلك التغطية على إلقاء الضوء على المناطق المظلمة من جهل الجمهور، والذى كان يشكل عدم المبالاة العام فى أمريكا حيال أحداث العالم. وكانت الأزمات فى الخارج يتم جلبها إلى غرف معيشتنا على الفور تقريباً. وقد بدأ ذلك بفيتنام بطبيعة الحال. ولكن الاستخدام المتطور لتكنولوجيا تتحسن بصورة مطردة منذ ذلك الحين سهل عملية التغطية للأحداث الدولية على الهواء. وعبر السنين شكلت صور السلام والحرب، الإذلال والكبرياء، والجوع، والأمل واليأس، والعنف والأمل المتجدد تعرض البلاد للسياسة الخارجية، واحتلت ذاكرتها الجماعية: قائد طائرة شركة الخطوط الجوية العالمية ومسدس الإرهابى مصوب إلى رأسه فى مطار بيروت، وخيبة الأمل على وجه جورج شولتز وزير الخارجية وهو يذيع النتائج النهائية لمؤتمر القمة فى ريكيافيك؛ والشاب الذى تصدي للدبابة فى بكين؛ والرجل الكهل الذى يقف فوق سور برلين ويحطمه بالمطرقة والأزميل - هذه الصور كلها وغيرها اقتحمت أبصار العالم، وقد استمرت تنقل على الهواء فى أذهان المواطنين لسنوات تالية. ووسعت كلها نطاق حساسية الجماهير تجاه الأخطار والفرص فى أنحاء العالم، حتى ولو كانت تختبر غالباً حدود الحقيقة، وبأكثر الطرق الملموسة.

وكما تظهر استطلاعات الرأى والدراسات، فإن الأمريكيين لا يعرفون الكثير عن العالم، بل إنهم قد لا يهتمون قط بمعرفة المزيد عنه. ولكن ذلك لم يمنعهم من اكتساب منافذ وفيرة - وأحياناً تتسم بالذكاء - للوصول إلى أية معلومات يمكن الحصول عليها كلما وقعت أزمة وازداد الطلب على مثل تلك المعلومات: حروب جديرة بخوضها أو إنهائها، برامج للمساعدات وهل هى جديرة بالبدء فيها أو تجنبها، نفقات الدفاع وهل تستحق التسليم بها أو إعادة النظر فيها، وما إلى ذلك. وبنظرة إلى الوراء نجد أن سجل الصحافة الأمريكية فى نقل العالم إلى الوطن، وسجل الشعب الأمريكى فى الاستجابة للعالم، ليس سيئاً - بل إن هذه السجلات عند مقارنتها بسجلات دول صناعية أخرى فى أوروبا وآسيا، نجدها أفضل منها.

وتبقى هناك بالتأكيد حالات قصور فى نطاق وتنوع واستخدام التغطية

الصحفية. ومع وجود أغلب المراسلين الأمريكيين فى اثنتى عشرة دولة فقط، فإن الأخبار الخارجية لاتزال تميل إلى أن تنبثق من عدد صغير من الأماكن، مما يترك مناطق شاسعة من العالم موضع تجاهل إلى حد كبير وراء العناوين الرئيسية التى يزول أثرها بسرعة، والتى توجبها أحياناً أزمة مفاجئة. علاوة على أن التقدم فى التغطيات الخارجية التى تقدمها الصحف القومية الرئيسية كانت أكثر توازناً بسبب انسحاب مثل هذه التغطيات فى الصحف الأصغر والأكثرمحدودية التى يقرؤها غالبية الأمريكيين. وغالباً ما يفشل رؤساء التحرير فى الاستخدام الجيد للأخبار التى تتيحها لهم برقيات وكالات الأنباء والخدمات التكميلية الأخرى، والتى يعتمدون عليها عادة فى أخبارهم الخارجية. فإذا كان الأمر كذلك، فإنه شىء يبعث على الأسى، إذ أن الصلة المتزايدة لأخبار السياسة الخارجية بالاهتمامات المحلية يجب أن تحث على زيادة تغطية السياسة الخارجية لا الإقلال منها.

والوضع بالنسبة لمزيد من المعلومات، وليس معلومات أقل، يعد شيئاً أساسياً حتى فى حالة حوادث الإرهاب المثيرة للجدل - حتى إذا كان هناك احتمال بحدوث بعض التجاوزات. وهناك على سبيل المثال اتفاق كريه تم بواسطة هيئة الإذاعة القومية للأخبار، لإبقاء تحركات أحد الإرهابيين سراً، مقابل إدلائه بحديث يؤكد فيه أكثر الأشياء إثارة للاشمئزاز، حيث استغل الفرصة للتهديد بعمل ضد أمريكيين محددين بالاسم داخل الحدود الأمريكية[٦]. وبالمثل، فإنه يبدو أن إحدى الشبكات استأجرت طائرة خلال أزمة رهائن شركة الخطوط الجوية العالمية، لمتابعة تحركات محتمل استخدامها فى وقت كان التدخل العسكرى موضع بحث جدي بواسطة الحكومة، ونشر هذا الخبر قد يزود الإرهابيين بمعلومات سرية عن ضربة وشيكة الوقوع.

هذه الأمثلة، بين أمثلة أخرى، تجعل من الممكن التسليم بأن هناك حدوداً لتغطية قضايا ذات عواقب تهدد الأرواح أو مسائل هامة تتعلق بالأمن القومى. غير أنه مع التسليم بالحاجة - بل وحتى الرغبة - من حيث المبدأ إلى وضع بعض حدود لما يمكن أو يجب أن ينشر فى مثل تلك الحالات، فمن الذى تكون له سلطة تحديد تلك القيود بصفة خاصة، وربما كان الأهم من ذلك هو، كيف يتسنى تطبيق تلك القيود، وبواسطة من وضد من؟ ليس هناك قضية واضحة للصواب أو الخطأ هنا -

عن صحافة سيئة وحكومة جيدة أو العكس بالعكس. فقد يكون هناك أفراد قلائل من الحاقدين على كل جانب - ربما كانوا مصدراً لتسرب متعمد أو فادح الثمن [مع افتراض الحالة غير العادية لوجود مصدر واحد] أو يؤلفوا خبراً ضاراً مقصوداً [مع افتراض الحالة غير المؤكدة لمؤلف يدرك بوضوح إمكانية الضرر]. ولكن هذه استثناءات، مهما كانت أية حالة واحدة منها مثيرة للانزعاج، لا تبرر فرض قواعد تستهدف بناء علاقة هى غير قابلة للبناء بفطرتها. وخلاصة القول، فإن الصحافة بتقلها للمعلومات يجب أن تبقى كلب حراستها الخاص فى تحديد ما يصلح للطبع وما هو ملائم لأن يرى.

ثانياً، إن تغطية الأخبار الخارجية تتم بصورة جيدة بوجه عام وتزداد تحسناً. ويصدق ذلك على التليفزيون أيضاً، حيث يتعلم المخبرون والمنتجون التغلب على القيود المفهومة للوسيط. وهذه القيود معروفة جيداً، وهى تشجب الكثير مما يشاهد فى التليفزيون، والتقديم السطحى، والمبالغة فى جعل الواقع مؤثراً. وقد كتب ديفيد جيرجن فى مكان آخر من هذا الكتاب أن التليفزيون: «يحب الملاحم التى يفوز فيها البعض ويخسر البعض. وهو يمقت القصص المثيرة للملل والمعقدة، وسوف يتجاهلها عادة إذا كان هذا ممكناً». ويضيف ديفيد ويبستر: «إنه يعبر عن الأفكار بصوت القضمات بينما يتجنب الحديث المنطقى. إن المعلومات تتحرك ولكنها نادراً ما تحلل أو يتم تفسيرها. . . ولا تستطيع أن تتوانى على فكر ممتع». وكيف يتسنى أن يكون الأمر غير ذلك عندما يندر أن تتجاوز فقرة الخبر «الطويل» دقيقتين، أى ما يعادل حوالى ٣٥٠ كلمة منطوقة؟

ومع ذلك، فإنه بعد أن أصبحت كل الشبكات الثلاث الكبرى تخصص الآن أكثر من نصف الوقت المخصص لأخبارها للأخبار الدولية [وهو ما يقدر بالثلثين فى إذاعة متوسطة لبرنامج «أخبار العالم الليلة» فى شبكة إيه. بى. سى] فإن المنتجين يستحقون الفضل لتقديمهم تغطية قد تتجاوز ما يطلبه الجمهور. علاوة على أن الشبكات فى محاولتها دعم مادتها، حققت اعتماداً أفضل على الكلمات باعتبارها إضافة مفيدة للصور [وتشمل كلمات من خبراء أكاديميين خارجيين يستعان بهم لتقديم تحليل للخلفيات] أو حتى بديل فعال للصور. وقد أبدى بيتر جنينجز ملاحظات

عقب القيود الصحفية الجارفة التى فرضتها حكومة جنوب أفريقيا على الصحف فى نوفمبر ١٩٨٦ فقال: «مهما كانت الصورة هامة. . . فهناك العديد من الأشياء التى نتعلم عملها بدون الإبصار».[٧] غير أنه فى حالة جنوب أفريقيا، بقيت التغطية التليفزيونية بصورة مؤقتة، من خلال وسائل مختلفة من التصوير تشمل استخدام صور على درجة عالية من التقنية ومقابلات مع الشهود لنقل المشاهد التى لم يكن فى استطاعة آلات التصوير تسجيلها.

غير أنه لا يمكن استبدال قوة الصورة قط: فكما تتلاشى الصورة من الشاشة، فكذلك يحدث لتأثير الكلمات التى يستمر قولها على التليفزيون، أو تكتب فى الصحف. وبالعكس، فإنه طالما بقيت الصورة على الشاشة فإن تأثيرها لا يمكن أن يضعف بسهولة. وكان الأداء المنقول تليفزيونياً للقمع الوحشى فى أمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا فى الستينيات قد شكل اشمئزاز الجمهور الذى أدى إلى تحرك الكونجرس لتغيير قوانين البلاد فى الداخل وسياسة الدولة فى الخارج. وقد دخلت هذه الصور عندئذ غرف المعيشة فى البلاد من بيئات أخرى - اطفال يموتون جوعاً فى أثيوبيا، وقمع عنصرى فى جنوب أفريقيا، وضرب عشوائى فى الأراضى المحتلة، وعنف قاس فى أمريكا الوسطى، والحماسة الديموقراطية المتقدة فى شرق أوروبا. وهناك وفى كل مكان آخر، كان مصورو التليفزيون يضفون على كلمات المخبرين الصحفيين واقعاً حقيقياً، وإثارة للمشاعر حولت تأثير وسائل الإعلام فى السياسة الخارجية، بصفة خاصة إلى استخدام القوة.

وبطبيعة الحال، فإن هذا الاعتماد على الإبصار، والحاجة المتعلقة به من أجل العمل، وإثارة الشفقة، التى هي جزء جوهرى من التليفزيون، يمكن أن يشوه إذاعة الأخبار ويخلق انحيازاً خاصاً به. غير أن تأثيرات هذا الانحياز لا يمكن التنبؤ بها دائماً. فقد كانت تغطية التليفزيون لمبادرة الدفاع الاستراتيجى على سبيل المثال متقلبة، ولكنها تبدو إجمالاً أنها تنقل شكوكاً فى رؤية الرئيس أكثر مما تؤيدها. ومع ذلك فإنه نظراً لتأكيدها على بعث الحيوية أكثر منها على الوصف، فقد كانت أخبار التليفزيون المذاعة عن مبادرة الدفاع الاستراتيجى فى أغلب الأحوال مرتبطة بعرض التجارب الناجحة أو حتى الصور التى تغذى خيال المشاهدين وبدت أنها تؤكد أن

التجاء الرئيس الرائع لنظام دفاعى سيكون إيذانا بجعل الأسلحة النووية شيئاً مآله الإهمال والزوال. وجعل التأثير المتجمع لتلك الصور تغطية مبادرة الدفاع الاستراتيجى أكثر تأثيراً فى التليفزيون إلى حد ما، مما كان فى الصحافة المكتوبة، بل لعله ساعد فى شرح سبب بقاء تأييد الجمهور للمبادرة مرتفعاً بوجه عام على مر السنين. ووفقاً لذلك، فإنه حتى عندما ثار الجدل ضدها، كان الكونجرس - وهو حكم جيد للشعور العام - يميل إلى منح مطالب الرئيس للاعتمادات المالية معاملة إيجابية نسبيا.

وهناك قيد آخر على تغطية وسائل الإعلام فى التليفزيون وما وراءه، له علاقة بتعرف المخبرين على القضايا - لا المادة المباشرة لتلك القضايا فحسب، بل وعلى بيئتها فى الزمان والمكان أيضاً. وكما هو الحال الآن، فإن المخبرين قد تبهرهم خطى الأحداث. فهم تحت ضغط للاهتمام بتدفق مطرد من القصص التى تتنافس على حيز فى الصفحة الأولى، يصبحوا محرومون من الوقت اللازم لجمع أو استيعاب الخلفية المطلوبة لكل منها. فقد تقدم طوكيو أو طهران المكان والتاريخ، ولكن القصة مع ذلك قد تكتب خالية من معرفة كافية باللغة أو تعرض سابق للثقافة، والتى يمكن اكتسابها فى الوقت المناسب، وقد يبقى المخبر الصحفى فى مكتب خارجى فترة كافية ليصبح مؤهلاً للمهمة. وفى غضون ذلك، فإن الرأى العام وهو يواجه كل هذا العدد من القصص المدوية، يتوق إلى المزيد من التحليلات: فماذا يعنى كل ذلك - بالنسبة لى فى وطنى، ولنا فى أنحاء البلاد، بل وفى العالم؟ والجمهور كما أشار مايكل موستيج، يترك مع «الصفحة الأولى بدون أى منظور للصفحات الخلفية» [٨].

وعلى الرغم من أنه لا داعى للمبالغة فى هذه العيوب أيضاً، فإن الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية الرئيسية فى أرجاء البلاد ستكون حكيمة إذا خصصت موارد إضافية لتدريب مخبريها قبل إرسالهم إلى الميدان فى مهمة دائمة أو شبه دائمة. ويتلقى موظفو وزارة الخارجية مثل هذا التدريب عادة فى معهد الخدمة الخارجية، مع حلقات دراسية مستقلة، وفصول اللغة؛ وكذلك الصحفيون، وكذلك أيضاً رؤساء التحرير، بل ومحررو العناوين الرئيسية، يستطيعوا استخدام مثل هذا التدريب من

أحد «معاهد الصحافة الأجنبية» مما يساعد على دعم مؤهلاتهم قبل تولى مسئولية مهام جديدة. [٩] والصحفيون فى أفضل أحوالهم هم دارسو الحاضر، حتى لقد قيل أن الدارسين فى أفضل حالاتهم هم أيضاً صحفيو الماضى.

ثالثاً، يبقى وصول الحكومة إلى وسائل الإعلام مفتوحاً بوجه عام، وتدفق المعلومات حراً بصورة إجمالية. ولاينبغى أن تستتبع العلاقة المناوئة بينهما حدوث مواجهة، كما أنها لا تمنع التعاون. وأمثلة «الخداع الاستراتيجى» قليلة، والدروس المستخلصة من أمثلة معينة غالباً ما تكون مبالغاً فيها لأنها ليست وفيرة على وجه الدقة. وكما ذكر برنارد كالب ذات مرة بذكاء شديد «إن الثقة فى كلمة أمريكا هى نبض الديموقراطية». غير أن السبب فى ذلك أن هذه الثقة يحترمها عادة صانعو السياسة، بحيث أن مجرد قصور تشويه المعلومات (كذلك الذى دفع كالب إلى الاستقالة فى أكتوبر ١٩٨٦) سوف يخلق اهتماماً بالغاً، ويثير الكثير من الانفعال. وفى ١٩٨٦ وجدت الحملة التى أطلق عليها «تشويه المعلومات» والتى قيل أن إدارة الرئيس ريجان قد شنتها ضد ليبيا طريقها إلى قصة نشرت فى الصفحة الأولى من صحيفة «وال ستريت جورنال» وذلك بسبب «أخطاء» المخبر الصحفى نفسه، وليس نتيجة محاولة «خداع» متعمد من الإدارة، أو «حتى مسئولين قلائل ممن يبيعون الأكاذيب لحسابهم الخاص» [١٠].

والسلطتان التنفيذية والتشريعية للحكومة الأمريكية ليستا أقل حاجة من وسائل الإعلام لإجراء تنظيم داخلى، إذا أريد إجراء تحسين فى علاقاتهما المتبادلة، وكذلك علاقة كل منهما بالصحافة. وكما لاحظ النائب ليس أسبين: «إن كل إدارة تريد أن تختار أحد أمرين: أن تحفظ أسرارها، وأن تكشفها كلما كان ذلك مفيداً لآرائها السياسية، وسياساتها». واستغلال إفشاء المعلومات من أجل مكاسب سياسية، أو فائدة سياسية – سواء لخدمة عقيدة أيديولوجية، أو من أجل طموح شخصى – هو انحراف صارخ عن الخطوط التوجيهية التى يجب أن تستخدم كأساس لتقديم المعلومات للصحافة: «لا أكاذيب، ولا تضليل، وأن تكون شيئاً وشيك الحدوث قدر الإمكان داخل قيود أمنية». وهنا أيضاً فإنه طريق ذا اتجاهين: وحتى عندما ينفذ الكونجرس والإدارة التزامهما بترتيب نفسيهما، فإن وسائل الإعلام الخبرية تواجه

أيضاً التزاماً بممارسة ضبط النفس أو مراعاة الحرص على الأقل فى الاعتماد على مصادر مجهولة فى نشر أخبارها اليومية.

والاعتماد على علاقة خفية بين الحكومة والصحافة أمر ضار بكليهما، ويميل إلى زيادة الشك المتبادل، وشكوك الجمهور أيضاً بدلاً من تبديدها. فإذا قدمت للصحفيين صورتان مختلفتان لواقعة ما، إحداهما للنشر، والأخرى بعيداً عن الأنظار، فإن بعض الغموض فى أخبارهم المنشورة يجب ألا يثير أية دهشة. ففى إدارة ريجان، على سبيل المثال، ولأن كثيرين من كبار المسئولين كانوا «يشرحون» تصريحات مختلفة للرئيس عن مبادرة الدفاع الاستراتيجى بأشكال مختلفة، فقد زاد الجدل تشوشاً بصورة متزايدة. وخلاصة القول، أن أية إدارة تريد أن تكون مفهومة بصورة ثابتة يجب أن تسعى لجعل نفسها مفهومة باستمرار. وكما يكتب روبرت ماكفرلين فى هذا الكتاب: «إن الأهلية لتولى منصب عام تمضى إلى ما هو أبعد من القدرة على تصور سياسة معقولة. إذ أن أولئك الذين يكفلون بصياغة سياسة الأمن القومى لابد أن يكونوا قادرين على شرح هذه السياسة من خلال وسائل الإعلام، وبعملهم ذلك يجب أن يتجنبوا مهاجمة المعتقدات أو المؤسسات التقليدية، والصرامة الأيديولوجية.

إن العلاقات العدائية بين وسائل الإعلام والسلطة التنفيذية للحكومة عند النظر إليها بمنظور أوسع تعتبر علاقة صحية نسبياً، تكفل منافذ وفيرة لأحداث دولية، وتنتج أمة حسنة الاطلاع إلى حد معقول. وإذا كان الصحفيون يجدون أنفسهم فى خلاف مع الحكومة وهم يقومون بمسئولياتهم وفقاً لأضوائهم الخاصة، فإن هذا أمر يتبع نمطاً عادياً للتاريخ السياسى الأمريكى. وأية علاقة تقسم فيها السلطة بين المؤسستين بقدر متساو لن تخدم المصلحة القومية ولا مصلحة الجماهير. وحالات الجدل التى تحيط بدور وسائل الإعلام فى السياسة الخارجية بصفة دورية، يجب ألا تسمح بحجب الانتصار الرئيسى للنظام الأمريكى فى التوفيق بين حرية الكلام والسياسة التى تتسم بالكفاءة. وإذا كانت هناك «مشكلة»، فإن هذه المشكلة تكون أكثر قابلية لأن تكون سلسة القياد من أنواع العلاج المقترحة. وهذا استنتاج مثير بشدة. ولكن نزع الإثارة

عن حالة العلاقات بين وسائل الإعلام والحكومة، قد يقطع طريقاً طويلاً نحو تحسين هذه العلاقات.

ملاحظات

١- نيويورك هيرالد تريبيون، ٢٩ يناير، ١٩٤٢. عمود صحفى لليبمان أعيد نشره فى كتاب « ليبمان المثالى» تأليف كلينتون روسيتر وجيمس لير (نيويورك: كتب فينتج ١٩٦٥)، ٤٧٠.

٢ - دوايت د. أيزنهاور، «شن السلام، ١٩٥٦ - ١٩٦١» (جاردن سيتى، نيويورك: دابلداى وشركاه - ١٩٦٥)، ٥٥١.

٣ـ لقد تم الاستشهاد بكل من افتتاحية نيويورك تايمز وديفيد هالبرستام فى كتاب نورمان بودهوريتز: «لماذا نحن فى فيتنام؟» (نيويورك: سيمون وشوستر، ١٩٨٢)، ٨١ - ٢.

٤ - انظر كلارنس ر. ويات، «جنود من الورق : الصحافة الأمريكية فى فيتنام» مجلة كونفلكت الموسمية (صيف ١٩٨٩)، ٢١ - ٤٠

٥ ـ ستيفن هيس فى كتاب ديفيد م. روبن وآن مارى كانينجهام، «الحرب والسلام، ووسائل الإعلام الخبرية» (جامعة نيويورك: محاضر مؤتمر ١٨ - ١٩ مارس، ١٩٨٣)، ١٦٦.

٦ - فى الوقت الذى أجرى فيه هذا الحديث فى دولة عربية لم يذكر اسمها، كان عباس مطلوباً من السلطات الأمريكية والإسرائيلية والإيطالية بتهم أنه قاد عملية اختطاف السفينة «آكيلى لاورو». وقد انتقد بعد أعضاء هيئة الإذاعة القومية للأخبار، بين آخرين كثيرين، ملائمة هذا الترتيب. وقيل أن «النيويورك تايمز» رفضت عرضاً مماثلاً من عباس.

٧ - اقتبس فى كتاب بيتر ج. بوير «جنوب أفريقيا والتليفزيون : تغييرات التغطية»، «نيويورك تايمز» ٢٩ ديسمبر، ١٩٨٦.

٨ - مايكل موستنج وهنرى جريجز الصغير، «التليفزيون فى الجبهة»، السياسية الخارجية (ربيع ١٩٨٠)، ٧٣.

٩ - باعتراف الجميع فإن الصحفيين فى منظمات الأخبار الكبرى يتلقون فعلاً مثل هذا التدريب وخاصة من أجل مواقع مثل موسكو حيث اللغة عصيبة. ولكن هذه العادة تستحق مزيداً من التوسع.

١٠ - ديفيد س. مارتن وجون ل. والكوت، «أفضل خطط وضعت: حرب أمريكا ضد الإرهاب» (نيويورك: هاربر، ورو، ١٩٨٨)، ٣٨٠.

في الخليج:

حروب الصحافة

ستيفن س. روزنفلد

كان ينبغى أن تكون حرب العراق من وجهة نظر الصحافة حرباً سهلة. فقد كانت حرباً شعبية فى الوطن على وجه العموم. وقد وفر ذلك على وسائل الإعلام أى تكرار فعلى للانقسام الذى نشأ فى فيتنام بين القوات المسلحة التى كانت تخوض تلك الحرب، وبين الصحافة التى كانت تنشر أخبار الحرب، التى تعكس كما هو الحال دائماً المصادر والتوترات فى المجتمع الأكبر. ولم يكن صدام حسين مثل هو تشى منه: ففى شخصه وأدائه، لم يكن حتى لدى أقلية من الأمريكيين ما يدفعهم إلى احترامه أو على الأقل تفهم موقفه. ولم تكن هناك أية ظروف تخفف تقدير الحقد المطلق على صدام، والذى دفع جورج بوش إلى بدء الحرب.

وعلاوة على ذلك، فإنها كانت حرباً يمكن كسبها بسهولة. وقد تبخرت أسباب القلق التى سبقت الحرب حول نتائجها، أو بدقة أكثر حول تكاليفها المحتملة وخاصة فى الأرواح البشرية، عندما بدأت الحرب الجوية فى ١٦ يناير ١٩٩١ [بتوقيت واشنطن] والحرب البرية فى ٢٣ فبراير. وبعد مائة ساعة كان كل شىء قد انتهى على أرض المعركة، واختفى أى ادعاء بإبعاد الصحافة عن تغطية الأحداث وسط

الارتياح العام والابتهاج الوطنى. بينما كان هؤلاء الجنود العراقيون فى حالة تثير الشفقة وهم يلوحون بالأعلام البيضاء، وقد استسلموا إلى صحفيين غير مسلحين، وجدوا دون أن يدروا ـ بالنسبة لأغلب النوايا والأغراض ـ كانت الصحافة فى جانب الأجهزة الرسمية.

وهكذا كان من دواعى السخرية أن تبدأ ما يمكن تسميتها باسم حروب الصحافة فى الخليج. ومن الغريب كما يبدو أنه عند استعادة الأحداث، وبينما كانت الحرب تتكشف تدريجياً بعد استيلاء صدام حسين على الكويت، أصبح النقاش الحاد حول أدوار وسائل الإعلام ومسئولياتها شيئاً ثابتاً ومستمراً. وكان الافتراض المشترك، هو أن وسائل الإعلام كانت على خلاف مع القوات المسلحة، وأن القضايا التى تكمن بينهما كانت حقيقية وملحة إلى حد يكفى معالجتها حتى أثناء احتدام الحرب.

ولم يكن هناك أحد فى وسائل الإعلام يتوقع هذا التطور أو يرغب فيه. إذ كان كل ما تريده وسائل الإعلام هو أن تقوم بتغطية الحرب وفقاً لما هو مفترض من الروتين المهنى المعتاد. غير أن وسائل الإعلام وجدت نفسها على خط جبهتها الخاص الأقل شأناً، وأن عليها أن تدافع عن نفسها، لا ضد السلطات العراقية التى كانت تتصرف بالطريقة المتوقعة من حكومة دكتاتورية معادية فى حرب، بل ضد السلطات الأمريكية وأشخاص عديدين آخرين فى الوطن، وهو انعكاس غريب وغير مريح.

وكان التفسير البسيط لهذا التحول هو فيتنام. وصحيح أن أحداثاً أخرى عديدة فى الثقافة زادت الاتجاهات التى ظهرت على السطح فى الخليج سوءاً. ولكن فيتنام أقنعت كثيرين من العسكريين بأنه برغم ما قاموا به من عمل جيد فى المعركة، وكان فى استطاعتهم أن يعلنوا أنهم أنجزوا مهمتهم، فإن موقفهم قد أضعف بواسطة مؤسسة قومية متحررة من النخبة فى الإعلام، لم تكن مدربة على الحرب، ودعاة إثارة، معادية للحرب، وفى الواقع ثقافة ثانية. وهذه الجماعة من الصحفيين بجدول أعمالها الخاص (الذى يبدأ مشيراً إلى تجنب الخدمة العسكرية) قيل أنها زعزعت التأييد الداخلى للقوات المسلحة باعتبارها مؤسسة، والحرب الفيتنامية باعتبارها سياسة قومية. وهجوم «تيت» الذى هلكت فيه قوات الفيتكونج فى عملية عسكرية، وصف على نطاق واسع فى الولايات المتحدة على أنه نصر للفيتكونج، ونشرت كحدث هام

فى الصفحات الأولى.

وسيكون لدى الصحفيين العديدين الذى دعوا للمشاركة فى جلسات لقاء لا تحصى مع الضباط العسكريين خلال أعوام إحساس عن مدى العداء العميق الراسخ فى نفوسهم تجاه وسائل الإعلام. وسيكون الأمر كذلك حتى بالنسبة للضباط الأصغر سناً الذين لم يشهدوا الخدمة فى فيتنام. وسوف يكون الرد النموذجى، هو أن الصحافة كانت تقوم بعملها فقط وليست الصحافة هى التى أضعفت التأييد للحرب، ولكنها الحرب ذاتها، وخاصة خسائرها البشرية. ورغم الحقيقة التى فى هذا التأكيد، فإنه يمكن أن يبدو أشبه بتبرير هش خاص ودفاعى. وقد أظهرت حرب الخليج إلى أى مدى ظل العنصر الفيتنامى عسير الهضم.

غزو جرينادا

إن الحروب الأمريكية حروب علنية بشكل نموذجى: فالجمهور الأمريكى يطالب بأن تعبر أهدافها عن مثل عليا أمريكية، وأن تكون إدارتها تحت الفحص والتدقيق. ومع ذلك فإن الرئيس ريجان في غزوه لجرينادا فى عام ١٩٨٣ طبق هذه الدروس ذات الجانب الواحد من حرب فيتنام بعمل انتقامى. وكان هذا خروجاً تاريخياً على المشاركة التقليدية لوسائل الإعلام. ومع أن الطلقات الأولى التى أطلقت فى الثورة الأمريكية قد «سمعت فى أرجاء العالم»، فإن إدارة ريجان تأكدت من أن الطلقات التى أطلقتها فى جرينادا لن تسمع إلا بعد أن تتصرف هى فيما بعد.

وكان النموذج الذى اتبعته إدارة ريجان هو السيطرة الواسعة النطاق التى كانت مارجريت ثاتشر قد فرضتها على الصحافة البريطانيه [الأكثر إذعاناً بكثير] فى استعادة جزر فوكلاند فى العام السابق. وبدلاً من الإبقاء على المسئولية المدنية أساساً فى أيدى المدنيين لموازنة حاجة القوات المسلحة إلى السرية مع حق الجمهور فى أن يعرف، فإن فريق ريجان فوض هذه المسئولية إلى العسكريين. وانطلق العسكريون، انتقاماً لتجاوزات حقيقية أو متخيلة للصحافة فى فيتنام، إلى التعامل مع المعلومات كأية سلعة حربية أخرى. وكان لدى الصحفيين فى فيتنام رعاية رسمية للذهاب إلى أى مكان تقريباً تقودهم إليه مبادراتهم أو غرائزهم. (وقد قال الكولونيل هارى

سامرز «إن الجبهة لم تشهد مثل هذا الازدحام قط»). أما فى جرينادا فقد منعت الأوامر الرسمية الصحفيين من تغطية العملية حتى انتهت فعلاً.

وفى إشارة غير سعيدة لما سوف يحدث، أظهر الجمهور تأييده لتكميم الصحافة بواسطة العسكريين فى جرينادا. ولعل الأهم من ذلك - هو أن الصحافة التى كانت لاتزال فى حالة عدم توازن مما حدث فى فيتنام ـ كانت بطيئة فى إدراك كيف كان يجرى تفويض وضعها القانونى - وهى هفوة أثرت بصورة مباشرة على الموقف التعس الذى وجدت نفسها فيه فى الخليج العربى. وكانت شكوى وسائل الإعلام فى جرينادا هو أنه كان لها حق ومسئولية تغطية الأخبار، وأنها منعت من تغطية قصة هامة. وهنا تفكك التحليل الصحفى الجماعى: إذ أنه بدلاً من توضيح المشكلة باعتبارها تجاوزاً لسيطرة الحكومة، فإنها توضحت باعتبارها رفض لحرية وصول الصحافة. وهكذا فإنها كانت مجرد خطوة صغيرة إلى الموقف الذى أضفيت فيه الشرعية على دور القوات المسلحة فى منح حرية الاقتراب أو رفضها.

وبعد جرينادا قام رئيس الأركان المشتركة ـ لا البيت الأبيض، ولا الزعامة المدنية للبنتاجون ـ وهما الطرفان المسئولان بحق ـ بتعيين لجنة حول موضوع تغطية القتال. وكان يرأسها ميجور جنرال وينانت سيدل الرئيس المتقاعد لقسم المعلومات بالجيش، والذى أخذ بعض رجال الصحافة إلى الخارج. ولم تطلب اللجنة من الوزير أن يفعل الشيء الصحيح وهو إعطاء الفرصة للصحفيين فى الحرب التالية، بل طالبت بأن تضع القوات المسلحة الصحافة فى الحسبان بشكل أفضل. وخلاصة القول أن لجنة سيدل كانت فى الظاهر لجنة للإصلاح، وفى الحقيقة أنها كررت غلطة المدنيين فى البنتاجون فى حرب جرينادا، عندما تركت القوات المسلحة تضع القواعد. وقد فعلت ذلك بالتآمر العام مع الفيلق الصحفى، الذى شارك فى عملها، وقبل بوجه عام توصيته الرئيسية لإنشاء تجمع لوسائل الإعلام تحت سيطرة عسكرية.

وهكذا جاءت إلى الصحافة الأمريكية ظاهرة جديدة غير محبوبة، وغير ملحوظة إلى حد كبير: وهى استعداد من وسائل الإعلام لقبول تنظيم حكومى. وقد قبلت منظمات صحفية هامة الطلب الرسمى الذى لم يسبق له مثيل بأن يتم تسجيلها، وأن تكون «مسئولة» عن تغطياتها، وأن تقر العقوبات (خسارة عضوية التجمع) لانتهاك

القواعد. وفى الواقع أنها قبلت نفس المتطلبات، التى عندما تقدم فى دولة أجنبية، فإن الصحفيين يشجبونها بشدة باعتبارها اختصارات لنظام شمولى أو أحد نظم العالم الثالث. وكان العيب الرئيسى الذى تعرف عليه الصحفيون بين الإجراءات الجديدة هو أنهم لن يضمنوا دائماً مكاناً فى التجمع.

وقد اختبرت القواعد الجديدة فى التدخل فى بنما فى ديسمبر ١٩٨٩. وقد حزنت الصحافة، ولكن عمل التجمع الصحفى، كما كان العسكريون يقصدون، كأداة للتحكم.

حرب الخليج

فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ غزا صدام حسين الكويت، وأرسلت القوات الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية. وبدأت فيالق أمريكية ودولية صحفية ضخمة تتجمع فى المنطقة، مع فرق أخرى تعمل فى واشنطن. وعلى الفور بدأت تنفيذ قواعد جرينادا. وفى السعودية، حيث المصدر الرئيسى للمعلومات اليومية، كانت جلسات تقديم البلاغات اليومية يديرها ضباط أمريكيون وبريطانيون وسعوديون، وضباط عسكريون آخرون. وكانت فرص الصحفيين لجمع معلومات بجهدهم الخاص تنظمها التجمعات التى أصبحت الآن شيئاً مألوفاً.

ومع أن أغلب الذين كانوا يقدمون البلاغات للصحافة كانوا خبراء حازمين ومثقفين، فإن البلاغات الصحفية لم تكن كافية للصحفيين قط - وخاصة للمراسلين الذين كانت فيتنام قد علمتهم أن الحقيقة لا يمكن الحصول عليها إلا مع القوات فى الميدان. وكان يبدو للكثيرين من هؤلاء الصحفيين أن الجلوس فى إحدى الخيام فى السعودية على مسافة مئات الأميال من الأعمال العسكرية، وتغطية بلاغ صحفى يشاهده العالم بأسره على الهواء على شبكة كابلات خبرية (سى. إن. إن) فى نفس الوقت، عمل مناف لأخلاق المهنة وغير مجدى.

وعلاوة على ذلك، فقد كان فى استطاعة المشاهدين الدوليين أن يروا شرائط الفيديو المذاعة رسمياً للقنابل العنيفة وهى تسقط على أهداف العدو بدقة. وقد أصبحت هذه الصور هى بمثابة التوقيع، وبالنسبة للكثيرين مجد الحرب الجوية.

وكانت بالتأكيد تسيطر على انطباعات الحرب عندما نقلت فى المرحلة الجوية الأولى للحرب، وقد صنعت حواشى للأخبار التى كان أغلب المراسلين يذيعونها وينشرونها.

لم يكن الأمر مجرد أن المراسلين تسبقهم البلاغات الصحفية، وتغطى عليهم شرائط الفيديو، بل أنه كان فى استطاعة الجمهور أيضاً أن يرى الصحفيين وهم يوجهون أسئلة فى اجتماعات الاستماع إلى البلاغات، وهنا بدأ يتفتح انشقاق. وكان الصحفيون على حق، رغم أنهم لم يكونوا بارعين وأذكياء دائماً فى الإلحاح بالأسئلة. ولكن الجمهور - الذى لم يكن معتاداً كثيراً على مشاهدة الصحفيين أثناء ممارسة مهنتهم - كانت تضايقه طريقة تبدو أحياناً أنها تتخطى حدود اهتمامات أمن معقولة. وكان برنامج: «ليلة السبت على الهواء»، وهو صورة وصفية لجلسات البلاغات التى يسأل فيها الصحفيون أسئلة غير حساسة، مثل: («أين ستتوقع أن تكون قواتنا أكثر تعرضاً للهجوم؟») وهو سؤال استتبع تأنيباً حاداً من الرئاسة. وكان الاستماع إلى أعضاء من وسائل الإعلام يشكون من منع المعلومات، التى من حق الجمهور أن يعرفها، أمراً لا يحتمل بالنسبة لأعضاء كثيرين من الجمهور. وبدأ تيار معاد للصحافة يتدفق فى برامج «الدردشة» بالتليفزيون، وفى باب الرسائل إلى المحرر، وندوات أخرى فى الوطن.

وفشلت شكاوى الصحافة بشأن التجمعات الصحفية أيضاً فى الحصول على استجابة من الجمهور. فقد كانت قواعد التجمع تتسم بالتقييد، وأحس الجمهور أنه المقصود بها. إذ كانت تتطلب أن تسافر القلة المنتقاه [مائة أو نحو ذلك من بين ألف أو أكثر] من الصحفيين فى مجموعات مختارة للعمل تحت أعين وآذان مرافقيهم الرسميين، وأن تكون هناك مشاركة فيما يصلون إليه مع زملاء ليسوا مختارين فى التجمع، ويقدمون أخبارهم أيضاً إلى ضباط عسكريين من أجل الفحص الأمنى - رغم أنه فى نهاية إجراء للاستئنافات، ستكون الكلمة الأخيرة للصحفى أو منظمة الأخبار الأم.

وقد وجد بعض المراسلين ذوى الخبرة أنه ليس هناك الكثير مما يدعو إلى التذمر. وقال ديفيد لامب من صحيفة «لوس أنجلوس تايمز»: «إن مراجعة الأمن هى

مجرد مراجعة للإدراك السليم. وقد بدأت مقيدة للغاية ثم اختصرت، وهى الآن بصورة أساسية مجرد عدم الكلام عن أى شىء سيعرض قوات الحلفاء للخطر، وهى أساساً نفس القيود التى كانت لدينا فى فيتنام. ولا أرى أن هذه عقبة للعمل هنا على الإطلاق». واختصاراً للخطوط التوجيهية التى وضعت فى البنتاجون بالتشاور مع الصحفيين، كان بين القواعد التى أسقطت، حظر إظهار جنود أمريكيين جرحى فى محنة.

وقد شعر مراسلون أخرون ممن اشتركوا فى حرب فيتنام بالاستياء. وقال مالكولم براون من صحيفة «النيويورك تايمز» أن نظام التجمع قد حول الصحفيين إلى «مستخدمين أساساً بلا أجر فى وزارة الدفاع». وبالنسبة لأى مراسل حربى حقيقى، كان حرمانه من فرصة لتذوق مشاهد وأصوات الحرب - أى إجباره على أن يرى الحرب من منظور بلاغ رسمى بعيداً من وراء خطوط صديقة - هو الموت بعينه.

وفى إحدى المرات تمت الموافقة على ٨٢٠ خبراً من أخبار التجمع، ومن بين الحالات الخمس التى كانت القوات المسلحة قد اقترحت إجراء تنقيحات فيها واستأنف الصحفيون ذلك، تم البت فى أربع منها لصالح وسائل الإعلام، وفى الحالة الخامسة تم إقناع منظمة الأخبار بعدم نشر تفاصيل جمع معلومات المخابرات. وهذا فى حد ذاته لا يوحى بإسراف الرقابة.

ومع ذلك فإننى أرى أن للصحفيين وجهة نظر. فلم يكن الأمر أن عيوباً أمريكية خطيرة وحالات محرجة قد أخفيت عنهم مثلما حدث فى فيتنام، ولكن بالأصح أن أخباراً مشروعة منعت عنهم. كان الجانب التقنى من نظام التجمع مرهقاً: صحفيون قليلون للغاية فى التجمع، وقيود كثيرة للغاية على تحركاتهم، ومحاباة كثيرة للغاية مفترض أنها تظهر لانتقاء الصحفيين، وإجراءات بطيئة ومزعجة للغاية لنقل أخبارهم والموافقة عليها.

لم يكن غريباً إذن أن يتسلل بعض مخبرى الصحف المحبطين والمغامرين لتغطية الأخبار بأنفسهم. وقد أثار ألمهم أن عدداً منهم تم احتجازه وتفتيشه وتهديده بالإبعاد بواسطة السلطات الأمريكية والسعودية. غير أنه فى معركة الخافجى فى شهر

يناير، قدم المخبرون والمصورون الذين ذهبوا إلى هناك من تلقاء أنفسهم روايات تنبض بالحيوية. وقد جاء بعض أفضل الأفلام عن الحرب البرية من نفوس قليلة جسورة، انفصلوا عن التجمع. ولم تكن هذه الغزوات بلا ثمن. فقد أمسك العراقيون بوب سيمون مراسل هيئة كولومبيا للإذاعة وطاقمه، وسجنوا وتعرضوا للترويع لمدة ٤٠ يوماً. كما أمسك العراقيون ٤٠ صحفياً دولياً آخرين (١١ أمريكياً) بينما كانوا يتجهون إلى البصرة بعد توقف القتال. وقد مر هؤلاء الصحفيون بأحداث مثيرة للتوتر قبل أن يعودوا سالمين.

وكان سبعة وعشرون مراسلاً أمريكياً قد نزلوا إلى الشاطىء فى نورمندى يوم فتح الجبهة الثانية وبعثوا أخبارهم عن القتال فى نفس اليوم وسجلوا مكانها وتاريخها. غير أن أحداً من المراسلين الأمريكيين لم يخصص «النورمندى» الخليج أو استطاع أن يبعث وضعاً مباشراً مماثلاً فى اليوم الأول. وقد أوقف ريتشارد تشينى وزير الدفاع إعطاء البلاغات الصحفية عند بدء الهجوم. ولم يكن هناك أية أخبار يومية من التجمع، ولا أية بلاغات: وهو حظر كامل على الأخبار لم يسبق له مثيل فى التاريخ الأمريكى. ولأن عدداً قليلاً من الصحفيين فقط خاطروا بجلب سخط القوات المسلحة، استطاع الأمريكيون فى الوقت المناسب أن يعلموا بالاستيلاء على الدولة التى كان الحلفاء يحاولون تحريرها لأكثر من ستة أسابيع.

إنه أمر مرهق، وإن كان ضرورياً على الأرجح، أن تناقش فكرة أن الصحفيين يسعون وراء الخبطات الصحفية، حيث يتساقط كل منهم على الآخر فى جهل وغطرسة، لكى يفشوا الأسرار العسكرية عن تحركات القوات، وخسائر المعركة وما إلى ذلك. ولاشك أن هناك حمقى ومخادعين بيننا. ولكن القوات المسلحة باعتبارها دائماً المصدر فى هذه المسائل تعرف جيداً كيف تحفظ الأسرار التى لابد من المحافظة عليها. وفى إمكانها أن تُبقى الصحافة فى الظلام، أو تستطيع أن تتعاون بعروض من الثقة ووعود بقصص أكبر مقبلة. وكان قد أشيع بواسطة البنتاجون أثناء الحرب أن بعض مخبرى الصحف كانوا فى الحقيقة يحتفظون ببعض أسرار حقيقية. ومع ذلك فإن الانعكاس اللاإرادى لفيتنام على القوات المسلحة، ورغبتها الغريزية فى الاحتفاظ بالسيطرة يعاودها بقوة.

إرسال الأخبار من بغداد

كانت الحرب البرية قصيرة نسبياً، أربعة أيام بالكاد، بينما كانت الحرب الجوية طويلة نسبياً، سبعة أسابيع تقريباً، ولعل أهم جزء منها لا يمكن تغطيته إلا فى الدولة التى يتم قصفها. وقد أضفى ذلك أهمية غير عادية على الأخبار المنبعثة من بغداد، أى نشر رأى صدام حسين الغريب عن العالم.

وكان لصدام حسين منذ وقت بعيد جاذبية لدى صحافة الغرب. وكان التعبير عن هذه الجاذبية هو الاتجاه إلى إلقاء اللوم على وسائل الإعلام عن متاعبه السياسية، وأن يضع وسائل الإعلام فى قلب المؤامرة الصهيونية الإمبريالية المفترضة، والتى هى مسئولة عن نكبات العراق. ولاشك من أنه فى مكان ما فى هذه السلسلة المترابطة من العنف، والشك، وقصر النظر السام الميئوس منه، والتحيز، يكمن تفسير مناقشاته الشهيرة لوسائل الإعلام مع متحدثين أجانب.

وفى إحدى هذه المناقشات مع السناتور ألان سيمبسون من ولاية وايومنج، حيث قال سيمبسون مؤكداً لمستمعه المتلهف: «أعتقد أن مشكلاتكم تكمن مع وسائل الإعلام الغربية، وليس مع حكومة الولايات المتحدة». ثم كان هناك الحوار الذى أجراه صدام عشية غزوه للكويت، مع السفيرة الأمريكية إبريل جلاسبى. فقد شكا من «حملة وسائل الإعلام» ضده، وقد أجابت السفيرة جلاسبى، وفقاً لنص عراقى أذيع فيما بعد بقولها: «لقد رأيت برنامج ديان سوير فى تليفزيون إيه .بى. سى. وكان ما جاء فى ذلك البرنامج شيئاً رخيصاً وغير منصف. وتلك صورة حقيقية لما يحدث فى وسائل الإعلام الأمريكية - حتى بالنسبة للساسة الأمريكيين أنفسهم. وهذه هى الطرق التى تستخدمها وسائل الإعلام الغربية. وإننى سعيدة لأنك تضيف صوتك إلى الدبلوماسيين الذين يتصدون لوسائل الإعلام. ولأن ظهورك فى وسائل الإعلام، حتى لمدة خمس دقائق، سوف يساعدنا على جعل الشعب الأمريكى يفهم العراق. وسيزداد ذلك الفهم المتبادل. وإذا كانت للرئيس الأمريكى سيطرة على وسائل الإعلام لكان عمله أكثر سهولة». ومرة أخرى فإنه من الممكن للمرء أن يخمن فقط عن مدى تأثير هذه الملاحظات على الطريقة التى اتصل بها صدام بوسائل الإعلام خلال الحرب.

وفى الفترة التى أعقبت يوم ٢ أغسطس، قام صدام بتطبيق صورة من سياسة الانفتاح الروسية «الجلاسنوست» glasnost وإظهار ثقة فزة، وتبين أنه لا مبرر لها فى مساندة قضية العراق وفى اقتناعه الشخصى الخاص، فقد دعا بعض شخصيات من التليفزيون الأمريكى والشخصيات العامة الصديقة لإجراء أحاديث معه. غير أن هذه المبادرة تلاشى أثرها بسبب الاشمئزاز العالمى الذى قوبلت به محاولته لاستغلال الأجانب الذين احتجزهم فى العراق لاستخدامهم كدروع بشرية. وكان رد فعله مع الطفل الانجليزى الشجاع ذا الأعوام الخمسة الذى ربت صدام على رأسه هى القشة الأخيرة لدى المشاهدين.

وفى تلك الفترة سمح صدام أيضاً لمجموعة كاملة من الصحفيين الأجانب بالبقاء والعمل تحت رقابة صارمة فى بغداد. ولعله أراد أن يكون لديه بعض الشهود الموثوق بهم تحت يده ضد احتمال أن يبدأ الحلفاء قصف «قلب بغداد» - وهى كلمات أثارت الدهشة، حتى أن الجنرال مايكل دوجان رئيس أركان السلاح الجوى استخدمها فى حديث سبتمبر الذى كلفه وظيفته.

ومع بدء الحرب الجوية، خفض صدام حسين بشدة عدد الصحفيين الأجانب. وعلى الفور أصبح أحدهم، وهو بيتر آرنيت المذيع المخضرم لشبكة «سى. إن. إن»، أكثر الصحفيين امتداحاً وأكثرهم ذماً فى الحرب. وقد تعرض للذم والمديح لنفس الأشياء بالضبط: من أجل البقاء فى مكانه فى ظروف خطيرة، ومن أجل ما كان يقدمه من داخل الحدود التى سمح العراقيون له بمشاهدتها والإذاعة منها، كشاهد عيان رصين يرصد الخسائر التى أحدثها القصف الجوى. وكان المعجبون به يعتقدون أنه يؤدى عمله برباطة جأش لمهمة صحفية كلاسيكية تنشر من وراء خطوط العدو.

وكان من يهاجمونه - وهو هجوم سرعان ما أصبح شخصياً وفاحشاً بصورة متزايدة - يسير وفقاً لخطين. فأحد الرأيين يرى أن ما يفعله كان مضراً فعلاً بل أنه أمر غير وطنى، أن يكون المخبر الصحفى وراء خطوط العدو، لأن ما يرسله لن يكون غير تعزيز للأهداف الدعائية لمن يستضيفونه. والخط الآخر يرى أن آرنيت نفسه كان يرتكب هفوات مهنية تضفى المصداقية على دعايات صدام. فروايته عن قصف ما زعمت السلطات العراقية أنه مصنع للبن الأطفال، وقالت السلطات

الأمريكية أنه كان مصنعاً للأسلحة البيولوجية، أصبحت قضية شهيرة. وبالمثل، فإن رسائله عن مئات الوفيات من المدنيين فى غارة أمريكية على مخبأ للغارات الجوية فى بغداد، قالت أمريكا أنه كان يستخدم مخبأ لقيادة عسكرية، اجتذبت نيرانا مماثلة على آرنيت.

وقد رفض عدد من منظمات الأخبار الغربية الفرصة لإبقاء مراسل فى بغداد، على أساس أن العمل المهنى لا يمكن أن يؤدى فى تلك الظروف. ويمكننى أن أدلل على أن العمل بقدر كاف، وإن لم يكن عملاً على مستوى مهنى كامل، كان من الممكن إنجازه. وكل المنكرين المميزين بشأن الدعاية، والرقابة، والسيطرة العراقية، كانت تجرى باستمرار بواسطة مذيعى س. إن. إن ومذيعين آخرين. وكان من المهم عدم ترك صدام هو المصدر الوحيد الذى لا نزاع عليه فى إعطاء الصورة الحقيقية الخارجة من بغداد. وكانت هناك أخبار ذات قيمة كبيرة عن الروح المعنوية العراقية، يبعث بها مراسلون دخلوا خلال الحرب الجوية، واحتفظوا بقصصم الكاملة لإرسالها من عمان فى الأردن.

وفيما يتعلق بآرنيت، فإن انطباعى عنه، فى النهاية، أنه جلب للحلفاء قدراً من الخزى عن الإهمال والقصف الذى لا يمكن قبوله للمدنيين أقل مما يتعلق بالدقة النسبية والهدف من الحملة الجوية. وقد كان هذا هو إسهامه الخاص لقضية الحلفاء. وقد تبين من استطلاع للرأى أجرته صحيفة «واشنطن بوست» وشبكة أخبار إيه. بى. سى فى ١٦ فبراير ١٩٩١ أن ثمانية من بين كل عشرة أشخاص ممن سئلوا، قالوا أن صدام حسين وحكومته كانوا هم الملومون عن قصف مخبأ بغداد. وبالمثل، فإنه وفقاً لاستطلاع الرأى، فإن مستوى التأييد لقرار الدخول فى حرب ضد العراق ظل على المستوى المرتفع الذى كان عليه قبل ذلك بأسبوعين.

وقد أعطى استطلاع للرأى أجراه مركز التايمز ميرور للشعب والصحافة فى ٣٠ يناير ١٩٩١، وحظى بإشادة واسعة وعلامات جيدة للصحافة عن تغطيتها للحرب. ولكن ٧٨ فى المائة ممن سئلوا قالوا أيضاً أن القوات المسلحة كانت تطلع الجمهور على أقصى قدر ممكن من المعلومات فى الظروف القائمة، وقال ٧٩ فى المائة أن الرقابة كانت «فكرة طيبة»، وذكر ٥٧ فى المائة أنه لو كان لهم حق الاختيار بين الرقابة

العسكرية على المعلومات أو ترك أمرها فإنهم سيفضلون رقابة عسكرية أكبر. وفى استقصاء لصحيفة «واشنطن بوست» وشبكة إيه. بى. سى، قال ٦٢ فى المائة ممن سئلوا أنه مع التحذير كان يجب على الولايات المتحدة أن تقصف فندق بغداد - الذى قيل أيضاً أنه كان مركزاً للاتصالات العراقية - وكان يقيم فيه المراسلون الأجانب. وأيد خمسة فى المائة فقط قصف الفندق بدون إنذار.

وأخيراً نظم السناتور هربرت كول عضو لجنة الشئون الحكومية جلسة استماع فى الكونجرس فى ٢٠ فبراير لإعداد لجنة للمناقشة. وقد اتبع بيت وليامز المتحدث باسم البنتاجون، الاستراتيجية المخلصة التى تقتصر على الدفاع، بالاعتراف بخطأ صغير فى تنفيذ الضوابط، حتى وإن كان يصر على ضرورتها البالغة. وأعلن كراج هاينز من صحيفة «هيوستون كرونيكل»: «أن أتفه صورة من المبالغة هى الإيحاء بأن القوات المسلحة الأمريكية فى حرب أيضاً مع وسائل الإعلام الخبرية فى الخليج العربى». وإذا كانت جلسة الاستماع قد أثبتت شيئاً فهو أن الكونجرس ليس له أى دور فى إصدار حكم أو حتى تحديد الخلافات بين القوات المسلحة ووسائل الإعلام.

أداء وسائل الإعلام

الدور الأول لوسائل الإعلام دائماً هو أن تروى القصة. ونظراً لعدم معرفة وسائل الإعلام لتاريخ وسياسات الخليج بوجه عام، فإن الصحفيين أيضاً، مع بعض استثناءات مشرفة، كانوا أكثر معرفة بالكاد بأخطار صدام حسين من إدارة بوش قبل ٢ أغسطس. وكانت الصحافة قد فاتتها القصة بأكملها تقريباً، فقد فشلت على سبيل المثال فى تغطية حالات التوتر العميقة والطويلة بين العراق والكويت قبل الحرب. وما عرفته الصحافة فيما بعد من عملها اليومى ومن الأخصائيين فى الميدان كان إلى حد بعيد يكفى مجال «الإدراك السريع للأمور». وقد يقول المرء بتهور أن عدم الاستعداد الجماعى لوسائل الإعلام لحرب الخليج ربما كلف القراء والمشاهدين الكثير إلى حد كبير فى الفهم الجماعى فى الوقت المناسب، أكثر مما سلبه البنتاجون فيما بعد بإدارة الأخبار. ومن سوء الحظ أن شكوى الصحفيين من هفوات الحكومة غالباً ما تكون أسهل من هفواتهم الخاصة.

وكانت وسائل الإعلام نشطة ومتفهمة فيما تنشره عن الحشد العسكرى وإدارة الحرب فى المملكة السعودية، وذلك داخل حدود الرقابة العسكرية للحلفاء. وكانت بعض الأخطاء اليومية التى لا مفر منها على الأقل فى قصة حرب اندلعت بسرعة قد وقعت - مثل ما ذكر فى اليوم الأول عن «إبادة معظم» الحرس الجمهورى، وما قيل عن إلقاء الغازات على تل أبيب فى الليلة الأولى. وكان قد سمح للصحفيين، من خلال خطأ لم يرتكبوه هم، بإلقاء مجرد نظرة خاطفة على العراق أثناء الحرب، بينما لم يسمح لهم بأية نظرة مباشرة علي الإطلاق على الكويت. وخلال الحرب البرية بقيت وسائل الإعلام بعيداً من تلقاء نفسها.

وفى دورهم الثانى لتصنيف الرسائل السياسية العديدة للمتقاتلين، كان أداء وسائل الإعلام متفاوتاً. فقد كانت هناك متابعة جيدة لنوايا صدام حسين ومناوراته، ولكن الصحافة كانت أقل كفاءة على الأرجح فى تفسير سياسات الكرملين والبيت الأبيض. وكان الموقف الكامن بينهما معقداً بصورة غير عادية. ولكن كيف أننا لم نكن قط واثقين تماماً عن سبب دخول أمريكا الحرب؟ وكان لهذا تأثير مباشر على النتائج المتوقعة والطريقة التى يمكن أن تجنى بها هذه النتائج.

ويثير كل ذلك السؤال الآخر عما يجب عمله لإيجاد أفضل صحافة، وخاصة فى بيئة حرب. وعلى الرغم من حروب الصحافة فى الخليج، فإن وسائل الإعلام الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية لم تكن أكثر استعداداً لقبول البلاغات والأهداف الرسمية، واستخدام كلمة «نحن» الوطنية فى وصف الحرب. وقد جاء أغلب ذلك من شخصية صدام حسين، وهو جزء آخر من مهارات الرئيس بوش، الذى أحاط الحرب بهالة من الأهداف الرفيعة، والقبول الوطنى، والموافقة الدولية، وأخيراً بالنجاح.

ولم يكن أغلب الصحفيين فى حاجة إلى إقناعهم بعدالة الحرب. وقد وجد الصحفيون أن إدارة وتكاليف الحرب من الممكن تحملها، وأن القيود على التغطية مرهقة، ولكنها ليست قابلة للفساد. وقد استدعى ذلك مثلاً احتجاج اتحاد الحقوق المدنية الأمريكية وبعض جماعات السلام فى دعوى على وزارة الدفاع بسبب إغلاق وزارة الدفاع مشرحة قاعدة دوفر التابعة للسلاح الجوى. وكانت الوزارة قد بررت

تصرفها بأنها تريد حماية خصوصية أسر العسكريين، ولم تزعم مطلقاً بأن الأمر يتعلق بالأمن القومى. ولم تشترك أية منظمة من منظمات الأخبار الأمريكية الكبرى فى قضية ثانية أقامتها ١٣ دار للنشر والكتّاب - بينها مجلة «نيشان» Nation و«فيليدج فويس» Village Voice - ضد البنتاجون بسبب القيود على تغطية الأخبار.

غير أن الشىء المهم هو أن اثنتين من صحف الإثارة التى أسهمت كثيراً فى حرب فيتنام، كانتا مفتقدتين هذه المرة. إذ أنه بعد أن بدأت الحرب لم يكن هناك أى جمهور تساوره الشكوك فيما يمكن إثارته، ولم يكن علينا أن نتغلب على آلام الخسائر الأمريكية. كما كان هناك عنصر آخر مفقود، إذ كان الجنرال كولين باول رئيس الأركان المشتركة قد ناشد وسائل الإعلام فى وقت مبكر من الحرب الجوية بقوله «ثقوا بى»، وقد أظهرت الأدلة أن أغلب وسائل الإعلام فعلت ذلك.

وكانت هناك أدلة واضحة أيضاً على أن القيادات العسكرية والمدنية قد تعلمت شيئاً هاماً من فيتنام، وأنها لم تمارس أية خدع متعمدة كما كان الحال فى الأسلوب القديم. أو على الأقل لم يظهر شىء منها على السطح عند انتهاء الحرب. وكان أكثر القرارات إثارة للجدل هو رفض إجراء أية مفاوضات مع صدام حسين، ورفع مستويات القوات فى شهر نوفمبر، والتحرك نحو الحرب، وقد اتخذها الرئيس لا القوات المسلحة، وأمام أنظار الجمهور حيث يمكن أن تناقش وتنتقد. وكان الموقف الذى سبب الخداع فى حرب فيتنام - عندما كان الرؤساء يواجهون ضغطاً بين السخط فى الوطن والإحباط فى الميدان - وهو لم يظهر فى حرب الخليج.

وهناك دور ثالث لوسائل الإعلام، وهو تشجيع إجراء مناقشات عامة واسعة ومتنورة حول السياسة، وخاصة أن الصحافة (المطبوعة والتليفزيونية معاً) منحت مساحة كبيرة ووقتاً إلى مجموعة من الأشخاص المؤهلين والقادرين على الحديث من خارج الصحافة اليومية خلال الشهور الطويلة السابقة لانضمام الولايات المتحدة إلى حرب صدام. ونذكر على سبيل المثال المبارزة التثقيفية فى وسائل الإعلام العديدة بين هنرى كسينجر وزبيجنيو بريزنسكى. وقد دعى العسكريون الاستراتيجيون إلى المناقشة التى حولتنا جميعاً إلى جنرالات نظريين لفترة وجيزة. ووجد بعض الأخصائيين أنفسهم أمام تنبؤات أصبحت فيما بعد بمثابة العدالة الإلهية الوحيدة.

وقد تركز الجدل الذى ثار فى وسائل الإعلام فى الغالب على البدائل السياسية للتيار السائد للحظر أو الحرب. وكان هذا التركيز على الوسط هو قوة وضعف الحوار السياسى الأمريكى. غير أنه مهما كانت عيوب السياسة الأمريكية فإنه لا يمكن لومها على نقص مناقشتها فى الخارج بصورة كافية.

وكان لأداء وسائل الإعلام الأمريكية جانباً مثيراً. وهو كيف استغلت الحكومة الأمريكية واستخدمت وسائل الإعلام؟ ومن المفيد هنا أن ننظر إلى ما وراء الاستخدام العسكرى للصحافة في حماية الأمن، ووسائل الراحة، والمرونة العملية، واحترام الذات. وهناك الأهداف الأكثر تأثيراً لدعم تأييد الجمهور الأمريكى للحرب، والمساعدة على خداع العراق بواسطة المدنيين والعسكريين معاً.

وكانت الإدارة فى الوطن قد عقدت العزم على الاحتفاظ بثقة الجمهور بأن الحرب تمضى بصورة جيدة، ولكنها لا تثير توقعات ترتفع إلى مستويات قد تخلق مشكلات تتعلق بالمصداقية. وقد غير الجنرال توماس كيلى، الذى كان يطلع الصحفيين على الأخبار فى البنتاجون، والذى قال فى البداية أنه من الممكن إلحاق الهزيمة بالقوات العراقية «بسرعة»، أقواله فى اليوم التالى إلى «فى تنظيم جيد». وقال فرانك جرير مستشار الإعلام (الديموقراطى) بطريقة بارعة للغاية: «أنهم يذيعون دائماً معلومات تبين أن القوات الأمريكية تتجاوز ما كان متوقعاً، فى حين أنهم يحذرون دائماً من الإفراط فى الثقة». وكان للرئيس والجنرال نورمان شوارتسكوف القائد العام للقوات المتحالفة ونجم الحرب لدى وسائل الإعلام المهمة السعيدة ليكونا على مستوى نجاح تستطيع وسائل الإعلام إذاعته، ولكنها لا تنكره.

وقد نقلت وسائل الإعلام، وخاصة التليفزيون الرسالة المذهلة لسيطرة التكنولوجيا الأمريكية - وهى القنبلة سمارت. ونظراً لأن أغلب الأعداد الكبيرة لخسائر الأرواح العراقية (المدنية والعسكرية) لم تقم آلات التصوير بتغطيتها، مثلما حدث بالنسبة للخسائر الأمريكية القليلة فى الأرواح، فإن الصور المروعة التى كان يخشاها صناع السياسة الأمريكية، لم تحدث. ولم تصل الاحتجاجات علي الحرب ـ وهى قصة أخرى كبيرة مثيرة للجدل فى فيتنام ـ إلى الأبعاد اللازمة لإثارة جدل شديد حول تغطية وسائل الإعلام للاحتجاجات. وقد أكدت مجلة «تشانس» Chance أن

الأخبار الأولى عن الحملة البرية جاءت من المراسلين المصاحبين للقوات العربية - وهى تذكرة بأن القوات الأمريكية لم تكن تحمل العبء بأكمله. أما الأخبار السيئة مثل حوادث الموت من نيران صديقة، وعملية قصف مخبأ بغداد، فقد كانت تكتم بسرعة وسط تفاصيل إضافية.

وذكر ضابط جيش كبير لصحيفة «وال ستريت جورنال» أن «بعض الأشخاص يقولون أن وسائل الإعلام هى العدو، ولكن وسائل الإعلام فى الحقيقة هى ميدان معركة وعليك أن تفوز عليها». وبدون أن يذكر البنتاجون بشكل محدد قط أن مشاة البحرية كانوا يهبطون إلى الشاطىء، فإنه ظل يحوم حول هذا الاحتمال. وقد تلت ذلك تغطية صحفية كاملة للمناورات البرمائية لمشاة البحرية، وقد خدع صدام بهذا الهجوم الخادع الذى كان أثرة حاسماً للغاية على النجاح النهائى لاستراتيجية الحلفاء، وهو ما بث البهجة فى نفس شوارتسكوف.

وقد أشاد الجنرال أيضاً بما وصفه فيما بعد بأنه أخبار سابقة لأوانها ومبالغ فيها عن حشد القوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية. والواقع أنه كانت هناك قوات قليلة للغاية على الأرض - وقد حجبت القيادة أعدادها - حتى لا تتعرض لخطر هجوم عراقى. وقد لا يرى كثيرون من المواطنين أى خطأ، وكثير من الصواب فى حالات كهذه، حيث استخدم فيها العسكريون وسائل الإعلام كأداة استراتيجية. وقد يوافق صحفيون كثيرون على ذلك على أساس أن السبب وجيه، فالحكومة لم تكن تكذب فعلاً فى الواقع، ولا ينبغى أن ينتحب الصحفيون عندما هزموا فى المبارزة اليومية لفهم ما يجرى حقاً من المصادر الرسمية.

ولو كانت الحرب قد سارت بشكل سيىء، لكانت الصحافة الآن تناضل ضد اللوم المزدوج المعتاد: أنها أضعفت موقف السلطات الشرعية الموجودة، وأنها كانت ودية للغاية مع السلطة. غير أنه مع تحقق النصر، كان يبدو أن الاتجاه العام داخل الصحافة وخارجها هو ترك شكاوى الصحافة، والشكاوى ضد الصحافة تخمد.

وسوف ينتهى بعض الأشخاص إلى تقرير أن حروب الصحافة كانت أقل بشأن القضايا الكبرى عنها بشأن بعض حالات السخط الصغيرة. لقد حصل الجمهور فعلاً على الكثير من الأخبار فى حينها، ولم تحول الصحافة حقاً اهتمام القوات

المسلحة أو إدارتها للحرب. وكانت الأسئلة التى ثارت فعلاً حول علاقة العمل بين وسائل الإعلام والقوات المسلحة تميل إلى أن تكون على الهامش تقريباً. إن الصحفيين يحبون أن يشعروا بأن اهتماماتهم هى مركز الكون. غير أنهم يجب ألا يدهشوا عندما يريد بقية الجماهير العامة أن تنتقل إلى أماكن أخرى.

لقد قدمت الحرب لقطة خاطفة عن أين تقف الصحافة مع الثقافة: فى مكان غير مؤكد ومتأرجح، حاضرون وغير موثوق بهم فى نفس الوقت. وفى تناقض حاد، كان إسهام القوات المسلحة وسمعتها وقيمها تفوز بمديح لا خلاف عليه. لقد كانت فيتنام من بعض النواحى هى حرب وسائل الإعلام، والعراق هى حرب القوات المسلحة. وبصريح العبارة، فإن القوات المسلحة استجابت للمقياس القاسى الذى وضعه الجنرال دوايت أيزنهاور، الذى كان يعرف عن أى شىء يتكلم، فى الحرب العالمية الثانية وهو: «إن القائد فى الميدان يجب ألا ينسى قط أن من واجبه التعاون مع رؤساء حكومته فى مهمة الحفاظ على الروح المعنوية للمدنيين، والتى ستكون مساوية لكل غرض». وإذا كان قصر الحرب ونجاحها قد سهل مهمة القوات العسكرية فى هذا الموضوع، فإنه لا ينبغى أن يحرمها مكافآتها المناسبة فى نظر الجمهور واحترام الذات.

ولا يجب أن يساور الصحفيين أى قلق بشأن منزلتهم فى استطلاعات الرأى، ولكنهم يجب أن يشعروا بالقلق بشأن ما إذا كانوا يقومون بعمل يتكافأ مع امتيازهم الدستورى وهدفهم المهنى. ومع ذلك فإن عملهم يختلف إلى حد كبير عن واجب القوات العسكرية للحفاظ على «الروح المعنوية للمدنيين» والذى هو متابعة مستقلة لحقيقة الحرب.

ويبدو أنه من الأنانية أن تواصل الصحافة العزف على وتر وضع ترتيبات لتغطية القتال. فالقواعد الأساسية المحددة للأمن، والأعداد، والإمدادات أمور قابلة للجدل دائماً. ولكن عندما يجرى استبعاد الصحافة من تغطية أحداث بالغة الأهمية، فإن طابع العلاقة بين الحاكمين والمحكومين يتغير بشكل دقيق. وفرصة الشعب فى الحصول على المواد اللازمة لتقدير الوقت المناسب وعدم التحيز فى استخدام السلطة سوف تقل إن لم تنعدم. وكذلك سوف تقل فرصة رئيس السلطة التنفيذية لكسب

أى كبح مفيد على تدفق المعلومات إلى أن تصل إليه من جنوده وجهازه البيروقراطى.

وتبدو هذه الحجة نظرية أكثر مما ينبغى وسط نشاط زمن الحرب. وتبقى حقيقة أن سياسة الإعلام فى أية دولة ديموقراطية تؤثر على أكثر العلاقات الداخلية حساسية وهشاشة، وهى العلاقات التي تحدد الجوهر. فإذا لم يكن الصحفيون على استعداد لفهم قضيتهم الخاصة على أفضل وجه، وإثبات أنهم على حق، فإنهم يفقدون حقهم فى الشكوى.

ولكن لا ينبغى على الصحافة أن تدرك دورها فقط، بل أن عليها أن تؤدى عملها جيداً أيضاً. فتلك هى مسئوليتها الأولى: ألا تتخذ موقفاً أو آخر نحو السياسات العامة، أو السلطات العامة، بل أن تكون ذات كفاءة وضمير حى ـ تتنافس ولكن ليس بدون مسئولية ـ فى تعقب الأخبار ومعنى الأخبار. ولا يعفى التعديل الأول الصحفيين من تبعة مسئولية المآزق الأخلاقية للمواطنين، وقضية الواجب الوطنى لا تغتفر بسهولة. ومع ذلك فإنه لا ينبغى على الصحفيين أن يحتاروا بأية حال بشأن واجبهم المهنى. وحول هذه المسألة الحاسمة، أستشهد برسالة تلقيتها من كولونيل فى الجيش واسع الاطلاع خلال الحرب:

> إن المخبرين العسكريين فى وسائل الإعلام الرئيسية هم عادة شبان ذوى خلفيات مدرسة إيفى ليج فى علوم السياسة أو الشئون الخارجية - وهم مفيدين فى نشر أخبار مسائل الرقابة على التسلح، ولكن لا يعلمون إلا القليل عن غيرها. وقد لاحظت خلال السنوات الخمس الماضية أنهم يراجعون ما تعلموه عن طريق الكونجوس مفوضاً ممن هم ضد التكنولوجيين. . . . والإصلاح السياسى الصحيح للمؤتمرات الحزبية. ولا عجب أن كان العراقيون قد افترضوا أننا جيش «كيستون كوبس» وهى العصابة التى لم تكن تستطيع أن تطلق النار، بشكل مباشر. وهو أمر مؤسف.

وعندما يستعرض المرء نشر الأخبار العسكرية خلال السنوات

العشر الماضية، فإنه يرى أن اهتماما قليلاً للغاية قد وجه إلى التغييرات فى قواتنا أو البعث التام فى تفكيرنا منذ فيتنام. وكان أمراً ممتعاً لى ومثيراً للدهشة للغالبية هو أن الجنرالات فى هذه الحرب كانوا يقاتلون فى الحرب الصحيحة - بأسلحة صحيحة، وتاكتيكات صحيحة، وتدريب صحيح، والقوات الصحيحة. وبالمقارنة، فإن الصحافة، وحركة الاحتجاج، وساستنا - بل وحتى صدام - كانوا يحاولون أن يعيدوا قتال فيتنام . إنه أمر مخز. ولعل سبب نجاحنا هو لأنه من بين هذه الجماعات، كان العسكريون وحدهم هم الذين فقدوا المكانة، والسلطة، أو رأس المال السياسى فى العصر الذى أعقب فيتنام. أما الآخرون فقد كانوا هم الصاعدون. وتذكر، فساد السلطة والمكانة.

إننى لست على استعداد للقول بأن الصحافة فاسدة. فقد كان هناك الكثير من الأشياء الممتازة فى تغطية الحرب على الجبهة الداخلية وفى أرض المعركة أيضاً. ولكننى أعتقد أن أعضاء وسائل الإعلام لابد أن يكونوا متفتحين للانتقاد ومراجعة الدوافع والمشاعر الذاتية، بقدر ما هو مطلوب من عناصر المجتمع الأخرى. إن أفضل إنهاء لحروب الصحافة فى الخليج سيكون هدنة يسودها التأمل.

Contents

THE MEDIA AND FOREIGN POLICY

Simon Serfaty

هذا الكتاب

إن هذا الكتاب يعد إضافة جديدة للدراسات الدبلوماسية ووسائل الإعلام الجماهيري باعتبار أن وسائل الإعلام أصبحت من الأمور الهامة التي تؤثر على تفاعل الحكومات مع جماهيرها الداخلية. ويحتوي الكتاب على ذخيرة وفيرة من القصص الحية والدراسات تدور حول حالات تسريب المعلومات، والأسرار، واستغلال البيت الأبيض للصحافة، وانحياز وسائل الإعلام، وانهيار العلاقات بين الحكومة والصحافة في خضم ما بعد حرب فيتنام.

وقد شارك في هذا الكتاب الرائد صحفيون وأكاديميون ومسئولون حكوميون سابقون يتناولون جوانب أساسية لهذه الموضوعات الخطيرة من أزمة رهائن طهران إلى الحرب الخفية ومن الحرب الباردة إلى حرب الخليج، ولذلك فهو مما لاشك فيه أنه سيفيد فجوة فيما يكتب اليوم عن السياسة الخارجية.



الناشر

الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ كورنيش النيل - جاردن سيتي - القاهرة